

كتاب النَّارِ وَالْمَصْغُوفَةِ

وهو شرح

العالم العلامة الشيخ محمد علي بن الشيخ البشير بن الشيخ عبد الله
المشهور بود الأحيمر

وهو شرح كتاب الجنائن المغروسة على حياض السنة المحروسة
تأليف

العارف بربه ، الجامع بين الشريعة والحقيقة ، العالم الرباني
الشيخ عبد الباقي المكاشفي

الجزء الثاني في الفقه على مذهب
الإمام مالك بن أنس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى وهب منته من شاء من عباده وأعلى معالم الإسلام بما اختاره من أصفياه وجعل الفقه فى الدين شعار أتقيائه وطلب من المؤمنين معرفة ما فرض عليهم من أحكامه وشرائعه ، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنجيننا من سخطه وعذابه والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف أنبيائه وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأتباعه صلاة دائمة بدوام أرضه وسماؤه وسلم تسليماً كثيراً .

وبعد .. فيقول العبد الفقير الحقير محمد على بن البشير بن عبيد الله المشهور بالأحيمر إني قصدت بهذا الشرح تبين الجنائن المغروسة على حياض السنة الحروسة تأليف الفقيه العالم العلامة ولى الله الجامع بين الشريعة والحقيقة ، السيد الحسيب النسيب الشيخ عبد الباقي بن الشيخ عمر المكاشفى الأشعرى عقيدة المالكي مذهباً القادري طريقة نفعا الله به وبسلفه الصالح . اعلم أن هذا الكتاب اشتمل على المهم من أمور الديانات سالماً من الاختلافات ، ولم تقف على من شرحه من العلماء الأعلام ، فأردت إن شاء الله أن أبين ما اشتملت عليه فصوله وأبوابه بشرح يوضح مبانيه ، ويظهر معانيه وسميته النمارق المصفوفة والزراىى المبثوثة على الجنائن المغروسة على حياض السنة الحروسة ، فهو شرح لطيف مختصر نسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله ، ويعصمنا من الخطأ والزلل ويوفقنا فى القول والعمل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم (بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم (كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتى) أى ناقص وقليل البركة والمراد بالنقص الشرعى لا الحسى ومعنى ذى بال أى شرف وعظمة أو حال يهتم به شرعاً ، وليس محرماً ، ولا مكروهاً ، ولا ذكراً

محضاً ولا جعل الشارع له مبدأ بغير البسملة والباء في البسملة للاستعانة أو للملازمة وهي أصلية على الأصح ، والله عـلم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد كلها (الرحمن الرحيم) وصفان لله مشتقان من الرحمة ، وهي رقة في التلب وهذا المعنى مستحيل على الله لتنزهه عن الجارحة فهي في حقه تعالى بمعنى الإناعام أو إرادته ، فهي صفة فعل على الأول وصفة ذات على الثاني والتحقيق أنها باللفظ العربي من خصوصيات هذه الأمة ، ولا يرد « إنه من سليمان ، وإنه بسم الله الرحمن الرحيم » في كتاب بلقيس وهي الملكة التي كانت في زمن سليمان عليه السلام ذكر الله قصتها في محكم كتابه وقوله صلى الله عليه وسلم (بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب) لأن ذلك باعتبار أصل المعنى لا باعتبار هذا التركيب العربي من حكاية معناها فقط على لسان سليمان وغيره من الرسل ذكر ذلك في إرشاد المريد للشيخ حسن العدوي الحزاوي قال الشيخ محمد الحضري على شرح المولى على السمرقندية قد أفرد لها معنى البسملة بالتأليف من لا يخصى من كل محتق فائق وأبدى فيها وأبدع من لا يستقصى من كل مدقق رائق ، ومع ذلك ما بلغوا معشار ما انطوت عليه من لطائف الأسرار ونكات التفسير إذ لا يحيط بتفصيله وجهه سوى اللطيف الخبير كيف وقد قال الإمام على كرم الله وجهه لو طوبت لى وسادة لقلت في الباء من بسم الله الرحمن الرحيم وقر سبعين بغيراً ، ولكن ينبغى التكلم عليها من الفن المشروع فيه تبركاً بخدمتها واقتفاء لآثار من سلف ولذلك أن تركه قصور أو تقصير ، وهذا الفن أعنى فن الفقه أن يبحث عن حال حكمها شرعاً ، فاعلم أن الأحكام الشرعية خمسة واجب ومندوب ومحرم ومكروه ومباح أما الوجوب فقد يعرض لها بالنذر كما إذا قلت لله نذر على أن أبسل في هذا الكتاب مثلاً فلا يتعلق بها الوجوب أصالة إلا على مذهب الإمام الشافعى القائل بأنها جزء من الفاتحة أو على قول ابن نافع من أئمتنا القائل بوجوبها في الصلاة ، وأما الندب بالمعنى الأعم الشامل للسنة والمستحب فهو حكم البسملة

الأصلي لأنها ذكر وأقل مراتبه الندب فتسن في الأكل وتستحب في الوضوء والغسل والتيمم وغالب الأمور ذوات البال ، وتحرم عند ابتداء المحرمات كالزنا وشرب الخمر إن لم يقصد إهانة اسم الله تعالى ، فإذا قصد الإهانة فإنه يرتد والعياذ بالله تعالى ، وقيل تسكره في ابتداء الحرم ، وأما الكراهة فتتعلق بها في الأمور المكروهة كأن يطأ الجنب ثانياً قبل غسل فرجه كما في الخرشى ، ويكره الإتيان بها في الأذان ، وأما الإباحة فلا تتعلق بها على الظاهر ، انتهى من حاشية الصفح بتصرف ، وقد روى أنه لما نزل جبريل بالبسملة أعادها ثلاثاً ، وقال هي لك ولأمتك فمرهم أن لا يدعوها في كل شيء من أمورهم ، فإني لم أدعها طرفة عين منذ نزلت على أبيك آدم ، وكذلك الملائكة . قال ابن عباس رضى الله عنهما : أخذ بيدي على بن أبي طالب وذهب بي إلى البقيع . فقال : اقرأ ، فقلت : بسم الله الرحمن الرحيم . فأخذ يتكلم في الباء ونقطتها من أول الليل إلى الفجر ، وقال العلماء معنى البسملة : في بائها المعنى الإشارى ، وهو بي كان ما كان ، وبي يكون ما يكون ، ومعنى الباء في تنطتها وهي : أول ما نزل من القلم ، وهو أنا تنطه الوجود المستمد منى كل موجود ، وروى أيضاً أن الكتب المنزلة من السماء إلى الأرض مائة كتاب ، وأربعة كتب صحف شيث ستون ، وصحف إبراهيم ثلاثون ، وصحف موسى قبل التوراة عشر ، والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان ، ومعانى كل الكتب مجموعة في القرآن ، ومعانى القرآن مجموعة في الفاتحة ، ومعانى الفاتحة مجموعة في البسملة ، ومعنى البسملة مجموعة في بائها ومعناها . بي كان ما كان ، وبي يكون ما يكون ، وقال ابن مسعود رضى الله عنه : من أراد أن ينجيهِ الله من الزبانية التسعة عشر فليكثر منها ، فإنها تسعة عشر حرفاً كل حرف نجاة ، من واحد منهم وهي : آية من كل سورة لإبراء كما هو مذهب الشافعى ، فتكره في أولها وتستحب في أثنائها كما هو معتمد الرمل خلافاً لابن حجر حيث قال : تحرم أولها وتكره في أثنائها ، وجملة البسملة خبرية

باعتبار المتعلق بالفتح إنشائية باعتبار المتعلق بالكسر ، وهل هي كالحمدلة من باب
 الاقتباس أم لا خلاف ، والذي ارتضاه الأمير أنهما ليسا منه ، والاقتباس هو : أن
 يأتي بشيء من كلام الله أو كلام رسوله لا على أنه منه وهو جائز عند الشافعية
 ما لم يتضمن إساءة أدب (وصلى الله) الصلاة من الله تعالى على نبيه صلى الله عليه
 وسلم ، تشريف وزيادة تكرامة ورحمة مقرونة بالتعظيم ، ولمن دون النبي رحمة
 (على سيدنا) السيد هو : الكامل المحتاج إليه الذي يفزع الناس إليه في كل مهم
 ولا شك أن أهم الأمور التي يفزع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيها الشفاعة
 الكبرى ، ويطلق السيد على من فاق قومه وعلا عليهم وعلى الحليم الذي
 لا يستغزه الغضب وعلى المالك وعلى الكريم ، وكل ذلك مجموع في سيدنا (محمد)
 صلى الله عليه وسلم ، وسمى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بهذا الاسم بالهام من الله
 تعالى تفاؤلاً بأنه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الحمودة ، فهو إذاً صلى الله
 عليه وسلم محمود في الدنيا والآخرة كما روى في السير أنه عليه الصلاة والسلام ،
 قيل لجده عبد المطلب : لم سميت ابنك محمداً وليس من أسماء آبائك . فقال :
 رجوت أن يحمّد في السماء والأرض ، وقد حقق الله رجاءه على ما سبق في سابق
 علمه (وعلى آله) وهم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب عند الشافعية والمشهور عند
 مالك بنو هاشم لا المطلب ، وهذا في مقام منع الزكاة عنهم ، أما في مقام الدعاء
 فهم كل مؤمن ومؤمنة ، ولا يضاف إلا لمن له شرف من العقلاء (وصحبه) جمع :
 صاحب بمعنى الصحابي وهو : كل من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم في حال
 حياته بعد البعثة وهو مؤمن ، ولو جنياً أو مملوكاً أو غير مميز اجتماعاً متعارفاً على
 وجه الأرض ، ولو لحظة ولو أعمى أو صبيّاً غير مميز (وسلم) ، والسلام هو بمعنى :
 التسليم أو السلامة من النقائص ، وسلام الله على نبيه قال : في شرح الصغرى هو
 زيادة تأمين مما يخافه على أمته أو على نفسه زائداً على ما عنده من الأمان إذ
 المرء كلما اشتد قربه من الله اشتد خوفه منه ، فقد قال صلى الله عليه وسلم (إني

لأخوفكم من الله) وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف نصلى عليك؟ فقال قولوا: (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) ومن فضائلها ما روى عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة)، وروى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من صلى على صلاة واحدة صلى الله عليه عشراً)، وروى عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه جاء ذات يوم والبشرى ترى في وجهه قتلنا: إنا لنرى البشرى في وجهك، فقال: (جاءني جبريل فقال: يا محمد إن ربك يقرؤك السلام ويقول: أما يرضيك ألا يصلى عليك أحد من أمتك، إلا صليت عليه عشراً، ولا يسلم عليك أحد من أمتك إلا سلمت عليه عشراً)، وروى عامر بن ربيعة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (من صلى على صلاة صلات عليه الملائكة، فليقلل من ذلك أو ليكثر)، وروى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من صلى على صلاة واحدة صلى الله عليه عشر صلوات، وحطت عنه عشر خطيئات، ورفعت له عشر درجات)، وروى عبد الله بن مسعود: (إن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام) قال المصنف:

يَقُولُ ابْنُ الْمَكْشَفِيِّ عَبْدُ الْبَاقِي الْحَمْدُ لِلَّهِ الْقَدِيمِ الْبَاقِي
(يقول) مضارع للحال ومحكيه الحمد لله إلى آخر الرجز فموضوع تلك الجمل في موضع نصب على المفعولية ليقول: فيكون الكتاب جملة واحدة، لأن المحكى في قوة المفرد لأن الشيخ صور النظم في نفسه ورتبه وتكلم به كلاماً نفسياً ثم أخبر بلسانه بأنه قائل له في نفسه حال الإخبار فحصل بحكايته وإخباره بلسانه أبرزه للعيان وعدل عن الماضى إلى المضارع لإحضار صورة قائلته لهذا النظم العجيب إذ هو علم كثير غزير في لفظ يسير (ابن المكشفي) المكشفي هو: جد المؤلف وهو من عباد الله الصالحين، واسم المؤلف هو: السيد (عبد الباقي) بن

الحاج عمر بن المكاشفي الحسيني ، نسباً القادري طريقة الأشعري عقيدة المالكي مذهباً ، فهو نفعنا الله به عالمًا عاملاً عابداً مرشداً قد أراد الله به خيراً ، قال صلى الله عليه وسلم (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) ، فشعاره الخشوع والخوف والتذلل والخضوع ، فهو صالح من بيت علم وتقوى ، وصلاح وشرف وفلاح فهو اليوم شيخاً من أخلص المشايخ ، فهو يواصل السعى لراحة المسلمين ، قد اتصف بالورع والتقوى والبر والخير والزهد والكرم ، وألف في التوحيد والفقه وغيرها ، وأخذ عليه العهد كثير من الخلق من داخل السودان وخارجها وبالجملة فهو مرشد يقتدى به وملجأ يلجأ إليه في المهمات (الحمد لله) ، والحمد لغة الثناء باللسان على الجليل الاختيارى على قصد التبجيل أى : التعظيم سواء تعلق بالفضائل وهى : النعم القاصرة ، أم الفواضل ، وهى : النعم المتعدية واصطلاحاً ، الثناء على الله بجميع صفاته ، وصرف العبد جميع ما أنعم الله تعالى به عليه من السمع والبصر وغيرها إلى ما خلق لأجله ، وأل في الحمد للاستغراق كما عليه الجمهور أو الجنس كما عليه الزمخشري أو للعهد كما عليه ابن النحاس ، واللام في الله للاختصاص وعلى كل يستفاد اختصاصه تعالى بالحمد ، ثم أنه اختار الحمد بالجملة الإسمية لأنه مفتتح الكتاب العزيز ، وإفادتها الدوام والاستمرار بسبب العدول عن أصلها وهى : الفعلية إذ الأصل حمدت ، أو أحمد حمد الله فحذف الفعل بدلالة مصدره عليه ثم عدل إلى الرفع لقصد الدوام ثم أدخلت أل لقصد الاستغراق كما في الأشموني وغيره . قال بعضهم : الحمد تعتريه أحكام أربعة : الوجوب ، كالحمد في العمر مرة عند المالكية كالحج ، وكلتى الشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي خطبة الجمعة عند الشافعية والندب كالحمد في خطبة النكاح ، وفي ابتداء الدعاء وبعد الأكل والشرب ، والكراهة كالحمد في المواضع القذرة كالجزرة والمزبلة والحرمة كالحمد عند الفرح بوقوع المعصية ، واعلم أن هذا الحمد الذى صدر من المؤلف حمد مطلق ، وقال الإمام الشافعى : هو أفضل من المنقيد ، وقال الإمام مالك

ومن تابعه أفضل المقيد ، وكل له دليل (القديم) وقدمه تعالى عدم الأولوية لوجوده ، إذ ليس وجوده مسبوقاً بعدم ، إذ لو كان مسبوقاً بعدم لكان حادثاً ولو كان حادثاً لافتقر إلى محدث ومحدثة كذلك فيلزم الدور والتسلسل وكلاهما محال (الباقي) ، وبتأوه تعالى هو : عدم الآخرة أى : لا انقضاء لوجوده تعالى فهو الباقي بعد فناء الخلق ، ومنه اسمه تعالى الآخر فهو تعالى أول بلا ابتداء ، وآخر بلا انتهاء ، ولأنه لو لم يجب له البقاء لأمكن أن يلحقه العدم ، لكن إمكان لحقوق العدم محال لأنه لو أمكن أن يلحقه العدم لانتفى عنه القدم لكن انتفاء القدم عنه محال لما تقدم ، قال المؤلف :

ثُمَّ الصَّلَاةُ مِنِّي وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْآلِ مَنْ أَقَامَ
لِدِينِ اللَّهِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَهُمْ سُفُنُ النِّجَاةِ رَحْمَةً لِلْأُمَّةِ

(ثم الصلاة) وثم للترتيب الذكري ، وإنما أتى العارف بالله بالصلاة والسلام في أول كتابه على رسوله أداء لما وجب عليه لقوله تعالى (إن الله وملائكته يصلون على النبي . يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) وعملاً بالحديث القدسي ، وهو قوله جل شأنه (عبدي لم تشكرني ، إذ لم تشكر من أجريت النعمة على يديه) ، ولا شك أنه صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى لنساق كل نعمة ، ولحديث (من فعل معكم خيراً فكافئوه ، فإن لم تكافئوه فادعوا له) ولقوله صلى الله عليه وسلم (من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب) والصلاة من الله على نبيه الرحمة المقرونة بالتعظيم أى : لتمييز جنابه عن غيره وعلى غيره الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار ، ومن الآدميين التضرع والدعاء ، هكذا اشتهر وهو خلاف التحقيق ، والذي حقيقته العلامة الأمير والصبان أن الصلاة من غيره تعالى الدعاء مطلقاً ، لا فرق بين الملائكة والبشر وغيرهم ، وهي من أعظم القرب وأفضلها بعد كتاب الله .

خصوصاً يوم الجمعة وليلتها لقوله صلى الله عليه وسلم (أ كثرُوا من الصلاة على
 فى الليلة الغراء واليوم الأزهر) ، ومعنى الغراء : المشرقة بتراكم الأنوار والرحمات
 واليوم الأزهر معناه كذلك ، وقال صلى الله عليه وسلم (أ كثرُوا على من
 الصلاة ليلة الجمعة ويوم الجمعة ، فمن صلى على صلاة صلى الله عليه عشراً) ، وقال
 صلى الله عليه وسلم (من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة غفر له ذنوب ثمانين سنة)
 (منى) أى : بارزة منى إلى الجانب الأنغم ، والسيد السند الأعظم أداء لما وجب
 وهى واجبة وجوب الفرائض مرة فى العمر مع القدوة على ذلك هذا مذهب
 جمهور المالكية ، وعليه فمن لم يصل عليه حتى مات ، مات عاصياً إن لم يمنعه
 كبر أو نحوه وإلا فكافر ، وقيل بالوجوب عند ذكره صلى الله عليه وسلم اختاره
 من كل مذهب إمام ، فمن المالكية للخمى ، ومن الشافعية للخمى ، ومن
 الحنفية الطحاوى ، ومن الحنابلة ابن بطة ، وذهب بعضهم إلى وجوب الإكثار
 منها من غير مشقة ، وقيل إن ذلك وجوب السنن المؤكدة التى لا يسع تركها ولا
 يغفلها إلا من لا خير فيه ، (والسلام) هو : من الله على النبى زيادة التحية والإكرام
 وفسره بعضهم بزيادة الأمان ، وقد مر الكلام على ذلك فى خطبة الكتاب
 (على النبى) أى : نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وأل فى النبى للهدم وهو بالهمز
 من النبأ وهو الخبر لأنه إما مخبر بالكسر أو مخبر بالفتح وبتركه من النبوة وهى
 الرفعة لأن النبى مرفوع الرتبة على الخلق ، فهو مشتق من نبا ينبو إذا ارتفع
 فيأؤه بدل من الواو (والآل) بالكسر عطفًا على النبى وتحقيق الكلام فى الآل
 على ما حققه العلامة الصبان ، والأمير أنه لا يطلق القول فيه بل يختلف باختلاف
 المقامات والقرائن فمقام الزكاة بنو هاشم لا المطلب ، عند مالك وهما معا عند الشافعى
 وهم بنو عقيل وبنو جعفر وبنو الحارث عند أبى حنيفة ، وفى مقام المدح أهل بيته
 كقوله : أزلت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً ، وفى مقام الدعاء كل مؤمن ولو
 عاصياً وإنما أتى المؤلف بالآل امتثالاً لقول النبى صلى الله عليه وسلم ، حين قالوا

كيف نصلى عليك ، قال قولوا : (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) ، وللهي
عن الصلاة البتة التي ليست فيها الآل (من) اسم موصول ، (أقام) أى :
بالاعتقاد والعمل (لدين الله) ، فمعنى الدين فى اللغة : مايدان وينقاد إليه ، وشرعا
وضع إلهى سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم الحمود إلى ما هو خير لهم بالذات
نفرج بالوضع الإلهى الأوضاع الصناعية ، وبقوله سائق الأوضاع الإلهية غـير
السائقة كإنبات الأرض ، وبقوله لذوى العقول أفعال الحيوانات المختصة بالاختيار
وبقوله باختيارهم الأوضاع السائقة لا بالاختيار كالوجدانيات ، وبقوله الحمود
الكفر ، وقوله بالذات متعلق بسائق يعنى : الوضع الإلهى سائق لأنه ما وضع إلا
كذلك ، وسمى ديننا لأننا ندين به والشرع والشرعية والملة والدين ألفاظ مترادفة
كناية عن ما شرعه الله على لسان نبيه من الأحكام واختلافها ، إنما هو بالاعتبار
وإنما سمي شرعاً لأنه شرع لنا وملة لأنه أُملى علينا ، فالآل والأصحاب أقاموا
الدين (بالكتاب) ، المراد به القرآن الذى أنزله الله تعالى على رسوله ، قال
تعالى : (وإنه لتنزيل رب العالمين . نزل به الروح الأمين . على قلبك لتكون من
المنذرين . بلسان عربى مبين) ، فأقامة الدين تكون بالإيمان به ، والعمل بأحكامه
وقتل من اعترض له فى دعوته ، ولو أدى ذلك إلى قتل آبائهم وأبنائهم
وإخوانهم وعشيرتهم . فقد قتل أبو عبيدة بن الجراح أباه عبد الله بن الجراح
يوم أحد فى سبيل عقيدته ، وقد دعا أبو بكر ابنه يوم بدر إلى المبارزة ، وقال :
دعنى يا رسول الله أكن فى الرعدة الأولى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
(متعنا بنفسك يا أبا بكر أما تعلم أنك عندى بمنزلة سمعى وبصرى) ، وقد قتل
مصعب بن عمير أخاه عبيد بن عمير يوم أحد كما قتل محمد بن مسلمة الأنصارى أخاه
من الرضاع كعب بن الأشرف اليهودى رأس ابنى النضير ، وقتل عمر خاله
العاصمى وهشام بن المغيرة يوم بدر ، وعلى وحمة وعبيدة بن الحارث قتلوا يوم بدر
بنى عمهم عتبة وشيبة ابنى ربيعة ، والوليد بن عتبة . قال تعالى : (لا تجد قوماً

يؤمنون بالله واليوم الآخر ، يوادون من حاد الله ورسوله ، ولو كانوا آباءهم أو
أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ، أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح
منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها رضى الله عنهم ورضوا
عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون) ، فلا تأخذهم بمن خالف
دينهم رأفة بل هم معهم كالأسد على فريسته ، لأن الله أمرهم بالغلظة عليهم لا
يرحمونهم متعاطفون متوادون مع بعضهم بعضاً كالولد مع الولد ، قال الله تعالى :
(محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم ، تراهم ركعاً سجداً
يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ، ذلك مثلهم
في التوراة ، ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على
سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار ، وعد الله الذين آمنوا و عملوا الصالحات
منهم مغفرة وأجرًا عظيماً) ، وقال تعالى : (والسابقون الأولون من المهاجرين
والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم) ، وقال صلى الله عليه وسلم :
(لا تسبوا أصحابي فو الذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد
أحدهم ولا نصيفه) ، وقال أيضاً : (الله الله فى أصحابي لا تتخذوهم غرضاً بعدى
فمن أحبه فحبى أحبه ، ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ، ومن آذاهم فقد
آذانى ، ومن آذانى فقد آذى الله ، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه) ،
وأجمعت الأمة على عدائهم إلا من شذوا ابتدع ، فقد اتصفوا بقوة اليقين
والاخلاص والنصح لله والرسول وتضحيتهم بأنفسهم وأولادهم وأوطانهم
بالحجاء والهجرة وتفقههم فى دين الله .

ولما جاء وفد من تميم يفاخرون المسلمين بشاعرهم فأمر النبي صلى الله
عليه وسلم حسان بن ثابت بن المنذر الصحابي الأنصارى الخزرجى أن يجيبه
فأجابه بقوله :

إن الزوائب من فخر وإخوتهم قد بينوا سننا للناس تتبع

إلى آخر ما قال (فهم) أى آل بيته عليه الصلاة والسلام وأتقياء أمته أى
 المؤهلين للتبعية كالمتجهدين وغيرهم لا بنو هاشم والمطلب فقط (سفن) جمع سفينة
 وسفائن وتجمع السفينة على سفن (النجاة) الخلاص يقال نجى من الهلاك بنجوى
 نجاة خلص (رحمة للأمة) والأمة بالضم لغة العامة والمراد بهم أتباع النبي صلى
 الله عليه وسلم وقد ورد في فضائلهم أحاديث كثيرة فلنقتصر على بعضها منها حديث
 عائشة رضى الله عنها حيث قالت يا رسول الله ما الذى أوحى إليك ربك إذ قال
 (فأوحى إلى عبده ما أوحى) قال يا عائشة أتريدين أن تعلمى ما لا يعلمه جبريل
 ولا ميكائيل ولا نبى مرسل ولا ملك مقرب فقالت أسألك بأبى بكر
 إلا ما علمتنى فقال (إني لما كنت قاب قوسين قلت اللهم أنك عذبت الأمم
 بعضهم بالحجارة وبعضهم بالسخ وببعضهم بالخسف فما أنت فاعل بأمتى) فقال
 أنزل عليهم الرحمة من عنان السماء وأبدل سيئاتهم حسنات ومن دعانى منهم
 لبيته ومن سألنى أعطيته ومن توكل على كفيته وفى الدنيا أستر على العصاة وفى
 الآخرة أشفعك فيهم ولولا أن الحبيب يحب معاتبه حبيبه لما حاسبت أمتك ،
 ولما أردت الانصراف قلت يارب لكل قادم من سفرة تحفة فما تحفة أمتى ؟
 قال الله تعالى : أنا لهم معاشوا وأنا لهم إذا ماتوا ، وأنا لهم فى القبور وأنا لهم
 فى النشور ، ذكر ذلك الشيخ إبراهيم الباجورى على متن البردة للشيخ البوصيرى
 قال المؤلف :

وَبَعْدُ فَهَآكَ نَظْمًا حَاوِي لَمَعْنَى مُقَدِّمَةِ الْعَشَاوِي
 كَذَا صِحَاحِ الْجَوَاهِرِ شَرَحُهَا وَمَا ارْتَضَاهُ الصَّفَّيْتِي بِأَمْنٍ بَصَاحَا

(وبعد) هى كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر والواو
 نائبة عن أما لأنها الواردة وإنما عدل عنها للاختصار وضرورة الشعر قال بعض
 أهل المذهب يستحب الإتيان بها فى أوائل الكتب والخطب اقتداء به صلى الله

عليه وسلم ، ففي حديث البخارى فى كتاب هرقل (أما بعد أسلم تسلم) وقال الشعبي إن فصل الخطاب هو قول الإنسان بعد حمد الله والثناء عليه أما بعد إذا أراد الشروع فى كلام آخر وأول من قاله داود عليه السلام وقيل غيره قاله الخطيب فى شرح المنهاج (فهاك) هاك بفتح الكاف للمذكر بمعنى خذ وبكسره للمؤنثة بمعنى خذى (نظاما) يقال نظمت الشعر نظاما إذا جعلته على وزن وقافية فهذا النظم واضح كثير المعنى (حاوى) أى حاوياً وضاماً ومستولياً (لمعنى) أى لما اشتملت عليه (مقدمة) بكسر الدال من قدم اللازم بمعنى تقدم أو المتعدى لأنها مقدمة لمن فهمها وبالفتح من قدم المتعدى لأن أهل القول قدموها لما اشتملت عليه من المهمات والأول أولى لأنها تقدم غيرها وما قدم غيره أولى (العشماوى) هو الشيخ العالم العامل الربانى عبد البارى العشماوى نسبة إلى قرية تسمى عسما من أعمال المنوفية بالديار المصرية كثيرة الخصب قليل إن بعض الصحابة دعا لأهلها بالبركة ذكر ذلك الشيخ الصفتى فى حاشيته (كذا) الكاف للتشبيه وذا اسم إشارة للمفرد المذكور وهو (صحاح) يقال صح الشئ ، يصح فهو صحيح والجمع صحاح (الجواهر) جمع جوهرة وهى اللؤلؤة وكل شئ نفيس (شرحها) يقال شرحت الحديث شرحاً بمعنى فسرته وبينته والضمير فى قول الشيخ شرحها راجع للعشماوية لأن شارحها الشيخ أحمد بن تركى بن أحمد سقى شرحه لها (الجواهر الزكية فى حل ألفاظ العشماوية) وسقى كتابه بالجواهر إشارة إلى أنه حوى مسائل نفيسة تشبه الجواهر لأنه خلصه من التطويل والصعوبة وارتكب فيه طريقة قصيرة سهلة مهذبة خالصة فصار بذلك خالصاً كالجواهر النفيسة الخالصة التى لا كدر فيها كما ذكر ذلك الشيخ الصفتى (و) أيضاً حاوى (ما) أى الذى (ارتضاه) أى اختاره ومشى عليه (الصفتى) وهو الشيخ يوسف بن سعيد بن إسماعيل الصفتى المالكي وهو صاحب الحاشية المعروفة باسم (حاشية سنيه وتحقيقات بهيه على الشرح المسمى بالجواهر الزكية فى حل ألفاظ العشماوية) (يامن) من

اسم موصول (بصها) أى نظرها باصاً فى مبانيتها متأملاً ومتدبراً فى معانيها
قال المصنف :

وَكَمْ حَوَتْ فَوَائِدَ عَدِيدَةٍ وَكَمْ لَهَا زَوَائِدَ مُفِيدَةٍ

(وكم حوت) أى ضمت (فوائد) جمع فائدة وهى لغة الزيادة تحصل للإنسان
والمراد بها فائدة العلم والأدب المتعلقة بهذه المنظومة المفيدة (عديده) أى كثيرة
العدد والعدد هو الكمية المتألفة من الوحدات فيختص بالمتعدد فى ذاته والتعدد
الكثرة (وكم) أى كثير (لها) أى لهذه المنظومة (زوائد) يقال زاد الشيء
يزيد زيداً وزيادة فهو زائد أى أشياء زائدة على مقدمة السماوى وصحاح الجواهر
شرحها (مفيدة) لأنها مشتملة على كثير من الفوائد وعوارف المعارف ونفائس
العبارات فهى مفيدة للمبتدى وغيره قال المصنف :

وَقَدْ أَتَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ فَائِقَةٍ نَفَائِسَ اللَّوْثِ وَمَعْنَى رَائِقَةٍ

(وقد أتت) هذه المنظومة المشتملة على مهمات الدين (بحمد الله) والحمد
هو الثناء بالجميل مطلقاً اختيارياً أم لا واصطلاحاً اختصاص الممدوح بنوع من
الفضائل واعلم أن أنواع الحمد أربعة حمدان قديمان حمد الله نفسه وحمده لأصفيائه
نحو نعم العبد إنه أواب وحمدان حادثان حمدنا لبعضنا وحمدنا الله وهذا الحمد
الذى ذكر فى هذا البيت مقيد لأنه فى مقابلة إحسان وصل إلى الحامد واعترافاً
بأن هذا التأليف من نعم الله وما تقدم فى أول الخطبة حمد مطلق وقد جمعهما فى
هذه المنظومة فله دره من عارف (فائقة) يقال فاق الرجل أصحابه فضلهم ورجعهم
أو غلبهم وفاقت الجارية بالجمال فهى فائقة (نفائس) أى كرائم (اللوث) وهو
كبار الجواهر (ومعنى) أى أوزانها ومعانيها (رائقة) أى صافية مما يكدرها من
التطويل الممل والاختصار المحل قال المؤلف :

سَمَّيْتُهَا الْجَنَانِ أَعْرُوسَةً عَلَى حَيَاضِ السَّنَةِ الْآخِرُوسَةِ

(سميتها) أى هذه المنظومة (الجنائن) جمع جنينة والجنائن هى بساتين فى غاية ما يكون من طيب الأرض وكثرة الأشجار وزكاء الثمار والنبات مع الحسن الذى يستر الهموم ويسكشف الغموم مشتملة على عيون وزروع وهذه الجنائن معنوية ذوقية يتمتع فيها أهل الشريعة وعلماء الحقيقة كما يتمتع أهل الترف بالجنائن الحسية والعيش الرغد بكثرة وعشية فهذه المنظومة هى الجنائن (المغروسة) يقال غرست الشجرة غرساً من باب ضرب فهذه الجنائن المعنوية مغروسة (على حياض) جمع حوض يقال حوض الماء ويجمع على أحواض وحياض والحياض هنا معنوية وهى حياض (السنة) وهى لغة الطريقة خيراً كانت أو شراً وفى اصطلاح الأصوليين أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته ويزاد فى اصطلاح الحديث وصفاته وفى اصطلاح الفقهاء مافعله النبي صلى الله عليه وسلم وأظهره فى جماعة وواظب عليه (الحروسة) يقال حرسه يحرسه حفظه فقد حفظها الله تعالى بحفظه وقيض الله لها رجالاً علماء صالحين قاموا بحراستها ليلاً ونهاراً لاتأهيم الدنيا بزخرفها عن حراستها فعرفوا الصحيح وهو ما اتصل بإسناده بنقل العدل الضابط ضبته تماماً إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة وبحثوا عن الجرح والتعذيل ودنوا الأحكام وبينوا سنن النبي صلى الله عليه وسلم فى معاشه ومعاده وحربه وسلمه وعلمه وعمله وعاداته وعباداته وغير ذلك من أحواله مما لا يهدى إليه إلا من خصه الله بعنايته قال المؤلف :

تَابِعاً لِنَهْجِ الْإِمَامِ مَالِكٍ قُطِبِ الْأُئِمَّةِ وَاضِحِ الْمَسَالِكِ
(تابعاً) يقال تبع زيداً عمراً مشى خلفه أو مر به فمضى معه والتبع هنا معنوى وهو الأخذ بقوله والتقليد لمذهبه تابعاً (لنهج) النهج لغة الطريق الواضح والمنهج والمنهاج مثله (الإمام) وجمعه أئمة والمراد به هنا العالم المقتدى به (مالك) بن أنس بن مالك بن أبى عامر الأصبحى نسبة إلى ذى أصبح من ملوك اليمن أبو عبد الله المدنى رأس المتقين وكبير المتبشرين علم الإسلام أمير المؤمنين فى

الحديث كان رضى الله عنه ورعا تقياً سخيّاً حسن السمات وقوراً نظيفاً بصيراً
 يفتد الرجال واسع الرواية حسن الاستنباط والتخريج قوى الاحتجاج مضبوط
 الفقه حجة المجتهدين ومرجع المحدثين فى عصره قال البخارى أصبح الاسانيد
 مالك عن نافع عن ابن عمر فهو عالم المدينة ونجم السنة ومناقبه كثيرة منها أنه
 كتب بيده مائة ألف حديث وأخذ عن تسعمائة شيخ فأكثر وجلس للتدريس
 وهو ابن سبع عشر سنة إلى غير ذلك ولد سنة ثلاث وتسعين وتوفى سنة تسع
 وسبعين ومائة عن نحو تسعين عاماً وقال عند موته (لله الأمر من قبل ومن بعد)
 (قطب) وقطب الرضى ما تدور عليه والقطب كوكب بين الجدى والفرقدين والمراد
 بالقطب هنا إمام وقادة (الأئمة) جمع إمام فهو إمام الأئمة حكى جمع أن أبا حنيفة
 لقي مالكا وأخذ عنه وإن كان أكبر منه سناً وقد ألف الدارقطنى والخطيب البغدادى
 والزركى والسيوطى وغيرهم فى الأحاديث التى رواها عنه ولا غرابة فى أخذه عنه
 فقد أخذ عنه من هو أكبر سناً من أبى حنيفة كالزهرى وربيعة وغيرهما وقال مالك
 ما أخذت ممن نقلت عنه هذا العلم إلا اضطر حتى سألنى عن أمر دينه وما الشافعى
 فقد قال مالك أستاذى وعنه أخذت العلم وهو الحجة بينى وبين الله تعالى وأما
 أحد أمن على من مالك وأما أحمد فأخذ عن الشافعى فهو تلميذ تلميذه وبالجملة
 فهو قطب الأئمة وإمام الفقهاء وقدوتهم فهو (واضح) يقال واضح يوضح
 وصوحاً انكشف (المالك) جمع مسلك وهو الطريق فمذهبه واضح الطريق
 قال المؤلف :

وَهَا أَنَا بِعَوْنِ اللَّهِ أَبْدَا وَأَرْجَى مِنْ فَيْضِهِ أَنْ يَمُدَّ

(وها) ها للتنبيه (أنا) ضمير المتكلم وهو العارف بالله صاحب المنظومة
 (بعون الله) العون والإعانة لغة الظهور على الأمر والتقوى عليه واصطلاحاً
 خلق القدرة على الفعل مطابقة وإن شئت قلت خالق القدرة والفعل مطلقاً وهو
 أسلم من إلهام مذهب الاعتزال وكثيراً ما يطاق بمبنى التوفيق وهو خلق

القدرة على الفعل الحمود وإنما طلب العون من الله لأن من أعانه الله تيسرت مطالبه ونجحت مآربه ومن لم يعنه لم يحصل على طائل وإن كد في دهر طائل ، قال بعضهم :

إذا كان عون الله للمرء خادماً تهيباً له من كل صعب مراده
وإن لم يكن عون من الله للفتى فأكثر ما يجنى عليه اجتهداه

(أبدأ) يقال بدأت الشيء أبدأ بدأ بالهمزة وإنما تركها للتخفيف والروى (وارتجى من فيضه أن يمد) والمدد الإعانة والتقوية قال المؤلف مبدأ بنواقض الوضوء فقال :

﴿باب نواقض الوضوء﴾

اعلم أن نَوَاقِضَ الوُضُوءِ عَلَى قِسْمَيْنِ
أَحْدَاثٍ وَأَسْبَابٍ أَحْدَاثٍ دُونَ مَينِ

(باب) فهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب ومعناه في اللغة ما يتوصل به إلى الشيء على وجه مخصوص وهو الفرجة المعلومة التي يتوصل بها من داخل إلى خارج وبالعكس نخرج نحو السلم وأما في عرف العامة فهو الهيئة المركبة من خشب ومسمار أو جريد أو من بوص أو نحو ذلك ، وفي الاصطلاح اسم لألفاظ مخصوصة من مسائل العلم ، وهو حقيقة في داخل الأجسام ، مجاز في المعاني كما هنا وقد يطلق مجازاً على كل شيء موصل ، وإنما بوب العلماء المسائل تبويهاً لتمييز بعضها عن بعض ويحصل للطالب النشاط ويسهل استخراج ما يريده من المسائل .

(اعلم أن نواقض الوضوء) يقال انتقضت الطهارة بطلت أى مبطلاته والمراد بنقض الوضوء كما قاله سند انتهاء حكمه بالحدث كما ينتهي حكمه بالكاح

بالموت لا بطلانه وإلا لبطل ما فعل به من العبادة ، ذكر ذلك بعض الشراح والمراد بالوضوء هنا الأثر الحكيم الذي يترتب على الاستعمال ، لأنه الذي يتصف بالنقض كما في الحاشية ، وعبر بعضهم بموجبات الوضوء وهو أولى من التعبير بنواقض الوضوء لشموله لما لم يكن أولاً على وضوء ، فالحدث السابق على الوضوء الأول موجب لا ناقض ، وما بعده ناقض لما قبله موجب لما بعده . فالموجب أعم من الناقض ، لكن اعترض الشيخ أبو عبد الله المقرئ على من قال إنها موجبات بان الموجب ، إنما هو إرادة القيام للصلاة . لقوله تعالى : (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) ، الآية فأما البالغ بالإنبات مثلاً ، أو قدرنا انخراق العادة في شخص لم يحدث قط ، ودخل الوقت وجب عليه الوضوء ، ولم يحصل بعد بلوغه ناقض ، فالتعبير بالنواقض أولى ، ذكر ذلك ابن حمدون في حاشيته على مياره .

(اعلم) : هي كلمة يؤتى بها للاعتناء بما بعدها ، وخطاب لكل مكلف يتأتى منه العلم ، وإنما قال : اعلم ، ولم يقل : اعرف اقتداء بقوله تعالى : (فاعلم أنه لا إله إلا الله) ، (وليعلموا إنما هو إله واحد) (هل يستوى الذين يعلمون ، والذين لا يعلمون) (ان نواقض الوضوء) ، قد تقدم معنى ذلك (على قسمين) تثنية قسم بالكسر والجمع أقسام ، وهذا جرى على الغالب ، وإلا فالردة والشك في الحدث ليسا بحدث ، ولا سبب انتهى . وقال في حاشية الخرشي : الشك في الحدث داخل في الأحداث بأن يقال : إن الحدث ناقض إما من حيث تحققه أو الشك فيه وإما الردة فتيل : من الأحداث ، وقيل : من الأسباب ، ورجح الاجهوري أنها ليست منهما ، قاله الصفتي . (احداث) جمع حدث . يقال حدث الشيء حدوثاً تجدد وجوده ، فهو حادث وحديث والاسم الحدث ، وهو الحالة الناقضة للطهارة ، ويطلق على الخروج ، والإخراج كما في قولهم آداب الحدث كذا ، وعلى الصفة الحكمية كما في قولهم يمنع الحدث من مس المصحف ، والمراد به هنا الخارج

المعتاد من الخرج المعتاد على سبيل الصحة ، والاعتیاد كما أشار إليه خليل بقوله : وهو الخارج المعتاد في الصحة إلى قوله : من مخرجه ، أو ثقبه تحت المعدة إن انسدا وإلا فقولان ، ومعنى المعتاد أى : المعتاد خروجه ، يعنى الخارج المعهود وقوله من الخرج المعتاد احترز بذلك من الثقبه ، فإنها ليست مخرجاً معتاداً فلا تنقض الوضوء ما لم تكن تحت المعدة ، وبفسد الخرجان وإلا فتنقض ، وقوله على سبيل الصحة ، احترز بذلك عما خرج على وجه السلس من أجل البرودة ونحوها سواء كان ساس مذى ، أو بول أو غيرهما ، ولا يستطيع صاحبه أن يمسكه ، فإن عم الزمن ، فلا ينتقض ، ولا يستحب منه الوضوء . واما إن لازم أكثر الزمن أو نصفه ، فإنه أيضاً لا ينتقض لأنه ليس على وجه الصحة ، لكن يستحب منه الوضوء ويكون متصلاً بالصلاة . وبالجملة فالخارج لا ينتقض الوضوء إلا إذا كان خارجاً معتاداً من الخرج المعتاد على سبيل الصحة والاعتیاد (وأسباب أحداث) وأسباب جمع : سبب ، وهولغة اخبيل ، وهو ما يتوصل به إلى الاستعلاء كقوله تعالى : (فليمدد بسبب إلى السماء) أى : بحبل إلى سقف بيته ، ويطلق على العلم كقوله تعالى : (وآتيناه من كل شىء سبباً) أى : عاماً ، والمراد به هنا ما لا ينتقض الوضوء بنفسه ، بل بما يؤدي إلى خروج الحدث ، وسواء خرج الحدث أم لا فيصدق بمس الذكر (دون مين) أى : كذب . قال المؤلف :

أَمَّا الْأَحْدَاثُ فَخَمْسَةٌ ثَلَاثَةٌ مِنْ الْقُبُلِ فَهَآكَ يَآذَا الْوَرَاثَةُ

(أما الأحداث) التى تنقض الوضوء بنفسها وبدأ بها لأنها الأصل (خمس) تفصيلها (ثلاثة) بدل من خمسة ، بدل مفصل من مجمل (من القبل) بضم الباء وسكونها . فرج الإنسان (فهآك) خذ (ياذا) يا صاحب (الوراثه) أى : الإرث وهم العلماء يشير إلى حديث ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا كان يوم القيامة ، وحشر الله الخلائق لفصل القضاء ينصب تحت العرش كراسى من نور ثم ينادى مناد من قبل الله تعالى : أين

العلماء ، ورثة الأنبياء) . الحديث . قال العارف بالله تعالى :

فَالْمَذَى وَالْوَدَى مُمَّ الْبَوْلُ

وَإِثْنَانِ مِنَ الدَّبْرِ غَائِطُ رِيحٍ جَاءَ الْقَوْلُ

(فالمدى) وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند الملاعبة ، وفيه ثلاث لغات الأولى سكون الذال ، والثانية كسرهما مع النشيل ، والثالثة الكسر مع التخفيف فينقض الوضوء ، ولو حصل بغير انغاض ما لم يكن سلسا ، ودليل ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما (أما المنى ، فهو الذي منه الغسل) ، وأما المذى والودى فقال : اغسل ذكرك ومذاكيرك ، وتوضأ وضوءك للصلاة . رواه البيهقي في السنن قال في الرسالة : وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالانغاض أى : قيام الذكر عند الملاعبة أو التذكار ، وهل يجب منه غسل جميع الذكر ، أو موضع الأذى فقط قولان الأول للمغاربة وهو : المشهور . قال خليل : ومذى بغسل ذكره كله أى : مع غسله ، والثاني للعراقيين ، وعلى غسل موضع الأذى فقط ، فلا نية في غسله وعلى القول بغسل جميعه ، فهل يقتصر غسله لنية ، أولا قولان الأول : للإبيان ، وصححه الباجي وهو الظاهر لظهور انتعبد ، والثاني : لابن أبي زيد لأن المقصود من غسله : قطع مادة الأذى ، وعلى افتقاره لنية ، ففي بطلان صلاة تاركها قولان ، وفي بطلان من غسل موضع الأذى فقط قولان ، (والودى) : بدال مهملة يخفف ويثقل ، وهو ماء أبيض ثخين ، يخرج بعد البول غالبا ، فحكمه حكم البول ، (ثم) للعطف (البول) ، وهو معروف ما لم يكن سلسا (وإثنان من الدبر) بضمين وسكون الباء تخفيف خلاف القبل (غائط) ، هو من الأحداث ، هو كناية عن الحدث الخارج من الدبر ، وهو في الأصل اسم لما انخفض من الأرض ، وذلك أن العرب كانت إذا أراد أحدهم قضاء حاجته تباعد عن الناس إلى موضع منخفض من الأرض يستتر من الناس فسمى

الخارج من الإنسان باسم محله فهو ناقض لقول الله تعالى (أو جاء أحد منكم من الغائط) وهو كناية عن قضاء الحاجة من بول وغائط (ريح) والمراد بالريح الخارج من الدبر لا الخارج من القبل ولو من امرأة (جاء القول) أى قوله صلى الله عليه وسلم يشير لحديث أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ) فقال رجل من حضرموت ما لحدث يا أبا هريرة ؟ قال فسأ أو ضراط ، متفق عليه وعنه رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا وجد أحدكم فى بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) رواء مسلم وليس السمع أو وجدان الرائحة شرطاً فى ذلك بل المراد حصول اليقين بخروج شيء منه . قال المؤلف :

وَأَمَّا أَسْبَابُ الْأَحْدَاثِ فَالْنَّوْمُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ عِنْدَ الْقَوْمِ .
(وأما أسباب الأحداث فالنوم) هو فترة طبيعية تهجم على الشخص قهراً عليه تمنع حواسه الحركة وعقله الإدراك قال فى المصباح هى غشية ثقيلة تهجم على القلب فتقطعه عن المعرفة بالأشياء وقيل النوم مزيل للقوة والعقل وهو ينقسم (على أربعة أقسام عند القوم) وهم جماعة الرجال والمراد بهم الفقهاء .

طَوِيلٌ ثَقِيلٌ لِلْوُضُوءِ يَنْقُضُ قَصِيرٌ ثَقِيلٌ أَيْضاً بِهِ قَضُوا
(طويل) يقال طال الشيء طولا بالضم امتد (ثقيل) وهو الذى يخالط القلب ويذهب العقل ولا يدرك صاحبه بما فعل بالبناء للفاعل بأن تنحل حبوته أو يسيل لعابه أو تسقط السبحة من يده أو بالبناء للمفعول بأن يكلم من قرب بصوت مرتفع على ما لمازرى ثم لا يفتن بشيء من ذلك وإلى ذلك أشار خليل بقوله وبسببه وهو زوال عقل وإن بنوم ثقل ولو قصر لاخف وندب إن طال فالطويل الثقيل (للوضوء ينقض) باتفاق لأن صاحبه لا يشعر بما يخرج منه (قصير

ثَقِيلٌ) فَإِنَّهُ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ (أَيْضًا) عَلَى الْمَشْهُورِ (بِهِ قَضَا) أَيْ حَكَمُوا جَمْهُورُ
الْعُلَمَاءِ بِذَلِكَ قَالَ : الْمُؤَلِّفُ :

قَصِيرٌ خَفِيفٌ لَا يَنْقُضُ الْبَتَا طَوِيلٌ خَفِيفٌ يُسْتَحَبُّ مِنْهُ يَافَتَى
(قصير خفيف) وهو الذى يشعر صاحبه بأذى سبب (لا ينقض) الوضوء
اتفاقا (البتا) قال ابن فارس يقال لما لارجعة فيه لأفعله بته والألف هنا للروى
(طويل خفيف) لا ينقض لكنه (يستحب منه) الوضوء على المعروف من المذهب
(يافى) والمراد به الشاب القوى الذى يطلب العلم وإنما خص الشباب لأن قلبه
كالأرض الخالية كلما ألقى فيها من شىء قبلته والحاصل أن النوم المستغرق الذى
لا يبقى معه إدراك ينقض الوضوء لحديث صفوان بن غسان رضى الله عنه قال
(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفرا لا ننزع خفافنا ثلاثة
أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم) رواه أحمد
والنسائى والترمذى وصححه فالمعتبر صفة النوم فقط ولا عبرة بهيئة المنام
من اضجاع أو غيره واعتبر بعضهم صفة المنام فقال إذا كان المنام جالسا
ممكنا مقعدته من الأرض لا ينقض وضوءه وقد أخذ جمهور المالكية بالأول
قال المؤلف :

وَمِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَنْقُضُ الْإِسْتِئَارَ

لِلْعَقْلِ بِالْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ وَالْإِسْكَارِ

(ومن الأسباب التى تنقض (الاستئار) الوضوء (الاستئار) أى ستر العقل لأنه
لا يزول بل يستتر إلا فى الجنون المطبق فإنه يزول لا محالة كما قاله الفاكهائى
(للعقل) وهو لغة المنع لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش ثم أطلق العقل
الذى هو المصدر على الحجا واللب ولهذا قال بعض الناس العقل غريزة يهيم بها
الإنسان إلى فهم الخطاب فيستتر تارة (بالجنون) هو زوال الشعور من القلب

مع بقاء القوة والحركة (والإغماء) هو زوال الشعور من القلب مع استرخاء الأعضاء (والإسكار) أى السكر سواء كان من حلال كلبن حامض أى شأنه أن لا يسكر أما لو كان شأنه الاسكار فهو حرام كالخمر ويترب على المسكر أحكام التنجس وحرمة القليل والكثير والحد والحاصل أن استتار العقل ينقض الوضوء سواء كان بالجنون أو بالإغماء أو بالسكر أو بالدواء من مائعات أو مفسدات وسواء قل أو كثر وسواء كانت المقعدة ممكنة من الأوض أم لا لأن الذهول عند هذه أبلغ من النوم لكونه أخف لزواله ييسر الانتباه وعلى هذا اتفقت كلمة العلماء :

وَيَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِالرَّدَّةِ وَبِالشَّكِّ

فِي الْحَدِّثِ وَبِمَسِّ الذَّكَرِ الْمُتَّصِلِ بِأَذَى النَّسَكِ

(وينتقض الوضوء بالردة) وهو أن يكفر بعد إسلامه ومثال ذلك أن يقول هو مشرك أو يلقى مصحفاً في قدر أو يسب الله تعالى أو يسب نبياً مجعاً على نبوته أو ملكاً كذلك قاله الصفتى والمعنى أن المسلم إذا توضأ ثم ارتد والعياذ بالله ثم رجع إلى الإسلام قبل أن يحصل له ما ينقض وضوءه فإن وضوءه ينتقض برده لقوله تعالى (لئن أشركت ليحبطن عملك) والوضوء من جملة العمل (و) ينتقض الوضوء أيضاً (بالشك في الحدث) والمراد بالشك التردد على حد سواء وأولى الظن ولا عبرة بالوهم والتجويز العقلي كما في الخطاب قال في الرسالة ومن أيقن بالوضوء وشك في الحدث ابتداءً بالوضوء وهذا في غير المستنكح وهو من يكثر عليه الشك بأن يشك في كل وضوء أو يعتريه في كل يوم مرة فأكثر فلا وضوء عليه فإن لم يطرأ له ذلك إلا بعد يومين أو ثلاثة فليس بمستنكح والمستنكح بفتح الكاف صفة للشخص وبكسرها صفة للشك (وبمس الذكر المتصل) قال خليل ومطلق مس ذكره المتصل به ولو خشي مشكلاً المراد ذكر

نفسه قال عوض من الضمير سواء منه . . . عمداً أو سهواً ، لأن ما لا يشترط فيه العمد لا يشترط فيه لذة ولا غيرها ، ولو كان الماس شيخاً أو عتيقاً لكن بشرط البلوغ وعدم الحائل إلا ما خف جديداً وبشرط اتصال الذكر (إذا) صاحب (انفسك) . يقال : تنسك لله ، بنسك تطوع بقربة ، والنسك بضم تين اسم منه وفي التنزيل « إن صلاتي ونسكي » قال المصنف :

بِبَاطِنِ الْكَفِّ أَوْ بِبَاطِنِ الْأَصَابِعِ أَوْ بِجَنْبَيْهِمَا وَلَوْ بِأَصْبُعٍ زَائِدٍ يَأْتَابِعِ (بباطن الكف) : الكف من الإنسان ، وغيره اثني وجمعها كفوف واكف أى : ينتقض وضوءه إن منه بباطن كفه ، (أو بباطن الأصابع) قال خليل : أو جنب لصف أو أصبع ، والأصابع جمع : أصبع والأصبع مؤنثة ، (أو بجنبيهما) أى : الأصابع ، ويدخل في ذلك رأس الأصبع فإنها من جملة جنبيه فينقض الوضوء بمسه (ولو بأصبع زائد) قال خليل : وإن زائداً أحس ، والدليل على وجوب الوضوء بمس الذكر ما في الموطأ ، وابن داود والترمذى عن سبرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ) ، قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، وقال البخارى : هو أصح شيء سمعته في هذا الباب . ورواه أيضاً مالك والشافعى وأحمد وغيرهم ، وفي رواية لأحمد والنسائى عن بسرة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (ويتوضأ من مس الذكر) ، وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (من أفضى بيده إلى ذكره ، ليس دونه ستر ، فقد وجب عليه الوضوء) . رواه أحمد وابن حبان والحاكم ، وصححه هو وابن عبد البر ، وقال ابن السكن هذا الحديث من أجود ما روى في هذا الباب وما يخالفه ضعيف والحاصل أن النقض مشروط بشروط خمسة : أن يكون ذكر نفسه ، وأن يكون متصلاً ، وأن يكون المس من غير حائل ، وأن يكون بالغاً ، وأن يكون بباطن الكف أو ماشابهها ولو بأصبع زائد (يا تابع) أى : يا تابعاً للنبى صلى

الله عليه وسلم . يجب عليك أن تحتاط لدينك في جانب العبادات . قال المؤلف :
 إِن حَسَّ وَبِالْمَسِّ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ إِن قَصَدَ وَوَجَدَ فَالْتَقَضُ لَا إِيهَامَ
 وَإِنْ وَجَدَ وَلَمْ يَقْصُدْ فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ وَإِنْ قَصَدَ وَلَمْ يَجِدْ أَيْضًا عَلَيْهِ
 وَإِنْ لَمْ يَقْصُدِ اللَّذَّةَ وَلَمْ يَجِدْ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ يَأْجُزُ

(إن حس) أى : وينتفض الوضوء بمس الأصبع الزائد الذى فيه احساس
 كغيره ، وأيضاً صرح بأنه لا بد من الإحساس فى الأصابع الأصلية (وباللمس)
 وهو ملاقاته جسم لآخر لطلب معنى فيه . كحرارة وبرودة وصلابة ورخاوة ، أو
 علم حقيقته كأن يلمسه ليعلم ، هل هو جسد آدمى أو غيره أو عظم أو لحم مثلاً ،
 (وهو) أى : اللمس (أربعة أقسام) أى : أجزاء ، (إن قصد) أى : طلب
 بلمسه اللذة ، وهى الانتعاش الباطنى الذى ينشأ عنه الانتعاش الظاهرى ، (ووجد)
 أى : اللذة ، أى : حين اللمس ، وأما لو وجدها بعده فلا تقضى لأنه حينئذ
 تفكر (فالتقص) أى : الإبطال للوضوء (لا إيهام) لا توهم فيه لأنه ياتفاق
 العلماء . (و) الثانى (إن وجد) أى : اللذة ، (ولم يقصد) أى : لم يطلب
 بلمسه ، لذة (فعليه الوضوء) أيضاً على المشهور ، (و) الثالث (إن قصد) أى :
 طلب بلمسه اللذة ، (ولم يجد) لذة . (أيضاً عليه) أى : الوضوء ، قال خليل :
 ولمس يلتذ به صاحبه عادة ، ولو كظفر أو شعر أو حائل ، وأول بالخفيف
 وبالإطلاق (و) الرابع (إن لم يقصد اللذة ولم يجد) أى : اللذة (فلا وضوء عليه)
 اتفاقاً (يا يجد) أى : يا مجتهد ، لأن الجسد فى الأمر الاجتهاد ، وهو مصدر يقال
 منه جد يجد ، وهذا التقضى فى أقسام اللمس حيث لازم ، وأما لو ضم الذات
 المعموسة أو قبض على شيء من جسدها ، فإن وضوءه ينتقض ، ولو كان الحائل
 كثيفاً . قصد لذة أو وجدها قاله الأجهورى نقلاً عن الخطاب ، لكن يشترط فى
 اللامس البلوغ ، وأما الصبي فلا ينتقض وضوؤه ، ولو جامع زوجته وكذلك

الملموس ، فإن بلغ والتذ أو قصد اللذة انتقض وضوؤه كاللامس وبقيت العادة يخرج الالتذاذ بالصغيرة غير المطيعة ، أو الدابة فإنه لا ينتقض الوضوء إلا بالالتذاذ بمس فرج الصغيرة أو الدابة ، فإنه ينتقض لاختلاف عادة الناس بالالتذاذ بفرجها وكذلك نصوا على نقض الوضوء بالالتذاذ بالحرم ، قاله الشيخ أحمد بن غنيم النفراوى ، والدليل على نقض الوضوء باللامسة قوله تعالى : (أو لامستم النساء) لأن حكم الجنازة ذكر في قوله تعالى : (وإن كنتم جنب فاطهروا) ، فلو كان المراد باللمس الجماع لكان تكراراً . قاله الصفدى : (تنبيه) اعلم أن التقاء الجسمين يسمى مساً ، فإن كان بالجسد سمي مباشرة ، وإن كان باليد سمي لمسا ، وإن كان بالفم على وجه مخصوص سمي قبلة . قاله بعض الشراح ، قال المؤلف :

مالم تكن قبلةً بالفمِ يَنْبِيها فالتَّقْضُ مُطْلَقاً أَتَانِ فِيها
الْأَلْوَدَاعِ أَوْ لِرَحْمَتِهِ فَأَحْفَظْ حَبَاكَ اللَّهُ أَوْ فَرَ قِسْمَهُ

(مالم تكن قبلة بالفم) ، والقبلة : بضم القاف اسم مصدر ، بمعنى التقبيل وهى وضع الفم على الفم أى : فم من يلتذ به عادة ولو امرأة لمثلها بخلاف الصغيرة التى لا تشتهى ، ولو قصد ووجد لأنها لا يلتذ بها عادة ، وكذا لا نقض فى تقبيل شيخ لشيخ ، أو تقبيل ذى حمية لا يلتذ به عادة بخلاف تقبيل شيخ لشيخة فينقض قاله الشيخ فى حاشية الخرشى (يا نبىها) يقال : نبه : بالضم نباهة شرف ، فهو نبىه أو تفسر النباهة بالذكاء (فالتقض مطلقاً) أى : وجد لذة أم لا ، ولو كانت بكره أو استغفال ، قال خليل : القبلة بفم أو استغفال إلا لوداع أو رحمة ، هذا مذهب مالك وجميع أصحابه ، وهو المعتمد وبه قال الشافعى وأصحابه : لأنه متى ما وضع الفم على الفم لا بد من اللذة ، لأن اللذة فى القلب والفم طبق القلب ، فإذا انطبق الفم على الفم سكن مافى القلب من لذة الحب ، ولذلك النقض مطلقاً (إنان) أنا : فعل ماض ونافى الفعل فى محل نصب مفعول به (فيها) أى : فى القبلة (إلا)

القبلة (لوداع) أى : قصد وداع ، (أولرحمة) أى : شفقة بَن كانت امرأته مريضة أو كشدة اشتياق لغيبة ، ومحل كون الوداع والرحمة لا نقض فيهما ما لم يلتذ قاله الصفتى : (فاحفظ) يقال حفظ القرآن إذا وعاه على ظهر قلبه واستحفظه الشيء ، سأله أن يحفظه ، (حبأك) أى : أعطاك (الله) تعالى ، (أوفر) أتم وأكمل (قسمة) الجمع : أقسام ، والاسم القسمة ، والمراد بها : النصيب والحصة قال المؤلف :

وَلَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَسِّ دُبُرٍ وَلَا الْإِثْمَيْنِ وَلَا الْإِلْيَتَيْنِ فَادِرٍ
وَلَا بِمَسِّ فَرْجٍ صَغِيرَةٍ وَلَا قَى وَلَا بِأَكْلِ لَحْمٍ جُزُورٍ يَافِلًا
(ولا ينتقض الوضوء بمس دبر) بسكون الباء للتخفيف ، والروى أى : حلقة دبر ، ويسمى الشرج بفتحيتين ، قال مالك لا ينتقض وضوء من مس شرجا ولا رقتا ، ولا شيئا مما هنالك أى : كالعانة والعصب الذى بين الدبر والذكر والمراد دبر نفسه فلا نقض ، ولو التذ لأنه خلاف العادة (ولا الإثمين) أى : الخسيتين (ولا الإليتين فادر) أى : فاعلم ، (ولا بمس فرج صغيرة) أى : كبنت خمس أو ست لا سبع أو صغير أو بهيمة ، ولو قصد ووجد على المعتمد (ولاقى) وهو الطعام المقدوف من المعدة سواء كان ملء الفم أو دونه ، ولم يرد فى نقضه حديث يحتاج به (ولا) ينتقض (بأكل لحم جزور) أى : إبل منحورة ، وهو رأى الخلفاء الأربعة وكثير من الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور ، وبه قال مالك وأصحابه ، وأما ماورد (ومن أكل لحم جزور فليتوضأ) محمول على الوضوء اللغوى وهو غسل اليدين (يا فلا) أى : يا فلان وفلان وفلانة بغير ألف ولا م كناية عن الأنامى ، وإنما حذفت النون تخفيفاً للروى .

وَلَا حِجَامَةٍ وَلَا فَصْدٍ وَقَمَقَةٍ وَلَا بِمَسِّ امْرَأَةٍ لِفَرْجِهِ
وَقِيلَ إِنْ أَلْطَفَتْ فَعَلَيْهَا أَعْنَى الْوُضُوءِ وَالرَّاجِحُ لَا عَلَيْهَا

(ولا حجامه ولا فصد) أى لا ينتقض الوضوء خروج الدم من غير الخرج
للمعتاد سواء كان بحجامه أو فصد أو عاف وسواء كان قليلاً أو كثيراً قال الحسن
رضى الله عنه ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم رواه البخارى وقال وعصر
ابن عمر رضى الله عنهما بثرة وخرج منها الدم فلم يتوضأ وبصق ابن أبى أوفى
دماً ومضى في صلاته وصلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه وجرحه يشعب أى
يجرى دماً وقد أصيب عباد بن بشر بسهم وهو يصلى فاستمر في صلاته رواه
أبو داود وابن خزيمة والبخارى وبهذا أخذ مالك وأصحابه خلافاً لأبى حنيفة
(وقته) وهى ما كانت مسموعة له ولجيرانه والضحك ما كان مسموعاً له دون
جيرانه والتبسم ما لم يكن مسموعاً له وهذه كلها ليست ناقضة عند مالك وأصحابه
خلافاً لأبى حنيفة القائل أنه إذا ضحك في الصلاة بصوت يسمعه جيرانه بطل
الوضوء وإلا فلا (ولا) ينتقض الوضوء (بمس امرأة لفرجه) مطلقاً ولو الطلقت
وقبضت عليه وهذا هو المعتقد (وقيل إن لظفت فعلها) أى الوضوء والالطاف
أن تدخل المرأة شيئاً من أصابعها بين شفرتيها تنفية شفر وهو حافة الفرج أما القول
الذى يقول عليها (أعنى الوضوء) ضعيف (والراجع لا) وضوء (عليها)
الطلقت أم لا وبهذا القول صدر خليل فقال عطفاً على مالا وضوء فيه ومس
امرأة فرجها وأولت أيضاً بعدم الالطاف واعلم أن إدخال الأصبع في الفرج والدبر
حرام وإن كان لا ينتقض الوضوء قاله الصنفى في حاشيته .

﴿ باب أقسام المياه ﴾

(باب) هو لغة ما يتوصل منه إلى غيره واصطلاحاً اسم جملة مخصوصة من
مسائل العلم مشتملة على فصول والفصل يشتمل على مسائل جمع مسألة وهى
مطلوب خبرى يقام عليه الدليل ولذلك لا يسمى مسألة إلا ما أقيم عليه الدليل
واكتسب به لا الأمر الضرورى كالصلوات الخمس فرض وكذا كراهة فرض

فلا تعد من مسائل العلم قاله بعض الشراح (أقسام) أى أنواع (المياه) جمع ماء بالمد والقصر والمد أفصح وهو جوهر لطيف سيال لا لون له يتلون بلون إنائه وقيل له لون . .

أَقْسَامُ الْمِيَاهِ الَّتِي مِنْهَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ اصْغُ بِالْعِرْقَانِ تَفُوزُ (أقسام المياه التي منها يجوز) أى يصح (الوضوء) أى الشرعى ونحوه كالغسل وإزالة النجاسة والتي لا يجوز منها الوضوء ونحوه (اصغ) فعل أمر مبنى على حذف الواو يقال أصغيت الإناء بالألف أملتته وأصغيت سمعى ورأسى وكذلك (بالعرفان) وهو لغة العلم بحاسة من الحواس الخمس والمراد به هنا العلم الشرعى والعرفان الدينى الذى من عرفه سعد فى الدنيا والآخرة كما قال العارف بالله (تفوز) أى بانعرفان وهو النبع الصافى والهدى الكريم الذى خرج من الكتاب والسنة .

اعْلَمْ أَنَّ الْمَاءَ عَلَى قِسْمَيْنِ مَخْلُوطٌ وَغَيْرُ مَخْلُوطٍ فَأَمَّا غَيْرُ الْمَخْلُوطِ دُونَ مَيِّزٍ طَهُورٌ وَهُوَ الْمَاءُ الْمُطْلَقُ يَجُوزُ مِنْهُ الْوُضُوءُ لِلْأَحْكَامِ مَيِّزٌ سِوَاهُ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ أَوْ نَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ فَهَذَا الْقَوْلُ مَتَّبَعٌ (اعلم أن الماء على قسمين (مخلوط) أى بغيره (وغير مخلوط) بشىء أجنبى (فأما غير المخلوط) بشىء (دون ميسر) أى تردد (طهور) أى حكمه شرعاً أنه طهور أى طاهر فى نفسه مطهر لغيره (وهو الماء المطلق) أى ما يصدق عليه اسم ماء مطلقاً عن التقييد فهذا الماء المطلق (يجوز) أى يصح (منه الوضوء للأحكام) جمع حكم والمراد به الشرعى أى المستند إلى الشرع وهو الذى لا يعلم إلا من الشرع ولا يتوصل إليه بعقل ولا عادة (ميز) فعل أمر أى ميز الأحكام الشرعية لأجل العمل بها (سواء نزل من السماء) كماء المطر والثالج والبرد والجليد لقول الله تعالى (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) وقوله .

تعالى (وأُنزلنا من السماء ماءً طهوراً) (أو نبع) أى خرج (من الأرض) أى من عيون الأرض لقوله تعالى (فسلكه ينابيع) (فهذا القول) الإشارة راجعة لما تقدم (متبع) أى يجب اتباعه لأنه نزل به القرآن وفسرته السنة قال المؤلف :

فَأَمَّا الْمَخْلُوطُ إِذَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ الثَّلَاثَةِ لَوْنِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ رِيحِهِ
بشئٍ فَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ تَارَةً يَخْتَلِطُ بِنَجَسٍ إِذَا تَغَيَّرَ الْمَاءُ بِاسْبِطٍ
فَهَذَا الْمَاءُ نَجَسٌ فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ الْوُضُوءُ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِأَمْلَحٍ
إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلِيلاً وَالنَّجَاسَ

قَلِيلَةً كَرِهَ الْوُضُوءُ مِنْهُ بِلَا التَّيَاسَرِ
وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيراً مَعَ قَلَّةِ النِّجَاسَةِ فَلَا كَرَاهَةَ قَالَ أَهْلُ الْمِلَّةِ

(فأما المخلوط) وهو الذى خالطه غيره ويسمى المضاف (إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة لونه أو طعمه أو ريحه بشئ) أى من ذلك الخالط أو بواحد منها أى الثلاثة وأولى إذا تغيرت كلها أو اثنان منها (فهو) ينقسم (على قسمين) أى نوعين لأنه (تارة يختلط بنجس) وهو بفتح العين عين النجاسة وبكسرهما المتنجس (إذا تغير الماء) أى بذلك النجس (يابسط) وهو ولد الولد (فهذا الماء نجس) لا يستعمل فى العادات كعجن وطبخ ولا فى العبادات ولذا قال (فلا يصح منه الوضوء) ولا غيره من غسل وإزالة نجاسة لأن حكمه حكم مغیره ومغیره نجس ، (وإن لم يتغير) الماء بالنجس (ياملح) وهو جمع ملاح والمراد به هنا العالم ففیه تفصيل وهو (إذا كان الماء قليلاً) كآنية الوضوء والغسل بالنسبة للمتوسط لا لهنوسوس ولا لمدخفف جداً (والنجاس قليلة) بحيث لم يتغيره (كره الوضوء منه) على المشهور ومحل الكراهة إذا وجد غيره وكان راكداً وإلا فلا كراهة وإذا قلنا بكراهة الماء القليل المخلوط بالنجاسة التى لم يتغيره فلو صب عليه ماء مطابق حتى صار كثيراً فإنه يصير لا كراهة فيه قاله بعض

الشراح (بلا التباس) أى إشكال (وأما إن كان الماء كثيراً مع قلة النجاسة فلا كراهة) فى استعماله فى العادات والعبادات (قال) هذا الإشارة لما تقدم (أهل الملة) وهى بكسر الميم الدين أى من اتصف به وهم العلماء قال المؤلف :

وَتَارَةً يَخْتَلِطُ بِطَاهِرٍ يَغْيِرُ بِهِ

فَإِنْ كَانَ الطَّاهِرُ مِمَّا يُمْكِنُ الْاِحْتِرَازُ مِنْهُ انْقَبَهُ
كَالْمَخْلُوطِ بِالْعَجِينِ وَالزَّعْفَرَانِ وَمَا أَشْبَهَ يَأْذَا الْعِرْفَانِ
فَهَذَا الْمَاءُ طَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ فَلَا مُطَهِّرَ لَغَيْرِهِ يُسْتَعْمَلُ
فِي عَادَةٍ مِنْ طَبِخٍ أَوْ عَجْنٍ أَوْ شُرْبٍ
وَنَحْوِهِ لَا فِي عِبَادَةٍ وَقُرْبٍ

(وتارة يختلط) الماء المطاق (بطاهر) أى بشىء طاهر (يغير به) أى بالطاهر (فإن كان الطاهر) أى المغير للماء (مما يمكن الاحتراز منه) بأن كان مما يفارق الماء غالباً (انقبه) فعل أمر يتال نبه للامر نهبها تيقظ (كالمخلوط بالعجين) أى عجين الخبز فهو فعيل بمعنى مفعول (والزعفران) معروف (وما اشبه) ذلك بالورد وكبن وعسل وصابون وكغدير إذا تغير بروت الماشية لما كولة اللحم بينا كان التغير أم لا وقول خليل كغدير بروت ماشية التشبيه فى مجرد التغير لا بقيد كونه بينا كما تشبه به (ياذا) أى صاحب (العرفان) من المعرفة وهى العلم وفى اصطلاح أهل الحقيقة العلم باسماء الله وصفاته مع الصدق فى معاملاته ودوام مناجاته سرّاً والرجوع إليه عن كل شىء والتطهر من الأخلاق الرديئة ولذا قيل علامة العارف ثلاثة أن يكون أحب الأعمال إليه ذكر الله تعالى وأحب الفوائد إليه ما دل على الله وأحب الخلق إليه من يدعو إلى الله ولذا خصه الشيخ بالنداء (فهذا الماء) المتغير بهذه الظاهرات التى يمكن الاحتراز منها (طاهر) فى نفسه فقط (فلا مطهر لغيره) أصلاً (يستعمل) لأنه فعل مضارع

والألف للروى (فى عادة) العادة معروفة والجمع عادو عادات وعوائد سميت بذلك لأن صاحبها يعاودها أى فإنه يصلح للعادات (من طبخ أو عجن أو شرب) أى لآدمى أو غيره (ونحوه) أى من غسل أو ساخ أو ثوب لنظافة أو تدف أو تبرد (لافى عبادة) من غسل وإزالة نجاسة (وقرب) بضم القاف وفتح الراء جمع قربة ما يقترب به ولا بد فيها من معرفة المتقرب إليه وتزيد العبادة فيها باشتراط النية أما الطاعة فلا تتوقف على شئ منها قال المؤلف :

وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ كَالْمَاءِ الْمُتَغَيَّرِ بِسَبْخَةٍ أَوْ حَمَاءِ ابْنِهِ أَوْ الْجَارِي عَلَى مَعْدَنٍ زَرْنِيخٍ أَوْ كِبْرَيْتٍ أَوْ نَحْوِهِ يَارَسِيخٍ فَهَذَا كُلُّهُ مِنْهُ الْوَضُوءُ يُجْزَى مُبَيِّنًا عَلَى طَرِيقِ الْوَجْزِ (وَإِنْ كَانَ) الخاطل للماء (مما لا يمكن الاحتراز منه) كما إذا تفسير بقراره أو بشئ مما لا ينفك عنه غالباً (كالماء المتغير بسبخة) بفتحيتين ، وهى التراب المالح (أو حمأة) بفتح فسكون ، وهى الطين الأسود المنتن (أبنة) فعل أمر يقال بأن الأمر يبين فهو بين بمعنى الوضوح والانكشاف أى وضحه للطالب واكشف معناه ظاهراً له (أو الجارى على معدن) أى مكان (زرنىخ) بكسر الزاى ، وهو تراب أحمر (أو كبريت) بكسر الكاف تراب أصفر إذا كان الماء يجرى عليهما أو صنع منهما إناء فتغير الماء ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم توطأ من إناء صفر ومعلوم أنه يغير طعم الماء ، وكان ابن عمر يستخن له الماء فى إناء من صفر ولم يكره أحد الوضوء من إناء الحديد مع سرعة تغير الماء فيه قاله ابن حمدون (أو نحوه) من شب ، ونحاس ، وحديد ، وكل ونورة وغيرها مما يعد قراراً له (يارسيخ) يقال رسيخ الشئ رسوخاً ثبت وكل ثابت راسخ وله قدم راسخة فى العلم بمعنى البراعة والاستكثار منه ، وهو المراد هنا (فهذا كله) الإشارة راجعة إلى قوله فإن كان الظاهر مما لا يمكن الاحتراز منه إلى قوله يارسيخ (منه) أى

من ذلك الماء المفهوم من السياق (الوضوء يجز) أى يصح منه الوضوء والغسل وإزالة النجاسة (مبيناً) أى موضعاً (على طريق الوز) يقال وجز اللفظ بالضم وجازة فهو وجيز أى قصير أى سريع الوصول إلى الفهم ، ولما فرغ من الكلام على الماء الذى تكون به الظهارة شرع فى بيان أحكام الطهارة وبدأ بالصغرى ، لأنها المتكررة كثيراً فأخبر أن فرائض الوضوء سبعة قتال :

﴿ باب فرائض الوضوء ﴾

أَمَّا فَرَايِضُ الْوُضُوءِ فَسَبْعَةٌ أَوَّلُهَا التَّيَمُّنُ
وَعَسَلُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِأَتَقِيَّهِ
لِلرِّفْقَيْنِ وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ وَالْغَسْلُ
لِلرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَوَزُّ ذَلِكَ فِعْلُ

(باب فرائض الوضوء) جمع فرض وهو مرادف للمحتم والواجب واللام وهذه الأربعة كلها بمعنى واحد إلا فى باب الحج ، فإن الواجب ماينجب بالدم ، والفرض مايبطل الحج بتركه ، وأما عند الحنفية ، فالفرض مائتة بدليل قطعى والواجب مائتة بدليل ظنى ، وله شروط وجوب فقط وهى خمسة : البلوغ ، وإمكان الفعل ، وثبوت حكم الحدث ، أو الشك فيه ، والقدرة على استعمال الماء ودخول الوقت ، وقيل : إن دخول الوقت سبب فى الوجوب لاشترط وشروط صحة فقط ، وهى ثلاثة الإسلام ، وعدم الحائل على الأعضاء ، كالدهن المتجمد ، وأما الزيت الموجب لتقطيع الماء فلا يعد حائلاً وعدم المنافى لخروج ريح . وشروط وجوب وصحة معاً ، وهى خمسة : العقل ، وبلوغ الدعوة ، وانقطاع دم الحيض والنفاس ، ووجود الماء الكافى ، وعدم النوم والغفلة والسهو ، فجملة الشروط ثلاثة عشر أو اثنا عشر بناء على أن دخول الوقت سبب فى الوجوب لاشترط

هكذا قررها المحققون من الأسياف وذكره الصفى فى حاشيته . والوضوء مشتق من الوضوء ، وهى النظافة والحسن هذا معناه لغة وشرعاً طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة ، وهى الوجه واليدان والرأس والرجلان والدليل على وجوبه الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فهو قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ، فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) وأما السنة فهو قوله صلى الله عليه وسلم : (لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ) رواه الشيخان وأبو داود والترمذى ، وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا على وجوبه فصار معلوماً من الدين بالضرورة ، وقد ورد فى فضله أحاديث كثيرة منها ما روى عن عبد الله الصنابجى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا توضأ العبد فمضمض فاه خرجت الخطايا من فيه فإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشعار عينيه ، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه ، فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه ، فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظافر رجليه ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة) رواه مالك والنسائى ، وابن ماجه والحاكم . وروى مسلم : (من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطايا من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره) وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات ؟ قالوا : بلى يا رسول الله قال : إسباغ الوضوء على المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط)^(١) رواه مالك ، ومسلم ، والترمذى

(١) الرباط المراقبة والجهاد فى سبيل الله ، أى أن المواظبة على الطهارة والعبادة تعدل الجهاد فى سبيل الله .

والنساءى وعنه رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى المقبرة فقال :
 (السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم عن قريب لاحتقون وددت
 لو أنا رأينا إخواننا) قالوا يارسول الله أولسنا إخوانك؟ قال : (أأنتم أصحابي ،
 وإخواننا الذين لم يأتوا بعد) قالوا : تعرف من لم يأت بعد من أمتك يارسول الله؟
 قال : (أأرأيت لو أن رجلا له خيل غر محجلة بين ظهري خيل دهم بهم ألا
 يعرف خيله؟) قالوا : بلى يارسول الله قال : (فإنهم يأتون غرا محجلين من
 الوضوء ، وأنا فرطهم على الخوض ، ألا ليزادن رجال عن حوضي كما يزداد البعير
 الضال أناديهم : ألا هلم ، فيقال : إنهم بدلوا بعدك ، فأقول : سحقا سحقا) .
 رواه مسلم . . وللوضوء فرائض وأركان تتركب منها حقيقته ولا يعتد به شرعا
 إلا بها وإليك بيانها . (أما فرائض الوضوء فسبعة أولها : النية) بشد الياء وهي
 القصد أى : الإرادة المتوجهة نحو ابتغاء رضا الله تعالى وامتنال حكمه ، وهي عمل
 قلبى محض لا دخل للسان فيه ، وإن تلفظ بها فواسع لكنه غير مشروع ودليل
 مشروعيتها قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) ، فإنه
 تعالى . أمر بالغسل لهذه الأعضاء لغرض مخصوص ، لا بغسلها مطلقا وغسلها
 لذلك الغرض هو معنى النية ، وبعض العلماء يستدلون على فريضتها بحديث عمر
 رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إنما الأعمال بالنيات ،
 وإنما لكل امرئ ما نوى) . الحديث رواه الجماعة .

وحكمة مشروعيتها تمييز العبادات من العادات ، لتمييز ما لله عما ليس له
 كفصل أعضاء الوضوء يكون تبرداً ونظافة ، فلا يكون عبادة ، ويكون استباحة
 للصلاة ، مثلا فيكون عبادة واجبة وللتجديد والتلاوة والذكر فيكون عبادة
 مستحبة وكيفيتها : أن ينوى رفع الحدث ، أو نية الغرض ، أو استباحة ما كان
 الحدث مانعا منه . قال ابن عاشر :

ولينو رفع حدث أو مفترض أو استباحة لممنوع عرض

وشرطها أن تقارن أول العبادة ومحلها القلب عند أكثر الفقهاء ، أو الدماغ والعقل عند أكثر الفلاسفة ، والمشهور أن زمنها عند غسل الوجه ، قال خليل : ونية رفع الحدث عند وجهه ، وثانيتها (غسل الوجه) أى : إسالة الماء عليه مع الدلك ولو مرة واحدة ، إذا أوعب بها وحده طولاً من منابت الشعر المعتاد إلى منتهى الذقن ، وعرضاً من شحمة الأذن إلى شحمة الأذن فيدخل موضع الغمغمة ولا يدخل موضع الصلع ، ويقتنع مغابن الوجه ، وقد أشار له خليل بقوله : فيغسل الوتره وأسارير جبهته وظاهر شفتيه ، وهو ما يظهر منهما عند انطباقها انطباقاً طبيعياً بلا تكلف ، فإن ترك شيئاً كان كأن لم يتوضأ ، (واليدين) تثنية يد وهذا جرى على الغالب لأنه إذا كان له يد زائدة فإن كان لها مرفق غسلت مطلقاً لتناول الخطاب لها وإن لم يكن لها مرفق فإن كانت بالذراع أو بالعضد وامتدت إلى الذراع أو بالعضد وامتدت إلى الذراع غسلت وإن قصرت عنه لم تغسل قاله سند (ياتقيه) يامتصفاً بالتقوى وهى امثال المأمورات فى الظاهر والباطن واجتناب المنهيات فى الظاهر والباطن وقد تطلق التقوى على اجتناب ما يطلب اجتنابه ومرااتبها خمس ، تقوى الكفر وهو مقام الإسلام وتقوى الحُرَمات وهو مقام التوبة وتقوى الشبهات وهو مقام الورع وتقوى المباحات وهو مقام الزهد وتقوى حضور غير الله على القلب وهو مقام المشاهدة انتهى أى يجب غسل اليدين (للمرفقين) أى مع المرفقين تثنية مرفق وهو آخر عظم الذراع المتصل بالعضد سمي بذلك لأن المتكئ يرتفق به ويدخل المرفقان فيما يجب غسله وهذا هو المضطرد من هدى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد عنه صلى الله عليه وسلم أنه تركها وهو مشهور مذهب مالك ومقابله لا يدخل وهو مارواه ابن نافع عن مالك ويجب على المشهور تحليل أصابع اليدين فى الوضوء وقيل باستحبابه وينبغى التحفظ على الرواجب ، والبراجم ، والأشاجع ، أعنى مفاصل الأصابع العليا والوسطى والسفلى (ومسح) معناه الإصابة بالبلل ولا يتحقق إلا بحركة العضو

للمسح ملصقاً بالمسوح (جميع الرأس) مع عظم الصديقين وما استرخى من الشعر قال خليل ومسح ماعلى الجمجمة بعظم صديقه مع المسترخى ودليلنا على مسح جميع الرأس مارواه عبد الله بن زيد (أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم رده إلى المكان الذى بدأ به رواه الجماعة) ومبدأ الرأس من مبدأ الوجه وآخره ماتحوزه الجمجمة وقيل آخره منبت القفا المعتاد فإن مسح بعضه لم يحجزه على المنصوص وهذا بناء على أن الباء زائدة أو للاصاق أو بمعنى على وبعضهم قال بإجزاء مادون الكل وقالوا الباء للتبعض نحو قوله تعالى (عينا يشرب بها عباد الله) والأول مذهب مالك والثانى مذهب الشافعى ولكل دليل (والغسل للرجلين إلى الكعبين) أى مع الكعبين وهما العظامان الناثان فى مفصلى الساقين قال خليل وعسل رجله بكعبيه الناثين أى فى طرف الساقين وهذا هو الثابت المتواتر من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقوله قال ابن عمر رضى الله عنهما (تحلف عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفرة فأدركنا وقد أرهقنا العصر فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا فننادى بأعلى صوته (ويل للأعقاب من النار ، مرتين أو ثلاثا) ، متفق عليه وقال عبد الرحمن بن أبى لىلى أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل العقبين ، وما تقدم من الفرائض هو المنصوص عليه فى قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) (فور) ويعبر عنه بالمولات وهو أدل على المقصود منها ابن بشير المولات أن يفعل الوضوء كله فى فور واحد من غير تفريق متفاحش مع الذكر والقدرة والتفريق اليسير مقتضى يريد ولو عمدا وحده ابن فرحون بالذى لم يحف فيه الأعضاء المعتدلة فى الزمان المعتدل والمشهور وجوب الفور مع الذكر والقدرة وقيل سنة قال فى المختصر وهل المولات واجبة إن ذكر وقدر وبني بنية إن نسي مطلقاً وإن عجز ما لم يطل بجفاف أعضاء بزمن

اعتدلاً أو سنة خلاف وما ذكره المصنف من وجوب الفور هو المعتمد وقيل سنة ضعيف والقول بالوجوب لمالك وابن القاسم ودليله فعله صلى الله عليه وسلم لأنه توضأ مرة في فور واحد وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة بدونه وعلى هذا إن فرق وضوءه عامداً مختاراً ابتداءً وضوءه وإن فرقه ناسياً بين على ما فعل منه بنية طال أو لم يطل وإن فرقه عاجزاً بنى ما لم يطل والمشهور أن الطول معتبر بجفاف الأعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل (ذلك) وهو إمرار اليد على العضو مع الماء أو بعده ولا يشترط متارنته للصب ويكفي فيه غلبة الظن وتجوز الاستنابة عليه لضرورة وينوى المستناب دون النائب وتمنع الاستنابة عليه لغير ضرورة ، فإن وقع في الأجزاء وعدمه قولان مشهوران . وأما الاستنابة على صب الماء فجائزة اتفاقاً ولو لغير ضرورة لما ورد أن المغيرة بن شعبة صب على النبي صلى الله عليه وسلم الماء وهو يتوضأ وتجب استنابة الأقطع ودليل وجوب ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة (ادلكي جسدك بيدك) حملاً للأمر على الوجوب (فعل) بكسر الفاء وجمعه فعال فهذه الأشياء المذكورة سبعة لكن يجب عليك في غسل وجهك أن تخلل شعر خيتك والشارب والعدارين والحاجبين والهدب والعنققة بأن تحرك الشعر حتى يصل الماء إلى البشرة إن كان الشعر خفيفاً تظهر البشرة تحته وإن كان كثيفاً فلا يجب عليك التخليل وكذا يجب عليك في غسل يديك أن تخلل أصابعك على المشهور وأما الوسخ الذي تحت أظافرك فلا يجب عليك غسله كما قاله ابن رشد في مقدمته قال ناظمها :

وَوَسَخُ الْأَظْفَارِ إِنْ تَرَكْتَهُ فَمَا عَلَمِكَ حَرَجٌ أَوْ زِلَّةٌ
وَأَجْمَعُ رَأْسَهَا بَوْسَطَ الْكَفِّ وَاغْسِلْ فَإِنْ غَسَلَ ذَلِكَ يَكْفِي

قاله الشيخ عبد الباري العشماوي في مقدمته وشارحها ثم شرع في بيان السنن وأخبر أن سنن الوضوء ثمانية فقال :

وَسُنُّهُ ثَمَانِيَّةٌ أَوْ لَا غَسْلُ الْيَدَيْنِ
إِلَى الْكُوعَيْنِ مَضْمُصَةٌ اسْتِثْنَاءُ بَيْنِ
وَرَدُّ مَسْحِ الرَّأْسِ وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ
وَتَجْدِيدُ مَاءٍ وَتَرْتِيبُ فَرَائِضِهِ يَأْزِينُ

(وسننه) أى الوضوء (ثمانية أو لا غسل اليدين) تثنية يد مؤنثة وهى لغة من المنكب إلى أطراف الأصابع ومعنى الأوليّة أن يغسلهما قبل كل شىء فى ابتداء الوضوء قبل دخولهما فى الإناء وكونه سنة هو المشهور وقال ابن العربى وإنما قلنا إنه سنة لأن النبی صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ قط إلا فعله ولذا اقتصر عليه خليل فقال وسننه غسل يديه أولاً ثلاثاً تعديداً بمطلق ونية ولو نظفتين أو أحدث فى أثنائه مفترقتين (إلى الكوعين) تثنية كوع وهو آخر الكف مما يلي الإبهام وما يلي الوسطى يسمى رسغاً وما يلي الخنصر كرسوع وما يلي إبهام الرجل بوع ونظهما بعضهم فقال :

فَعَظَمَ بِلَى الْإِبْهَامِ كُوعٌ وَمَا بِلَى
لِخَنْصَرِهَا الْكُرسُوعُ وَالرَّسْغُ مَا وَسَطُ
وَعَظَمَ بِلَى الْإِبْهَامِ رِجْلٌ مَلَقَّبٌ
بِبُوعٍ نَحْذُ الْعِلْمِ وَاحْذَرُ مِنَ الْغَلَاظِ
قاله الشيخ أحمد بن تركى فى شرحه لمقدمة العشماوى وكونه متعبداً به لم يطلع على حكمته وهو قول ابن القاسم واحتج للتعبد بالتحديد بالثلاث بقوله صلى الله عليه وسلم (إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلهما فى إنائه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده) وقال أشهب معقول المعنى وهو النظافة وحمل التثليث على المبالغة فى النظافة ذكره ابن فرحون فهما متفقان على التثليث وصرح الزرقانى أن التثليث من تمام السنة وقال الخطاب هذا هو المعروف وظاهر كلام الناظم أن السنية لا تتوقف عليه ويؤيده رواية الموطأ فى حديث ابن زيد فغسل يديه مرتين مرتين ومن قال بالتثليث فقد استدلل بحديث أوس الثقفى

رضى الله عنه قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فاستوكف ثلاثاً)^(١) رواه أحمد والنسائي وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدى أين باتت يده) رواه الجماعة إلا أن البخارى لم يذكر العدد (مضمضة) وهى لغة التريديد والتحريك واصطلاحاً إدخال الماء فى الفم وخضخضته أى إدارته فى الفم من شدة إلى شدة ثم بمجه لحديث لقيط بن صبرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إذا توضأت فمضمض) رواه أبو داود والبيهقى (استنشاق) هو لغة الشم واصطلاحاً جذب الماء إلى داخل أنفه بنفسه وببالغ فيهما إن كان مفطراً قال خليل وبالع منظر لحديث لقيط رضى الله عنه قال قلت يارسول الله أخبرنى عن الوضوء قال (أسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالع فى الاستنشاق إلا أن تكون صائماً) رواه الحسن وصححه الترمذى وإنما استثنى الصائم خوفاً مما يصل إلى حلقه من الماء فإن وقع وسبقه لزمه القضاء وإن تعمداً كفر فى المضمضة دون الاستنشاق (استنثار) هو لغة مأخوذ من النثر أى الطرح واصطلاحاً جذب الماء من الأنف بالنفس إلى الخارج ويجعل السبابة والإبهام من اليسرى على الأنف كامتخاطه (بين) يقال بأن الأمر بين فهو بين أى ظاهر والكسرة للروى قال عياض الاستنشاق والاستنثار عندنا سنتان وهو مامشى عليه المصنف وعدّها بعض شيوخنا سنة واحدة ابن عرفة وهو ظاهر الرسالة والمدونة ودليل سنتيهما حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إذا توضأ أحدكم فليجعل فى أنفه ماء ثم ليستنثر) رواه الشيخان وأبو داود والسنة أن يكون الاستنشاق باليمنى والاستنثار باليسرى لحديث على رضى الله عنه والأفضل أن يتمضمض بثلاث غرفات ثم يستنشق بثلاث غرفات لحديث على رضى الله عنه (أنه دعا بوضوء فتتمضمض واستنشق ونثر

(١) فاستوكف - أى غسل كفيه .

بيده اليسرى فعل هذا ثلاثاً ، ثم قال هذا طهور نبي الله صلى الله عليه وسلم) رواه أحمد (ورد مسح الرأس) ابن عرفة من سنن الوضوء رد اليدين من انتهى المسح لمبدئه ، فإن بدأ من مقدم الرأس كما هو المستحب من ذلك فالسنة أن يردّها من المؤخر إلى المقدم ، فالرأس مشتملة على فرض وهو أصل المسح وسنة وهو الرد ومستحب ، وهو البدء بالمقدم (ومسح الأذنين) ظاهرهما بإبهاميه وباظنهما بسببتيه ويجعلهما في صحاخيّه ، ولا يتبع غضونهما بل يكره ، لأن مقصود الشارع بالمسح التخفيف والتتبع ينافيه (وتجديد ماء) أى لها فلا يمسحهما ببلى الرأس ، بل بماء جديد لأن تجديد الماء لها سنة مستقلة ، قال ابن يونس وتبعه في المختصر ، وذهب أكثر الشيوخ إلى أن التجديد مع المسح سنة واحدة وقال بعضهم : يمسحهما بماء الرأس لحديث ابن عباس في وصفه وضوء النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه وأذنيه مسحاً واحدة ، رواه أحمد وأبو داود (وترتيب فرائضه) أى فيما بينها فيقدم الوجه على اليدين ، واليدين على الرأس ، والرأس على الرجلين وكونه سنة ، هو الأشهر ووجهه كما في الذخيرة أن الله تعالى عدل عن حرقى الترتيب الفاء ، وثم إلى الواو التي لمطلق الجمع ، ولو كان واجباً لأتى بأحدهما ، وحيث انتفى الوجوب . قلنا إنه سنة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم وإظهاره في الجماعة وقيل واجب ، ووجهه كما قال بعض العلماء لأن الله تعالى قد ذكر في الآية فرائض الوضوء مرتبة مع فصل الرجلين عن اليدين ، وفريضة كل منهما الغسل بالرأس الذي هو فريضته المسح ، والعرب لا تقطع النظير عن نظيره إلا لفائدة وهي هنا الترتيب ، والآية ما سقت إلا لبيان الواجب ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح (ابدأوا بما بدأ الله به) ومضت السنة العملية على هذا الترتيب فلم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه توضأ إلا مرتباً ، والوضوء عبادة ومدار الأمر في العبادات على الاتباع فليس لأحد أن يخالف المأثور في كيفية وضوئه صلى الله عليه وسلم خصوصاً ما كان مضطراً منها

وقيل الترتيب مستحب (يازين) وهو نقيض الشين أى يازين الفعل ، وهو العلم المصحوب بالعمل ولما أنهى الكلام عن سنن الوضوء شرع بتكلم فى فضائله فقال : وفضائله سبعة عشر أولاً التسمية . وموضع طاهر وقلة الماء بلا حَدٍّ عُرْفَه (وفضائله) أى مستحبات الوضوء (سبعة عشر أولاً : التسمية) بأن يقول أول الوضوء : بسم الله واختار الفكهاني وابن المنير زيادة الرحمن الرحيم ودليل مشروعيتهما حديث مسلم (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) وهى من المواضع التى تشرع فيها التسمية ، فإن تركها فى ابتدائه قالها فى أثنائه قال خليل وتشرع فى غسل ووضوء وتيمم وأكل وشرب وذكاة وركوب دابة وسفينة ودخول وضده لمنزل ومسجد ولبس وغلق باب وإطفاء مصباح ووطء وصعود خطيب منبراً وتعميض ميت ولحده انتهى وكذلك تشرع فى تلاوة ونوم وابتداء طواف ونافلة ودخول خلاء وخروج منه (وموضع طاهر) خشية أن يتنجس من رشاشه فيكره الوضوء ببيت الخلاء ولو طاهراً تنزيهاً للذكر الواقع على الوضوء ولو التسمية (وقلة الماء بلا حد) أى بلا تحديد برطل ورطلين ، ولكنه يقلل منه ما استطاع ، قال خليل : وقلة الماء بلا حد أى من سيلان أو تقطير على العضو إذ ليس الناس فيما يكفيهم من الماء سواء بل هم مختلفون بحسب الكثافة والرطوبة والرق والخرق والكبر والصغر فيستحب الاقتصاد فى الماء وإن كان الاغتراف من البحر لحديث أنس رضى الله عنه قال (كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالمُد) متفق عليه وبالجملة فيستحب تقليل الماء أى تناوله ، وإن كان بحافة نهر مع إحكام الوضوء قال فى الرسالة والسرف منه غلو وبدعة قال رزوق لأنه ربما اتكل عليه وفرط فى الدلك انتهى وقلة الماء بلا حد (عرفه) أى علم من المشرع برطل أو رطلين ولكنه يقلل منه ما استطاع وقول الرسالة توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمد واغتسل بصاع بيان لفعله صلى الله عليه وسلم لا تحديد . قال المؤلف :

وَوَضَعَ الْإِنَاءَ عَلَى الْيَمِينِ إِنْ كَانَ

مَفْتُوحًا وَالْغَسْلَةَ الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ إِنْ كَانَ

أَوْعَبَ بِالْأُولَى وَالْبَدْءُ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ وَالسَّوَاكِ أَفْهَمُ

(ووضَعَ الإناء) أى الوعاء (على اليمين إن كان مفتوحاً) أى واسع الفم

بحيث تدخل اليد فيه لأنه فعله صلى الله عليه وسلم وللتمكن من التناول منه

عياض اختار أهل العلم أن ما ضاق عن إدخال اليد فيه يضعه عن يساره وهذا فى

حق الذى يفعل كالعتاد أو الأضبط وهو الذى يفعل بكفتي يديه على حد سواء

وأما الأعسر فبالعكس (والغسلة الثانية والثالثة إذا أوعب) أى أحكم وأسبغ

(بالأولى) أى الغسلة الأولى ، وإذا أيقن أنه لم يعم بالأولى وعم بالثانية صارت

الثالثة ثانية ويزيد رابعة وأما إذا شك فى أنه عم بالأولى وقلنا بالثانية بقية الفرض

فهل يأتى برابعة ، الظاهر أنه يجرى على الخلاف قال خليل وهل تكره الرابعة

أو تمنع خلاف قاله الخطاب ودليل تثليث الغسل حديث عمرو بن شعيب عن

أبيه عن جده رضى الله عنهم قال : جاء أعربى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

يسأله عن الوضوء فأراه ثلاثاً ثلاثاً ، وقال (هذا الوضوء ^(١)) ، فمن زاد على هذا

فقد أساء وتعدى وظلم) رواه أحمد والنسائى وابن ماجه . وعن عثمان رضى الله

عنه (أن النبى صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً) . رواه أحمد ومسلم وصح

أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ومرتين مرتين (والبدء بمقدم الرأس) أى

يبدأ فى مسح رأسه من مقدمه ابن بشير الإبتداء بالمقدم خاص بالرأس ، وعن

سند فى فضائل الوضوء تقديم أعلى العضو على أسفله فمن عكس وعظ وقبح عليه

إن كان عالماً وعلم الجاهل قاله ابن شعبان (والسواك) ويطلق على العود الذى

يستاك به وعلى الاستياك نفسه وهو ذلك الأسنان بذلك العود ، وخير

ما يستاك به عود الأراك ولو بأصبعه إن لم يجد غيره ويبغى أن يكون ذلك برفق

(١) هذا الوضوء — أى الكامل .

لا بعنف لأنه إذا كان بعنف يزيد في البلغم وربما أجرى دماً أو رائحة كريهة قاله الشيخ زروق ويكون عرضاً في الأسنان حتى باطنها وطولاً في اللسان والحلق لقوله صلى الله عليه وسلم (استاكوا عرضاً وأدهنوا غبياً أى يوماً بعد يوم واكتحلوا وترا) وفي الخطاب عن الأكل يستحب في جميع الأوقات ويتأكد في خمسة أوقات عند الصلاة وعند الوضوء ، وعند قراءة القرآن ، وعند الاستيقاظ من النوم ، وعند تغيير الفم ، بأكل ماله رائحة أو ترك الأكل أو طول سكوت أو كثرة الكلام وقد ورد في فضله أحاديث منها ما روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء) . رواه مالك والشافعي والبيهقي والحاكم وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (السواك مطهرة للفم ، مرضاة للرب) رواه أحمد والنسائي والترمذي . وفيه خصال كثيرة نظم جملة منها الحافظ ابن حجر فقال :

إِنَّ السَّوَاكَ مَرْضِيٌّ الرَّحْمَنِ	وهكذا مبيض الأسنان
مطهر للنفوس مذكي الفطنة	يزيد في فصاحة وحسنه
مشدد اللثة أيضاً مذهب	لبخر وللعُدو مرهب
كذا مُصَفِّي خِلْقَةٍ وَيَقْطَعُ	رطوبةً وللفسَاء ينفع
ومبْطِيٍّ لِلشَّيْبِ وَالْإِهْرَامِ	ومَهْضَمٍ لِلْأَكْلِ مِنَ الطَّعَامِ
وقد غدا مذكراً للشهادة	مسبباً للنزع لذي الشهادة
ومرغم الشيطانَ والعُدُوَّ	والعقل والجسم كذا يقوى
ومورث لسعة مع الفنى	ومذهب لألم حتى العنا
وللصداع وعروق الرأس	مسكنٌ ووجعُ الأضراس
يزيد في المسالِ وينمى الولدَا	مطهر للقلب وجمال للصدَا

مبيض الوجه وجالٍ للبصر ومذهب لبغم مع الخفر^(١)

إلى غير ذلك من رضا الله وفرح الملائكة وموافقة السنة وككون الصلاة بالسواك بسبعين صلاة بغيره وورد أن الصلاة مع التخليل من أثر الطعام بثلاثين صلاة فالصلاة بهما بمائة قاله الصفي ومائة قدم من استحباب السواك هو بيان لحكمه الأصلي فلا ينافي أنه تعثر به الكراهة كسواك صائم نهاراً بعود أخضر والحرمة كسواكه بجوزة والوجوب كاستعمال ماله رائحة كريهة تمنع حضور الجمعة وتوقف زواها عليه وليس فيه قسم جائز قاله بعض الشراح انتهى (افهم) أى :
اعلم قال المؤلف:

واستقبال القبلة واستشعار النية والجلوس المتمكن والارتفاع يابنيته
(واستقبال القبلة) أى الكعبة أى عينها لمن بمكة أو جهتها لمن بعد عنها
وسميت قبلة لأن المصلى يقابلها (واستشعار) أى استصحاب واستحضار (النية)
أى فى جميع الوضوء (والجلوس المتمكن) لياتى به على أكمل وجه (والارتفاع)
أى عن الأرض من رشاش الماء (يابنيه) أصله ابني ويجمع على بنين لأن
أصل مفردة بنو .

وَيَأْمَنُ الْأَعْضَاءُ وَتَرْتِيبُ السِّنِّ فِي نَفْسِهَا وَتَرْتِيبُهَا مَعَ الْفَرَائِضِ فِي
وَالْبَدْوُ بِأَوَّلِ الْأَعْضَاءِ وَالِدَعَا بَعْدَ الْفَرَاعِ وَإِنْ لَا يَتَكَلَّمُ اسْمَعَا

(وتيامن الأعضاء) على المشهور أى البدؤ بالميامن من قبل الميامن من اليدين
والرجلين لقوله صلى الله عليه وسلم (إذا توضأ أحدكم فليبدأ بيمينه) وعن عائشة
كان صلى الله عليه وسلم (يعجبه التيامن فى تنعله وترجله وطهوره وفى شأنه كله)
(وترتيب السنن فى نفسها) فيقدم غسل اليدين على المضمضة والمضمضة على
الاستنشاق فترتيب المسنون مع المسنون مستحب (و) أيضاً (ترتيبها) أى السنن

(١) الحمر : بالفتح من باب تعب فساد الأسنان كما فى المصباح .

(مع الفرائض) أى الواجبات فيقدم غسل اليدين وانضمضة والاستنشاق على غسل الوجه ويقدم مسح الأذنين على غسل الرجلين ويؤخر غسل الرجلين عن مسح الرأس (يفي) أى يتم (والبدؤ بأول الأعضاء) أى أعضاء الوضوء (والدعاء بعد الفراغ) ، أى من الوضوء لحديث عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء) رواه مسلم وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فقال سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك كتب في رق ، ثم جعل في طابع فلم يكسر إلى يوم القيامة ، رواه الطبراني في الأوسط ورواه رواه الصحيح واللفظ له ورواه النسائي ، وقال في آخره ختم عليها بخاتم فوضعت تحت العرش فلم تكسر إلى يوم القيامة وصوب وقفه (وأن لا يتكلم) أى في الوضوء . إلا يذكر الله فيذكره الكلام بغير ذكر الله ، ويكره أن يقتصر على الغسلة الواحدة والإكثار من صب الماء والوضوء في بيت الخلاء وكشف العورة بدون رؤية أحد له ، وإلا حرم ، والزيادة في المفسول على الثلاثة ، وقيل : يمنع وكذا تكره الزيادة على الواحدة في الممسوح ، والزيادة على غسل محل الفرض وتختل اللحية الكثيفة ومسح الرقبة قاله بعض الشراح (اسمعا) أمر أى اصغ بسمعك والألف للروى .

﴿ باب الغسل ﴾

(باب الغسل) وهو بالضم الفعل وبالفتح اسم الماء على الأشهر ، وبالكسر اسم لما يغسل به من صابون ونحوه وهو لغة سيلان الماء على الأشهر واصطلاحاً إيصال الماء إلى جميع الجسد بنية استباحة الصلاة مع الدلك ، والدليل على وجوبه

الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى (وإن كنتم جنباً فاطهروا) وقوله تعالى (ويسألونك عن الحيمض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيمض ، ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) وأما السنة مارواه أبو سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الماء من الماء)^(١) رواه مسلم وعن أم سلمة رضي الله عنها أن أم سليم قالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة غسل إذا احتلمت ؟ قال (نعم إذا رأت الماء) رواه الشيخان وغيرهما ، وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على وجوبه سلفاً وخلفاً ، وله موجبات منها خروج المني بشهوة معتادة في اليقظة ، وأما إذا خرج المني في اليقظة من غير شهوة بل لمرض أو برد فلا يجب الغسل في حديث على رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (فإذا فضخت الماء فاغتسل) رواه أبو داود ، وقال مجاهد : بينا نحن - أصحاب ابن عباس حلق في المسجد (طاووس وسعيد بن جبيرة وعكرمة وابن عباس قائم يصلي) إذ وقف علينا رجل فقال هل من منة ، فقلنا سل ، فقال إني كلما بليت تبعه الماء الدافق قلنا الذي يكون منه الولد ؟ قال : نعم قلنا عليك الغسل قال فولى الرجل وهو يرجع ، قال ومجمل ابن عباس في صلاته ثم قال لعكرمة : على بالرجل وأقبل علينا فقال : أرأيتم ما أفئتم به هذا الرجل : عن كتاب الله ؟ قلنا لا ، قال فعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قلنا لا ، قال فعن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قلنا لا ، قال فعمه ؟ قلنا عن رأينا قال فلذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد) قال وجاء الرجل فأقبل عليه ابن عباس فقال أرأيت إذا كان ذلك منك أتجد شهوة في قلبك ؟ قال : لا قال : تجد خدرأ في جسدك قال : لا ، قال : إنما هذه أبردة يجزئك منها الوضوء

(١) (الماء من الماء) أي الاغتسال من الأنزال فالأول الماء الطهر والثاني المني .

وكذا لو ضرب أو لدغته عقرب فأمنى أو خرج بلذة غير معتادة كمن حك لجرب أو هزته دابة فأمنى فلا غسل عليه بل يتوضأ فقط قال خليل : بلا لذة أو غير معتادة ويتوضأ ، وقال الجزولي : المشهور وجوب الغسل من هز الدابة أى إذا استدامه حتى أمنى ثقله اللثام ، وأما خروجه في النوم فلا يشترط فيه لذة كما هو الظاهر والأحوط ، وكان وجه التفرقة بين النوم واليقظة عدم ضبط النائم لحاله ، ومما يوجب الغسل مغيب الحشفة وتسمى الكمرة ، وهى رأس الذكر جميعها أو قدرها من مقطوعها من حى بالغ من غير حائل كثيف في فرج آدمى أو غيره أتى أو ذكر حى أو ميت بإنعاظ أم لا أنزل أم لا لحديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا جلس بين شعبها الأربع ، ثم جهدها فقد وجب الغسل أنزل أو لم ينزل) رواه أحمد ومسلم ، وعن سعيد بن المسيب أن أبا موسى الأشعري رضى الله عنه قال لعائشة إني أريد أن أسألك عن شئ ، وأنا أستحي منك ، قتالت سل ولا تستحي فإنما أنا أملك فسألها عن الرجل يغشى ولا ينزل قتالت عن النبي صلى الله عليه وسلم (إذا أصاب الختان الختان فقد وجب الغسل) رواه أحمد ومالك بالفاظ مختلفة ، ولا بد من الإيلاج بالفعل أما مجرد المس من غير إيلاج فلا غسل على واحد منهما إجماعاً والحيض والنفاس أى انقطاعهما وقد ذكر العلامة ابن سودة في أرجوزة له في الحيض فقال :

دم كصفرة أو كدرة يرى	من قبل من تحمل حيض قد جرى
أكثره لغير حامل ولا	معتادة بنصف شهر قد جلا
مثل أقل الطهر والمنغتاده	عادتها تمكث مع زياده
ثلاثة إن لم تجاوز أكثره	وبعد طاهر لدى من حرره
وحامل بحملها قد بلغت	سته أشهر بشهر مكث
وإن تكن في رابع قد دخلت	حيضها عشرون يوماً كملت
وأكثر النفاس شهرين آتى	وليس للأقل قدر ثبتا

والطهر بالقصة والجفوف وانتظرت لوقتها المعروف
والولادة بلا دم على المتمد وقيل لاغسل عليها ودليل وجوب الغسل من
انقطاع الحيض والنفاس من الكتاب قوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يتطهرن ،
فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
لفاطمة بنت أبي حبيش رضى الله عنها : (دعى الصلاة قدر الأيام التي كنت
تحيضين فيها : اغتسلي وصلي) متفق عليه وهذا ، وإن كان وارداً في الحيض إلا
أن النفاس كالحيض بإجماع العلماء والموت إذا مات المسلم وجب تغسيله إجماعاً ،
أى بإجماع الصحابة ، وعلى المتمد في المذهب من وجوب غسل الميت الذي ليس
بشاهد وقيل بسفيته ، وهو ضعيف ، وأما لميت الشهيد المقتول في سبيل الله فلا
يجب غسله ولا يندب بل يحرم كما في حاشية الخرشى ، وإذا أسلم الكافر يجب
عليه الغسل لحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن ثمامة الحبشي أمر ، وكان النبي
صلى الله عليه وسلم يغدو إليه فيقول (ما عندك يا ثمامة) فيقول إن تقتل تقتل ذا دم .
وإن تمنن تمنن على شاكر ، وإن ترد المال نعطك منه ماشئت ، وكان أصحاب
الرسول صلى الله عليه وسلم يحبون الفداء ويقولون ما نضع بقتل هذا فر عليه
الرسول صلى الله عليه وسلم فأسلم فخله وبعث به إلى حائط أبي طلحة وأمره أن
يفتسل فافتسل وصلى ركعتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم (لقد حسن إسلام
أخيكم) رواه أحمد وأصله عند الشيخين .

﴿ فرائض الغسل ﴾

فرائضُ الغُسلِ خمسةٌ بالسَّوِيَّةِ
النِّيَّةُ وَتَعْمِيمُ الْجَسَدِ وَتَحْلِيلُ شَعْرِهِ جَلِيَّةٍ
فَوْزُهُ وَدَأْسُكُهُ الْمُخْتَارُ احْتِظْ لَذَا تَسْكُنْ رِمْنٌ قَدْ سَارَ .

(فرائض) أى أركان الغسل الذى لا يتم إلا بها هى (خمس بالسوية) أى مساو بعضها بعضاً فى الوجوب أولها (النية) إذ هى المميزة للعبادة عن العادة وتكون عند الشروع فى الغسل مصاحبة للنوى واتفق هنا على وجوب النية ولم يختلف فيها كما فى الوضوء فرق ابن هارون بظهور التعبد لتعلق الغسل بجميع البدن والنظافة هناك لتعلقه بأعضاء الأوساخ ، وظاهر كلام ابن العربى فى الأحكام أن الخلاف فيها نص أنظر الرهونى وصفتها إن كان الغسل واجباً أن ينوى رفع الحدث الأكبر أو استباحة ممنوع أو الغرض ومحالها عند أول مفسول (وتعميم الجسد) أى بالماء فيغسل جميع البدن مع صب الماء أو بعده وإن بخرقة أو استنابة لقول الله تعالى (وإن كنتم جنباً فاطهروا) أى اغتسلوا وقوله (ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن) أى يغتسلن والدليل على أن المراد بالتطهر الغسل ماجاء صريحاً فى قوله الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا) وحقيقة الاغتسال غسل جميع الأعضاء قاله بعض الشراح (وتحليل شعره) أى تحريكه بيده لقوله صلى الله عليه وسلم (خلوا الشعر وأتقوا البشرة فإن تحت كل شعرة جنابة) هذا الحديث رواه الترمذى والنسائى وأبو داود وهو حديث ضعيف لكنه موافق للمذهب (جليه) يقال جلا الخبر للناس جلاء بالمد والفتح وضح وانكشف فهو جلى (فوره) أى الغسل والفور المولات بحيث يفعل الغسل كله فى دفعة واحدة عضواً بعد عضو إلى أن يفرغ والتأخير اليسير مغتفر والكثير إن فعله عامداً أى غير ناس لكونه فى حالة الغسل مختاراً أى غير مضطر لذلك فهو مبطل لما فعل ويبتدئه من أوله وأن فعله ناسياً ثم تذكر ولو بعد طول كمل مابقى وصح غسله وإن فعله عاجزاً ل فراغ مائه مثلاً ثم وجد ما يكمل به غسله من الماء فإن وجده بالقرب كمل وصح ما فعل قبل ذلك وإن لم يجده إلا بعد طول بطل

غسله وابتدأه من أوله والطول هنا قدر ما تجف فيه الأعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل كالوضوء قاله الشيخ محمد بن أحمد الفاسي المشهور بمباريه (ودلكه) أى لجمع البدن وهو واجب لنفسه لا لإيصال الماء للبشرة على المشهور ولا يشترط مقارنة الماء له كما تقدم في الوضوء ويتدلك بيده فإن لم تصل يده لبعض جسده ذلك بخرقه أو حبل أو استناب غيره على ذلك ممن يجوز له مباشرته كالزوجة والأمة في أى موضع كان فإن كان المعجوز عنه غير ما بين السرة والركبة وكل على دلكه ممن يجوز له ذلك فمن استعمل الخرقه أو استناب مع إمكان ذلك بيده فلا يجزئه عند ابن رشد قال ناظم مقدمته :

والدلك لا يصح بالتوكل إلا لذى آفة أو عليل

وقال الشيخ يوسف بن عمر المشهور بالإجزاء مع العصيان لكن اعترض الرهوى نسبة هذا لابن رشد بأنه لم يذكره في المقدمات والذي له في البيان هو الصحة فإن تعذر الدلك من كل وجه سقط كما في المختصر زروق وليكثر من صب الماء في محله قاله ابن حمدون ويتبع المغايب مثل طي الركبتين وتحت الأبط والرفع هو أصل الفخذ من المتقدم وكل موضع اجتمع فيه الوسخ قال ابن عاشر : فتابع الخفي مثل الركبتين والأبط والرفع وبين الاليتين ويدخل في ذلك عمق السرة وتحت الحلق وتسكاميش الدبر فيجب هنا استرخاؤه قليلا وما لا يكاد يداخله الماء بسرعة من جساوة أو شقوق أو أعسكان قال ناظم مقدمة ابن رشد :

وتابع الشقوق والأعسكان وتابع المغار حيث كان

فإن يكن في فعله مشقة فعُمَّه بالماء وأدلك فوقه

(المختار) أى الذى اختاره مجتهدو المذهب للاحتياط للطهارة (احفظ) أمر لطالب العلم والمراد بال حفظ الوعى على ظهر قلب مع الفهم للمعنى المراد والعمل

بذلك (لذا) الإشارة راجعة لما تقدم (تكون ممن) أى من الذين (قد سار) أى ساروا سيرة حسنة وهى حفظ العلم والعمل به ولما أنهى الكلام على فرائض الغسل شرع فى سننه فقال :

﴿ فصل فى سننه ﴾

وَسُنُّهُ خَمْسَةُ غَسَلُ الْيَدَيْنِ إِلَى السَّكُوعَيْنِ ثُمَّ الْمَضْمَضَةُ مُبَيَّنَّ
وَاسْتِنْشَاقٌ وَاسْتِنْشَارٌ وَمَسْحٌ صِمَاحُ الْأُذُنَيْنِ فِيمَا صَحَّحُ

(وسننه) أى الغسل (خمس) أولها (غسل اليدين) أى ثلاثا وقيل مرة أولا قبل إدخالها فى الإناء (إلى السكوعين) كما فى الوضوء (ثم المضمضة) يريد مرة واحدة وقال أبو حنيفة إنها واجبة فى الغسل (مبين) أى موضح ومنكشف فى كتب السنة (واستنشاق) يريد مرة واحدة أيضاً وقالت الحنابلة بوجوبه فليتحفظ عليهما خروجا من الخلاف (واستنثار) وبعضهم عد الاستنشاق والاستنثار سنة واحدة تبعاً لصاحب المختصر (ومسح صماح) أى ثقب (الأذنين) تثنية أذن بضمين وتسكن تخفيفاً وهى مؤنثة والجمع الأذان أى : يمسح باطن خرقيهما ، وأما جلدة الأذنين فلا خلاف فى وجوب غسلهما ويراعى فى غسلهما إيصال الماء إلى التجعد والتكسر على وجه لا يضر بأن لا يصب الماء فيهما صبا بل يكفيهما على كفه مملوء ماء ويدير أصبعه أثر ذلك أو معه إن أمكن هذا الذى قلنا صح (فما) أى الذى (صح) أى العلماء ذلك لأنه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تعاهد داخل الأذنين وغيرها كما مر آنفاً ثم شرع يتكلم على الفضائل فقال :

﴿ فصل في فضائل الغسل ﴾

فأئله عشر البـدؤ بإزالة الأذى وإكـال أعضاء الوضوء جاءت
(فضائله) أى الغسل (عشر) والعشر بغير هاء عدد للمؤث فيقال عشر
نسوة وعشر ليال والفضائل مؤنثة الأولى (البدؤ بإزالة الأذى) أى النجاسة
عن جسده فرجه أو غيره ليمتع الغسل على أعضاء طاهرة يعنى بعد غسل يديه أولاً
على وجه السنة ومحل الاستحباب إذا لم يسكن الأذى يمنع وصول الماء للبشرة
أو يغير الماء قبل انفصاله وإلا وجب الانتاء لثلا يبطل (وإكـال أعضاء الوضوء)
لشرفها ويغسلها بنية الحدث الأكبر وكذا يغسلها مرة مرة وفى الجزولى
التكرار ، هو الذى عول أبو محمد صالح مستدلاً بما ورد من طرق صحيحة
أخرجها النسائى والبيهقى من رواية ابن سـعة عن عائشة أنها وصفت غسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة وفيه تـمضمض ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا
ويديه ثلاثا ثم أفاض على رأسه ثلاثا انتهى وظاهر النظم استحباب تقديم أعضاء
الوضوء كلها حتى الرجلين وهو كذلك على المشهور وقيل يؤخرها إلى آخر غسله
ولكل دليل (جاءت) أى وردت الأخبار بذلك قال المؤلف :

وَعَسَلُ الْأَعَالِي قَبْلَ الْأَسَافِلِ
وَتَثْلِيثُ الرَّأْسِ وَالْبَدُّ بِالْيَمِينِ يَأْعَاقِلِ
قَبْلَ الْمَيَامِرِ وَقَلُّ الْمَاءِ مَعَ إِحْكَامِ الْغُسْلِ لِنَارَوَاهُ مَنْ وَعَ
وَنَسْمِيتُهُ وَمَوْضِعُهُ ظَاهِرٌ وَاسْتَشْعَارُ
نِيَّةٍ كَذَا الشُّكُوتُ جَاءَتْ الْأَخْبَارُ

(وغسل الأعلى قبل الأسافل) لشرف الأعلى أى لاحتوائها على العقل
والخواس الخمسة بأن يبدأ بالرأس قبل تمام غسل اليدين وباليدين قبل البطن

والظاهر قاله ابن تركي وقال أيضاً وإنما استحَب تقديم فرجه أى مع أنه من الاسافل وليس من الأعلى خيفة من انتقاض وضوئه فيكون لمعة في غسله (وتثليث الرأس) أى غسل الرأس فهو على حذف مضاف أى يفيض الماء على رأسه ثلاثاً أى ثلاث غرفات قال خليل في التوضيح الفرض مرة واحدة وليس شيء يندب فيه التكرار إلا الرأس فيعم الرأس بكل غرفه على المعتمد والغسلة الأولى واجبة إن عمت والثانية والثالثة مستحبان أى كل واحدة منهما مستحبة على المعتمد وينبغي مسح الرأس بالماء قبل إفاضة الماء عليه فيخلل أصول شعر رأسه يبدأ من مؤخره لينمع الزكام والنزلة قال ابن ناجي في تحليل شعر الرأس في الغسل فائدتان فقهية وطبية ، أما الفقهية فسرعة إِبْصال الماء للبشرة ، وأما الطبية فلتأنيس رأسه بالماء فلا يتأذى قاله الصفقي (والبدؤ بالميا من) أى قبل المياسر لما ورد عن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في تنعله أى لبسه النعل وترجله أى تسريح شعره وفي طهره وشأنه كله (يا عاقل) بالضم وإنما كسر اللام للروى (قبل المياسر وقلة الماء مع إحكام الغسل) أى اتقان الغسل قدمر الكلام عليه (لنا رواه من وع) يقال وعيت الحديد وعياً حفظته والمراد ، بقول العارف لنا رواه من وع الراوى الذى ينقل الحديث بإسناده سواء كان رجلاً أو امرأة فيعى ما يقبل وما يرد من الروايات والمرويات مع معرفة الثقات والضعفاء ونحو ذلك ثم قال (وتسمية وموضع طاهر واستشعار النية) أى استحضرها في جميع الغسل (كذا السكوت) إلا عن ذكر الله هكذا (جاءت) وصلت (الأخبار) جمع خبر فتشمل الأحاديث والآثار وهى كل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابي أو التابعي واعلم أن للغسل كيفية أجزاء وكيفية كمال فكيفية الأجزاء أن يعم سائر جسده بعد النية ويدلكه فهذا الأمر لا بد منه فلا يجزىء مادونه وأما كيفية الكمال فهى أن يضع الإناء عن يمينه إن كان مفتوحاً ثم يسمي الله عز وجل ويكون ذلك في موضع طاهر ثم يغسل

يديه ثلاثاً ثم يزيل ماعلى فرجه وجسده من الأذى إن كان ثم ينوى رفع الحدث الأكبر واستباحة الصلاة أو فرض الغسل ثم يغسل ذكره ثم يقدم أعضاء وضوئه ولا يعيد غسل اليدين على المعتمد كما فى حاشية الخرشي ثم يبل يديه بالماء فيخلل أصول شعر رأسه يبدأ من مؤخره لأنه يمنع الزكام والنزلة كما تقدم ثم يفيض على رأسه ثلاث غرفات ويفسله بهن فيضم شعره ويضعفه حتى يعم الماء جميعه ثم يغسل ظاهر أذنيه وباطنهما ثم ماتحت ذقنه وجميع رقبتة وعضديه ثم ماتحت إبطيه ثم بفيض الماء على شقه الأيمن فيغسله ظهراً وبطناً إلى الركبة على المعتمد ثم يغسل الشق الأيسر ظهراً وبطناً إلى الركبة على المعتمد ثم ركبة الأيمن إلى القدم ثم ركبة الأيسر كذلك وأصل ذلك كله ما جاء عن عائشة رضى الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء ويدخل أصابعه فى أصول الشعر حتى إذا رأى أنه قد استبرأ) أى أوصل الماء إلى البشرة (حفن على رأسه ثلاث حثيات ثم أفاض على سائر جسده) وفى هذا روايات أخر وكلها متقاربة ولم يتعرض الشيخ لمكروهات الغسل وهى ستة التنكيس والإكثار من صب الماء وتكرار المغسول بعد اسباغته بالماء إلا الرأس كما تقدم والاعتسال فى الموضع النجس والكلام إلا بذكر الله وأن يتطهر كاشف العورة أو حيث يراه الناس من غير قصد لذلك ولما فرغ العارف بالله تعالى من الكلام على الطهارة المائية صفرى وكبرى شرع فى الكلام على ذكر البدل عنهما وهو التيمم فقال :

﴿ باب فى التيمم ﴾

(باب فى التيمم) وهو لغة القصد قال تعالى : (ولا تيمموا الخبيث) أى لا تقصدوه . وفى الشرع طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين ليستباح بها

ما منعه الحدث قبل فعلها عند العجز عن المساء ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى : (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) وأما السنة فحديث أبي أمامة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (جعلت الأرض كلها لى ولأمتى مسجداً طهوراً فأينما أدركت رجلاً من أمتى الصلاة فعنده طهور) . رواه أحمد وقوله صلى الله عليه وسلم (الصعيد وضوء المؤمن) ، وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على أن التيمم مشروع بدلاً عن الوضوء ، والغسل فى أحوال خاصة وقد فرض سنة ست من الهجرة كما عليه الأكثر ، وهو من خصائص هذه الأمة فعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلى : نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً فأينما رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل وأحلت لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلى وأعطيت الشفاعة ، وكان النبى يبعث فى قومه خاصة ، وبمشت إلى الناس عامة) . رواه الشيخان ، وأما سبب مشروعيته فقد روت عائشة رضى الله عنها قالت : خرجنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبدياء انقطع عقد لى فأقام النبى صلى الله عليه وسلم على التماسه ، وأقام الناس معه وليسوا على ماء وليس معهم ماء فأتى الناس إلى أبى بكر رضى الله عنه فقالوا : ألا ترى إلى ما صنعت عائشة ، فجاء أبو بكر والنبى صلى الله عليه وسلم على نخذى قد نام ، فماتبنى وقال : ماشاء الله أن يقول وجعل يطعن بيده فى خاصرتى ، فما يمنعنى من التحرك إلا مكان النبى صلى الله عليه وسلم على نخذى فنام حتى أصبح على غير ماء فأنزله الله تعالى آية التيمم (فتيمموا) ، قال أسيد بن حضير : ما هى أول بركتكم يا آل أبى بكر فقالت : فبعثنا البعير الذى كنت عليه فوجدنا العقد تحته . رواه الجماعة إلا الترمذى ، قال ابن تركى : وحكمته لطف الله تعالى بهذه

الأمة وإحسانه إليها وليجمع لها في عبادتها بين التراب الذي هو مبدأ إيجادها والماء الذي هو سبب حياتها وإشعاراً بأن هذه العبادة أعنى الصلاة سبب الحياة الأبدية ، والسعادة السرمدية انتهى ، وللتيمم أسباب تبيحه منها عدم وجود الماء أو وجود ما لا يكفيه منه للطهارة لحديث عمران بن حصين رضى الله عنه قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فصلى بالناس ، فإذا هو برجل معتزل فقال : (ما منعك أن تصلى) قال : أصابتني جنابة ولا ماء قال : (عليك بالصعيد فإنه يكفيك) . رواه الشيخان وعن أبي ذر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إن الصعيد طهور لمن لم يجد الماء عشر سنين) . رواه أصحاب السنن ، وقال الترمذى : حديث حسن صحيح لكن يجب عليه أن يطلبه قبل أن يتيمم ، هذا إذا ظنه أو شك فيه أو توهمه ، فإن تحقق عدمه تيمم من غير طلب إذا طلب ما يتحقق عدمه عبت ، ومنها إذا كان به جراحة أو مرض وخاف من استعمال الماء زيادة المرض أو تأخر الشفاء سواء عرف ذلك بالتجربة أو أحبار الثقة من الأطباء لحديث جابر رضى الله عنه قال : خرجنا في سفر ، فأصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه ثم احتلم ، فسأل أصحابه : هل تجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما نجد رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات ، فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال : (قتلوه قتلهم الله ، ألا سألوا إذ لم يعلموا ، وإنما شفاء العي السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر أو يعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليه ويفسل سائر جسده) . رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطنى ، وصححه ابن السكن ومنها إذا كان الماء شديد البرودة وتحقق حصول الضرر باستعماله أو غلب على ظنه ذلك بشرط أن يعجز عن سخينه لحديث عمرو بن العاص رضى الله عنه أنه لما بعث في غزوة ذات السلاسل قال : احتمات في ليلة شديدة البرودة فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيمنت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح ، فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكروا ذلك

فقال : (يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ فقلت ذكرت قول الله عز وجل (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما) ، فتييمت ثم صليت فضحك رسول الله ولم يقل شيئا) . رواه أحمد وأبو داود والحاكم والدارقطني وابن حبان وعلقه البخارى ، قال الأستاذ السيد سابق وفي هذا إقرار ، والإقرار حجة لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على باطل ومنها إذا كان الماء قريباً منه ، وحال بينه وبين الماء عدو يخشى منه على نفسه أو ماله جاز له التيمم سواء كان العدو آدمياً أو غيره أو عجز عن استخراج له فقد آله الماء كبل ودلو وخاف خروج الوقت في ذلك كله جاز له التيمم ، لأن وجود الماء في هذه الأحوال كعدمه ، وكذا إذا احتاج إلى الماء لشربه أو شرب حيوان محترم أو احتاج له لعجن أو طبح فإنه يتيمم ويحفظ مامعه من الماء لحديث على رضى الله عنه أنه قال في الرجل يكون في السفر فتصيبه الجنابة ومعه قليل من الماء يخاف أن يعطش ، يتيمم ولا يغتسل . رواه الدارقطني ومنها إذا كان قادراً على استعمال الماء لكنه خشى خروج الوقت باستعماله في الوضوء أو الغسل فإنه يتيمم ويصلى ولا إعادة عليه قاله بعض الشراح قال ابن عاشر :

فصل لخوف ضرر أو عدم ما عوض من الطهارة التيمم

قال شارحه ولا فرق في الطهارة التي يعوض عنها التيمم بين الكبرى والصغرى فكما يتيمم المحدث الحدث الأصغر لما ذكر من خوف ضرر أو عدم ماء فكذلك يتيمم المحدث الحدث الأكبر الجنابة أو حيض أو نفاس للخوف مما ذكر فيتيمم لخوف حدوث مرض أو زيادته إن كان حاصلًا أو تأخر البرء كما تقدم ثم شرع في ذكر فرائضه فقال :

فَرَأَضُ التَّيْمَمِ سَبْعَةٌ فَالْتَيْسَةُ

وَتَعْمِيمُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ إِلَى كُوعَيْهِ مَرْوِيَةٌ

(فرائض التيمم سبعة) اولها (النية) باتفاق الأئمة لكونه عبادة غير معقولة المعنى وشذ زفر فقال : إن النية ليست بشرط فيه ، وإنه لا يحتاج إلى نية وقد روى ذلك أيضاً عن الأوزعى والحسن بن حى وهو ضعيف جداً وزمن نيته عند مسح الوجه وهو المعتمد ، وقيل عند الضربة الأولى وكيفيتها أن ينوى استباحة الصلاة من الحدث الأصغر إن لم يكن أكبر ، فإن كان أكبر تعين عليه أن ينوى استباحة الصلاة من الجنابة قال فى المختصر ونية أكبر إن كان ولا ينوى رفع الحدث الأصغر ولا الأكبر لأن التيمم لا يرفع الحدث على المشهور ، بل يبيح الصلاة فقط ، وقيل يرفعه إلى تمام الصلاة ، قاله ابن تركى (وتعميم وجهه) أى بالمسح ولا يتبع غرضه حال مسحه ولا كن يراعى الوتر والعنقة ، وما غار من عينيه ويمر يده على شعر لحيته ولو طالت ولا يخلها وتعميم (يديه إلى كوعيه) تشية كوع قد مر الكلام عليه فى الوضوء ويخل أصابعه على المذهب ببطن أصبع أو أكثر لا يجنبه لأنه لم يمس صعيداً ، ويجب عليه نزع خاتمة ولو ماذونا فى لبسه أو واسعاً على المنصوص من المذهب بخلاف الوضوء ، والفرق قوة سريان الماء بخلاف التراب قاله ابن تركى قال خليل فى التوضيح : الاستيعاب بالمسح مطلوب ولو ترك شيئاً من الوجه أو من اليدين لم يجزه على المشهور والأصل فى وجوب مسح الوجه واليدين قوله تعالى : (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) ، وقد اختلف المجتهدون فى حسد اليد التى يجب مسحها ، فقال مالك : الفرض إلى الكوعين ، والسنة من الكوع إلى المرفق فإن اقتصر على الكوع أعاد تيممه وصلاته فى الوقت المختار ، وهذا ما ذهب إليه هو وأصحابه ودليلهم ما روى عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (التيمم ضربتان ، ضربة للوجه وضربة لليدين للمرفقين) . ورى أيضاً من طريق ابن عباس فذهب جمهور الفقهاء من كل مذهب إلى ترجيح هذه الأحاديث وقال أهل الظاهر وأهل الحديث : إن الفرض هو مسح الكف فقط ، ودليلهم حديث عمار رضى الله عنه قال : أجنب

فلم أصب الماء فتمعكت في الصعيد وصليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : (إنما يكفيك هكذا) وضرب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض (وتنفخ فيهما) ثم مسح بهما وجهه وكفيه . رواه الشيخان وفي لفظ آخر إنما يكفيك أن تضرب بكفيك في التراب ، ثم تنفخ فيهما ثم تمسح بهما وجهك وكفيك إلى الرسغين . رواه الدارقطني وفي هذين الحديثين الاكتفاء بضربة واحدة والاقتصار في مسح اليدين إلى الكفين وأن من السنة من تيمم بالتراب أن ينفض يديه وينفخهما منه ولا يغفر به وجهه ، وذهب مالك وأصحابه وقتها الأمصار إلى ترجيح حديث ابن عمر لتعضيد القياس له أعنى من جهة قياس التيمم على الوضوء ، وقيل إلى المناكب وهو شاذ ومذهبا وسط أحاديثه (مروية) يقال : رويت الحديث إذا حملته ونقلته قال المؤلف :

وَالضَّرْبَةُ الْأُولَى وَالصَّعِيدُ الطَّاهِرُ وَفِعْلُهُ بَعْدَ الْوَقْتِ وَاتِّصَالُ شَاهِرٍ
بِمَا فُعِلَ لَهُ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِ انْقِنُ نَجَاكَ اللَّهُ مِنَ الضَّيْرِ

(والضربة الأولى) أى : وضع اليدين على الأرض للوجه واليدين ولا يشترط علوق شيء بكفيه (والصعيد الطاهر) أى التراب الطاهر ويلحق به كل ما صعد على وجه الأرض من جنسها كالرمل والحجر والسبخة والأكبريت والزرنيخ والمغرة والشب والسكر والحديد والرصاص والنحاس فيتيمم على هذه المعادن بموضعها ولو مع وجود غيرها قبل أن تصير عقاقير في أيدي الناس أما إن صارت عقاقير في أيدي الناس فلا يتيمم عليها ، قاله الصفتي قال خليل : وصعيد طهر كتراب وهو الأفضل ، ولو نقل وثلج وخضخاض وفيها أى المدونة خفف يديه . روى بحيم وخاء وجص لم يطبخ وبمعدن غير نقد وجوهر ومنقول كشب وملح ولريض حائط لبن أو حجر لا يخصير أو خشب والأصل في هذا قوله تعالى : (فتيمموا صعيداً طيباً) واختلف في تفسير الصعيد

وفي تفسير الطيب في آية فتيمموا صعيداً طيباً قال ابن العربي الذي يعضده الاشتقاق وهو صريح اللغة أن الصعيد وجه الأرض على أى وجه كان من رمل أو حجارة أو مدر أو تراب ومذهب مالك أن المراد بالطيب الطاهر وعلى هذين التفسيرين ذهب الشيخ أبو محمد في رسالته حيث قال والتيمم بالصعيد الطاهر وهو ماظهر على وجهه الأرض منها من تراب أو رمل أو حجارة كما تقدم (وفعله) أى التيمم (بعد) دخول (الوقت) فلا يصح التيمم قبل دخوله ولو دخل بنفس فراغه من التيمم بل يجب فعل التيمم في وقت الصلاة وذلك لأنه إنما جاز للضرورة والضرورة لا تتحقق إلا بعد دخول الوقت هذا مذهب مالك وأصحابه إلا ابن شعبان ومذهب الشافعى، ومن الفقهاء من لم يشترط دخول الوقت كأبى حنيفة وأهل الظاهر ويجب اتصال أجزائه قال فى المدونة من فرق وكان أمراً قريباً أحزاه وإن تباعد ابتدا التيمم كالوضوء ويجب (اتصال شاهر) يقال شهرت الحديث أفشيتة فاشتهر أى اتصاله بما فعل له من صلاة أو غير كس مصحف (اتقن) العمل (نجاك الله من الضير) أى الضر .

وأما سننه فأربعة ترتيب مسحه

وانسح من الكوعين إلى المرفقين فأدره

وتجديد ضربته لليدين ونقل مايتعلق باليدين من الغبار أعقل

(وأما سننه) أى التيمم (أربعة ترتيب مسحه) بأن يمسح الوجه قبل

اليدين فإن مسحهما بعدما أعاد استحباباً ما لم يصل كما فى الوضوء قال خليل وسن

ترتيبه وإلى المرفقين وتجديد ضربته ليديه (والمسح من الكوعين إلى المرفقين)

وأما مسحهما إلى الكوعين ففرض كما تقدم فإن اقتصر على الكوع أعاد فى

الوقت (فادره) أى فاعله (وتجديد ضربته لليدين) أى لمسح اليدين فيه تنبيه

على أن الضربة الأولى يمسح بها الوجه خاصة والثانية يمسح بها اليدين خلافاً لمن

يقول يمسح بكل ضربة وجهه ويديه قال خليل تشبيها بما فيه الإعادة كمتنصر على كوعيه لاعلى ضربة انتهى ولا يشترط وضع اليدين منفردة الأصابع (ونقل ما يتعلق باليدين من العبار) أى ترك ما تعلق بهما فى المدونة ينفضهما نفضا خفيفا لضرر كثيره بتلوث وجهه أو دقيق حجر يؤذيه (أعقل) أى تدبروا عذا المعنى المراد قل المؤلف :

أَمَّا فَضَائِلُهُ فَمَانِيَّةٌ مُخْتَارَ أَفْهَمَ لَهَا وَاجْعَلْهَا أَحْسَنَ ادْخَارَ التَّسْمِيَةِ وَالْبَدَأِ بِظَاهِرِ الْيَمَنِ بِالْيُسْرَى وَالْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ أَذْعِنَ وَالصَّمْتُ وَالسَّوَاكُ وَالتَّيْمُمُ عَلَى تَرَابٍ غَيْرِ مَنْقُولٍ اعْلَمْ وَمَسْحُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ مِنْ أَعْلَاهُمَا وَاسْتِمْسَالُ الْقِبْلَةِ الْمَكْرَمَا

(أما فضائله) أى التيمم (فمانيّة مختار) أى اختارها العلماء لأنها مأخوذة من السنة (افهم) تعلم (لها واجعلها) صيرها واعتقدها (أحسن ادخار) أصله ادخار أدغمت الدال فى الدال فصار ادخار يقال إذخرته إذا أعددت له لوقت الحاجة إليه وجمع الذخر ادخار ولا شك أن العلم أفضل ذخر أولها (التسمية) أى فى ابتدائه (والبدؤ بظاهر اليمنى اليسرى واليسرى مثل ذلك) أى يبدأ باليسرى على اليمنى فيمرها من فوق الكف إلى المرفق ويمرّها أيضاً من باطن المرفق إلى الكف ويمر أيضاً اليمنى على اليسرى كذلك قال مالك فى المدونة والتيمم ضربة للوجه وضربة لليدين يضرب الأرض بيده جميعاً ضربة واحدة فإن تعلق بهما شيء ينفضهما نفضا خفيفاً ثم يمسح بها وجهه ثم يضرب ضربة أخرى بيديه فيبدأ باليسرى على اليمنى فيمرها من فوق الكف إلى المرفق ويمرّها أيضاً من باطن المرفق إلى الكف ويمر أيضاً اليمنى على اليسرى كذلك وأرانا ابن القاسم بيديه فقال هكذا أرانا مالك ووصف لنا والأصل فى هذا مارواه ابن وهب عن محمد بن عمرو عن رجل حدثه عن جعفر بن الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن

عن أبي أمامة الباهلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في التيمم ضربة للوجه وأخرى للذراعين (اذعن) يقال أذعن اذعاناً انقاد ولم يستعص (والصمت) إلا عن ذكر الله (والسواك) كما تقدم في الوضوء (والتيمم على تراب غير منقول اعلم) أى افهم (ومسح الوجه واليدين من أعلاهما) أى من أولهما فيبدأ من أعلى الوجه ومن أطراف الأصابع (واستقبال القبلة) أى الكعبة البيت الحرام (المسكوما) يقال كرم الشيء كرماً نفس وعز فهي مسكرمة عند الله ورسوله وملائكته والمؤمنين حتى في الجاهلية الجاهلين واعلم أن كل ما ينقض الوضوء من الأحداث والأسباب المتقدمة فإنه ينقض التيمم أيضاً ويزيد التيمم على الوضوء بنقضه بأسر آخر لا ينقض الوضوء وهو وجود الماء قبل الصلاة فال في التلقين من تيمم فوجد الماء قبل أن يصلى لزمه استعمال الماء وبطل عليه تيممه إلا أن يسكون الوقت من الضيق بحيث يخشى معه فوات الصلاة إن تشاغل به .

ولما أسهى الكلام على الوسيلة شرع يتكلم على المقصد الأهم وهو الصلاة التي هي ثمان قواعد الإسلام فقال :

﴿ باب الصلاة ﴾

(باب) في ذكر فرائض (الصلاة)

وهي مشتقة من الدعاء لاشتغالها عليه هذا ما عليه أكثر أهل العربية والفقهاء وقيل من الرحمة وقيل من غير ذلك وشرعاً قال ابن عرفة قرينة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط . فتدخل سجدة التلاوة وصلاة الجنائز وفرضت ليلة الإسراء في السماء وذلك بمكة قبل الهجرة بسنة بخلاف الشرائع ، فإنها فرضت بالأرض وفرضها عليه عليه الصلاة والسلام وعلى أمته في السماء دليل على مزيتها

على غيرها ، وقد ورد في فضلها أحاديث كثيرة منها ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه شيء ؟ قال : فذلك مثل الصلوات الخمس يحو الله بهن الخطايا) متفق عليه ، وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار غمر على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات) : رواه مسلم وعن ابن مسعود رضى الله عنه : أن رجلاً أصاب من امرأة قبله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فأنزل الله تعالى : (أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات) ، فقال الرجل ألى هذا ؟ قال : (لجميع أمتي كلهم) متفق عليه إلى غير ذلك من الأحاديث ، وقد وردت في القرآن مبهمة وبينتها السنة قال تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر) الآية فقد دلت الآية على ثلاث أوقات الظهر بدلوها وهو ميلها عن كبد السماء وعلى العشاء بغسق الليل وعلى الصبح بقرآن الفجر وقيل دلت على الخمس فدلوكها على الظهر والعصر وغسق الليل على المغرب والعشاء وقرآن الفجر على الصبح وقال تعالى (فسبحان الله حين تمشون وحين تصبحون إلى قوله وعشيا وحين تظهرون) فتمسبون دلت على المغرب والعشاء وتصبحون على الصبح وعشيا على العصر وتظهرون على الظهر ذكر ذلك بعض المفسرين ووجوب الصلاة معلوم من الدين بالضرورة ، فلا استدلال عليها من باب تحصيل الحاصل والمتتبع لآيات القرآن الكريم يرى أن الله سبحانه وتعالى أمر بالحفاضة عليها في الحضر والسفر والأمن والخوف فقال تعالى : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين ، فإن خفتكم فرجالاً أو ركباناً فإذا أدنتم فاذكروا الله كذا علمكم ما لم تكونوا تعلمون) ويقرنها بالذكر تارة (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر) (قد أفلح من تركه وذكر اسمه ربه فصلى) (وأقم الصلاة

لذكرى) وتارة يقرنها بالزكاة (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) ومرة بالصبر (واستمعوا بالصبر والصلاة) وطوراً بالنسك (فصل لربك وانحر) (قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لآشريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين) وقد افتتح بها أعمال البر في أول سورة المؤمنين (قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون) إلى غير ذلك من الآيات الحسنة وهي أول ما أوجبه الله تعالى من العبادات تولى إيجابها بمخاطبة رسوله ليلة المعراج من غير واسطة قال أنس فرضت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به خمسين ثم نقصت حتى جعلت خمساً ثم نودى يا محمد : إنه لا يبدل القول لدى وإن لك بهذه الخمس خمسين ، رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه وهي أول ما يحاسب عليه العبد . نقل عبد الله بن قرط قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة الصلاة فإن صلحت صلح سائر عمله وإن فسدت فسد سائر عمله) رواه الطبراني : وهي آخر وصية وصى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته عند مفارقة الدنيا ، جعل يقول : وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة (الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم) وهي آخر ما يفتد من الدين فإن ضاعت ضاع الدين كله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لتتقضى عرى الإسلام عروة عروة فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها فأولهن نقضا الحكم وآخرهن الصلاة) رواه ابن حبان . وقد شدد الله التنكير على من يفرط فيها وهدد الذين يضيعونها فقال تعالى : (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) وقال تعالى (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) فمن تركها جحوداً بها وإنكاراً لها كفر وخرج عن ملة الإسلام بإجماع المسلمين ، أما من تركها مع إيمانه بها واعتقاده بوجوبها ولسكنه تركها كسلاً أو تشاغلاً عنها فقد اختلف فيه أهل العلم فقال مالك والشافعي وكثير من علماء السلف والخلف إنه لا يكفر بل يفسق ويؤخر لبقاء ركعة

بسجديهما فإن تاب فالأمر ظاهر والإقتل بالسيف حداً على المعتمد لا كفرةً وقال أبو حنيفة لا يقتل بل يعذر ويحبس حتى يصلى وحملوا أحاديث التكفير على الجاحد والمستحل للترك وعارضوا من قال بالكفر ببعض النصوص العامة كقول الله تعالى (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) وكحديث أبي هريرة عند أحمد ومسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة فهي نائلة إن شاء الله من مات لا يشرك بالله شيئاً) وعنه عند البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله خالصاً من قلبه) وقال الإمام أحمد وابن حبيب وعلماء الحديث من تركها مع إيمانه بها واعتقاد فرضيتها عمداً كفر مستدلين بحملة أحاديث منها حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة) رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وعن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر) رواه أحمد وأصحاب السنن وكذلك كان رأى بعض الصحابة منهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وأبو الدرداء رضى الله عنهم . ومن غير الصحابة أحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وعبد الله بن المبارك والنخعي وغيرهم وكلهم على هدى من الله تعالى وإنما أطلنا في الكلام عليها لعظم منزلتها التي لاتعاد لها منزلة أى عبادة أخرى وللصلاة شروط وجوب وهما اثنان عدم الإكراه على تركها والبلوغ وشروط صحة فقط وهى خمسة : طهارة الحدث والخبث ، واستقبال القبلة ، وترك الكثير من الأفعال ، وستر العورة مع القدرة على ذلك ، والإسلام ، وشروط وجوب وصحة معا ، وهى ستة : قطع الحيض والنفاس ، وبلوغ الدعوة ، والعقل ، ووجود الماء الكافى أو الصعيد ، وعدم النوم ، ودخول الوقت . وقيل إنه سبب . ولها

فرائض وسنن وفضائل ثم شرع يذكر الفرائض مفصلة فقال :

فَرَايِضُ الصَّلَاةِ سَبْعَةٌ عَشْرَ النِّيَّةُ وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ مُشْتَهَرٌ
وَالْقِيَامُ لَهَا وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَالْقِيَامُ لَهَا وَالرُّكُوعُ وَالرَّفْعُ مِنْهُ يَأْمَنُ رَأْمٌ

(فرائض الصلاة) أى أركانها الداخلة فى حقيقتها (سبعة عشر) الأولى (النية) بأن يقصد بقلبه الدخول فى الصلاة المعينة ويكون قصده مقارناً للفظ التكبير فإن تأخر أو تقدم بكثير بطلت وفى تقدمه يسير خلاف قال خليل ونية الصلاة المعينة أى بكونها ظهراً أو عصرّاً أو وترا أو فجرّاً مثلاً ولا يكفى مطلق الفرض أو النفل لأن النية فرض من الفرائض والنوافل المقيّدة دون المطلقة نص عليه سند ودليل فرضيتها قوله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقوله صلى الله عليه وسلم (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) الحديث ومحلى القلب والأولى عدم النطق قال ابن تركى فإن تلفظ فواسع وليس عاينه لفظ بعينه فلو قال أصلى الظهر نويت الله أكبر أو نويت أصلى الله أكبر أو أصلى فرض الظهر الله أكبر أو أصلى الظهر أو غير ذلك من الألفاظ لكان ذلك كله واسعاً وتكفى نية الفعل وإن ذهل عن كون الصلاة فرضاً وإن لم يلاحظ الامتثال حال نيتها ولا تتضمن النية بالمعنى المذكور الثواب خلافاً لبعضهم ، نعم نية الفعل بقصد الامتثال تتضمن الثواب ولا يلزم التعرض فى نيته لعدد الركعات والثانية (تكبيرة الإحرام) لكل مصل إمام أو مأموم أو فذ وصفقتها أن تقول الله أكبر ولا يجزى غيرها إن كان يحسن العربية أما من لا يحسنها فقليل يدخل بالنية دون العجمية وهو المشهور كما هو ظاهر المختصر وقيل يدخل بلغته ومعناه الله أكبر من كل كبير واعلم أنه لا بد من الإتيان بهذا اللفظ على هذا الترتيب ويحذر من مدهمة الله حتى يصير مستفهماً ومن مدباء أكبر ومن تشديد رائه ومن الفصل الطويل بين

الله وأكبر ومن الجمع بين إشباع الهاء من الله وزيادة واو مع همزة أكبر فإن جميع ذلك مبطل للتكبير كما يبطل ما وقع قبل العلم بدخول وقت مأحرم من فرض أو سنة قال خليل وإنما يجزى الله أكبر بتقديم اسم الجلالة وتنكير أكبر لانتاخيرها ، ولا الأ أكبر بالتعريف ولا غيره مما يقتضى التعظيم كأكبر ولا بد من مد الجلالة مداً طبيعياً وعدم مد الهمزة منها لخروجها إلى حيز الاستفهام وعدم مد باء أكبر لأنه يصير أ كبار جمع كبر وهو الطبل فيخرج إلى معنى الكفر وعدم تشديد راءها وعدم واو قبل الجلالة وعدم وقفة كبيرة بين كلمتيه وعدم زيادة واو بينهما بإشباع أو تحريك وحكمة افتتاح الصلاة بهذا اللفظ الإشعار بعظمته تعالى حتى يتوجه له بقلب سليم عما سواه على وجه الإجلال والتعظيم قاله زروق فيكون المعنى الله أكبر من أن يبلغ كنه صفته الواصفون أو يحيط بأمره المتفكرون ودليل وجوب تكبيرة الإحرام فعل الرسول صلى الله عليه وسلم قال على إن النبي صلى الله عليه وسلم قال (مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم) رواه الشافعي وأبو داود وابن ماجه والترمذي وقال هذا أصح شيء في هذا الباب وأحسن وصححه الحاكم وابن السكن وأما تعيين هذا اللفظ لحديث ابن حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه ثم قال (الله أكبر) رواه ابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ومثله ما أخرجه البزار بإسناد صحيح على شرط مسلم عن على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة قال (الله أكبر) والثالثة (القيام لها) أى لتكبيرة الإحرام فيجب في حق الإمام والنذ والمأموم غير المسبوق وأما المسبوق وهو من سبقه الإمام بالركوع ففي وجوب القيام عليه وعدمه تردد قال خليل وقيام لها إلا لمسبوق فتاويلان ومحل وجوب القيام لها للقادر قال خليل أيضاً يجب بفرض قيام إلا لمشقة إلى آخر ما قال والقيام في الفرض واجب بالكتاب والسنة والإجماع لمن قدر عليه قال الله

تعالى (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين) أى خاشعين متذللين والمراد بالقيام القيام للصلوة وعن عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال (صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب) رواه البخارى وعلى هذا اتفقت كلمة العلماء ومن عجز عن القيام فى الفرض صلى على حسب قدرته فإن عجز عن القيام ولو استناداً جلس استقلالاً فإن عجز فاستناد ثم نذب على أيمن ثم أيسر ثم ظهر وقيل الظهر مقدم على الأيسر والترتيب بين القيامين واجب وكذا بين الجلوسين وبين القيام مستنداً والجلوس مستنداً وأما بين القيام مستنداً والجلوس مستقلاً فظاهر قول خليل ثم جلوس كذلك الوجوب وهو ظاهر المدونة وذهب ابن رشد إلى أن ذلك على جهة الاستحباب وعلى الأول فمراتب الصلاة سبع أربع على الوجوب وثلاث على الاستحباب وأما النفل فإنه يجوز أن يصلى من قعود مع القدرة على القيام إلا أن ثواب القائم أتم من ثواب القاعد فعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال حدثت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة) رواه البخارى والرابعة (قراءة الفاتحة) أى وإن سراً بحركة اللسان ولا يجب عليه أن يسمع نفسه خلافاً للشافعى وتجب قراءة الفاتحة بجميع حروفها وشداتها وحركاتها وسكناتها فمن لم يحكم ذلك فصلاته باطلة إلا أن يكون مأموماً كما فى حاشية الخرشى قال خليل وفاتحة بحركة لسان على إمام وفذ فيجب تعلمها إن أمكن التعلم بأن اتسع الوقت الذى هو فيه وقبل التعليم ووجد معلماً فإن لم يمكن ذلك وجب عليه أن يأتى بمن يحسنها فإن لم يأتى به بطلت فإن لم يجد إماماً يحسنها سقطت ويستحب أن يفصل بين التكبير والركوع وأما المأموم فقراءة الإمام قراءة له لأنه ضامن لقراءته لكن اختلف هل تجب فى كل ركعة أو الجلس خلاف والمعتمد الأول والدليل على فرضية أم القرآن ما روى عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) رواه الجماعة وعن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن وفي رواية بفاتحة الكتاب فهي خداج هي خداج غير تام) رواه أحمد والشيخان وعنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب) رواه ابن خزيمة بإسناد صحيح ورواه ابن حبان وأبو حاتم وعند الدارقطني بإسناد صحيح (لا تجزى صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) فقد ثبت بهذه الأحاديث الصحيحة أن الصلاة لا تجزى إلا بقراءة فاتحة الكتاب فقد قلنا فيما سبق مستدلين بقول خليل فيجب تعلمها إن أمكن وإلا ائتم فإن لم يمكن فالتخيار سقوطهما أي القيام وبدل الفاتحة هذا ما عليه علماء المالكية وقال علماء الحديث إن من لا يحسن قراءة الفاتحة ويحسن غيرها من القرآن كان عليه أن يقرأ منه قدر سبع آيات وإن كان لا يحسن شيئاً من القرآن يقرأ سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر مستدلين بحديث رفاع بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم علم رجلاً الصلاة فقال (إن كان معك قرآن فاقرأ وإلا فاحمده وكبره وهله ثم اركع) رواه أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي والبيهقي ، والخامسة (القيام لها) أي لقراءة الفاتحة وهو من الفروض المتفق عليه للإمام والفذ يعني في صلاة الفرض للقادر عليه بحالته استقلالاً أو استناداً وأما في النفل فالقيام أفضل وله الجلوس ولو في الأثناء إلا أن يدخل على الإتمام وأما المأموم فلا يجب عليه القيام لها إلا من جهة مخالفة الإمام عند من يقول إنه واجب لأجلها قاله في التوضيح أي من يقول أنه واجب لأجلها فالمأموم لا تجب عليه قراءتها فيسقط عنه القيام لها لولا مخالفته للإمام فوجوبه لئلا يخالف إمامه وأما من يقول بأنه فرض مستقل فيجب على من تجب عليه قراءة الفاتحة وعلى من لا تجب عليه قراءة الفاتحة قاله ميارة والسادسة (الركوع) وأدناه أن تقرب راحتاه فيه من ركبتيه ولا يرفع رأسه ويندب أن لا يرفع رأسه ولا يطأطئه قال خليل وركوع تقرب راحتاه فيه

من ركبتيه وندب تمكينهما منهما ونصبهما وهو مجمع على فريضته لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا) وحديث ابن مسعود البدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود) رواه الخمسة وابن خزيمة وابن حبان والطبرانى والبيهقى وقال إسناده صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم والسابعة (الرفع منه) أى من الركوع فإن لم يرفع وجبت الإعادة على المشهور خلافاً لأبى حنيفة ودليل المشهور قول ابن حميد فى صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وإذا رفع رأسه استوى قائماً حتى يعود كل فقار إلى مكانه) رواه البخارى ومسلم إلى غير ذلك (يامن رام) طلب المعرفة وهى العلم مع الدليل قال المؤلف :

كَذَا السُّجُودُ وَالرَّفْعُ مِنْهُ بَيْنُ جُلُوسٍ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ عَيْنُ
وَالْجُلُوسُ الْأَخِيرُ وَالسَّلَامُ الْمَعْرَفُ بِالْأَلْطَمَانَيْنَةِ وَالْإِعْدَالِ أَعْرِفُ
وَتَرْتِيبُ الْأَدَاءِ وَنِيَّةُ الْاِقْتِدَى فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ يَأْمَنُ اهْتَدَى

ثم شرع فى الفريضة الثامنة فقال (كذا السجود) على الجبهة قال ابن تركى فإن ترك الأنف أعاد فى الوقت وإن سجد على أنفه دون جبهته أعاد أبداً على المشهور قال خليل وسجود على جبهته وأعاد لترك أنفه بوقت هذا مذهب المدونة وهو الذى شهره أهل المذهب قال ابن الحاجب السجود وهو تمكين الجبهة والأنف من الأرض ابن عبد السلام يعنى بلفظ التمكين أن يضع جبهته وأنفه بالأرض على أبلغ ما يمكنه وهذا هو المستحب وأما الواجب فيمكن فيه وضع أيسر ما يمكن من الجبهة انتهى والتاسعة (الرفع منه) أى من السجود فمن لم يرفع يديه من السجود لم يحزه قاله بعض أصحاب سحنون وخفف ذلك بعضهم (بين) أى وضع ذلك والعاشرة (جلوس بين السجدين) أى الفصل بينهما بجلسة (عين) أى خصص هذه الجلسة والحادى عشر (الجلوس الأخير)

أى بقدر ما يقع فيه السلام وأما الزائد عليه فسنة والثاني عشر (السلام المعروف بآل) قال خليل وسلام عرف بآل ويتعين لفظ السلام عليكم بتعريف لفظ السلام بآل وجمع ضمير عليكم وتقديم لفظ السلام فلو نكر فقال سلام عليكم لم يحزه على المشهور ولو عرف بالإضافة فقال سلامى أو سلام الله عليكم أو قدم الخبر على المبتدأ فقال عليكم السلام لم يحزه ويجمع ضمير عليكم كان وحده أو مع الجماعة وهل يشترط أن ينوى الخروج من الصلاة بهذا السلام كما نوى بالإحرام الدخول به فيها أو لا يشترط ذلك قولان والثالث عشر (الطمأنينة) وهى سكون الأعضاء أى فى جميع الأركان زمناماً والواجب منه أدنى لبث ولا ملازمة بين الطمأنينة والاعتدال إذ قد يعتدل ولا يطمئن فينصب قامته ثم يسرع للركن قبل أن تسكن أعضاؤه وقد يطمئن ولا يعتدل فتسكن أعضاؤه من غير أن ينصب قامته قاله ميارة . والرابع عشر (الاعتدال) وهو نصب القامة مذهب أشهب أنه فرض كما فى ابن يونس قال أبو اسحق وهو أصح فلو تركه بطلت صلاته وقال ابن القاسم سنة أن تركه أجزأته صلاته ونسبه خليل للأكثر فقال واعتدال على الأصح والأكثر على نفيه (اعرف) أى اعلم والخامس عشر (ترتيب الأداء) أى ترتيب أداء الصلاة بحيث يقدم القيام على الركوع والركوع على السجود والسجود على الجلوس قال القباب فلو عكس أحد صلاته فبدأ بالجلوس قبل القيام أو بالسجود قبل الركوع وما أشبه ذلك لم تجز صلاته بإجماع والسادسة عشر (نية الاقتدى فى حق المأموم) أى يجب على المأموم أن ينوى الاقتداء بإمامه فى جميع الصلوات والسابعة عشر (متابعتة) أى المأموم لإمامه فى الإحرام والسلام بمعنى أنه لا يحرم إلا بعد أن يحرم إمامه ولا يسلم إلا بعد سلامه فإذا ساواه فيهما وأخرى إذا سبقه بطلت صلاته قال خليل ومتابعة فى الإحرام والسلام فالمساواة وإن بشك فى المأمومية مبطللة إلا المساوقة (يامن اهتدى) أى استقام على الإيمان والعمل الصالح واستمر على ذلك إلى موته قال تعالى (وإني

لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى) ولما بين الفرائض شرع في تبين السنن فقال :

(سنن الصلاة)

أَمَّا سُنُّهَا فَاثْنَا عَشَرَ صَحِيحُ الشُّورَةُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ يَارْجِيحُ
فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ لِلْإِمَامِ وَالْفَذُّ مَعَ
وَالْقِيَامُ لَهَا وَالسَّرُّ فِيمَا يُسَرُّ وَالْجَهْرُ اسْمَعُ
وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ سُنَّةٌ إِلَّا تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ
فَإِنَّهَا فَرَضٌ كَمَا تَقَدَّمَتْ أَمَامُ

(وأما سننها) أى الصلاة (اثنا عشر) سنة قول (صحيح) أى مطابق للواقع (السورة) أو آية كاملة أو بعض آية كاملة أو بعض آية له بال كبعض آية الكرسي وآية الدين وأما إكمال السورة فستحب (بعد) قراءة (الفاتحة) وهى أم القرآن (يارجيح) أى يراجع العقل (فى الركعة الأولى والثانية) من الظهر والعصر والمغرب والعشاء (للإمام والفذ) وأما المأموم فلا يلزمه قراءة ودليل ذلك ما رواه أبو قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى الظهر فى الأوليين بأم القرآن وسورتين وفى الركعتين الأخريين بأم الكتاب ويسمعنا الآية أحياناً ويطول فى الركعة الأولى مالا يطول فى الثانية وهكذا فى العصر وهكذا فى الصبح رواه البخارى ومسلم وأبو داود (مع القيام لها) أى لقراءة السورة فى الركعة الأولى والثانية للإمام والفذ وأما المأموم فيطلب منه لأجل متابعة الإمام (والسر فيما يسر) وهو الظهر والعصر وآخرة المغرب وآخرتا العشاء وأقل السر أن يحرك لسانه وأكثره أن يسمع نفسه (والجهر) فيما يجهر به وهو الصبح والجمعة وأوليا المغرب والعشاء (اسمع) أى اصع بسمعك لهذا

(وكل تكبيرة سنة) وهو المشهور وقيل مجموعة سنة وقول خليل وكل تكبيرة إلا الإحرام إن قرأ بالتاء يكون جارياً على المشهور وأن قرأ بالهاء يكون جارياً على مقابله (إلا تكبيرة الإحرام فإنها فرض كما تقدمت إمام) أى قدامه فى الفرائض وقد مشى الشيخ على قول ابن القاسم وروايته عن مالك فى المدونة وقال الفاكهاني عليه جماعة الفقهاء بالأمصار :

وَسَمِعَ اللَّهَ لِلْمُنْفَرِدِ وَالْإِمَامِ سَنَاهُمَا الْمُخْتَارُ يَا أَقْوَامُ
وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلَى وَالزَّائِدَ عَلَى السَّلَامِ
وَرَدُّ الْمُقْتَدَى عَلَى إِمَامِهِ السَّلَامِ

(وسمع الله) لمن حمده فى الرفع من الركوع (للمنفرد والإمام) دون المأموم وهل مجموعه سنة واحدة ، أو كل واحد سنة يجرى ذلك على الخلاف فى التكبير قاله ابن ناجى والحاصل أن الفذ يجمع بين التسميع والتحميد ، والإمام يقتصر على التسميع والمأموم على التحميد وإنما جمع الفذ بينهما ، لأن سمع الله لمن حمده بمنزلة الدعاء وربنا ولك الحمد ، بمنزلة التأمين والدليل على هذا التفصيل ما فى الموطأ والصحيحين عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده ، فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه) ، ومعنى موافقة الملائكة فى النية والإخلاص فيستفاد من الحديث أن الإمام يقتصر على سمع الله لمن حمده ، والمأموم إنما يقول ربنا ولك الحمد ، وأما الفذ فيجمع بينهما (سناهما) أى شرع التسميع والتحميد فى الرفع من الركوع (المختار) سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والأصل فى مشروعيته التسميع والتحميد ، أن الصديق رضى الله عنه لم تفته صلاة خلف الرسول صلى الله عليه وسلم فجاء يوماً وقت العصر فظن أنها فاتته معه عليه الصلاة والسلام ، فاغتم لذلك وهول ودخل المسجد فوجده صلى الله عليه

وسلم مكبراً في الركوع ، فقال : الحمد لله وكبر خلف الرسول صلى الله عليه وسلم فنزل جبريل والنبي عليه الصلاة والسلام في الركوع ، فقال يا محمد سمع الله لمن حمده فقل سمع الله لمن حمده ، فقالها عند الرفع من الركوع ، فقال الصديق ربنا ولك الحمد ، وكان قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع به فصارت سنة من ذلك الوقت ببركة أبي بكر رضي الله عنه ، ولعل المراد بالهرولة الإسراع من غير خيب لأنهم نصوا على أن المحافظة على السكينة مقدمة على إدراك الجماعة . قاله النفراوي (يا أقوام) جمع : قوم وهم جماعة الرجال سموا بذلك لقيامهم بالعظام والمراد بهم الفقهاء (والجلوس الأولى) ، وهو جلوس التشهد الأول . ولو تعدد في الصلاة بأن كان ثانياً أو ثالثاً ، والجلوس الثاني (الزائد) على قدر (السلام) وأما القدر الذي يقع فيه السلام فإنه فرض ولو كان رابعاً أو لم يكن إلا هو كالصباح وعبر بالأول وبالزائد على السلام الذي هو الجلوس الثاني نظراً للغالب قال خليل والجلوس الأول والزائد على قدر السلام من الثاني ، وسوى ما كان ظرفاً للدعاء فإن الظرف يعطى حكم مظهره والحاصل أن الجلوس بقدر التشهد سنة وبقدر ما يسلم فيه فرض وبقدر الدعاء مندوب وبقدر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة أو فضيلة (ورد المقتدى على إمامه السلام) ويرد ولو كان مسبوقاً فلم يسلم حتى ذهب إمامه ويرد قبالة ، ولو صلى بين يدي الإمام ، ولو أدرك أقل من ركعة لم يرد كما لا يسجد معه للسهو ، وإنما سمي تسليم المقتدى على إمامه رد لأن الإمام يقصد بسلامه الخروج من الصلاة والملائكة ومن معه من المؤمنين فسلامهم عليه رد لسلامه عليهم :

كَذَا رَدُّهُ عَلَى يَسَارِهِ إِنْ كَانَ أَحَدٌ وَالسُّنَّةُ لِلْإِمَامِ أَوْ مُنْفَرِدٌ
إِنْ خَشِيَ أَنْ يَمُرَّ حَدٌّ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا

وَأَقَلُّهُمَا غَلِظَ رُمْحٌ وَطَوَّلَ ذِرَاعٌ أَفْهَمَا

(كذا رده) أى يسن رد المأموم السلام (على يساره إن كان) على يساره (أحد) وإلا فلا يرد ، فإن كان الذى عن يساره مسبقاً ، قام لتضاء ما فاتته فهل يرد عليه هذا المسلم أم لا قولان أرجحهما السلام ، وما ذكره المؤلف من أن الرد على الإمام ومن باليسار سنتان ، هو مذهب المدونة وهو المشهور وعدها عياض سنة واحدة وبه قرر الخطاب قول خليل ورد مقتد على إمامه ثم يساره وبه أحد (والسترة) أى استعمال سترة (للإمام أو منفرد) هذا (إن خشياً) أى خافاً أن (يمر أحد) أى شيء يقيمنا أو ظناً أو شكاً ولو هرة ، ابن يونس أراد أن يمر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قط ، وهو يصلى فحبسه برجله (بين يديهما) ، وقد اختلف فى حریم المصلى الذى يمنع المرور فيه ، والصحيح كما قال ابن العربى قدر ركوعه وسجوده لأنه القدر الذى رسمه الشارع أن يكون بين المصلى وسترته ، فإن لم يخافه صلياً دون سترة ، هذا هو المشهور ، وقال مالك فى العتبية يؤمر بها مطلقاً ، وبه قال ابن حبيب ، واختاره اللخمي (وأقلبهما غلظ رمح وطول ذراع) ، وهو ما بين طي المرفق إلى طرف الأصابع الوسطى ، وفى بعض شراح المختصر للسكريع ويكره الحجر الواحد والدابة وما يشقل ، قال خليل بظاهر .

ثابت غير مشغل فى غلظ رمح وطول ذراع ولا دابة وحجر واحد وخط وأجنبية وفى الحرم قولان (أفهما) أى اعلمنا هذا الحكم الشرعى وتجنب التعرض والمرور بين يدي المصلى وتجنب الإثم . قال خليل : وإثم ما رله مندوحة ومصل تعرض والأصل فى تزييم الممار قوله ، صلى الله عليه وسلم (لو يعلم الممار بين يدي المصلى ماذا عليه كان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه) قال أبو النضر لا أدرى أربعين يوماً أو شهراً أو سنة ورواه البزار مفسراً بأربعين خيراً ورواه ابن أبي شيبة لكان أن يقف مائة عام وهو متفق عليه من حديث أبي الجهم وعنه رواه فى الموطأ والشيخان فى صحيحيهما ، وفى حديث أبي ذر عن أبي الهيثم

ماذا عليه من الإثم ، وقد اختلف في حكم مدافعة المار والمذاهب أنه يدفعه دفعاً خفيفاً لا يشغله عن الصلاة ، قال ابن عرفة : ورد المار جهده ، وروى ابن نافع بالمعروف ، وقال أشهب : إذا مر بين يديه شيء بعيد منه رده بالإشارة ولا يمشی إليه ، فإن فعل وإلا تركه ويجعل السترة مثل الحربة إلى جانبه الأيمن أو الأيسر ولا يصمد إليه صمداً ، قاله اللخمي ثم شرع يتكلم على فضائل الصلاة فقال :

فَضَائِلُ الصَّلَاةِ رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لَهَا اسْتِعْدَادٌ (فضائل الصلاة) أى : مستحباتها (رفع اليدين) أولاً (عند تكبيرة

الإحرام) فقط لاقبلها ، ولا بعدها قال ابن المنذر : لم يختلف أهل العلم في أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ، وقال الحافظ ابن حجر : إنه روى رفع اليدين في أول الصلاة خمسون صحابياً منهم العشرة المشهود لهم بالجنة .

وروى البيهقي عن الحاكم قال : لا نعلم سنة اتفق على روايتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلفاء الأربعة ثم العشرة المشهود لهم بالجنة فمن بعدهم من أصحابه مع تفرقهم في البلاد الشاسعة غير هذه السنة . قال البيهقي : هو كما قال أستاذنا أبو

عبد الله ، وقد ورد في صفة رفع اليدين روايات متعددة ، والمعتمد منها أنه يرفع يديه حذو منكبيه ظهورهما إلى السماء ، وبطونهما للأرض على صفة الراهب ورجح اللقاني صفة النابذ بطونهما خلف وهناك صفة ثالثة يقال لصاحبها الراغب

بطونهما إلى السماء ، وبعضهم قال إلى الصدر وبقي قول ثالث : يرفعهما حذو الأذنين ، ودليل الأول ما في البخارى من أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة ، ودليل الثانى ما في أبى داود قال وائل بن

حجر : رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم إلى صدورهم في افتتاح الصلاة ، ودليل الثالث ما في الصحيحين من أنه عليه الصلاة والسلام رفع يديه حتى حاذى بهما أذنيه ومحل الرفع عند الإحرام فقط ، لا عند الركوع ولا عند الرفع منه ، ولا عند القيام من اثنتين . لحديث ابن مسعود أنه قال :

لأصليين لسم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة واحدة ، وبهذا الحديث أخذ مالك وأبو حنيفة . قال ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة ، وقال الشافعي : يندب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ، وعند القيام من اثنتين مستدلاً بحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ، ثم يكبر . فإذا أراد أن يركع رفعهما مثل ذلك وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وقال : سمع الله لمن حمده . رينا ولك الحمد رواه البخاري ومسلم والبيهقي اهـ ، وأخذ مالك بحديث ابن مسعود (لها) أى للصلاة (استعد) فعل أمر أى تهيأ لها بالطهارة الحسية والمعنوية مع استحضار عظمة الله وهيبته ، وامثال أمره وأنه لا يعبد ولا يقصد سواه ل يتم المقصود منها باطناً من إفاضة الرحمت . قال العارف بالله :

وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ وَتَقْصِيرُ

قِرَاءَةِ الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ يَا فَكَّيرُ

(و) يندب (تطويل قراءة) ، صلاة (الصبح) فيقرأ فيهما من طوال المفصل الذى أوله الحجرات على ما رجحه الأجهورى ومنتهاه النازعات والأصل فى ذلك ما فى كتاب عمر إلى أبى موسى رضى الله عنهما صل الصبح والنجوم مشبكة وقرأ بسورتين طويلتين من المفصل وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلاها بنحو ستين آية إلى مائة آية وصلاها بسورة (ق) وصلاها بسورة الروم وهذا التطويل إنما هو فى حق إمام لقوم محصورين يرضون بالتطويل أو شخص منفرد يقوى على التطويل ، وأما منفرد لا يقوى على التطويل أو إمام قوم غير محصورين فالأفضل فى حقهم عدم التطويل لقوله صلى الله عليه وسلم (إذا صلى أحدكم بالناس أى إماماً فليخفف فإن فيهم السقيم والضعيف والكبير وذا الحاجة)

(و) يندب أيضاً تطويل قراءة (الظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل قراءتها حتى قال أبو سعيد كانت صلاة الظهر تقام فيذهب المذهب إلى البقيع ، فيقضى حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى مما يطيلها رواه مسلم والظاهر تقرب في الطول من صلاة الصبح قال خليل وتطويل قراءة صبح والظهر تليها أى تقرب منها في الطول . وإن كان الجميع من طوال المفصل كما مر (و) ندب (تقصير قراءة العصر والمغرب) فيقرأ فيهما من قصار المفصل لما رواه سليمان بن يسار رضى الله عنه فقال : (كان فلان يطيل الأوليين من الظهر ، ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفصل ، وفي العشاء بوسطه وفي الصبح بطواله) فقال أبو هريرة (ماصليت وراء أحد أشبه صلاة بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا) أخرجه النسائي بإسناد صحيح ، وما رواه النسائي ، وأبو داود من أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المغرب بآل عمران فقليل : إنه محمول على من عرف ممن خلفه الرضا بذلك ، وإلا فالذى استمر عليه العمل التخفيف والأولى في الجواب عن قراءته عليه الصلاة والسلام بالسورة الطويلة ما قال الأجهورى في شرح خليل من أن التضييق في وقت المغرب إنما هو بالنسبة للشروع فيها فتنط قاله النفراوى وهذه آثار صحاح مشهورة موافقة للمذهب (يافتير) فعيل بمعنى فاعل يقال : فمر قل ماله والمراد به هنا المحتاج إليه تعالى في جميع أحواله قال العارف بالله :

وَتَوَسَّطُ قِرَاءَةِ الْعِشَاءِ وَقَوْلُ

رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ لِلْمُتَمَدِّى وَالْفَذِّ عَوْلُ

(وتوسط قراءة) صلاة (العشاء) بالقصر للتخفيف أى يستحب أن تكون قراءة العشاء متوسطة بين قراءة الظهر والمغرب ، ودليل ذلك حديث سليمان بن يسار تقدم (وقول ربنا ولك الحمد للمتدى والفذ) فالمتدى يقتصر على التحميد

والفَذ يجمع بين التسميع والتحميد والإمام يقتصر على التسميع والدليل على هذا التفصيل ما في الموطأ والصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا ولك الحمد ، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه) ومعنى موافقة الملائكة في النية والإخلاص فيستفاد من الحديث أن الإمام يقتصر على سمع الله لمن حمده والمأموم إنما يقول : ربنا ولك الحمد ، وأما الفَذ فيجمع بينهما ، وإنما جمع الفَذ بينهما لأن سمع الله لمن حمده بمنزلة الدعاء ، وربنا ولك الحمد بمنزلة التأمين (عول) أى اعتمد يقال : عولت على الشيء تعويلاً اعتمدت عليه وعولت به كذلك قال العارف بالله :

وَتَسْبِيحٌ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَتَأْمِينُ الْفَذِّ وَالْمَأْمُومِ غَيْرُ جُحُودٍ
(وتسبيح في الركوع) أى يستحب الذكر في الركوع بلفظ سبحان ربى العظيم من غير تحديد لما رواه عقبة بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم : اجعلوها في ركوعكم رواه أحمد ، وأبو داود بإسناد جيد ، وعن حذيفة قال ، صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يقول في ركوعه سبحان ربى العظيم رواه مسلم ، وأصحاب السنن ، وهذا أصح ماورد في كيفية التسبيح (والسجود) أى يستحب الذكر في السجود بلفظ سبحان ربى الأعلى لما رواه عقبة بن عامر أيضاً قال لما نزلت : (سبح اسم ربك الأعلى) قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في سجودكم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم وإسناده جيد ، وعن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده سبحان ربى الأعلى (و) يستحب (تأمين الفَذ) في السر والجهر (و) كذا تأمين (المأموم) عند سماع قول إمامه في الجهرية ، ولا الضالين لما في الصحيح إذا قال الإمام ، ولا الضالين فقولوا : آمين ، فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ويستحب الإسرار فيه لأنه دعاء والأصل

فيه الخفية ، وقال بعضهم : يجهر بها لقول عطاء أدركت مائتين من الصحابة في هذا المسجد إذا قال الإمام ولا الضالين سمعت لهم رجلة آمين ، وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على السلام والتأمين خلف الأمام رواه أحمد وابن ماجه ، وعن نعيم الجمر قال : صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأمر القرآن حتى بلغ ، ولا الضالين فقال : آمين وقال الناس : آمين ، ثم يقول أبو هريرة بعد السلام والذي نفسي بيده إنى لأشبهكم صلاة بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره البخاري تعليقاً ورواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان وابن السراج .

(غير جحد) يقال جحده حقه جحداً وجحوداً أنكره ، ولا يكون إلا على علم من الجاحد قال العارف بالله :

وَتَأْمِينُ الْإِمَامِ فِي السِّرِّ فَقَطُّ وَالْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ فَاحْذَرِ الْغَلَطَ

(وتأمين الإمام في السر فقط) وهو المشهور لقوله في الحديث فقولوا آمين والأمر للمؤمنين ، وأما قوله في الحديث الآخر إذا أمن الإمام فأمنوا فمعناه بلغ محل التأمين ومقابلته يشرع للإمام التأمين بعد قراءة الفاتحة جهراً لما رواه أبو هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال : آمين رواه الدارقطني وحسنه والحاكم وصححه قال الحاكم إسناده صحيح على شرطهما وقال البيهقي حسن صحيح (و) يندب (القنوت) وهو لغة الطاعة والسكوت ، وله معان أخر والمراد به هنا الدعاء بخير (في الصبح فقط) لافي الوتر ولا في غيره من الصلوات لأنه عليه الصلاة والسلام ما زال يثبت في الصبح حتى فارق الدنيا وما ورد أنه عليه الصلاة والسلام قنت في المغرب لم يصحبه عمل ويستحب كونه قبل الركوع في ثانية الصبح ، ولو فائتة ، وكونه سرّاً قال خليل وقنوت سرّاً بصبح فقط قبل الركوع وبهذا اللفظ وهو اللهم إنا نستعينك

ونستغفركَ ونؤمن بك وتوكل عليك ونخضع لك ونخضع ونترك من يكفرك اللهم
إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك
الجد إن عذابك بالكافرين ملحق وهذا القنوت اختاره في المدونة عن النبي صلى
الله عليه وسلم (فاحذر) أى خف (الغلط) أى الخطأ فلا تغلط فتقنت في غير
الصبح لما في سنن البيهقي عن ابن مسعود قال : صليت خلف عمر بن الخطاب
رضي الله عنه فما كان يقرأ إلا في صلاة الصبح اهـ ويكون قبل الركوع لعمل
الناس في الصدر الأول ولما فيه بالرفق بالمسبوق ، ولعدم الفصل بين الركوع
والسجود قاله ابن ترمي ولذا قال العارف بالله :

وَكُونُهُ سِرًّا قَبْلَ أَنْ يَرَكْعَ وَمَا زَادَ عَلَى التَّشَهُّدَيْنِ أَجْمَعُ

(و) يندب (كونه) أى القنوت (سرًّا) على المشهور (قبل أن يركع)
أى قبل الركوع فلو نسي القنوت حتى شرع في الانحناء أو انحنى ، ولم يطمئن
لم يرجع فإن رجع له بطلت لأنه رجع من فرض لمندوب قاله الصفتي ويجوز بعد
الرفع من الركوع (و) يندب (ما) أى الذى (زاد على التشهدين) تثنية تشهد
ويعنى بذلك الدعاء بعد التشهد الثانى قال خليل ودعاء بتشهد ثان والمراد به تشهد
السلام ، وإن لم يكن ثانيًا .

وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَقِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ مَعَ إِمَامِهِ فِي السَّرِّ يَأْمُرُ حُومُ
(و) تندب (الصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير
بأى صفة كانت والأفضل في الصلاة كونها باللفظ المروى في صحيح مسلم ، وهو
اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ،
وبارك على محمد ، وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم في
العالمين إنك حميد مجيد قاله ابن حمدون (و) تندب (قراءة المأموم مع إمامه
في السر) ، ولو جهر إمامه فيها قال خليل : وندبت إن أسر قال في الرسالة :

ويقرأ مع الإمام فيما يسر فيه ، ولا يقرأ معه فيما يجهر فيه (يامرحوم) والمراد به كل مؤمن :

وَتَقْصِيرُ قِرَاءَةِ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ عَنِ الْأُولَى
فِي الزَّمَنِ وَتَقْصِيرُ الْجُلُوسِ الْأُولَى أَعْمَلًا

(و) ندب (تقصير قراءة) سورة (الركعة الثانية) من كل الصلوات
(عن) سورة الركعة (الأولى في الزمن) أى بأن تكون أقصر منها بأقل من
الربع ، ولا يبلغ به الربع ، وإلا فهو مكروه قاله الفقيه راشد كما في الخطاب (و)
ندب (تقصير الجلوس الأولى) ولذلك لا يدعو فيه لما رواه ابن مسعود قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف أى
الحجارة الحماة وهو كناية عن تخفيف الجلوس وهذا الحديث رواه أحمد وأصحاب
السنن قال الترمذى والعمل على هذا عند أهل العلم (اعلم) أمر بالعمل بهذا
الحديث والألف للروى :

وَتَقْدِيمُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ حِينَ
يَهْوَى لِلسُّجُودِ وَتَقْدِيمُ رُكْبَتَيْهِ يَأْخِزِينَ
عِنْدَ الْقِيَامِ وَعَمْدُ الْخَنْصِرِ وَالْبَنْصِرِ
وَالْوُسْطَى مِنَ الْيَمَنِ مَادًّا سَبَابَتَهُ وَالْإِبْهَامَ أَجْهَرَ
فِي الشَّهَادَتَيْنِ وَتَحْرِيكُ السَّبَّابِ دَائِمًا
يَمِينًا وَشِمَالًا إِلَى السَّلَامِ أَفْهَمًا

(و) ندب (تقديم يديه على ركبتيه حين يهوى للسجود وتقديم ركبتيه)
أى (على يديه يأخزين عند القيام) أى من السجود قال خليل وتقديم يديه
في سجوده وتأخيرهما عند القيام لأمره صلى الله عليه وسلم وما رواه أصحاب

السنن من أنه صلى الله عليه وسلم يضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض يرفع يديه قبل ركبتيه فتكلم فيه بالنسخ أو مما انفرد به بعض الرواة فله انفراوى (و) ندب (عقد الخنصر والبنصر والوسطى من) أصابع اليد (اليمنى ماداً سبابته (والإبهام) قال خليل وعنده يميناه في تشهده الثلاث ماداً السبابة والإبهام لما رواه ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قعد للتشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى واليمنى على اليمنى وعقد للتشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى واليمنى على اليمنى وعقد ثلاثاً وخمسين وأشار بأصبعه السبابة وفي رواية وقبض أصابعه كلها وأشار بالتي تلى الإبهام رواه مسلم (اجهر) أى اظهر هذا وهو تكلمة للبيت . (فى) الجلوس عند قراءة (التشهدين ، وتحريك السباب دائماً يميناً وشمالاً إلى السلام) قال مجاهد مقمعة للشيطان ورأى الشافعية أن يشير بالأصبع مرة واحدة عند قوله (إلا الله) من الشهادة وعند الحنفية يرفع سبابته عند النفى ويضعها عند الإثبات وعند المالكية يحركها يميناً وشمالاً كما تقدم إلى أن يفرق من الصلاة ومذهب الحنابلة يشير بأصبعه كلها ذكر اسم الجلالة إشارة إلى التوحيد لا يحركها وتحريكها دائماً هو الموافق للتعليل بأنها مقمعة للشيطان وبأنه يشتغل به عن السهو ولأن عروقتها متصلة بنياط القلب فإذا تحرك انزعج وتحريكها عند التوحيد هو المناسب للتعليل بأنه يعتقد بالإشارة بها أن الله إله واحد (افهما) اعلم والألف للروى .

وَأَبْسَاطُ أَصَابِعِ الْيُسْرِ وَوَضَعَ

الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ مَعَ

(و) ندب (إبساط) أى بسط (أصابع اليد اليسرى) ولا يحركها (و) ندب (وضع اليدين على الركبتين) متمكنتين (فى الركوع) أى الانحناء (مع) أى مجتمعة .

وَوَضَعُهَا حَذْوِ أُذُنَيْهِ أَوْ قُرْبَهُمَا فِي
السُّجُودِ وَضَمُّ الْأَصَابِعِ فِي السُّجُودِ اكْتَنَى
وَتَفْرِيقُهُمَا فِي الرُّكُوعِ وَالتَّوَرُّكِ
فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ يَأْنَسُكَ

(و) نذب (وضعهما) أى الدين (حذو) أى محاذية (أذنيه أو قربهما)
يحتمل المنكبين أو الصدر وهو الأقرب وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يسجد بين كفيه (في السجود) وقد جمع بعض العلماء بين القولين
بأن يجعل طرف الإبهامين حذو الأذنين وراحتيه حذو منكبيه (و) نذب (ضم
الأصابع في السجود) أى يبسط أصابعه مضمومة (اكتنى) أى استغنى بما
ذكرنا لأنه ورد النص بذلك (و) نذب (تفريقهما) أى الأصابع (في الركوع)
ابن العربي وابن شعبان مفرقة أصابعها وفي المدونة يفرق أصابعه في ركوعه
ويضمها في سجوده لما رواه الحاكم وابن حبان : أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان إذا ركع فرج بين أصابعه وإذا سجد ضم أصابعه (و) ويندر (التورك في
الجلوس) وذلك بأن يقضى بإليته اليسرى إلى الأرض وينصب اليمنى عليها،
وباطن إبهامه اليمنى أو جنبها للأرض في الجلوس (بين السجدين) والجلوس للشهد
(يأناسك) يقال : نسك لله تطوع بقربة ، قال في الرسالة : فتجلس فتثنى رجلك
اليسرى في جلوسك بين السجدين وتنصب رجلك اليمنى ويطون أصابعك إلى
الأرض ، قال خليل : والجلوس كله بإفضاء ورك اليسرى للأرض واليمنى عليها
وإبهامها للأرض .

وَوَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ بَعْدَ رَفْعِهِمَا
عَنِ الْأَرْضِ وَالتَّيَمُّنُ بِالسَّلَامِ اغْتِنِمَا

لِكُلِّ فَضْلٍ وَالنَّظَرُ لِمَوْضِعِ السَّجُودِ

فِي قِيَامِهِ وَالْمَشْيُ لِلصَّلَاةِ يَارَشِيدُ

يَوْقَارِ وَسَكِينَةٍ وَأَعْتَدَالِ الصُّفُوفِ

وَالنِّيَّةُ سِرًّا خُذْ وَصُوفِ

(و) ندب (وضع يديه على نغذيه) تثنية نغذ واجمع فيها انفاذ أى بعد رفع رأسه من السجود (وبعد رفعهما) أى اليدين (عن الأرض) قال ابن ناجي: أما وضعهما على الركبتين، فلا خلاف أنه مستحب وأما رفعهما عن الأرض، فقال سحنون: اختلف أصحابنا إذا لم يرفعهما، فقال بعضهم بصحة صلاته، وقال بعضهم ببطلانها وشهر كل منهما ولكن الذى صححه سند واقتصر عليه خليل الصحة، وأن رفعهما عن الأرض مستحب فقط قاله النفراوى (و) ندب (التيامن بالسلام) قال فى الرسالة: وتسلم تسليمه واحدة عن يمينك تقصد بها قبالة وجهك وتتيامن برأسك قليلا، هكذا يفعل الإمام والرجل وحده وأما المأموم فيسلم واحدة يتيامن بها قليلا ويرد أخرى على الإمام، قبالة يمينه يمشى بها إليه ويرد على من كان سلم عليه على يساره، فإن لم يكن سلم عليه أحد لم يرد على يساره شيئا (اغتنما) هذا وأصب (لكل فضل) أى خير (و) يندب (النظر لموضع السجود فى قيامه، والمشي للصلاة) أى فى المساجد. لما رواه ابن حبان فى صحيحه ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من حين يخرج أحدكم من منزله إلى مسجدي فرجل تكتب له حسنة، ورجل تحط عنه سيئة حتى يرجع). رواه النسائي والحاكم بنحو ابن حبان، وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إذ تطهر الرجل ثم أتى المسجد يرعى الصلاة. تكتب له كاتباه أو كاتبه بكل خطوة يخطوها إلى المسجد عشر حسنات، والقاعد يرعى الصلاة كالتقات، ويكتب من المصلين من حين يخرج من بيته حتى يرجع إليه)

رواه أحمد وأبو يعلى والطبرانى فى الكبير والأوسط ، وعن عثمان رضى الله عنه أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من توضأ فأصبح الوضوء ثم مشى إلى صلاة مكتوبة فصلاها مع الإمام غفر له ذنبه) . رواه ابن خزيمة أيضاً إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة (يا رشيد) الرشد الصلاح وإصابة الصواب (بوقار) رزانة (وسكينة) أى مهابة لأنه روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى رويداً تحفه السكينة والوقار ليعلم الناس الأدب فى المشى والتؤدة فى السير وعدم الإجهاد والعدو شفقة على النفس ورأفة بها وجلب الخير لها بكثرة الخطوات ، فالحسنات (و) نذب (اعتدال) أى تسوية (الصفوف) لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (سووا صفوفكم وحاذوا بين منابكم ولينوا فى أيدي إخوانكم وسدوا الخلل ، فإن الشيطان يدخل فيما بينكم بمنزلة الحذف) يعنى أولاد الضأن الصغار ، وعن البراء بن عازب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتى ناحية الصف ويسوى بين صدور القوم ومنابهم ويقول لا تختلفوا فتختلف قلوبكم ، إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول . رواه ابن خزيمة فى صحيحه ، وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (سووا صفوفكم ، فإن تسوية الصف من تمام الصلاة) رواه البخارى ومسلم وابن ماجه وغيرهم ، وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها ، فقلنا : يا رسول الله وكيف تصف الملائكة عند ربها ؟ قال يتمون الصفوف الأول ويتراصون فى الصف) رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه (و) يندب أن تكون (النية) بالصلاة (سرّاً) لأن محلها القلب فالنطق خلاف الأولى على الاعتماد لغير الموسوس (خذ) فعل أمر (ووصف) جمع وصف أى نعمت تكملة للبيت .

وَالَّذِ كُرُّ بَعْدَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ فَهَذِهِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثَتَيْنِ يَا وَلَاتِ

(و) يندب (الذكر بعد السلام من الصلاة) المفروضة فعن ثوبان رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته (استغفر الله ثلاثاً ، وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام) رواه الجماعة إلا البخارى ، وزاد مسلم قال الوليد قتلت للأوزاعى كيف الاستغفار؟ قال يقول : أستغفر الله . أستغفر الله ، وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من سبح دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ، وحمد الله ثلاثاً وثلاثين وكبر الله ثلاثاً وثلاثين ، تلك تسع وتسعون ، ثم قال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت له خطاياه وإن كانت مثل زبد البحر) . رواه أحمد والبخارى ومسلم وأبو داود ، وعن كعب بن عجرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : معقبات لا يخيب قائلهن أو فاعلهن دبر كل صلاة مكتوبة ثلاثاً وثلاثين تسبيحة ، وثلاثاً وثلاثين تحميدة وأربعاً وثلاثين تكبيرة) رواه مسلم (فهذه اثنين وثلاثين) فضيلة من فضائل الصلاة (يا ولات) يا : حرف نداء . وولات : منادى من المولات وهى خلاف المعادات تكلمة البيت ، ولما أنهى الكلام عن الفضائل شرع يتكلم عن المكروهات فقال :

﴿ باب مكروهات الصلاة ﴾

مَكْرُوهَاتُ الصَّلَاةِ الدُّعَاءُ

بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَقَبْلَ الْقِرَاءَةِ إِذَا التَّوَعَّاهُ

فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ وَأَثْنَاءِ الشُّورَةِ

وَالدُّعَاءُ فِي رُكُوعِهِ وَبَعْدَ تَشَهُدِهِ مَحْظُورَةٌ

(مكروهات الصلاة الدعاء بعد الإحرام وقبل القراءة) على المشهور ومقابله

يقول باستحباب الدعاء ، لما روى عن عمر أنه كان يقول بعد تكبيرة الإحرام

(سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك) رواه مسلم والدارقطني موصولاً وموقوفاً على عمر وأخذ به أحمد وغيره ولم يأخذ به مالك وأصحابه ، وقد وردت أدعية غير هذا من الأدعية التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو بها ويستفتح بها الصلاة بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة (يا ذا الوعاء) : بفتح الواو وهو الحفظ والتدبر (و) يكره الدعاء (في أثناء) قراءة (الفاتحة) لأنها ركن فلا تقطع لغيره ولأنها ثناء ودعاء فدعاؤها أولى (و) يكره الدعاء (في أثناء) قراءة (السورة) لأنها سنة والدعاء ليس بسنة ، فالاشتغال بالسنة أولى ، وهذا كله في صلاة الفرض (و) يكره (الدعاء في ركوعه) لقوله صلى الله عليه وسلم (أما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فأكثروا فيه من الدعاء) وأما الدعاء قبل الركوع ، وفي حال الرفع من الركوع فلا يكره (و) يكره الدعاء (بعد تشهده) أى الأول ، وقبل التشهد مطلقاً فالأدعية في هذه الأمكنة (محظورة) بالظاء للمشالة . أى ممنوعة منع كراهة .

وَالدُّعَاءُ بَعْدَ سَلَامٍ وَالسُّجُودُ

عَلَى الثِّيَابِ وَالْبُسْطِ وَكَلَّمَا فِيهِ رُفَاهِيَّةٍ مَعْدُودُ
وَعَلَى كَوْرِ عِمَامَةٍ أَوْ طَرَفِ كُمٍّ وَالرَّدَاءِ

وَالْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ يَازَا الْوَفَاءُ

(و) يكره (الدعاء بعد السلام) أى بعد سلام الإمام وقبل سلام المأموم فإذا سلم الإمام سلم المأموم عقبه ، ولا يشتغل بدعاء التشهد ولا بغيره قاله ابن ترمي قال خليل تشبيهاً في الكراهة كدعاء قبل قراءة وبعد فاتحة وأثناءها وأثناء سورة وركوع وقبل تشهد ، وبعد سلام إمام وتشهد أول لابن سجدتيه (و) كره (السجود على الثياب) جمع ثوب وهو ما يلبسه الناس من كتان وحرير وخز وصوف وقطن وفرو ونحو ذلك ، وفي المختصر وكره سجود على ثوب لا حصير

وتركه أحسن والمستحب مباشرة الأرض بالوجه والكفين لأن ذلك أبعد من صورة التكبر (والبسط) جمع بساط ، وهو معروف إلا المحبس في المسجد فلا كراهة إذا كان في الصف الأول قاله الصفتي (وكلما فيه رفاهية) لتصد الرفاهية ما لم يكن حريراً فيحرم وإنما كره السجود على ما ذكرنا لمنافاته الخشوع الذي هو مطلوب في الصلاة والحديث (يا رباح عفر وجهك بالتراب) ولأنه عليه الصلاة والسلام سجد على الأرض وفيها أثر مطر وأصبح على جبهته الشريفة أثر الطين قاله الصفتي ويستحب مباشرة الأرض بيديه وجبهته لأنهما أشرف الأعضاء وسواء كان لابساً للثياب أو لا بخلاف الحصر فإنه لا يكره السجود عليها لكن تركها أولى قال أبو طالب فرش المساجد بالخصر من البدع أى المباحة والسجود على الأرض أفضل لما فيه من التواضع قاله ابن تركي (و) كره (السجود على كور عمامته) بفتح الكاف وسكون الواو ، وهى طاقتها الملاصقة للجبهة قال فى المدونة فإن سجد على كور عمامته كرهته ولا يعيد ابن حبيب هذا إن كان قدر الطاقتين وإن كان كثيراً أعاداه . والمراد بالطاقتين التمصبتين قاله الأبي وقيد المازرى وابن عات بما إذا اشتد على الجبهة لافيا برز عنها حتى منع لصوقها بالأرض فإن ذلك لا يجرى اتفاقاً وقيد الأجهورى الكراهة فى الطاقتين بما إذا كان كطاقة المغاربة وأما طاقة المشارقة فلا يجرئه السجود عليها لأنها كثيفة جداً (أو طرف كم) أى كم قميص (والرداء) وكذلك كل ما هو لابس له كما لابن عرفة فلا خصوصية لكم والرداء إلا أن يسجد على شئ لاتقاء حر أو برد فلا يكره (و) تـكره (القراءة) أى قراءة المصلى القرآن (فى الركوع والسجود) لأنهما حالتان تدلن نخصتا بالذكور وكره الجمع بين كلام الخالق والمخلوق فى محل واحد ولقوله صلى الله عليه وسلم (نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً ، أما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء فقم أن يستجاب لكم) (ياذا الوفاء) أى بالعهد السابق واللاحق والوعد .

وَالدُّعَاءُ بِالْعَجْمِيَّةِ لِلْقَادِرِ عَلَى
الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِلْتِفَاتِ بِلاَ حَاجَةٍ فَاعْتِمَالاً

(و) يكره (الدعاء بالعجمية للقادر على العربية) في الصلاة وأما في غيرها
فجائز إذا كان يفهم معنى ما يقول (و) يكره (الالتفات) في الصلاة لما رواه
البخارى في صحيحه عن عائشة رضى الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الالتفات في الصلاة فقال (هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد)
وورد أيضاً عن أبى داود وغيره لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في الصلاة
مالم يلتفت فإذا التفت انصرف عنه وورد أيضاً أما يخشى العبد الذى يلتفت في
صلاته أن لا يرجع إليه بصره وعن أبى هريرة ما التفت عبد في صلاته قط إلا قال
الله تعالى له أنا خير لك مما التفت إليه (بلا حاجة) أما إذا كان لحاجة فلا كراهة
بل هو جائز لحديث أبى بكر رضى الله عنه حين التفت في الصلاة فرأى النبى
صلى الله عليه وسلم متأخراً انتهى ولا تبطل بالالتفات مالم يستدبر القبلة فإن
استدبر القبلة بجميع بدنه بطلت صلاته وهو جرحه في فاعله قال في المختصر عطفاً على
قوادح الشهادة وبالتفاتة لأن ذلك يؤذن باستخفافه بتدبرها (فاعقلاً) أمر أى
تدبر ماذكرناه لك والألف فيه للروى .

وَتَشْبِيكِ أَصَابِعِهِ وَفَرَقَتُهَا وَوَضَعُ يَدَيْهِ
عَلَى خَاصِرَتِهِ وَاقْعَاؤُهُ وَتَغْمِيضُ عَيْنَيْهِ

(و) كره (تشبيك أصابعه) في الصلاة دون غيرها ولو في المسجد ابن
رشد صح في حديث ذى اليمين تشبيكه صلى الله عليه وسلم بين أصابعه في
المسجد^(١) (و) كره (فرقتها) أى الأصابع قال في المدونة : كره مالك أن
يفرق أصابعه في الصلاة ابن يونس كره مالك ذلك لاشتغاله عن الصلاة (و)

(١) أى للتشريع .

كره (وضع يديه على خاصرته) في القيام للنهي عن ذلك قيل هو من فعل اليهود (وإقماؤه) قال مالك هو الجلوس على صدور القدمين وقال أبو عبيدة هو أن يجلس على إلية ناصباً نخذه وهذا مكروه باتفاق لما رواه أبو هريرة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثلاثة عن نقرة كنفرة الديك وإقعاء كإقعاء السكب والتفات الثعلب رواه أحمد والبيهقي والطبراني وأبو يعلى (و) كره (تغميض عينيه) قيل لئلا يتوهم أنه مطلوب في الصلاة إلا لخوف نظر محرم أو ما يشغله عن الصلاة أو يتشوش بذلك فالتغميض حسن قاله البرزلى .

وَعَبَثَ بِبَلَحِيَّتِهِ وَالْمَشْهُورُ فِي الْبَسْمَلَةِ

يُسَرِّبُهَا لِأَجْلِ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ يَأْفَلَا

(و) يكره (عبث) أى لعب المصلى (بلحيته) وهى الشعر النازل على الذقن والجمع حى وأما البسملة فقد اتفق على أنها بعض آية من سورة النمل واختلفوا فى البسملة الواقعة فى أول السور إلى ثلاثة مذاهب مشهورة الأول أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة وعلى هذا فقراءتها واجبة فى الفاتحة وحكمها حكم الفاتحة فى السر والجهر وأقوى دليل لهذا المذهب حديث نعيم الجمر قال صليت وراء أبى هريرة فقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) ثم قرأ بأم القرآن الحديث وفى آخره قال (والذى نفسى بيده إني لأشبهكم صلاة بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) رواه النسائى وابن خزيمة وابن حبان قال الحافظ فى الفتح وهو أصح حديث ورد فى الجهر بالبسملة .

الثانى أنها آية مستقلة أنزلت للتيمن والفصل بين السور وأن قراءتها فى الفاتحة جائزة بل مستحبة ولا يسن الجهر بها لحديث أنس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف أبى بكر وعمر وعثمان وكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم رواه النسائى وابن حبان والطحاوى بإسناد على شرط

الصحيحين الثالث أنها ليست بآية من الفاتحة ولا من غيرها وأن قراءتها مكروهة سرّاً وجهرّاً في الفرض دون النفل وهذا مذهب إليه بعض المالكية ومحل كراهة قراءة البسملة في الفريضة عندهم إذا أتى بها على وجه أنها فرض من غير تقليد لمن يقول بوجوبها كالشافعي وأما إذا أتى بها مقلداً له أو بقصد الخروج من الخلاف من غير تعرض لفرضية ولا نفلية فلا كراهة بلى واجبة إذا قلد القائل بالوجوب ومستحبة في غيره ولذا قال للمؤلف (والمشهور في البسملة يسريها) في صلاة الفريضة (لأجل الخروج من الخلاف) أي الحاصل بين العلماء وكان المازري يأتي بها سرّاً فكلم في ذلك فقال مذهب مالك كله على صحة صلاة من ييسمّل ومذهب الشافعي على قول واحد ببطلان صلاة تاركها والمتفق عليه خير من المختلف فيه وقد ذكر التراقي وابن رشد وجماعة أن الورع الخروج من الخلاف بقراءة البسملة في صلاة الفرض (يافلا) أي يافلان تكملة للبيت وحذفت النون للروى ثم شرع فيما يقابل الفرض فقال .

﴿ باب مندوبات الصلاة ﴾

(باب مندوبات الصلاة) جمع مندوب ومراده بالمندوب ماقابل الفريضة الشاملة للسنة والنافلة والرغبية وقوله مندوبات الصلاة من إضافة الصفة للموصوف أي الصلوات المندوبات ويحتمل أن الإضافة بمعنى من أي المندوب من الصلوات وأما المندوب في الصلاة فالفضائل السابقة وبدأ بالنافلة فقال :

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَكْلَفِ أَنْ يَتَنَقَّلَ أَرْبَعًا
قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهُ أَيْضًا أَرْبَعًا

(ويستحب) أي استجباً أكيداً (للمكلف) وهو العاقل البالغ وهذا جرى على أن الصبي لا يطالب بالنوافل والمعتمد أن الصبي تندب في حقه النوافل

(أن يتنفل) أى يزيد على الفرض (أربعاً) أى أربع ركعات (قبل) صلاة (الظهر وبعده) أى الظهر (أيضاً أربعاً) أى ركعات لما روته أم حبيبة رضى الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من يحافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار) رواه أحمد وأبو داود وغيرهما وروى عن أبي أيوب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء) رواه أبو داود وغيره . وعن عبد الله بن السائب رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى أربعاً بعد أن تزول الشمس قبل الظهر وقال أنها ساعة تفتح فيها أبواب السماء فأحب أن يصعد لى عمل صالح رواه أحمد والترمذى وقال حديث حسن غريب وعن بشير بن سلمان عن عمرو بن الأنصاري رضى الله عنه عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من صلى قبل الظهر أربعاً كان كعدل رقبة من بني إسماعيل) رواه الطبراني في الكبير ورواته إلى بشير ثقات وروى عن عمر رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (أربع قبل الظهر وبعد الزوال بمثابة في السحر وما من شيء إلا وهو يسبح الله في تلك الساعة) ثم قرأ (تنفيوا ظلاله عن اليمين والشمائل سجداً لله وهم داخرون) رواه الترمذى في التفسير من جامعه

وَأَرْبَعَ قَبْلَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ
سِتَّةً عَلَى الْجَمِيعِ فَأَلِئُوا ظِبِ

(و) ويستحب أن يصلى (أربع) ركعات (قبل) صلاة (العصر) لما رواه ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً) رواه أبو داود وأحمد وغيرهما وعن أم حبيبة بنت أبي سفيان رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من حافظ على أربع

ركعات قبل العصر بنى الله له بيتاً في الجنة) رواه أبو يعلى وروى عن عبد الله ابن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال جئت ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد في أناس من أصحابه فيهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذكرت من آخر الحديث ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من صلى أربع ركعات قبل العصر لم تمسه النار) رواه الطبراني في الأوسط وروى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تزال أمتي يصلون هذه الأربع ركعات قبل العصر حتى تمشي على الأرض مغفوراً لها مغفرة حتما) رواه الطبراني في الأوسط وهو غريب (وبعد) صلاة (المغرب ستة) أى ست ركعات لما رواه أبو هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهم بسوء عدلن بعبادة ثنتي عشرة سنة) رواه ابن ماجه وغيره ، وعن محمد بن عمار بن ياسر رضى الله عنه قال رأيت عمار بن ياسر يصلى بعد المغرب ست ركعات : وقال رأيت حبيبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بعد المغرب ست ركعات : وقال (من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت له ذنوبه ، وإن كانت مثل زيد البحر) . رواه الطبراني في الثلاثة (على الجميع) أى ما تقدم من الرواتب (فالإواظب) أمر باليلازم ويداوم .

وَيُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ فِي التَّنْفُلِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ

فَهَذَا كُتْلُهُ مَنْدُوبٌ لَيْسَ بِرَاجِبٍ

(ويستحب الزيادة) على الست ركعات (في التنفل بعد) صلاة (المغرب) لما قيل إنها صلاة الأوابين وإنها تغنى عن قيام الليل ، ولما رواه ابن ماجه في صحيحه (من صلى بين المغرب والعشاء عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة) وعن أنس رضى الله عنه في قوله تعالى : (تتجافى جنوبهم عن المضاجع) نزلت في

انتظار الصلاة التي تدعى العتمة . رواه الترمذی ، وعن حذيفة رضى الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فصليت معه المغرب فصلى إلى العشاء . رواه النسائي بإسناد جيد (فهذا كله) أى كل ما ذكرنا (مندوب) أى مستحب على قدر الطاقة وفى كل وقت من ليل أو نهار يريد إلا فى وقت نهى كعند طلوع الشمس وعند غروبها وعند خطبة الجمعة وعند ضيق الوقت وعند تذكر الفاتنة . ويكره بعد فرض العصر إني أن تصلى المغرب على المشهور . وبعد طلوع الفجر إلى أن ترتفع الشمس قيد رمح و (ليس بواجب) وجوب الفرائض ، ولكنه من الفضائل المرغب فيها لما فى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم مخبراً عن المولى تبارك وتعالى ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه الحديث .

وَيُسْتَحَبُّ الضَّحَى وَالْأُرْوُحُ وَالْتَّحِيَّةُ

لِلْمَسْجِدِ وَالشَّفْعُ وَالْمِرْتَضَةُ سَنَةً جَلِيَّةً

وَالْقِرَاءَةُ فِي الشَّفْعِ تَكُونُ جَهْرًا

بَسْبَحٍ وَالْكَافِرُونَ يَا مُعْتَبِرًا

(ويستحب) صلاة (الضحى) ووقتها من حل النافلة إلى الزوال قال الجزولى والشيخ زروق لما رواه أبو هريرة رضى الله عنه قال أوصانى خليلي صلى الله عليه وسلم بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أرقد . رواه البخارى ومسلم وغيرهما .

وعن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة وكل تكبيرة صدقة وأمر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزىء من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى) رواه مسلم وروى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من حافظ على

شفعة الضحى غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر) رواه ابن ماجه والترمذى وغيرهما وشفعة الضحى بضم الشين المعجمة وقد تفتح أى ركعتا الضحى وعن أبى الدرداء رضى الله عنه قال أوصانى خليلى صلى الله عليه وسلم بثلاث لن أدعهن ماعشت بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وصلاة الضحى وأن لا أنام إلا على وتر رواه مسلم وأبو داود والنسائى إلى غير ذلك من الأحاديث (و) تستحب (التراويح) وهى قيام رمضان سميت بذلك لأنهم كانوا إذا سلموا من اثنتين يخلصون بقصد الاستراحة ووقته كالوتر ، فإن فعلت بعد مغرب لم تسقط وكانت نافلة لا تراويح لما فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم قال (من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) وفى رواية وما تأخر ويستحب الختم للترآن فى الشهر كله ، وسورة فى كل الشهر تجزئ وتسكنى عن طلب الختم قاله فى الفكهمان ، قال خليل : والختم فيها وسورة تجزئ ، قال الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى الذى وردت به الأحاديث الصحيحة والحسان والضعيفة الأمر بقيام رمضان والترغيب فيه من غير تخصيص بعدد ولم يثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى عشرين ركعة ، وإنما صلى لىالى صلاة لم يذكر عددها ثم تأخر فى الليلة الرابعة خشية أن تفرض عليهم فيعجزوا عنها وفى سنن البيهقى وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد الصحابى قال : كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب فى شهر رمضان بعشرين ركعة ولو كان ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لذكره فإنه أولى بالإسناد وأقوى فى الاحتجاج رأى ما ورد فى قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ثبت فى صحيح البخارى وغيره أن عائشة سئلت عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان فقالت ما كان يزيد فى رمضان ولا غيره على إحدى عشر ركعة (و) يستحب (تحية المسجد) أى الركعتان اللتان يطلب بهما داخل المسجد بقصد الجلوس فيه إذا كان على وضوء وكان فى وقت جواز التنفل وفى المختصر وجاز ترك مار

وتأدت بفرض (و) يستحب (الشفع) وأقله ركعتان ولاحد لأكثره (والوتر)
بفتح الواو وكسرها وهو (سنة) مؤكدة (جليلة) أى واضحة منكشفة لايسع
أحد تركها قال سحنون يجرح تاركه وقال أصبغ يؤدب وأول وقته المختار بعد
العشاء الصحيحة وبعد الشفق وآخره إلى طلوع الفجر وضروريه من طلوع
الفجر إلى الصبح قال ابن عرفة فعله قبل صلاة العشاء ولو سهواً لغو قاله ميارة
(والقراءة فى الشفع) أى الذى يوقع بعده الوتر لا كل شفع إذ لاتندب له قراءة
مخصوصة (تكون) أى يستحب أن تكون (جهراً) إلا إذا كان فى المسجد
مع غيره فلا يرفع صوته ثلاثشوش بعضهم على بعض ويستحب أن يقرأ فى الركعة
الأولى بأم القرآن و (بسبح) اسم ربى الأعلى ويقرأ فى الثانية بأم القرآن (و)
قل ياأيها (الكافرون يا معتبرا) بكسر الباء متذكر ومتعظ .

وفى الوترِ بأمِّ القرآنِ والإِخْلَاصِ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ تَجِدُ الْخُلَاصِ
ويستحب أن يقرأ (فى الوتر بأم القرآن والإخلاص والمعوذتين) بكسر
الواو المشددة وفتحها خطأ لما رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه والدارقطنى
إن عائشة رضى الله عنها سئلت بأى شىء كان يوتر النبى صلى الله عليه وسلم
قالت يقرأ فى الأولى بسبح اسم ربك الأعلى وفى الثانية بقل ياأيها الكافرون وفى
الثالثة بقل هو الله أحد والمعوذتين وظاهر كلام المصنف استحباب القراءة بهذه
السور كان له حزب أم لا وهو المعتمد خلافاً لابن العربى و خليل فى مختصره
حيث قال إلا لمن له حزب فمنه (تجد الخلاص) أى السلامة والنجاة وتقرأ
بالكسر للروى .

وَرَكْعَتِي الْفَجْرِ مِنَ الرَّغَائِبِ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِالْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ أَنْبُؤُ
(وركعتى الفجر من الرغائب) وقيل من السنن والرغبة مارغب فيها
الشارع لقوله صلى الله عليه وسلم (ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها) وفى

الحديث (لا تدعوها وإن طردتكم الخيل) أى تبعتمكم وكانت فى أثركم رواه أبو داود عن أبى هريرة (يقرأ فيهما بالكافرون والإخلاص) لما رواه ابن وهب أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ فيهما بقل يأياها الكافرون وقل هو الله أحد وهو فى مسلم من حديث أبى هريرة رضى الله عنه نقله فى الفاكهاني قال خليل ونذب الاختصار على الفاتحة ودليله الأخذ بظاهر حديث عائشة كان صلى الله عليه وسلم يصلى ركعتى الفجر فيخفف حتى أنى لأقول هل قرأ فيهما بأمر القرآن أم لا وهذا كناية عن التخفيف لا أنها شكت هل قرأ أم لا قاله القرطبي وإنما اقتصر المصنف على الأول لأن دلالاته نص والأول ظاهر والنص مقدم على الظاهر ، وإذا ضاق الوقت عن ركعتى الفجر وخاف خروج وقت الصبح صلى الصبح وتركهما ثم قضاها بعد طلوع الشمس وارتفاعها قدر رمح إلى الزوال فإذا زالت الشمس فلا يتضيها وأما من لم يصل الصبح ولا الفجر حتى طلعت الشمس أنه يقدم الصبح على الفجر وأشار إلى ذلك من قال :

إن طلعت شمس فمالك يَرَى تقديم صبح وسواه أخراً

وقال اشهب وابن زياد يقدم الفجر على الصبح كما فى الخطاب (انبؤ) يقال أنباته الخبر أعلمته ثم شرع يتكلم على ما يفسد الصلاة فقال :

﴿ باب ما يفسد الصلاة ﴾

وَنَفْسُ الصَّلَاةِ بِالضَّحْكِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا

أَوْ بِسُجُودِ السَّهْوِ لِلْفَضِيلَةِ فَهَوَ لَهُوَ

(وتفسد الصلاة بالضحك أى القهقهة وهو الضحك بصوت) عمدًا

(أو سهوًا) أو غلبة قال خليل وبطلت بقهقهة عمدًا أو سهوًا أو غلبة لمنافاتها

للصلاة لطلب الخشوع فيها وقال فى المدونة إن قهقهة المصلى قطع وابتدأ الصلاة

واعلم أن الفذ يقطع مطلقاً وكذا الإمام في العمد يقطع هو ومن خلفه وفي الغلبة والنسيان يستخلف عليهم ويرجع مأموماً ويعيد أبداً قال ابن رشد أن المستخلف عليهم لا يعيدون بخلافه هو وأما المأموم فيتمادى وجوباً على صلاة باطلة لحزمة الإمام بشروط خمسة الأول أن لا يقدر على ترك الضحك في المدة التي وقع فيها ضحكه بل غلبه الضحك من أولها إلى آخرها الثاني أن لا يسكن ضحكه ابتداءً عهداً الثالث أن لا يضيّق الوقت الرابع أن لا تكون الصلاة جمعة الخامس أن لا يلزم عليه ضحك المأمومين أو بعضهم فإن اختل شرط من هذه قطع قاله الصفتي ولا شيء عليه في التبسم وهو تحريك الشفتين من غير تصويت أي لا سجود عليه في السهو ولا بطلان في العمد والجهل غير أن التعمد مكروه وإن كثر بطلها ولو سهواً وأما المتوسط بين الكثير والقليل فيسجد لسهوه وتبطل الصلاة بعمره قاله النفاوى (و) بطلت (بسجود السهو للفضيلة) أي قبل السلام ولو كثرت كفتوت وتسبيح ركوع وسجود فيعيد ذلك أبداً إن فعل ذلك عهداً أو جهلاً (فهو لهواً) واللهو في الأصل الترويح على النفس بما لا تقتضيه الحكمة والمراد به هنا الغفلة والتلاعب .

وَبِتَعْمُدٍ زِيَادَةٍ رَكْعَةٍ أَوْ سَجْدَةٍ

أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَبِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ عُدَّةٌ

(و) تبطل الصلاة (بتعمد زيادة ركعة أو سجدة) أو ركوع (أو نحو ذلك) من كل ركن فعلى من قيام ونحوه لا قولى كما إذا كرر الفاتحة فلا تبطل الصلاة على المعتمد لأنه ذكر أما زيادة الركن سهواً لا يبطل ما لم يزد في الصلاة مثلها (و) تبطل (بالأكل) أي وحده (والشرب) وحده عهداً وأما إن فعل أحدهما سهواً فإنه يسجد للسهو وتجزئه صلاته قاله ابن تركى وأما لو فعلهما معاً سهواً فتبطل صلاته على المعتمد كما في حاشية الخرشى (عده) امرأى

عدها من مبطلات الصلاة :

وَبِالْكَلَامِ عَمْدًا إِلَّا لِإِصْلَاحِهَا فَتَبْطُلُ

بِكَثِيرِهِ دُونَ يَسِيرِهِ لَا تَجْهَلُ

(و) تبطل (بالكلام عمداً) وهو صوت اشتمل على حرف فأكثر قل أو كثر قال خليل وأن يسكره أو وجب لإيقاظ أعمى ومثل الكلام في البطلان الصوت الساذج كما إذا نهق مثل الحمار (إلا) الكلام (لإصلاحها فتبطل بكثيره دون يسيره) فلا تبطل به والكثير هو ما يعده العرف كثيراً ولو توقف الإصلاح عليه ومثال الكلام لإصلاح الصلاة أن يسلم من اثنتين معتقداً كمال صلاته ثم يشك هل مكنت أم لا وتعذر عليه التسبيح فسأل من خلفه هل مكنت الصلاة أم لا ولا سجود عليه في هذا الكلام لأنه عمد وأن سجد لزيادة السلام لأنه وقع منه سهواً والدليل على ما قاله المصنف حديث ذى اليمين وهو أنه صلى الله عليه وسلم سلم من اثنتين في إحدى صلاتي العشاء فقال له ذو اليمين أنسيت يا رسول الله أم قصرت الصلاة بالرفع على الفاعلية فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم أنس ولم تقصر فالتفت فقال أحق ما يقول ذو اليمين فقالوا نعم فقام وكمل صلاته قال الفاكهاني وموضع الدليل منه أنه صلى الله عليه وسلم تكلم قاله النفراوى وأما الكلام سهواً ففيه سجود السهو بعد السلام إن كان قليلاً وإلا فالبطلان وفي الحاق الجاهل بالعمد أو بالساهى قولان (لا تجهل) وهو خلاف العلم أى لا تلك جاهلاً بهذا الحكم ولا بغيره .

وَبِالنَّفْخِ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا وَبِالْحَدَثِ وَذِكْرِ

الْفَائِتَةِ وَبِالْقِيَاءِ إِنْ نَعِمَّدَهُ يَاعْمُرُو

(و) تبطل الصلاة (بالنفخ) أى بالقم (عمداً أو جهلاً) قل أو كثر ولا فرق بين أن يظهر منه حرف أم لا لأنه في الصلاة كالكلام ومفهوم عمداً

أنه لو وقع سهواً ولم يكثر سجدة بعد السلام والدليل على ذلك ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما من قوله (النفخ في الصلاة كالكلال) والظاهر رفعه لأن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي وأيضاً قد قال صلى الله عليه وسلم لرباح وهو ينفخ في التراب (من نفخ في الصلاة فقد تكلم) وأما النفخ من الأنف فلا يبطل عمده ولا سجود لسهوه قال الأجهوري وينبغي أن يقيّد بأن لا يكون فعله عبثاً وإلا جرى على الأفعال الكثيرة لأنه ليس من جنس أفعال الصلاة فإن كثراً أبطلها قاله النفراوى (و) تبطل الصلاة (بالحدث) فيها كخروج ريح ونحوه على أى وجه كان سهواً أو عمداً غلبة أو اختياراً لأن طهارة الحدث شرط ابتداء ودواماً وكذا تذكره فيها ولا يسرى البطلان للمأموم بحدث الإمام إلا مع تعمده ويستخلف الإمام إن سبقه الحدث أو كان ناسيه وهو معنى قولهم كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه (وذكر الفاتنة) أى ابتداء وفي الأثناء أى تبطل الصلاة بذكر حاضرة في حاضرة مثل أن يذكر ظهراً في عصر يومه قبل الغروب ومغرباً حاضرة في عشاء حاضرة لأن الترتيب بين الحاضرتين واجب شرط مع الذكر اتفاقاً وأما الترتيب بين الحاضرة ويسير الفوائت وهى أربع أو خمس على الخلاف فالشهور إنه واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بذكر فائنة خرج وقتها أو فوائت يسيرة إلا إن أفسدها وقيدنا بالذكر لأنه لو قدم ثانية الحاضرة على الأولى ناسياً واستمر ناسياً حتى سلم صحت وتستحب الإعادة فقط وإن قدمها مع العمد بطلت (و) تبطل الصلاة (بالقيء إن تعمده) تغير عن حالة الطعام أم لا وأما لو خرج غلبة فلا تبطل به إلا أن يكون نجساً بأن تغير عن حالة الطعام تغيراً فاحشاً بأن شابه أحد أوصاف العذرة كما في حاسية الخرسى (ياعمرو) تكملة للبيت :

وَبِزِيَادَةِ مِثْلِهَا سَهَوًا إِلَّا الْمَغْرِبَ فَتَبْطُلُ بِأَرْبَعَةٍ يَا أَخِيلاً
(و) تبطل الصلاة (بزيادة مثلها سهواً) كأربع ركعات في الصلاة الرباعية

وزيادة ركعتين في الثنائية (إلا المغرب فتبطل بأربع) لإلحاقها بالرباعية هذا في الحضرية وأما السفرية فلا تبطل إلا بزيادة أربع رعيًا للأصل بناء على أن الرباعية هي الأصل وهو الصحيح قاله ابن حمدون ومثل الفرض بزيادة التمثل تحميمًا النفل المحدود كفجر وعيد إلا الوتر فإنما يبطل بزيادة ركعتين لتناول المدونة إذا شفع الوتر يسجد بعد السلام واجزأه وأما غير المحدود فلا يبطل بزيادة مثله كما يفيد قول خليل وفي الخامسة مطلقاً إلى آخره (يا أخلاً) جمع خليل والجمع أخلاً تكملة للبيت :

وَبِسُجُودِ الْمَسْبُوقِ مَعَ الْإِمَامِ لِلْسَّهْوِ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً ذَا لَهُوَ
(و) تبطل الصلاة (بسجود المسبوق مع الإمام للسهو مطلقاً) قبلياً بعدياً
(إن لم يدرك ركعة) أى كاملة مع الإمام لأنه حينئذ أجنبي من الإمام فإن أدرك معه ركعة سجد القلي معه قبل قضاء ما عليه ولو لم يدرك موجهه وآخر البعدى إلى تمام صلاته فيسجده بعد أن يسلم فلاتك (ذا لهو) هو معروف .

وَبِتَرَكِ السُّجُودِ الْقَبْلِيِّ إِنْ كَانَ عَنْ نَقْصِ ثَلَاثِ سُنَنِ وَطَالَ أَعْرَفَنُ
(و) بطلت (بترك السجود القبلي إن كان عن نقص ثلاث سنن) كثلاث تكبيرات ونحوها (وطال) ذلك فإن لم يطل سجد للسهو ولا شيء عليه والطول معتبر بالعرف على المعتمد قال في المختصر عطفًا على ما تبطل به الصلاة وبترك قبلى عن ثلاث سنن وطال لا أقل (أعرفن) أى أعلمن هذا ولما أجهى الكلام عا، ما يفسد الصلاة شرع يذكر كيفية السهو وما يجبر به وما لا يجبر به فقا ، :

﴿ باب سجود السهو ﴾

(باب) أى هذا باب يذكر فيه (سجود السهو) وأحكامه وما يتعلق به :

وَسُجُودُ السَّهْوِ سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ إِنْ نَقَصَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةً إِنْعَامِهِ
يَتَشَهَّدُ لَهُمَا وَيُسَلِّمُ مِنْهُمَا وَإِنْ زَادَ سَجَدَ بَعْدَ سَلَامِهِ مُتِمِّمًا

(وسجود السهو سجدتان قبل سلامه ، إن نقص سنة مؤكدة) كما إذا أصر
في موضع الجهر في الفريضة أو سها بنقص سنن متعددة كترك السورة التي مع
أم القرآن في الفريضة إذ في تركها ثلاث سنن ، قراءتها وصفة قراءتها من سر أو
جهر والقيام لها فيطلب منه حينئذ على جهة السفية أن يسجد سجدتين قبل السلام
إن كان فذاً أو إماماً (إتماماً) أى بعد تمام تشهده وبعد الدعاء والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم وبعد سجودها (يتشهد لها) على المشهور قال خليل :
بإحرام وتشهد وسلام ولذا قال (ويسلم منهما) أى السجدتين ودليل المذهب على
السجود للنقصان قبل السلام ، ما رواه عبد الله بن بحنة رضى الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم . صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأوليين ، ولم يجلس فقام
الناس معه حتى إذا قضى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس وسجد
سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم ، أخرجه السبعة وهذا اللفظ للبخارى (وإن زاد)
أى سهوا زيادة يسيرة سواء كانت من جنس الصلاة كزيادة ركوع أو سجود
أو ركعة مثلاً أو كانت من غير جنس الصلاة كالأكل وحده أو الشرب
(سجد) سجدتين استثنائاً (بعد سلامه) إن كان إماماً أو فذاً (متمماً) أى مكماً
لها بالتشهد لها والسلام ، ودليل المذهب على السجود بعد السلام للزيادة سهواً
حديث ذى اليمين ، وهو ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه قال : (صلى النبي
صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي ركعتين ثم سلم ثم قام إلى خشبة في مقدم
المسجد فوضع يده عليها وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه ، وخرج سرعان
الناس فقالوا قصرت الصلاة وفي القوم رجل يدعو النبي صلى الله عليه وسلم :
ذا اليمين فقال : يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ فقال : لم أنس ولم

تقصر، فقال : بلى قد نسيت ، فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر وحديث ابن مسعود : صلى الله عليه وسلم الظهر خمساً وسجد بعد السلام ، وهذه الأحاديث في الصحيحين موافقة لمذهب مالك وأما مذهب الشافعي فالسجود كله عنده قبل السلام ، ومذهب أبي حنيفة كله بعد السلام ، ومذهب أحمد يسجد قبل فيما سجد فيه صلى الله عليه وسلم قبل وبعد فيما سجد فيه بعد ، وكل له دليل . وروى التخيير حكاية للخمى :

وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ النَّقْصِ وَالزِّيَادَةِ سَجَدَ قَبْلَ سَلَامِهِ خُذِ الْإِفَادَةَ لِأَنَّهُ يَقْلِبُ جَانِبَ النَّقْصِ عَلَى الزِّيَادَةِ لَهُ تَفَحُّصٌ (وإن جمع) أى السامى (بين النقص والزيادة) كأن يترك السورة من الفريضة يقوم للخامسة (سجد قبل سلامه) إن كان فذاً أو إماماً ولا فرق بين كون الزيادة مع النقص محققين أو مشكوكاً فيهما ولا يشترط لنقص السنة مع الزيادة تأكيد السنة (خذ الإفادة) أى إفادة العلم (لأنه يقلب جانب النقص على الزيادة له) أى لهذا النقص (تفحص) أمر يقال فحّصت عن الشيء إذا استقصيت في البحث عنه ثم أخذ يفصل ما سبق فقال :

وَالسَّامِى فِي صَلَاتِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ فَتَارَةٌ يَسْهُو عَنْ فَرَضٍ يَأْتِيَامُ فَهَذَا لَا يُجْبَرُ بِالسُّجُودِ وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِئْتِيَانِ بِهِ فَادْعِنِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى سَلَّمَ وَطَالَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَيَمْتَدِّهَا لِأَحْوَالٍ (والسامى) يقال سها عن الشيء غفل ، والسهو لغة الغفلة (في صلاته) ينقسم (على ثلاثة أقسام فتارة) أى مرة (يسهو عن) نقص (فرض) أى من فرائض الصلاة كنقص ركعة أو سجدة أو ترك قراءة الفاتحة (يا إمام) جمع أئمة تكلمة للبيت (فهذا) القسم (لا يجبر بالسجود) أصلاً (ولا بد من الإتيان به)

إذا تآتى تداركه احترازاً عن النية وتكبيرة الإحرام ، فلا يتآتى تداركهما ولا بد من ابتداء الصلاة من أولها (فاذعن) أمر أى انقد ولا تستعص تكملة للبيت (وإن لم يتذكر) ذلك السامى (حتى سلم وطال بطلت صلاته) لأن سجود السهو لا يجزىء عن نقص الفريضة (ويبتديها) (لا محال) من ابتدائها بإحرام جديد وَتَارَةً يَسْهُو عَنْ فَضِيلَةٍ مِنْ فَضَائِلِ الصَّلَاةِ فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ يَأْسَأِلُ فَمَتَى سَجَدَ لَشَيْءٍ مِنَ الْفَضَائِلِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَوْ جَاهِلٌ (وتارة يسهو عن فضيلة من فضائل الصلاة) كالقنوت وربنا ولك الحمد وتسبيح ركوع وسجود وشبه ذلك (فلا سجود عليه) لأنها لا سجود لها أصلاً (يا سائل) أى عن الحكم تكملة للبيت (فمتى سجد لشيء من الفضائل) قبل سلامه (بطلت صلاته) لأنه زاد فيها عمداً ما ليس منها فهو كالتلاعب (ولو جاهل) أى بالحكم لأن الجاهل لا يعذر به ويبتديها بإحرام جديد :

وَ تَارَةً يَسْهُو عَنْ نَقْصِ سُنَّةٍ مِنْ سُنَنِ صَلَاتِهِ كَالسُّورَةِ أَوْ ثَلَاثَةِ تَكْبِيرَاتِ افْطَنِ أَوْ التَّشَهُدَيْنِ أَوْ الْجُلُوسِ لَهُمَا فَيَسْجُدُ وَلَا يَفُوتُهُ الْبَعْدِيُّ يَأْسَأُ فَيَسْجُدُ وَلَوْ ذَكَرَهُ بَعْدَ سَنَةِ فَيَسْجُدُ وَصَحَّ تَقْدِيمُ الْبَعْدِيِّ وَتَأْخِيرُ الْقَبْلِيِّ شَيْدُ

(وتارة يسهو عن نقص سنة) أى مؤكدة (من سنن صلاته كالسورة) التى تقرأ مع أم القرآن أى ما سوى أم القرآن فى صلاة الفريضة دون النافلة (أو ثلاث تكبيرات) أو تكبيرتين (افطن) أمر أى اعلم واحذق (أو التشهدين) ومثلها التشهد الواحد (أو الجلوس لهما) وما أشبه ذلك من ترك السنن المؤكدة

(فيسجد) أى لذلك كله سجدين ، إذا كان فذاً أو إماماً بشرط القرب في القبل
فإن طال بطل السجود وتبطل الصلاة ، معه إن كان عن ثلاث سنن فأكثر
وإلا فلا تبطل الصلاة كما تقدم ، وأما البعدى فأشار إليه بقوله (ولا يفوته) السجود
(البعدى) بطول الزمن (يا مستفهماً) بالبناء للفاعل ، وهو طالب الفهم (ولو
ذكره) أى السجود البعدى (بعد سنة) أو سنتين أو أكثر من ذلك (فيسجد)
لأنه ترغيم للشيطان ومروضة للرحمن وحكى عبد الحق عن بعض شيوخه أن
السجود إذا كان من فريضة سجده في كل وقت ، وإن كان من ناقلة فلا يسجده
في وقت كراهة (وصح تقديم) السجود (البعدى) مع الحرمة (و) صح (تأخير
القبلى) مع الكراهة قال في المختصر : وصح إن قدم أو أخر (شيد) أى بنوا
نصوصهم بأدلة قوية صحيحة وما ذكره الناظم بقوله كالسورة شروع منه في ذكر
السنن المؤكدة وهى ثمان قراءة ما سوى أم القرآن والجهر والإسرار والتكبير
سوى تكبيرة الإحرام والتسميع والتشهد الأول والجلوس له والتشهد الأخير
وما سواها فلا حكم لتركه ولا فرق بينه وبين المستحبات إلا تأكيد فضله انتهى
مباركاه قال في الذخيرة التقرب إلى الله بالصلاة المرقعة المجبورة إذا عرض الشك
فيها أولى من الإعراض عن ترقيعها والشروع في غيرها والاعتصار عليها أيضاً
بعد الترقيع أولى من إعادتها فإنها منهاجه عليه الصلاة والسلام ومنهاج أصحابه
والسلف الصالح بعدهم والخير كله في الإتيان والشركه في الابتداء انتهى وأولى
في كلامه بمعنى الواجب ، لأن قطع العبادة ممنوع ذكره ابن حمدون في حاشيته :

وَمَنْ لَمْ يَدْرِ مَا صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ

اِثْنَيْنِ يَبْنِي عَلَى الْأَقَلِّ وَيَأْتِي بِمَا شَكَّ رَوَوْ

وَسَجَدَ بَعْدَ سَلَامِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَنْكِحًا

فَإِنَّهُ يَبْنِي عَلَى الْأَكْثَرِ أَعْقَلَ

(ومن لم يدر) يعلم (ما) أى الذى (صلى ثلاثاً أو اثنتين) فإنه (يبنى على الأقل) وهو اثنتين ، وإن شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً بنى على ثلاث وكذا إن شك فى ركوع أى شك هل ركع أو لم يركع فيعمل على أنه لم يركع أو فى سجود أى شك هل سجد أو لم يسجد فيعمل على أنه لم يسجد أو شك هل سجد واحدة أو اثنتين فيعمل على واحدة كما قال (ويأتى بما شك) أى فيه هكذا (روو) جماهير العلماء (ويسجد) فى ذلك كله (بعد سلامه) على المشهور لاحتمال أن يكون قد فعل ما شك فيه فيكون ما يأتى به الآن محض زيادة فى نفس الأمر (ما لم يكن) الساهى (مستنكحاً) ، وهو الذى يكثر منه الشك بأن كان يطرأ عليه فى كل صلاة أو فى اليوم مرة ، أو مرتين (فإنه يبنى على الأكثر) ، ويعرض عن الشك ويسجد بعد السلام ترغيباً للشيطان ، فلو بنى على الأقل صح لأنه رجوع للأصل ، وإنما الأول ترخيص قاله الصفتى : (أعقلا) امرأى قيده بالكتابة وتدبر معناه .

ثم شرع يتكلم على من تصح إمامته ومن لا تصح منه ومن هو أولى ومن تكره إمامته فقال :

﴿باب فى الإمامة﴾

(باب) أى هذا باب فى أحكام تذكر (فى الإمامة) وهى لغة مطلق التقدم وأما فى الشرع فتتقسم أربعة أقسام : إمامة وحى أى حصلت بسبب الوحي ، وهى النبوة ، وإمامة وراثية أى حصلت بسبب الإرث ، وهى العلم لأن العلماء ورثة الأنبياء ، وإمامة مصلحة وهى الخلافة العظمى ويقال لها الإمامة الكبرى ، وإمامة عبادة وهى صفة حكيمية توجب لوصوفها كونه متبوعاً لاتابعاً ، وكلها تحققت له صلى الله عليه وسلم ، كما فى النفاوى وهذا الباب فى إمامة العبادة وبدأ بشروطها فقال :

وَمِنْ شُرُوطِ الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا
 ذَكَرًا بَالِغًا عَاقِلًا عَالِمًا
 بِالَّذِي لَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ
 مِنْ قِرَاءَةِ وَفْقِهِ أَعْمَلَ بِهِ
 فَإِنَّ نَقْصَ شَرْطٍ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ
 فَالصَّلَاةُ بَاطِلَةٌ أَعْرَ الشُّرُوطِ

(ومن شروط الإمام) جمع شرط وهي على قسمين شرط صحة بمعنى إذا عدم ذلك الشرط بطلت الصلاة خلف ذلك الإمام وأعيدت أبدأ وشرط كمال بمعنى أن وجوده هو المطلوب فإن فقد فلا بأس وبدأ بشروط الصحة ، فقال : (أن يكون مسلماً) فلا تصح إمامة الكافر ، وإن حكم بإسلامه أن نطق بالشهادتين (ذكرراً) أى محققاً فلا تصح إمامة المرأة ، ولا الخنثى المشكل فمن صلى خلف امرأة أو خنثى مشكل بطلت صلاته ، ويعيدها أبدأ رجلاً كان ذلك المؤتم أو امرأة على المشهور وروى ابن أيمن تؤم المرأة النساء وأما صلاة المرأة التي صلت إماماً صحيحة قال عليه الصلاة والسلام أن سركم أن تقبل منكم صلاتكم فليؤمكم خياركم ، فإنه وفد بينكم وبين ربكم فلا يؤمكم إلا الذكور والخبر لن يفلح قوم ، ولو أمرهم امرأة وسواء عدم الرجال أو وجد لأن الإمامة خطئة شريفة في الدين ومن شرائع المسلمين (بالغاً) أى في صلاة الفرض فمن ائتم بصبي غير بالغ بطلت صلاته فإن وقع ونزل وأم الصبي في نافلة صحت ، وإن لم يجز الإقدام على ذلك (عاقلاً) فلا تصح إمامة المجنون فمن ائتم بمجنون أو بسكران غلب على عقله بطلت صلاته (عالماً بالذى لا تصح الصلاة إلا به من قراءة وفقه) فالجاهل بالقراءة والفقه لا تصح صلاة المقتدى العالم به ، وأما الأعمى الذى لم يقرأ بمثله فتصح عند فقد القارىء وعدم قبوله التعليم (اعمل به) أى بما ذكرنا (فإن نقص شرط من

هذه الشروط فالصلاة باطلة) يجب عليك إعادتها أبداً في جميع ذلك (أع) أى
احفظ وتدبر (الشروط) جمع شرط أى الذى تقدم والذى يأتى ثم شرع يذكر
شروط الكمال فقال :

وَتُسْتَحَبُّ سَلَامَةُ الْأَعْضَاءِ وَتَكْرَهُهُ
إِمَامَةُ الْأَشْلِ وَالْأَقْطَعِ وَالْأَغْلَفِ أَفْقَهُ
وَصَاحِبِ السَّلْسِ وَمَنْ بِهِ قُرُوحٌ لِلصَّحِيحِ
وَإِمَامَةُ مَنْ يُكْرَهُ وَالْخَصِ يَارْجِيحِ
وَالْمَأْبُونِ وَغَجْهَوِلِ الْحَالِ وَوَلَدِ الزَّانَا
وَالْعَبْدُ فِي الْفَرِيضَةِ لَا يَكُنْ رَاتِبًا يُؤَمِّنَا

(وتستحب سلامة الأعضاء) للإمام (وتكره إمامة الأشل) وهو يابس
اليد الجرح أو غيره (والأقطع) أى أقطع اليدين وشبهه ، وإنما كرهت إمامتهما
لنقصهما وقيل لاتكره إمامتهما (و) تكره إمامة (الأغلف) وهو من ترك
الختان لغير ضرورة لنقصه سنة الختان والنص كراهة إمامته راتباً أولاً قال ابن
هارون : ولا أعلم نفي الكراهة فى الأغلف إذا ترك الختان من غير عذر (أفقه)
أمر أى افهم تكملة للبيت (وصاحب السلس) سواء كان سلس مذى أو بول
أو غيرها ولا يقدر صاحبه أن يمسكه سواء لازم أكثر الزمن أو نصفه (ومن
به قروح للصحيح) أى للسالم من السلس والقروح ، وأما إمامة كل واحد منهما
بمثله فحائز (و) تكره (إمامة من يكره) سواء كرهه جميع المأمومين أو أكثر
أو ذوو النهى والفضل منهم ، وإن قلوا قاله ابن تركى وهذا إذا كان لأمر دينى
لا يبطل إمامته ، وأما الدينوى فلا عبرة به (و) تكره إمامة (الخصى) وهو
الذى قطع ذكره فقط أو انشياه ، وأما مقطوعهما معاً فهو المحبوب (يارجيح) أى
فضيل برجحان العقل (و) تكره إمامة (المأبون) وهو الذى يتكسر فى

كلامه كالنساء ، وهو ظاهر في من تسكفه لافي من كان ذلك طبعه أو كان موصوفاً بذلك ثم تاب ، ويحتمل أن يراد لنتهم بذلك فقط (ومجهول الحال) أى من جهل حاله في العدالة أو في الفسق أو من جهة نسبه (و) تكره إمامة (ولد الزنا) قال ابن عمر : خوف أن يعرض نفسه للقول فيه لأن الإمامة موضع رفعة وكل يتنافس فيها ويحسد عليها (والعبد) سواء كان قنّاً أو ذا شائبة (فى الفريضة لا يكتن) أى يكره أن يكون إماماً (راتباً يؤمنا) أى يصلى بنا إماماً فى الفرض دون النفل أى غير الجمعة ، وأما الجمعة فتبطل بالعبد :

وَيَجُوزُ إِمَامَةُ الْأَعْمَى وَالْمُخَالَفِ فِي الْفُرُوعِ

وَعَيْنٍ وَجَذْمٍ إِلَّا أَنْ يُشْتَدَّ جِذَامُهُ يُذْبِعُ

وَيَجُوزُ عُلُوُّ الْمَأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ

وَلَا يَجُوزُ عُلُوُّ الْإِمَامِ فَآخِذٍ لِلْمَلَامِ

إِلَّا بِالْيَسِيرِ كَشَبْرٍ وَإِنْ قَصَدَ أَحَدُهَا بَعُوهُ الْكَبِيرَ فَقَدْ كَسَدَ

(وتجزز إمامة الأعمى) بلا كراهة لأن النبي صلى الله عليه وسلم استناب

ابن أم مكتوم على المدينة فى بعض غزواته بضع عشرة مرة يومئذ الناس (و)

تجزز (إمامة المخالف فى الفروع) كالشافعى والحنفى ولو رآه يمسح بعض رأسه

كالشافعى أو يقبل زوجته كالحنفى قاله الصفتى (و) تجزز إمامة (عين) وهو

من له ذكر صغير لا يتأتى به الجماع وفمره بعضهم بالمعتز وهو الذى لا ينتشر

ذكره (و) تجزز إمامة (مجذوم) خفيف (الجذام) (إلا أن يشتد) أى يكثر

(جذامه) وهو الذى يقطع اللحم ويسقطه ويضر بمن خلفه و (يذبح) أى يظهر

وينتشر فلا يؤم صاحبه ، ولا يحضر الجماعة (ويجوز علو المأموم على الإمام) ،

ولو بسطح لأن الأصل فى منع العلو خيفة الرياء والكبر والمأموم لا يدخله رياء ،

ولا كبر ولذا منع فى عكسه وأشار له بقوله (ولا يجوز علو الإمام) على مأمومه

(فاحذر الملام) أى اللوم شرعاً (إلا باليسير كشبر) بالكسر وهو ما بين طرفي الخنصر والإبهام بالتفريج المعتاد والجمع أشبار ونحوه كالذراع إذ لا كبر فيه (وإن قصد أحدهما بعلمه الكبر) أى العظمة (فقد كسد) أى المتكبر وأفسد صلاته كان العلو قليلاً أو كثيراً لتحريمه إجماعاً ومنافاته للصلاة التى هى محل الخشوع قاله ابن تركى ثم شرع يذكر شروط صحة صلاة المأموم فقال :

وَمِنْ شُرُوطِ الْمَأْمُومِ أَنْ يَنْوِيَ الْإِقْتِدَاءَ
بِإِمَامِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِمَامِ ذَا بَدَأَ
إِلَّا فِي صَلَاةِ الْجَمْعِ وَالْجُمُعَةِ
وَالْخُصُوفِ وَالِاسْتِخْلَافِ قِيلَ وَالْجُمُعَةِ

(ومن شروط المأموم أن ينوى الاقتداء بإمامه) فإن لم ينو وتابعه من غير نية بطلت صلاته وتسكنى النية الحكمية بحيث لو سئل ماذا تفعل لأجاب أصلي مأموماً (ولا يشترط في الإمام ذا) الإشارة راجعة للشرط وهو نية الإمامة (بدا) أى ظهر (إلا في صلاة الجمع) وهو يكون في أما كن مختلفة تارة تجمع الصلاتين جمع تقديم وتارة تجمعهما جمع تأخير فمن جمع التقديم جمع العشاء مع المغرب ليلة المظفر أى الغزير وهو الذى يحمل الناس على تغطية رؤوسهم ولو لم يكن وحل ، ومثله أيضاً الطين مع ضمة الشهر لا لغير وهذا الجمع مستحب ونية الإمامة التى الكلام فيها فهى واجبة وجمع العصر مع الظهر يوم عرفة ، وهو سنة ومن ارتحل بعد الزوال أو عنده ونيته النزول عند الغروب أو بعده ، وهذا الجمع يجوز برجوحية ومن جمع التأخير جمع المغرب مع العشاء ليلة المزدلفة ، وهو سنة وجمع الظهر مع العصر إذا ارتحل قبل الزوال ونوى النزول قبل الاصفرار قال الثنائى والذى تجب فيه نية الجمع هو الجمع ليلة المظفر لا كل جمع لأنه لا بد فيه من الجماعة (والجمعة) لأن الجماعة شرط فيها والنية الحكمية تسكنى كتقدم الإمام في الجمعة

(و) صلاة (الخوف) فهي أن يخاف الإمام العدو فيقسم الجيش طائفتين ويصلي بكل طائفة ركعة في السفر وركعتين في الحضر ويعلمهم كيف يصلي بهم لأنها صلاة غير مألوفة فتجب نية الإمامة لأن الجماعة شرط فيها (و) صلاة (الاستخلاف) وهي أن يحصل للإمام عذر يجوز معه الاستخلاف ، فيستخلف من يتم بهم فيجب على هذا المستخلف بالفتح أن ينوي الإمامة بقلبه لأنه صار إماماً بعد أن كان مأموماً قليل (والجماعة) أي إذا صلى شخص منفرداً ابتداء ثم جاءت طائفة فأحرمت خلفه فلا يحصل له فضل الجماعة إلا أن ينوي أنه إمام ولا يضر إحداثها في الأثناء والختار عند النخعي أنه يحصل له فضل الجماعة ولو لم ينو الإمامة وهو المعتمد قاله الصفتي ثم شرع في بيان من الأولى بالتقديم عند اجتماع جماعة كل منهم صالح للإمامة فقال :

وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ السُّلْطَانِ ثُمَّ رَبُّ الْمَنْزِلِ
ثُمَّ الْمُسْتَأْجِرُ ثُمَّ الْمَتَالِكُ إِذَا تَفَضَّلَ
ثُمَّ الزَّائِدُ فِي الْفِقْهِ ثُمَّ الْحَدِيثُ وَالْقِرَاءُ
ثُمَّ الْمُسْنُ ثُمَّ ذُو النَّسَبِ لَا مِرَاءَ
وَجَمِيلُ الْخَلْقِ ثُمَّ الْخُلُقِ ثُمَّ حَسَنُ اللَّبَاسِ

وَمَنْ لَهُ حَقٌّ فِي التَّقْدِيمِ مِنَ النَّاسِ
فَإِنْ نَقَصَ عَنْ دَرَجَةِ الْإِمَامَةِ بِجَهْلٍ أَوْ رِقٍّ أَوْ أُنُوثَةٍ
فَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُقَدَّمَ غَيْرُهُ وَلَا يَتَقَدَّمُ هُوَ فَلَيْسَ ذَا لَهُ
(ويستحب) للجماعة إذا اجتمعوا بمكان وكل منهم يصلح للإمامة
(تقديم السلطان) أو نائبه ولو بمسجد له راتب فإن لم يكن سلطاناً أو نائبه
فراتب المسجد إن كانوا به (ثم رب) أي صاحب (المنزل) إن لم يكن هناك
سلطان لأنه أعرف بعورة منزله وقبلته (ثم المستأجر) له وندب تقديم المستأجر

له على المالك إن اجتمعاً به لأنه مالك لمنافعه (ثم المالك) ويقدم المستعير على رب المنزل لأنه مالك المنفعة (ياذا الفضل) أى الخير (ثم الزائد فى الفقه) فيقدم على من دونه فيه وإن كان أزيد منه فى غيره لأنه أدرى بأحوال الصلاة (ثم الحديث) أى أوسع رواية وحفظاً (والقراء) أى أدرى بطرق القرآن أو أكثر قرآناً أو أشد إتقاناً وأقوى من غيره فى مخارج الحروف (ثم المسن) فى الإسلام ولا عبرة بالنسب قبل الإسلام (ثم ذو النسب) لأن شرفه يدل على صلاح دينه (لا مرء) وهو فى العرف منازعة الغير فيما يدعى صوابه ولو ظناً قال تعالى (فلا تمار فيهم إلامراء ظاهراً) قال العزالى والمذموم منه طعنك فى كلام الغير لإظهار خلل فيه لغير غرض سوى تحقير قائله وإظهار مزيتك عليه ولذا قال مالك الجدال ليس من الدين فى شىء (وجميل الخلق) بفتح الخاء وسكون اللام وهو جميل الصورة لأن العقل والخير يتبعانه غالباً قال البنائى نقلاً عن عياض قرأت فى بعض الكتب عن أبى مليكة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من آتاه الله وجهاً حسناً واسماً حسناً وخلقاً حسناً وجعله فى موضع حسن فهو من صفوة الله من خلقه) (ثم حسن) الخلق بضم الخاء واللام لأنه من أعظم صفات الشرف لخبر (خياركم أحسنكم أخلاقاً) والمراد به الحلم لأنه التحلى بالفضائل والتنزه عن الرذائل لا ما يعتقده العوام من أنه مسaire الناس وإن كان مفضلاً لله فإن من كان هذا وصفه فهو مدهن لا حسن الخلق (ثم حسن اللباس) أى شرعاً وعرفاً وهو الجديد مطلقاً من غير الحرير لأنه أشرف للنفوس وأبعد للنجاسات (ومن له حق فى التقديم من الناس) كالسلطان ورب المنزل (فإن نقص عن درجة الإمامة بجهل) أى بالأحكام كشروط الصلاة وأركانها وكفى علم كيفية ذلك ولو لم يميز الفرض من السنة بخلاف من يعتقد الفرض سنة (أو رق) بكسر الراء العبودية (أو أنوثة) أو خنوثة أو قام به مانع كعجز عن ركن (فيستحب له أن يقدم غيره) أى ممن يصلح للإمامة والأولى

أن يقدم الأفضل (ولا يتقدم هو) بنقصه (فليس) ليس فعل جامد لا يتصرف
ومعناه نفى الخبر وهو (ذا) مستحق (له) لنقصه ثم شرع يتكلم على أحكام
الجمعة فقال :

﴿باب صلاة الجمعة﴾

(باب صلاة الجمعة) سميت الجمعة بذلك لاجتماع آدم وحواء بالأرض فيه ،
وقيل لما جمع فيه من الخير وقيل لاجتماع الناس للصلاة فيه ، وقيل غير ذلك
ويومها يوم عظيم في الموطأ (خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق
آدم وفيه أهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وفيه ساعة لا يصادفها
عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه) إلى غير ذلك ولها شروط
وأركان وآداب ومكروهات شرع في بيانها فقال :

صَلَاةُ الْجُمُعَةِ فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ

وَلَهَا شُرُوطٌ وَجُوبٌ مَعَ أَرْكَانٍ

وَأَدَابٌ وَأَعْذَارٌ تُبِيحُ التَّخَلُّفَ

أَحْرَصُ عَلَيْهَا لِلْخَيْرَاتِ تَعْرِفَ

(صلاة الجمعة فرض على الأعيان) جمع عين بمعنى الذات أى واجبة على كل
شخص إذا توفرت الشروط الآتية لما رواه مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لقد هممت أن آمر رجلاً يصلي بالناس الجمعة ثم أحرق على رجال
يتخلفون عن الجمعة بيوتهم (ولها شروط وجوب) وهى مانعمر بها الذمة ولا يجب
على المكلف تحصيلها (مع أركان) جمع ركن وهو مانعبرأ به الذمة ويجب على
المكلف تحصيله والشرط ما كان خارج الماهية والركن ما كان داخلاً فيها
(وآداب) تطلب من المكلف لاعلى سبيل الوجوب (وأعذار) تبيح التخلف

عنها (احرص) أى اجتهد (عليها) أى على معرفتها وفعالها (للخيرات) جمع خير (تعرف) تعلم ثم شرع يذكرها على هذا الترتيب فقال :

أَمَّا شُرُوطُ وَجُوبِهَا قِسْبَعَةُ الْإِسْلَامِ وَالْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالذِّكُورَةُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْإِقَامَةُ وَالصَّحَّةُ تَمَّتِ الشُّرُوطُ يَازَا النَّجْحَةُ

(أما شروط وجوبها فسبعة) أولها (الإسلام) فلا تجب على كافر ببناء على أن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة وإن قلنا إنهم مخاطبون بفروع الشريعة كان الإسلام من شروط الصحة وهو المعتمد (والعقل) فلا تجب على مجنون (والبلوغ) فلا تجب على صبي قال بعض العلماء والأولى أن لا يعد الإسلام والبلوغ والعقل من شروط الجمعة لأنه لا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصاً به وهذه الشروط الثلاثة ليست خاصة بالجمعة (والذكورة) فلا تجب على امرأة وإن كانت مسنة لا أرب للرجال فيها (والحرية) فلا تجب على عبد ولو كانت فيه شائبة حرية ولم أذن له سيده على المشهور (والإقامة) فلا تجب على مسافر بحيث لا يكون منها في وقتها على أكثر من ثلاثة أميال إذا كان خارجاً من البلد وأما من هو فيها فيجب عليه السعي ولو كان من المسجد على ستة أميال وأما المسافر إذا نوى إقامة أربعة أيام صحاح وجبت عليه (والصحة) فلا تجب على مريض يشق عليه الإنيان إليها أو عالة لا يمكن معها الجلوس في المسجد أو يكون متعذراً ولا يجد مراكباً أو أعمى ولا يجد قائداً عند الحاجة إليه (تمت الشروط يازا النجحة) أى النجاح تسكلة للبيت ثم شرع في ذكر الأركان فقال :

أَمَّا أَرْكَانُهَا فَخَمْسَةُ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ وَالْجَمَاعَةِ

وَلَا بُدَّ أَنْ تَقَرَّبَهُمْ قَرَبَةً نَفَاعَةً

وَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهَا تَجُوزُ بِإِثْنَيْ عَشَرَ

رُجُلًا بَاقِينَ لِلسَّلَامِ غَيْرِ الْإِمَامِ مُسْتَطَرِّ

لأنه فعل المصطفى خير الورى وصحبه الكرام البررا
(أما أركانها) أى الجمعة (خمس) أولها (المسجد الجامع) وهو الذى أمر
السلطان بإقامة الجمعة فيه أو اتفق رأى جماعة المسلمين على إقامة الجمعة فيه وقيل
إنه شرط فى الوجوب وقيل شرط فى الوجوب والصحة معاً فلا تصح فى البيوت
ولا فى براح من الأرض ولا فى رحبة دار وإن يكون بناؤه على عادة تلك
البلدة وداخل المصر أو القرية وقيل يكفى أن ينعكس عليه دخان القرية وحد
بعضهم بأربعين ذراعاً وبعضهم بأربعين باعاً والباع أربعة أذرع فإن خرج الجامع
من البلد ابتداء بأكثر من أربعين باعاً لم تصح فيه الجمعة أفادة النفراوى
(والجماعة) وليس لهم حد عند مالك فى ابتداء إقامتها (ولا بد أن تقر) أى
تثبت وتأمين وتستغنى (بهم قرية نفاع) النفع الخير وهو ما يتوصل به الإنسان
إلى مطلوبه أى قرية نافعة لأهلها بالأمن على أنفسهم والاستغناء فى معاشهم
العرفى عن غيرهم (ورجح بعضهم) أى بعض أئمتنا (بأنها تجوز بأثنى عشر
رجلاً باقين للسلام غير الإمام) فلو فسدت صلاة واحد ولو بعد سلام الإمام
بطلت الجمعة (مسطر) مكتوب فى الكتاب (لأنه فعل المصطفى) صلى الله عليه
وسلم (خير الورى) أى الخلق (وصحبه الكرام) أى على الله (البررا) أى
الأتقياء جمع بار وهم الصحابة العشرة وبلال، واختلف فى الثانى عشر فقيل عمار
ابن ياسر وقيل ابن مسعود رضى الله عنهم أجمعين لم ينفضوا عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم حين قدم العير، وهذا الذى أخذ به المالكية بجوازها بأثنى عشر
بشرط أن يكونوا أحراراً ذكوراً مقيمين . وقال الشافعى وأحمد لا بد من أربعين
من تجب عليهم الجمعة، وقال أبو حنيفة تنعقد بالإمام وثلاثة معه وكل له دليل ثم
شرع يبين الركن الثالث فقال :

وَالْخَطْبَةُ الْأُولَى رُكْنٌ عَلَى الصَّحِيحِ كَذَا الثَّانِيَّةُ عَلَى الشَّهْرِ يَأْتِيهِ

فَيَجْلِسُ فِي أَوَّلِهَا وَوَسَطِهَا وَلَا
يُبَدُّ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ الزَّوَالِ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ
مُتَّصِلَتَيْنِ بِهَا وَيُعْفَى عَنِ الْفَصْلِ الْيَسِيرِ
فَإِنْ جَهَلَ وَصَلَى قَبْلَ الْخُطْبَةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ لَا تَكْبِيرَ
وَلَيْسَ فِي الْخُطْبَةِ حَدٌّ عِنْدَ مَالِكٍ
وَلَا يُبَدُّ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ تُسَمَّى خُطْبَةً بِأَسَالِكِ
وَيُسْتَحَبُّ فِيهِمَا الطَّهَارَةُ وَالْقِيَامُ
لَهَا وَاجِبٌ أَحْفَظُ وَكُنْ هُمَامُ

(والخطبة الأولى ركن على الصحيح) فلا تصح بدونها لأنه لم ينقل أن
النبي صلى الله عليه وسلم صلاها بلا خطبة ، فإذا صلوها من غير خطبة أعادوها
بعد الخطبة مادام وقتها و (كذا) الخطبة (الثانية) ركن (على المشهور يانصيح)
النصح : هو الإخلاص والصدق (ويجلس) الخطيب (في أولها) أي الخطبة
وحكمه السنية (ووسطها) أي الخطبة (ولا بد أن تكون بعد الزوال) فإن تقدمت
عليه لم تجز (وقبل الصلاة) فلا تصح الصلاة قبلهما (متصلتين بها) أي بالصلاة
فإن أخرها عنها أعيدت الصلاة إن قرب الزمن عرفاً ولم يخرج من المسجد فإن
طال أعيدتا لأنهما مع الصلاة كركعتين من الظهر (ويعف عن الفصل اليسير
فإن جهل وصلّى) أي الجمعة (قبل الخطبة أعاد الصلاة لانكسر) بلا إنكار
(وليس في الخطبة حد عند) الإمام (مالك) لا بطول ولا بقصر (ولا بد أن
تكون ممن يسمى خطبة) ولو سجمعتين نحو اتقوا الله فيما أمر ، واتموا عما نهى
عنه وزجر ، فإن سبح أو همل لم يجزه (يأسالك) السلوك هو الطريق الموصل
إلى الله ملك الملوك (ويستحب فيهما) أي الخطبتين (الطهارة) فلو خطب محدثاً
أجزأه ويستحب تفصيل الخطبتين وأن تكون الثانية أقصر ويستحب أيضاً

إتسكاه الخطيب على عصا أو قوس (والقيام لها) أى للخطبة (واجب) قيل
 واجب شرط وقيل واجب غير شرط وقيل القيام فيهما سنة والأظهر أنه واجب
 غير شرط فإن جلس أثم وصحت (احفظ) أى لهذا (وكن همام) أى صاحب
 همة عالية ثم شرع يبين الركن الرابع فقال :

وَالرَّابِعُ الْإِمَامُ وَمِنْ صِفَتِهِ

أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ

وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ مَنْ يُصَلِّي بِالْجَمَاعَةِ

هُوَ الْخَاطِبُ بِلَا امْتِنَاعٍ

إِلَّا لِعُذْرٍ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ كَمَرَضٍ

أَوْ جُنُونٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا عَرَضَ

وَيَجِبُ انْتِظَارُهُ فِي الْعُذْرِ الْقَرِيبِ

كَطَهَارَةٍ أَوْ رِعَافٍ وَرَجْعٍ عَنْ قَرِيبٍ

(و) الركن (الرابع الإمام) المقيم فلا تصح أفضاذا ويشترط فيه الإقامة

ولو لم يكن متوطناً (ومن صفته) أى الإمام (أن يكون ممن تجب عليه

الجمعة) احتراز من الصبي والمسافر وغيرهما ممن لم تجب عليه فلا تصح بهم

(ويشترط أن يكون من يصلى بالجماعة هو الخاطب) فلو صلى بهم غير

الخطاب لم تصح (بلا امتناعه) أى منازعة (إلا لعذر يمنع من ذلك) أى من

الخطبة ويبيح الاستخلاف (كمرض) وهو حالة خارجة عن الطبع ضارة بالفعل

(أو جنون) وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة (أو نحو

ذلك) كرعاف ولا ماء أو الماء بعيداً أو لم ينقطع الرعاف ونحو ذلك (مما عرض)

أى ظهر مما فيه طول فيستخلف من يصلى بهم ، فإن لم يستخلف استخلفوا رجلاً

(ويجب) أى على المصلين (انتظاره) أى الإمام (فى العذر القريب) على الأصح (كطهارة أو رعاى ويرجع عن قريب) ويعتبر فى القرب العرف وقيل متداره أولى الرابعة للمتوسطة قراءة وهى العشاء كما فى حاشية الخرشي ثم شرع يبين الركن الخامس فقال :

وَالْخَامِسُ مَوْضِعُ الْإِسْطِيطَانِ فَلَا تُقَامُ بِسَاحَةِ الْعُرْبَانِ
وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ بِحُلٍّ يُمْكِنُ
الْمُتَوَسُّى فِيهِ خَرِيفًا وَشِتَاءً يَسْكُنُ
وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَرْيِ وَالْأَمْصَارِ

كما عَلَيْهِ السَّادَةُ الْأَخْيَارُ

(و) الركن (الخامس موضع الاستيطان) أى كون البلد مستوطناً أى منوياً الإقامة فيه على التَّيْمِد مبنى بطوب أو حجر وغيرها أو اخصاص من قصب أو أعواد تزم بحشيش لآخيم من شعر أو قماش (فلا تقام) الجمعة (بساحة) ساحة الدار الموضع المتسع أمامها والجمع ساحات (العربان) أى الأعراب وهم أهل البادية لأن الغالب على أهلها الارتحال ونذا قال (ولا بد أن تكون الجمعة بحل يمكن التوى) أى الإقامة (فيه) خريفاً وشتاء يسكن) فى ذلك الحل بقصد التَّيْمِد وأما لو نزل جماعة فى بلد خراب مثلاً ونوا الإقامة فيها مدة ثم يرتحلون فأرادوا صلاة الجمعة فيها فلا تصح منهم بل ولا تجب عليهم إلا تبعاً لمن استوفى شروط الجمعة قاله الشيخ أحمد الصاوى (ولا فرق بين القرى) جمع قرية وهى كل مكان اتصلت به الأبنية واتخذ قراراً وتقع على المدن وغيرها (والأمصار) جمع مصر وهو كل كورة يقسم فيها الفى والصدقات كالأخرطوم فى السودان (كما عليه السادة) جمع سيد والمراد بهم العلماء المجتهدون (الأخيار) جمع خير أى المختارين من أبناء جنسهم ولما فرغ من

الشروط والأركان شرع في الآداب فقال :

وَأَمَّا آدَابُهَا فَمَمَانِيَّةٌ مِنْهَا الْغُسْلُ فَهُوَ سُنَّةٌ وَمُتَّصِلٌ بِالرَّوَّاحِ فَعَلُ
فَإِنْ اشْتَغَلَ بَعْدَهُ بِأَكْلِ أَوْ نَوْمٍ أَعَادَ

غُسْلَهُ فَخُذْ مِنِّي الْإِفَادَةَ

أَمَّا الْقَهْوَةُ فَلَا مَانَعَ لِشُرْبِهَا لِأَنَّهَا لَمْ تَضُرْ ذَا فِي فِعْلِهَا
وَالسَّوَاكُ وَحَلَقُ الشَّعْرِ وَتَقْلِيمُ

الْأَظْفَارِ وَتَجَنُّبِ الرَّائِحَةِ الْكَرِيهَةِ يَأْفَهُمُ

وَالْتَجَمُّلُ بِالْثِّيَابِ الْبَيْضِ وَالطَّيِّبِ

وَالْمَشْيُ إِلَيْهَا دُونَ الرُّكُوبِ

إِلَّا لِعُذْرٍ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ فَكُنْ لِنَهْجِ أَهْلِ الْحَقِّ سَالِكٌ

(أما آدابها) جمع أدب وهو ما يطلب من المكلف تحصيله لها سواء كان
واجباً كتجنب الرائحة الكريهة أو سنة كالغسل أو مستحباً كاللطيب وأشار
إلى جواب أما بقوله (فممانية منها الغسل) لها (فهو سنة) على المشهور ما لم يكن
لمريد حضورها رائحة كريهة تمنع من حضورها وإلا وجب ووقته بعد الفجر
فلا يجزئ قبله (و) (يكون) متصلاً بالرواح (أى الذهاب إلى المسجد كان
قبل الزوال أو بعده) (فعل) أى فعل الغسل (فإن اشتغل بعده بأكل أو نوم)
خارج المسجد (أعاد غسله) سواء كان عامداً أو ناسياً وأما الأكل والنوم فى
المسجد فلا يبطله واحد منهما ولو كثر قال خليل وسم غسل متصل بالرواح
ولو لم تلزمه وأعاد أن تقد أو نام اختياراً إلا لأكل خف (نخذه من الإفاده) أى
العلم والأدب (أما القهوة) المتخذة من البن أو قشره أو الشاى (فلا مانع
لشربها) بعد غسل الجمعة لأنها خفيفة (لم تضر) تنقص (ذا) أى الغسل (فى

فعلها (أى شربها) (و) الثانى (السواك) أى فعله لأجل حضور الملائكة (و)
 الثالث (حلق الشعر) المأمور بحلقه كالعانة ومنه تنف الجناحين (و) الرابع
 (تقليم الأظافر) للتنظيف (و) الخامس (تجنب الرائحة الكريهة) كالثوم
 والبصل فإن فعل وجب عليه اجتنابها كالذباح والدباغ ومن به صنان فيجب على
 هؤلاء ترك الجمعة إلا أن يكون عندهم ما يزيلون به الرائحة وإلا وجب عليهم
 إزالتها ثم يذهبون إلى الجمعة (يافهم) يا عليم (و) السادس (التجمل بالثياب
 البيض) لحديث (أحسن ما زرتم الله به فى قبورك ومساجدكم البياض) وقوله
 صلى الله عليه وسلم (لبسوا من ثيابكم البياض فإنها خير ثيابكم وكفنوا فيها
 موتاكم) حديث حسن صحيح بخلاف العيد فإنه مطلوب فيه الثياب الجديدة
 ولو غير بيضاء وقال صلى الله عليه وسلم (من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن
 ثيابه ومس من طيب إن كان عنده ولم يتخط أعناق الرجال ثم صلى ما كتب
 الله عليه ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من الصلاة كانت له كفارة ما بينها
 وبين الجمعة التى قبلها) (و) السابع (الطيب) أى استعماله وهو ما يظهر أثره وريحه
 ويقصد بذلك العمل بقوله صلى الله عليه وسلم (من كان عنده طيب فلا يضره
 أن يمس منه) ولا يقصد به نحرأ ولا رياء وإنما ندب استعمال الطيب يومها لأجل
 الملائكة الذين يقفون على أبواب المساجد يكتبون الأول فالأول وربما صاخوه
 أو لمسوه (و) الثامن (المشى إليها) فى الذهاب فقط للتقادر عليه لما فيه من
 التواضع لله عز وجل لأنه عبد ذاهب لمولاه فيطلب منه التواضع له فيكون
 ذلك سبباً فى إقباله عليه ولقوله صلى الله عليه وسلم (من اغبرت قدماه فى سبيل
 الله) أى فى طاعته (حرمه الله على النار) ولما ورد (أن الماشى إلى الجمعة له
 بكل قدم عمل عشرين سنة) (دون الركوب) فإنه من فعل المتكبرين
 (إلا لعذر) فلا بأس به (إذا كان يمنع من ذلك) أى من المشى (فكن
 نهج) أى طريق (أهل الحق) وهم المرسلون والعلماء الذين يرشدون الخلق إلى

معرفة ما يجب عليهم وما يحرم (سالك) إلى الله تعالى وهو المريد وفي عرف الصوفية المريد هو الذى تصرف همه لله فيريد انفراد قلبه بمولاه فيعمل على تصفية قلبه من العيوب التى تحجبه عن الله وتصرفه عن باب مولاه ويتأدب بأداب العبودية حتى يتأهل بذلك لحضرة الربوبية وهى أخلاقه صلى الله عليه وسلم وبالتخلق بها امتاز الصوفية عن غيرهم ثم شرع يذكر الأعذار الذى تبيح التخلف عن الجمعة فقال :

وَأَمَّا الْأَعْذَارُ الْمُبِيحُ لِلتَّخَلُّفِ عَنْهَا

فَالْمَطَرُ الشَّدِيدُ وَالْوَحْلُ الْكَثِيرُ انْقِصَابُ
وَالْجَذْمُ الَّذِي يَضُرُّ بِالْجَمَاعَةِ وَالْمَرَضُ وَالتَّمَرِضُ يَأْمَنُ رَأْعَهُ
كَالزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ وَالْقَرِيبِ وَعَنْدَابْنِ نَاجٍ عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِالتَّجْيِيبِ
لَأَنَّ مُوَاسَاوَةَ الْمُسْلِمِينَ وَاجِبَةٌ كَمَا عَلَيَّمِ السَّنَةُ الْمُهَذَّبَةُ
(وأما الأعذار المبيح للتخلف عنها) نى الجمعة (فالمطر الشديد) أى الذى يحمل أواسط الناس على تغطية رؤوسهم احترازاً من الخفيف فإنه لا يبيح التخلف (و) منها (الوحل) بفتح الحاء وهو الطين الرقيق (الكثير) وهو الذى يحمل أواسط الناس على ترك اللباس بكسر الميم احترازاً من الوحل القليل فلا يبيح التخلف (انقضاء) أى أحكم معرفة هذه الأعذار (والجذم الذى يضر بالجماعة) أى المنصلين فيباح له التخلف عنها وأما من لا يضر فليس بعذر ومثل الجذام البرص وكل بلاء منفر ومحل كون ما ذكر مستقطاً إذا كان الجذم ونحوه لا يجد موضعاً يتميز فيه أما لو وجد موضعاً تصح فيه الجمعة ولا يضر بالناس فإنه تجب عليه اتفاقاً لا مكان الجمع بين حق الله وحق الناس (و) منها (المرض) أى الذى يمنع من الإتيان إليها أو يشق معه الذهاب ومنها كبر السن الذى يشق معه الإتيان إليها راكباً أو ماشياً (و) منها (التمريض) وهو أن يشتغل بمعاناة من

عنده من المرضى بأن يكون عنده أحد من أهله مريضاً (يا من راعه) يقال رعت الأمر نظرت في عاقبه (كالزوجة والولد) أى أو أحد الأبوين وإن كان عندهم من يمرضهم (و) كذا (القريب) أى بعيد القرابة إذا لم يكن عنده من يقوم به غيره قال الشيخ القتائى (و) حكى (عن الباجى عدم التقيد) أى بالقرب (يا نجيب) والجمع نجباء على وزن كرماء وزناً ومعنى تكملة للبيت (لأن مواساة المسلمين) بعضهم بعضاً (واجبه) وقد يتعين عليه وللجمعة بدل وهو الظهر فإن كان هناك من يسكفيه القيام به وجب عليه الإتيان إليها قاله ابن تركى (كما عليه) أى على هذا الذى ذكرنا (السنة) وهى لغة الطريقة خيراً كانت أو شراً وفى اصطلاح الأصوليين أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقاريراته ويزاد فى اصطلاح الحديث صفاته وفى اصطلاح علمائنا مافعله النبى صلى الله عليه وسلم وأظهره فى جماعة وواظب عليه (تهذيبه) نعت للسنة فسنته صلى الله عليه وسلم يستمد مفسر القرآن من أثرها ويستكمل الفقيه الأحكام الشرعية من نصها ويشيد اللغوى صرح النافعة من كلها إلى غير ذلك :

وَمِنْهَا إِذَا احْتَضَرَ أَقَارِبُهُ وَأَخْوَانُهُ

يَتَخَلَّفُ عِنْدَهُ يَنْظُرُنْ فِي شَأْنِهِ

(ومنها) أى الأعداء المبيحة للتخلف ما (إذا احتضر) أى أشرف على الموت (أقاربه) جمع قريب أى ولو غير خاص أى أحدهم (وأخوانه) الواو بمعنى أو كصديق ملاطف ومملوك وزوجة وشيخ (يتخلف عنده) أى عند ذلك القريب (ينظرون فى شأنه) أى أمره وإن لم يمرضه وأولى موته بالفعل قال مالك فى الرجل يهلك يوم الجمعة فيتخلف عنده رجل من إخوانه ينظر فى شأنه فلا بأس بذلك .

وَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ ضَرْبَ ظَالِمٍ أَوْ حَبْسَهُ أَوْ أَخَذَ مَالَهُ بِأَعْلَمِ

وَكَذَا الْمُعْسِرُ لَا يَكُ آثِمًا إِذَا خَافَ مِنْ غَرِيمِهِ أَنْ يُسْتَمَا
وَكَذَا الْأَعْمَى الَّذِي لَا قَائِدَ لَهُ أَوْ كَانَ

مَنْ لَا يَهْتَدِي إِلَى الْجَامِعِ وَلَا إِنْسَانَ

(و) من الأعدار المبيحة للتخلف (إن خاف على نفسه ضرب ظالم أو حبسه)
ولو كان الضرب أو الحبس قليلا وأولى ما هو أشد منهما كقتل أو قطع أو جرح
(أو) خاف من (أخذ ماله) أو مال غيره ظلما ويشترط فيهما أن يسكون
مال له بال بأن يحجف به وقيل لا يشترط ومثل الخوف على المال الخوف على
العرض أو الدين كأن يخاف قذف أحد من السفهاء له أو الزام قتل أو ضربه
ظلما (يا عالم) المراد به العلم الشرعي من فقه وحديث وغيرها (وكذا المعسر)
أى الفقير (لايك آثمًا إذا خاف من غريمه) أن يطلب منه الدين في حال عسره
بحضرة الناس و (أن يسما) الألف للروى أى يحصل له ضجر وملل وسامة
(وكذا) يجوز تخلف (الأعمى) أى فاقد البصر (الذى لا قائد له) ولو بأجرة
المثل (أو كان ممن لا يهتدى إلى الجامع) بنفسه (ولا إنسان) يقوده فيجوز له
التخلف أما لو كان له قائد ولو بأجرة المثل أو كان ممن يهتدى للجامع بلا قائد
فلا يجوز له التخلف عنها ومثل ذلك ما إذا كان يعتقد أن الناس في الطريق يهدونه
إلى الجامع فلا يباح له التخلف أيضاً :

وَيَحْرُمُ السَّفَرُ عِنْدَ أَوَّلِ الزَّوَالِ مِنْ يَوْمٍ

الْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ يَكْتَسِبُ اللَّوْمَ

(و) كذا (يحرم السفر) بفتحين وهو قطع المسافة ويجمع على أسفار
(عند أول الزوال من يوم) وتفتح الميم للروى (الجمعة على من تجب عليه)
أى الجمعة لتعلق الخطأ به ولأن في السفر حينئذ تركا للوجوب وبهذا
(يكتسب اللوم) أى الملامة والنقص شرعاً ومحل الحرمة ما لم يحصل له ضرر

بعدم السفر حينئذ من ذهاب ماله ونحوه كذهاب رقعة فإنه يباح له السفر للضرورة .

وَكُذًا يَحْرُمُ الْكَلَامُ وَالنَّافِلَةُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَا غَافِلَهُ

(وكذا يحرم الكلام) والإمام يخطب أو بين الخطبتين قال خليل مشبها في الحرمة ككلام في خطبة بتيامه وبينهما ولو لغير سامع إلا أن يلغو على المختار وكسلام ورده ونهى لاغ وحصبه أو إشارة له ودليل منع الكلام مارواه ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من تكلم والإمام يخطب فهو كمثل الحمار يحمل أسفارا) والذي يقول له أنصت ليست له جمعة (رواه أحمد بإسناد لا بأس به وهو يفسر حديث أبي هريرة في الصحيحين مرفوعاً) (إذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت) (و) تحرم (النافلة والإمام يخطب) أي يوم الجمعة قال خليل عاطفاً على الحرم وابتداء صلاة بخروجه وإن لداخل ولو تحية المسجد وما ذكره من حرمة الصلاة بعد خروج الخطيب هو مشهور مذهب مالك ودليله ما في أبي داود والنسائي أن رجلاً تخطى رقاب الناس والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فتعال له (اجلس فقد آذيت) فأمره بالجلوس دون الركوع والأمر بالشئ نهى عن ضده ومقابله جوازاً حرامه ولو في حال الخطبة وعليه السيوري من علماء المالكية وهو مذهب الشافعي أيضاً قائلاً : الركوع أولى لأنه تحية المسجد ودليلهم ما في الصحيحين أن سليكا الغطفاني دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له صلى الله عليه وسلم : (أصليت ؟ فقال : لا ، فقال قم فصل ركعتين تجوز فيهما) ونحوه (إذا جاء أحدكم المسجد والإمام يخطب فليصل ركعتين خفيفتين ثم يجلس) ، قال ابن العربي : إنما أخذ المالكية بالحديث الأول لاتصاله بعمل أهل المدينة ولجريه على القياس من وجوب الاشتغال بالاستماع الواجب وترك التحية المنسوبة (يا غافله)

والغفلة : غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره له .

وَيَجْلِسُ الدَّخِيلُ وَلَا يُصَلِّي إِلَّا أَنْ يَتَلَبَّسَ يَأْخُلِي
(ويجلس الداخل ولا يصلي إلا أن يتلبس) بنفل قبل دخول الإمام فيتم
ذلك النفل قال خليل : ولا يقطع إن دخل وقد تقدم ذلك (يا خلى) أى خليل
تكملة البيت :

وَيَحْرُمُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ عِنْدَ الْأَذَانِ الثَّانِي
وَيُفْسَخُ إِنْ وَقَعَ بِأَلَا تَوَانِي

(ويحرم البيع والشراء) وكل ما يشغل عن السعى إلى الجمعة كالتولية
والشركة والهبة والأخذ بالشفعة والصدقة وغيرها لقوله تعالى : (يا أيها الذين
آمَنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) (عند
الآذان الثمانى) ، أى عند لشروع فى آذان الجمعة الثمانى ، أى الذى يفعل عند
جنوس الخطيب على المنبر (ويفسخ إن وقع) أى البيع وما شابهه من كل ما فيه
معاوضة مالية كالإجارة وغيرها قال خليل : وفسخ بيع وإجارة وتولية وشركة
وإقالة وشفعة بأذان ثانى (بلا توانى) يقال توانى فى الأمر توانياً لم يبادر إلى
ضبطه ولم يهتم به .

وَيُكْرَهُ تَرْكُ الْعَمَلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِأَنَّهَا كَغَيْرِهَا فَاسْتَمِعَهُ
(ويكره ترك العمل يوم الجمعة لأنها كغيرها) من الأيام فى العمل وتركه
(فاستمعه) أمر بالإستماع ، وهو لما كان بقصد لأنه لا يكون إلا بالإصغاء وسمع
يكون بقصد وبدونه .

هَذَا إِذَا تَرَكَهُ اسْتِنَانٌ إِمَّا لِرَاحَةٍ فَلَا يُشَانُ

(هذا إذا تركه) أى العمل يوم الجمعة (استنأن) أى اعتقاد أن ترك العمل
سنة مشروعة (أما) إذا تركه (لراحة) أو لاشتغاله بوظائف الجمعة من اغتسال

وغسل ثياب وتطيب ، ونحو ذلك (فلا يشان) والشين خلاف الزين ، وفي حديث (ما شانه الله بشيب) ، والمراد به هنا الكراهة :

وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَنَزَّلَ الْإِمَامُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ

بَلْ يَصْعَدُ الْمُنْبِرَ يُفِيْلُ الْقُرْبَةَ

(ويكره أن ينزل الإمام قبل الخطبة) أى إذا دخل بعد الزوال لأنه صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك (بل يصعد المنبر) حين إتيانه المسجد لأنه صلى الله عليه وسلم كذلك يفعل (يفيل القربة) بسكون الراء والضم للإتباع ما يقترب به إلى الله تعالى :

وَيُكْرَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّرُّ بَعْدَ الْفَجْرِ

فَاعْمَلْ بِذَا لِكَيْ تَقُوزَ بِالْأَجْرِ

وَيُكْرَهُ التَّنْفُلُ لِلْجَالِسِ عِنْدَ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ

وَحُضُورِ الشَّابَةِ لِلْجُمُعَةِ فِي الْمَوَلِ

أَمَّا إِذَا كَانَ يُخْشَى مِنْهَا الْفِتْنَةُ

فَحُضُورُهَا حَرَامٌ وَمَحْنَةٌ

(ويكره يوم الجمعة السفر بعد) طوع (الفجر) وأما قبله فلا كراهة وتقدم أنه يحرم عند الزوال (فاعمل بهذا لكي تقوز بالأجر) أى تظفر (بالأجر) أى الثواب (ويكره التنفل للجالس) لا للتأدم (عند الأذان الأول) كما يفعله الشافعية والحنفية خيفة اعتقاد وجوبه ولو فعله شخص في خاصة نفسه أو من دخل حينئذ فلا يكره فعنه (و) يكره (حضور الشابة للجمعة) أى الكثرة الزحام فلذا جاز لها حضور فرض غير الجمعة (في الموعول) عليه تكملة للميت (أما إذا كان يخشى منها) أى الشابة (الفتنه) أى شغل قلب المصاين (لحضورها) للجمعة (حرام) أى ممنوع شرعاً (ومحنه) أى : الاختبار ويوقع في الإثم والعقوبة ، ثم نزع في صلاة الجمعة فقال :

﴿ باب في حكم صلاة الجنائز ﴾

بَابٌ فِي حُكْمِ صَلَاةِ الْجَنَائِزِ فَهِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ يَارَاجِزُ

(الجنائز) جمع جنازة وهي بفتح الجيم اسم للعتيق وبكسرهما اسم للنعش الذي عليه أُنِيت (فهى) أى صلاة الجنائز (فرض كفاية) يعنى إذا قام بها البعض سقط الخرج عن الباقيين ويتناولها لفظ الصلاة فيشترط فيها الشروط التي تفرض في سائر الصلوات المكتوبة من طهارة الحدث الأكبر والأصغر واستقبال القبلة وستر العورة . روى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كان يقول : لا يصلى الرجل على الجنائز إلا هو طاهر وتختلف عن سائر الصلوات أنها لا تؤدى في أوقات نهى إلا إن خيف عليها التغير ، وعند الشافعية والحنفية تؤدى في جميع الأوقات متى حضرت وكره أحمد وابن المبارك وإسحاق الصلاة على الجنائز وقت الطلوع ، والاستواء والغروب إلا أن خيف عليها التغير (ياراجز) الرجز بفتح الحين نوع من أوزان شعر ثم شرع في أركانها فقال :

وَأَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ فَالْنِيَّةُ وَأَرْبَعَةٌ تَكْبِيرَاتٍ وَالْدُعَاءُ بِأَيِّهِ وَيَدْعُو بَيْنَهُنَّ بِمَا تيسَّرَ كَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَرَحْمَةً يَا فَادِرًا

(وأركانها) أى أركان صلاة الجنائز التي تتركب منها حقيقتها ولو ترك منها ركن بطلت ووقعت غير معند بها شرعاً (أربعة) وعد بعضهم ركعة خامسة وهو التيام للتأدب عليه ، واسميه بعضهم للجهمور (فالنية) بأن يقصد الصلاة على الميت بخصوصه لقوله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) (وأربعة تكبيرات) لما رواه البخارى ومسلم عن جابر أن أنبي صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي فكبر أربعة ، قال الترمذى والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يرون التكبير على الجنائز

أربع تكبيرات وهو قول سفيان ومالك وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق
قاله السيد سابق ، فإن نقص الإمام شيئاً بطلت وإن زاد لم ينتظر (والدعاء) أى
الابتهاال إلى الله بالسؤال للميت بالمغفرة وغيرها . وهو ركن بانفراق الفقهاء لقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا صليتم على الميت فاحضروا له فى الدعاء) رواه
أبو داود والبيهقي وابن حبان وصححه (يا أبايه) أى تكلمة للبيت . (ويدعو بينهم)
أى بين التكبيرات (بما) أى الذى (تيسرا) أى تسهل من الأدعية لأنه ليس
فى دعاء الجنائز دعاء معين مختص به ويتحقق بأى دعاء مهما قل (اللهم اغفر
له وارحمه) الواو تعنى أو لأنه لو اقتصر على أحدهما لكانى واستحب أن يدعوا
بالأدعية المنورة للدعاء ابن هريرة . فإنه روى عنه أنه كان إذا صلى على جنازة
كبر وحمد الله تعالى وصلى على نبيه ثم قال : (اللهم بما عبدتك وابن عبدتك وابن
أمنك كان يشهد أن ذاك له إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن محمداً عبدك
ورسولك وأنت أعلم به . اللهم إن كان محسناً فزدنى إحسانه . وإن كان مسيئاً
فتجاوز عن سيئاته ، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله) . قال
الإمام مالك : وهذا أحسن ما سمعت من الدعاء على الجنائز . ذكره فى الموطأ
واستحبه فى المذونة ، وعن أبى هريرة أيضاً قال : قال صلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم على جنازة فقال : (اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا . وذكرنا
وأئمانا وشاهدنا وغائبنا . اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ، ومن توفيته
منا فتوفه على الإيمان ، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده) . رواه أحمد
وأصحاب السنن ، والكل واسع واستحسن ابن أبى زيد فى رسالته أن يقول الحمد
لله الذى أمات وأحيا ، والحمد لله الذى يحيى الموتى إلى آخره ، وأيضاً ذكر
للطفل دعاء قيل إن بعضه مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضه عن بعض
الصحابة والتابعين ، وإنما لم نورد هنا لطوله . وقد روى عن الحسن رضى الله
عنه أنه كان إذا صلى على طفل قال : (اللهم اجعله لنا سلفاً وفرحاً وذخراً) رواه

البخارى والبيهقى قال النووى : وإن كان صيباً أو صبية اقتصر على ما فى حديث (اللهم اغفر لحينا وميقنا إلى آخره) ، وضم إليه (اللهم اجعله فرطاً لأبويه وساماً وذخراً وعظة واعتباراً وشفيماً وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره وقد قدمنا أنه يكفى مطلق دعاء ، والأفضل دعاء أبى هريرة سواء كان المصلى عليه كبيراً أو طفلاً (يا قادراً) الألف للروى ياقوى تكملة للبيت والمعنى يا قادراً على العمل بالمشاور :

وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الْأُولَى احْفَظْ لَهَا وَلَا تَكُنْ جَهُولاً (ولا يرفع يديه إلا عند) التكبيرة (الأولى) فقط لأنه لم يأت عن النبى صلى الله عليه وسلم رفع فى شيء من تكبيرة الجنائزة إلا فى أول تكبيرة فقط (احفظ لها) أى الأركان (ولا تكن جهولاً) فمن جهل الحق أضاعه فهو جهول أى خال عن العلم .

وَرَابِعُهَا فَأَنَعَ لَهَا السَّلَامُ فَهَذِهِ جَمَعْتُهَا تَمَامُ (ورابعها فأفزع لها السلام) وهو متفق على فرضيته بين الفقهاء ، واستدلوا على انفرضية بأن صلاة الجنائزة . صلاة وتحليل الصلاة التسليم ، وقال ابن مسعود التسليم على الجنائزة مثل التسليم فى الصلاة ولغناه : السلام عليكم ، يسلم الإمام تسليمه يسمع بها جميع من يليه ، وكذلك المأموم (فهذه جهاتها) أى جمعها (تمام) بالفتح أى تمام الأركان ولما فرغ من صلاة الجنائزة شرع يتكلم على الصوم وأحكامه فقال :

﴿ باب صيام رمضان ﴾

(باب صيام رمضان) الصيام لفظة الإمساك والكف عن الشيء وشرعا الإمساك عن شهوات البطن ، والفرج ، وما يقوم مقامهما مخالفة للهوى فى ضاعة المولى فى جميع أجزاء النهار بنية قبل الفجر أو معه إن أمكن فيما عدا زمن الحيض

والنفاس وأيام الأعياد . قاله في الذخيرة وقد فرض رمضان في السنة الثانية من الهجرة يوم الاثنين من شعبان ليلتين خلتا منه وهو واجب بالكتاب والسنة والإجماع أما بالكتاب قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) إلى قوله تعالى : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) . الآية وأما السنة فما رواه ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان . متفق عليه وأجمعت الأمة على وجوبه فمن جحدته فهو كافر ، وبين حكم صيام رمضان بقوله :

صِيَامُ رَمَضَانَ فَرَضُ يَثْبُتُ بِكَمَالِ
شَعْبَانَ أَوْ رُؤْيَا جَمَاعَةٍ أَوْ عَدَلَيْنِ لِلْهِلالِ
فَهَاكَ شَطْرُ الْفِطْرِ مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ

وَيُثَبِّتُ النِّيَّةَ فِي أَوَّلِ الصَّيَامِ فَأَعْلَمَ
وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْيَبَاتُ فِي الْبَسْقَى وَبَتَمُ الصَّيَامِ إِلَى اللَّيْلِ يَا بَنِي
(صيام رمضان فرض) أى على بالغ عاقل ذكر أو أنثى حر أو عبد قادر
على صومه لا على عاجز عن صومه حقيقة أو حكماً كمرضع لها قدرة عليه ولكن
خافت على الرضيع هلاكاً أو شدة ضرر حاضر فلا يجب على مسافر سفر قصر
خال من حيض ونفاس فلا يجب على حائض ولا نساء كما يأتي (يثبت بكمال
شعبان) أى يجب ويتحقق بكامله ثلاثين يوماً (أو رؤية جماعة) أى مستفيضة
وإن لم يكونوا عدولاً بشرط أن يكونوا كلهم ذكوراً أحراراً أو بعضهم
كذلك والبعض الثانی عبيداً أو نساء فلو كانوا كلهم نساء أو عبيداً فإنه لا يكتفى

بهم قاله الصفتى والجماعة المذكورة هي التي يستحيل عادة تواضعهم على الكذب بحيث يفيد خبرهم العلم لكثيرتهم أى وكل واحد يدعى ارؤية (أو) رؤية (عدلين) العدالة هي المحافظة على اجتناب الكبار واتقاء الصغائر وأداء الأمانة وحسن المعاملة وليس معها بدعة (لللهال) وأولى أكثر فيجب على من أخبراه بها الصوم هذا إذا انفردا بالرؤية في غير أوصحو في بلد كبير أو صغير كما هو قول مالك وأصحابه وإن لم ير بعد ثلاثين يوماً لغيرهما حال كون السماء صحوً كذباً في شهادتهما برؤية رمضان فيجب تبييت الصوم (فهاك شطر الفطر مثل ماتقدم) في الصيام أى يفطر الناس برؤية عدلين أو جماعة مستفيضة أو بسكال رمضان ثلاثين يوماً ولا يلتفت إلى كلام المنجمين أنه موجود لكن لا يرى لأن الشارع إنما يعول على الرؤية لا على الوجود خلافاً لبعض الشافعية قاله النفراوى لما رواه ابن عمر رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن شئكم فاقدروا له) منق عليه وسلم (فإن أغنى عليكم فاقدروا له ثلاثين) (وبيت النية في أول الصيام) أى أول ليلة من رمضان وصفة النية أن ينوى الإمساك عن الأكل والشرب والجماع موقفاً بوجوبه محتملاً ثوابه عند الله (وليس عليه البيات في البقية) أى بقية الشهر خلافاً لأبى حنيفة والشافعى القائلين بوجوب التبييت في كل ليلة (ويتم الصيام إلى الليل) لقوله تعالى (ثم أتموا الصيام إلى الليل) أى فبمجرد دخول الليل يفطر الصائم وقوله صلى الله عليه وسلم (إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر منه ههنا فقد أفطر الصائم) أى انتضى صومه (يابنى) أى يا ابنى تكملة للبيت :

فَمِنْ السَّنَةِ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ أَحْفَظُ لَهَا تَكُنْ مَأْجُورُ
(فمن السنة) أى الطريقة فلا ينافى أنه مستحب (تعجيل الفطر) أى بعد

تحقق الغروب لحديث سهل بن سعد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا يزال الناس بخير ما عجنوا الفطر) متفق عليه ولحديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قال الله عز وجل (أحب عبادى إلى أعجلهم فطراً) وعن أبي عطية قال دخلت أنا ومسروق على عائشة رضى الله عنها فقال لها رجلان من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلاهما لا يألو عن الخير أحدهما يجعل المغرب والإفطار فتالت من يجعل المغرب والإفطار؟ قال عبد الله بن مسعود، فتالت هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله لا يألو أى لا يقصر فى الخير (و) من السنة (تأخير السحور) أى مع عدم الشك فى الفجر حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه قال تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلاة قيل كم بينهما قال خمسون آية متفق عليه وكذا يستحب أصل السحور لخبر (تسحروا فإن فى السحور بركة) فعلم من ذلك أن أصل السحور مستحب وتأخيره مستحب ثان ويحصل السحور ولو باناء لخبر (تسحروا ولو بجرعة ماء) (احفظ لها) أى لهذه (السنة) (تكن مانجور) أى مثاب :

وَحَيْثُ ثَبَتَ الشَّهْرُ قَبْلَ الْفَجْرِ

وَجَبَ الصَّوْمُ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ

وَجَبَ الْإِمْسَاكُ وَلَا بُدَّ مِنْ قَضَاءِ الْيَوْمِ

وَالنِّيَّةُ بَاطِلَةٌ قَبْلَ ثُبُوتِهِ مَعْلُومٌ

(وحيث ثبت الشهر) أى شهر رمضان (قبل الفجر وجب الصوم) فإن

أفطر من غير عذر فعليه القضاء والكفارة (وإن لم يثبت إلا بعد الفجر وجب الإمساك) عليه لزوماً لحزمة الشهر فمن أفطر غير متأول لزمه الكفارة (ولا بد من قضاء اليوم) لأن من شروط صحة الصوم التبييت وقد فاتته بطلوع فجر ذلك

اليوم (والنية باطلة قبل ثبوته) أى ثبوت هلال رمضان حتى لو نوى قبل الرؤية ثم تبين له أن ذلك اليوم من رمضان لم يجزه صومه ويجب عليه الإمساك لحزمة الشهر ويقضيه وجوباً (معلوم) هذا :

وَلَا يُصَامُ يَوْمُ الشَّكِّ لِيُحْطَاطَ بِهِ مِنْ رَمَضَانَ
وَيُصْبِحُ فِي التَّطَوُّعِ وَالنَّذْرِ الْمُعَيَّنِ يَأْخِذُ الْآنَ
وَيُسْتَحَبُّ الْإِمْسَاكُ فِي أَوَّلِهِ لِيَتَحَقَّقَ
النَّاسُ الرُّؤْيَى هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْحَقُّ
فَإِنْ ارْتَفَعَ النَّهَارُ وَلَمْ تَظْهَرْ رُؤْيَاهُ
أَفْطَرَ النَّاسُ وَلَا يَفْطُرُ مَنْ ذَرَعَهُ فِيهِ
إِلَّا أَنْ يُعَالِجَ الصَّائِمُ الْخُرُوجَ
فَعَلَيْهِ التَّمَاضِي وَلَا يَفْطُرُ مَنْ احْتَلَمَ بِأَبْرَاجِ
وَلَا مَنْ احْتَجَمَ وَلَكِنْ تُكْرَهُ الْحِجَامَةُ

لِلْمَرِيضِ خِيفَةُ التَّغْيِيرِ بِأَفْهَامِهِ
(ولا يصام يوم الشك ليحطاط) أى يحتسب (من رمضان) بأن يقول
أصوم هذا اليوم فإن كان من رمضان فأنا صائم وإن كان من شعبان كان تطوعاً
وإذا صامه كذلك ثم تبين أنه من رمضان فلا يجزئه صيامه لعدم النية الجازمة
قال أبو الحسن فى تحقيق المباني يريد على الكراهة لاعلى التحريم ابن عبد السلام
الظاهر أن النهى عن صيامه للتحريم لحديث عمار بن يامر من صام اليوم الذى
يشك فيه فقد عصى أبا القاسم والمراد بيوم الشك عندنا صبيحة ليلة ثلاثين
حيث تكون السماء مصحية ويشيع على السنة الذين لا تقبل شهادتهم كعبد وامرأة
أن الناس قد رأوا الهلال صبيحة الغيم وقال فى المجموعة وإن غيمت ليلة الثلاثين

ولم ير فصيحته يوم الشك لاحتمال وجود الهلال وأن الشهر تسعة وعشرون وإن كنا مأمورين بإكمال العدد وقال انشافى يوم الشك أن يشيع على السنة من لا تقبل شهادته رؤية الهلال ولم تثبت قال ابن عبد السلام والإصناف أن في كل منهما شكاً (ويصح) صيامه (للتطوع والنذر المعين) أى إذا صادف ومثله من نذره تعييناً بدون قصد احتياط أو للعادة أو للتضاء لأن النهى إنما هو في حق من صامه ليحطاط أنه من رمضان (ياخلان) جمع خليل تسكيلة البيت (ويستحب الإمساك في أوله ليتحقق الناس الرؤية) قال خليل وندب إمساك ليتحقق (هذا هو الصحيح الحق) وهو خلاف الباطل تسكيلة البيت (فإن ارتفع النهار ولم تظهر رؤية أفطر الناس) وجوباً عليهم (ولا يفطر من ذرعه) أى غلبه وسبقه (قيه) أى قىء وهذا ما لم يرجع منه شيء بعد أمكان طرحه فإن رجع غلبة فعليه القضاء وإن رجع عمداً فعليه الكفارة (إلا أن يعالج الصائم الخروج) أى خروج القىء (فعليه القضاء) أى فتنط ما لم يرجع منه شيء ولو غلبة وإلا فعليه الكفارة أيضاً (ولا يفطر من احتلم) أى خرج منه المنى في النوم (يايهيج) يامن أبتيج بك خسنك (ولا) يفطر (من احتجم) أو حجم غيره وأما حديث (أفطر الحاجم والمحتم) فعناه عرضاً أنفسهما للفطر الحاجم بمص الدم والاحتجم بطرو ضعف عليه وربما أوجب الفطر (ولكن تسكره الحجاماة للمريض خيفة التغير) بالغين المعجمة أى خشية أن يضعف عن الصوم فيؤدى ذلك إلى فساد فكراحتها عند الشك للمريض دون الصحيح ويجوز لها إن علمت السلامة وتحرم عليهما أن علم عدمها ما لم يخش بتأخيرها هلاك أو شديد أذى وإلا وجب فعلها وأن أدت إلى الفطر ومثلها الفصادة (يافهامه) وهو من اتصف بفهم أحد العلوم الشرعية والفقه والحديث والتفسير آلتهم أو كلهم :

وَمِنْ شُرُوطِ صِحَةِ الصَّوْمِ النَّيَّةُ السَّابِقُ
لِلْفَجْرِ سَوَاءَ كَانَ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا يَذَا التَّقَى

وَالنِّيَّةُ الْوَاحِدَةُ كَافِيَةٌ فِي كُلِّ صَوْمٍ

يَجِبُ فِيهِ التَّابِعُ كَرَمَضانَ بِقَوْمٍ

وَالْقَتْلُ وَالْفَزْرُ الَّذِي أَوْجَبَهُ الْمُكَلَّفُ عَلَى نَفْسِهِ تَذْيِهُ

وَأَمَّا الصَّوْمُ الْمَسْرُودُ وَالْمَعْنَى

فَلَا بُدَّ مِنَ التَّبْيِيتِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ قَدْ بَيَّنَّ

(ومن شروط صحة الصوم النية) وهى القصد إلى الشيء والعزيمة عليه لقوله

تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقوله صلى الله عليه وسلم

(إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) وأعلم أن شروط الصوم

ثلاثة أقسام أحدها شرط فى الوجوب فقط وهو اثنان البلوغ والقدره على الصوم

وثانيها شرط فى الصحة فقط وهو أربع الإسلام والكف عن المفطرات والنية

المبيته والزمن القابل للصوم فيما ليس له زمن معين وثالثها فى الوجوب والصحة

وهو ثلاثة أشياء العقل والنقاء من دم الحيض والنفاس ودخول وقت الصوم

فما له وقت معين كرمضان (السابق للفجر) أو للمقارنة له على المعتمد ولا يضر

ما يحدث بعدها من أكل أو شرب قال خليل وصحته مطلقاً بنية مبيته أو مع

الفجر (سواء كان) الصوم (فرضاً) كرمضان (أو نفلاً) خلافاً لبعضهم القائل

إن نية صيام التطوع تجزى من النهار لحديث عائشة (دخل على النبي صلى الله عليه

وسلم ذات يوم فقال (هل عندكم شيء) قلنا لا قال (فإنى صائم) ودليل المالكية

على وجوب التبييت قوله صلى الله عليه وسلم (لا صيام لمن لم يبيت الصوم) وإنما

صححت مع الفجر لأن الأصل فى النية مقارنتها لأول العبادة وإما اغتفر تقدمها فى

الصوم لمصلحة تحرى الفجر قاله النفراوى (إذا) أى صاحب (التقى) أى التقوى

وهى اجتناب المنهيات فى الظاهر والباطن وامتنال الأمور فى الظاهر والباطن

وقد مر ذلك (والنية الواحدة كافية فى كل صوم يجب فيه التتابع) وذلك

(كرمضان) أى فى حق الحاضر الصحيح وأما المريض والمسافر فلا بد من تبتيتهما

كل ليلة ولو استمرا صائمين على المعتمد لأن التسابع لا يجب عليهما (ياقوم) وهم جماعة الرجال ليس فيهم امرأة وسما بذلك لتيامهم بالعظام والمهمات (و) كذا صيام كفارة (القتل) أى إن عجز عن عتق رقبة فإنه يصوم شهرين متتابعين وكذا صيام كفارة إظهار (والنذر الذى أوجبه) بالسكون للروى (المكلف على نفسه) أى كأن يقول لله على صوم شهر مثلاً متتابعاً فإن لم ينفذ التسابع فلا يلزمه تتابعه (تنبه) أى يتمظ تسكئة البيت (وأما الصوم المسرود) أى المتتابع من غير نذر قال فى المختار سرد الصوم تابعه وإنما لم تسكف فيه نية واحدة لأن متابعته ليست بلازمة (و) كذلك اليوم (العين) كُن تكون عادته صيام كل خميس مثلاً (فلا بد من التبييت فى كل ليلة) ولا يكفى فيه نية واحدة (قد بين) أى قد وضحوها علماء الشريعة ذلك :

وَمِنْ شُرُوطِ الصَّوْمِ النَّقَاسُ

وَالْحَيْضُ فَعَلِمَ يَقِينًا أَحْذَرَ الْقِيَاسِ
وَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ قَبْلَ الْفَجْرِ عَنْهَا وَوَرَّ بِحِظَةٍ فَالصَّوْمُ يَبْزُمُهَا
وَالْحَائِضُ يُقْضَى فِي الصَّيَامِ لِأَنَّهُ الصَّلَاةُ يَا بَنِي الْكِرَامِ
وَلَوْ لَمْ تَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ فَإِنَّ الْغُسْلَ لَيْسَ شَرْطًا فَذَرِ

(ومن شروط الصوم النقا) بالتصريح للتخفيف معناه النظافة (من) دم (النفاس) بكسر النون (و) النقا من (الحيض) احترازاً من الاستحاضة فالنقا من النفاس والحيض شرط فى الوجوب والصحة معا ووجوب القضاء عليهما بأمر جديد لعدم تكرره بخلاف الصلاة (فألم يتبين احذر القياس) فلا تقس ذا بذاً (وإن انقطع الدم قبل الفجر) وكذا معه لصحة النية حينئذ (ولو بلحظة) وهى لغة النظر بمؤخر العين والمراد بها هنا أقل قليل (فالصوم يلزمها) وجوباً فإن شككت بعد الفجر هل طهرت قبله أمسكت وقضت ولا كفارة عليها إن لم تمسك

بخلاف الصلاة فإنها تسقط عند الشك لأن الحيض مانع من أدائها وقضائها
 (والحائض تقضى في الصيام لا في الصلاة) لما روى البخارى ومسلم عن عائشة
 رضى الله عنها كونا حيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنؤمر بقضاء
 الصوم ولا نؤمر بتضاء الصلاة (بابى الكرام) جمع كريم والمراد به هنا النقي
 (ولو لم تغسل إلا بعد الفجر) أو لم تغسل أصلاً (فإن الغسل ليس شرطاً)
 في الصيام (فادر) فاعلم :

وَتُعَادُ النِّيَّةُ إِذَا انْقَطَعَ التَّتَابُعُ بِمَرَضٍ وَالْحَيْضِ وَالنَّفَسِ بِإِسَامِعٍ
 (وتعاد النية) أى لما بقي من صومه (إذا انقطع التتابع بالمرض والحيض
 والنفاس) وشبه ذلك كالسفر والفطر عمداً لا نسياناً (ياسامع) قد مر معنى
 ذلك :

وَمِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّوْمِ الْعَقْلُ فَالْمَجْنُونُ لَا عَلَيْهِ صَوْمٌ أَعْقِلُ
 وَيَحِبُّ عَلَيْهِ إِذَا عَادَ عَلَيْهِ الْعَقْلُ

وَلَوْ بَعْدَ سِنِينَ كَثِيرَةٍ جَاءَ النُّقْلُ
 وَمِثْلُهُ الْمُنْعَى عَلَيْهِ إِذَا فَقَّ يَقْضَى مَا فَاتَهُ بِاتِّفَاقٍ

(ومن شروط صحة الصوم) أى ووجوبه (العقل) فهو شرطيهما (فالمجنون
 لاعاميه صوم) لحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (رفع القلم عن ثلاثة
 عن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم) رواه
 أحمد وغيره (اعقل) امر أى تدبر (ويحب عليه) قضاء ما فاتة (إذا عاد عليه
 عقله ولو بعد سنين كثيرة) هذا ما ذهب إليه المالكية وقال الشافعى وأبو حنيفة
 لا قضاء على المجنون (جاء النقل) أى نقل الحديث النبوى (ومثله) أى المجنون
 (المنعى عليه إذا فات يقضى ما فاتة باتفاق) العلماء أى إذا أغمى عليه يوماً كاملاً
 أو جله مطلقاً أو أقل من ذلك ولم يسلم أوله :

وَمِنْ شُرُوطِهِ تَرْكُ الْجَمَاعِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ
فَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا فِي نَهَارِهِ وَقَعَ فِي الْخَطْبِ
مُتَعَمِّدًا مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ
وَلَا جَهْلٍ لِحُكْمِ الْمُوجِبِ يَأْتِيهِ
فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ بِالذَّمِّ
وَهِيَ إِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا مِنَ الْأَمَّةِ
لِكُلِّ وَاحِدٍ مِدَّةٌ بِمِدَّةِ خَيْرِ الرُّسُلِ
وَهِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْعِتْقِ عِنْدَ كُلِّ عَدْلٍ
قِيلَ أَنْ يُكَفَّرَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ
أَوْ بِصِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ

(ومن شروطه) أى شروط صحة الصوم (ترك الجماع) ومثل تعمد إخراج
المنى بالتقبيل ونحوه (و) مثله (الأكل والشرب فمن فعل شيئاً في نهاره) أى
نهار رمضان الحاضر (وقع في الخطب) أى الأمر الشديد ينزل، والمراد به هنا
الحرمة والقضاء والكفارة هذا إذا كان (متعمداً) فلا كفارة على من جامع في
نهار رمضان ناسياً أو أكل أو شرب في نهار رمضان ناسياً و (من غير تأويل
قريب) وهو المسند إلى أمر موجود كمن لم يغتسل إلا بعد الفجر أو قدم من
سفر ليل أو سافر دون مسافة القصر فظن إباحة الإفطر فلا كفارة عليه (ولا جهل
بحكم الموجب) الذى فعله كحديث عهد بإسلام جامع غير عالم بأن الصوم يحرم الجماع
وجامع فإنه لا كفارة عليه وأما جهل وجوب الكفارة فيه مع علم الحرمة، فلا
يسقط عنه الكفارة، وأما جهل رمضان فيسقط عنه الكفارة اتفاقاً كما إذا أفطر
يوم اشك قبل نبوت الصوم (يأتى) قد مر معنى ذلك (فعليه القضاء
والكفارة) هذا إذا أفطر عمداً في نهار رمضان، أو بتأويل بعيد كما إذا كانت

عادته الحمى في يوم معلوم فأصبح مفطراً ثم حم فيه ، ومن باب أولى إذا لم يحم أو كانت عادتها الحصين في يوم معلوم فأصبحت مفطرة ثم أتى . ومن باب أولى إذا لم يأت (بالذمة) وهي معنى في النفس يتقبل الإلزام والالتزام وقصر الشافعية الكفارة على خصوص الفطر بالجماع ابتداء وأفضل أنواع الكفارة الإطعام ولذا صدر به فقال (وهي إطعام ستين مسكيناً) والمراد بالمسكين ما يشمل الفقير ، وهو من لا يملك قوت عامه فهو أعطى الستين مداً ثلاثين مسكيناً لكل مسكين ممدان فإنه لا يجزىء إلا إذا أعطى ثلاثين آخر لكل مسكين ممدوله أن يسترجع من الثلاثين الأول ما زاد على المد إن بين أن مدفوع كفارة وبقي بيد الفقير ويشترط في المساكين أن يكونوا أحراراً مسلمين ولذا قل (من الأمة) أى الحمدية (لكل واحد) أى من المساكين (مداً بمد) نبي صلى الله عليه وسلم (حير الرسل) على الإطلاق فلا يجزىء غداء وعشاء خلافاً لأشهب ومقدار مسد رطل وشت بالبغدادى وهو من اليديين المتوسدين لا مقبوضين ولا مبسوضين (وهو) أى الإطعام (أفضل من العتق) وأفضل من الصوم لتعدى نفعه لستين مسكيناً هذا النص ثابت (عند كل عدل) والمراد به هنا العالم العامل المعارف بالأحكام وعلمها وحكمها والاصل أن كفارة الصوم على التخيير ولذا قال (فله أن يكفر بعتق رقبة مؤمنة) سليمة من العيوب الفاحشة ويجزىء الأعور كذا في الظهار وبحررة لخصوص الكفارة ورتبة العتق تلى رتبة الإطعام في الأفضلية لأن فيه منفعة للغير في الجملة (أو يكفر بصيام شهرين) كامدين إن لم يبدأ بهلال ، فإن بدأ به اقتصر عليهما ولو ناقصين ، ويشترط أن تسكون (متتابعة) فهو أفطر من غير عذر ولذا نسيان بطل ما صامه ثم شرع يذكر لمنافذ التي هي غير الفم فقال :

وَمَا وَصَلَ مِنْ غَيْرِ النَّفَمِ لِإِحْتِقَاقِ مِنْ أذنٍ أَوْ أَنْفٍ أَوْ عَيْنٍ غَيْرِ مَلَقٍ
وَلَوْ بِخَوْرٍ نَجِبٌ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطَّ
وَمِثْلُهُ ابْتِغَاءُ الْمُتَمَكِّنِ ضَرْخَهُ انْضَبَطَ

(وما وصل من غير النعم للحلق) ولو رده حيث كان مأثماً لا جامداً (من
أذن) أي كصب دواء فيها أما لو نكشها فلا شيء فيه ، وقال الشافعي يفطر إن
كان ذكراً عالماً لا ناسياً أو جاهلاً (أو أنف أو عين غير ماق) بفتح الميم أي
غير مضروح لاشيء فيه بل ، فيه القضاء (ولو) كان الواصل (بخوراً) بفتح
الموحدة أي وجد طعمه في حلقه (يجب عليه القضاء فقط) أي فحسب ولا كفارة
في ذلك كله (ومثله البلغم الممكن طرحه) ضعيف بل لا يفطر ولو أمكن طرحه
وكذا لا يفطر بلع الريق المجتمع في النعم . ولا يبيع ما بين الأسنان (انضبط)
بفتح الباء أي الحفظ حفظاً جيداً .

وَالْعَالِبُ مِنَ السَّوَالِكِ وَالْمُضْمَضَةُ وَمَا وَصَلَ مِنْ حُقْمَةٍ لِلْمِعْدَةِ
وَمَنْ أَكَلَ بَعْدَ شَكْرِ فِي النَّجْرِ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْقَضَاءِ عُذْرٌ
(و) كنا (العالب) أي الواصل للحق أو معدة غلبة (من) رضوبة
(السواك) نقيه لفضه ، (و) كنا يجب قضاء من العالب من (المضمضة) ومثلها
الاستنشاق ، (و) كنا (ما وصل من حقمة) وهي صب الدواء في الدبر أو في
فرج المرأة (المعدة) فيها القضاء ، وأما الحقمة التي في العروق أو تحت الجلد لا
قضاء فيها لأنها لم تصل للجوف وكل (من أكل بعد شكه في طلوع) النجر
وكذا الغروب (ليس له من القضاء عذر) أي ليس يعذر في ترك قضاء الصوم
أصلاً ، هذا عند مالك وأصحابه قال النووي : وقد اتفق أصحاب الشافعي على
جواز الأكل للشك في طلوع النجر وكذلك عند أحمد بن حنبل .

وَلَا يَرْزُمُ التَّصَا فِي غَائِبٍ مِنْ ذَبَابٍ
وَعَبَارٍ طَرِيقٍ وَدَقِيقٍ وَكَيْلٍ يَذَا اللَّبَابِ
وَلَا يَحْتَقِنَةُ مِنْ إِحْلِيلٍ وَلَا فِي دُهْنٍ
جَائِمَةٍ وَيَجُوزُ السَّوَالِكُ لِلصَّائِمِ كُنْ مُوقِنٍ

فِي جَمِيعِ نَهَارِهِ وَالْمُضْمَضَةُ لِلْعَطَشِ وَالْإِصْبَاحُ بِالْجَنَابَةِ وَوُقِيَتْ الْبَطْشُ
 (ولا يلزم القضاء) بالقصر للتخفيف (في غالب من ذباب) أو بعرض أو
 ناموس لأنه يسبق إلى الحلق فيشق الاحتراز منه (و) (لاقضاء في غبار طريق)
 جمع طرق بضم تين (ودقيق) لصانعه (وكيل) أى لقمح مثلاً (إذا اللباب) جمع
 لب وهو العقل فلو تعاظم شيئاً من ذلك لغير ضرورة لزمه القضاء دون الكفارة
 (ولا) يلزم القضاء (لحتمة من إحليل) وهو مخرج البول لأنه لا يصل إلى الأمعاء
 لأن المثانة حائلة بينهما وإنما تجمع من الرشح لا من المنفذ (ولا في دهن جائفة)
 أى الجرح النافذ من البطن أو الظهر إلى الجوف لأنه لا يدخل محل الطعام
 والشراب وإلا مات صاحبه (ويجوز السواك للصائم كن موقن) أى علم بذلك
 الجواز (في جميع نهاره) أى نهار رمضان والدليل على ذلك ما روى عن ابن عمر
 رضى الله عنهما أنه كان يستاك لكل صلاة وهو صائم ، وعن عامر بن ربيعة
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا أحصى ولا أعد يستاك وهو صائم . رواه
 أحمد وأبو داود والترمذي وبذلك أخذ مالك وأبو حنيفة ، وقال الشافعي وأحمد
 بكره بعد الزوال ودليهما حديث (لخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح
 المسك) والشأن أنه يحدث بعد الزوال والسواك بعد الزوال يذهب ، وأجاب أهل
 المذهب بجوابة أحسنها أن هذا كناية عن مدح نفس الصوم لا مدح الخلوف
 فذهابه وبقاؤه سواء بدليل ما تقدم (و) تجوز (المضمضة للعطش) بسكون الطاء
 للروى وما غيره فذكره ولا يبلغ ريقه حتى يزول طعم الماء من فيه (و) يجوز
 (الإصباح بالجنابة) سواء كانت من احتلام أم لا ما روى عن عائشة وأم سلمة
 رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً من جماع ثم يغتسل
 ويصوم متفق عليه وزاد مسلم في حديث أم سلمة ولا يتنقى (وقيت) أى وقاك
 الله (البطش) وهو في الأصل الأخذ بقوة وهو هنا كناية عن الهلاك :
 وَالْأَمَلُ إِذَا خَافَتْ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا أَطَارَتْ وَلَمْ تُطْعَمْ هَكَذَا أَفْهَمَ

وَالْمَرْضِعُ إِذَا خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا

وَلَمْ تَجِدْ مَنْ تَسْتَأْجِرُ وَلَمْ يَقْبَلْ غَيْرَهَا
أَفْطَرَتْ وَأَطْعَمَتْ وَالشَّيْخُ الْهَرَمُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ الصِّيَامَ أَفْطَرَ وَيُطْعِمُ
وَالْإِطْعَامُ فِي هَذَا كُلُّهُ مُدٌّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فَلْيَسْتَعِدَّ

(والحامل إذا خافت) أى بالتجربة أو بإخبار الطبيب المئمة أو بغلبة الظن

(على ما فى بطنها) أن يموت من العطش مثلاً وكذا على نفسها الهلاك أو شديد

أذى (أفطرت) أى وجوباً وإن خافت الضرر غير المؤذ جاز (ولم تظم) هو المعتمد

(اقتها) أمر يقال أفتى العالم إذا بين الحكم (والمرضع إذا خافت على ولدها ولم

تجد من تستأجر) أو وجدت ولم تجد ما تستأجر به ويقدم مال الابن إن كان له

مال ثم مال الأب ثم مال الأم (أو لم يقبل غيرها أفطرت) وجوباً (وأطعمت)

كذلك والفرق بينها وبين الحامل أن الحمل بسبب خوفها على نفسها كالريضة

(و) كذا (الشيخ الهرم) أى الكبير الضعيف (إذا لم يستطع الصيام) أى من

الكبر وإنما أبيع له الفطر لقوله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقوله

تعالى (وما جعل عليكم فى الدين من حرج) (افطر ويطعم) استحباباً وقيل

وجوباً وكذلك المرأة العجوز (والإطعام فى هذا كله مد) لكل مسكين بمد

النبي صلى الله عليه وسلم (عن كل يوم) يقضيه هذا فى غير الشيخ الهرم وأما هو

فلا يقضى ولا يجزىء أن يعطى مدين ولو عن يومين لمسكين واحد ولكن

لكل مسكين مد (فليستعد) أى فليتهيأ لذلك تسكلة للبيت ثم شرع يذكر

مستحبات الصيام فقال :

وَيُسْتَحَبُّ لِصَائِمٍ كَفَّ اللِّسَانَ

وَنَعَّجِبِلْ مَا فِي ذِمَّتِهِ مِنْ صَوْمٍ وَاجِبَانِ

وَتَقَابُؤُهُ وَيَوْمُ عَرَفَةَ

لِغَيْرِ الْحَاجِّ وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ الْمَشْرِقَةِ

وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ

فَقَدْ أَتَى فِي شَرْعِنَا مُشْنَرٍ

وَكَرِهَ مَالِكٌ أَنْ تَكُونَ الْبَيْضُ

لِفِرَارِهِ مِنْ فِتْنَةِ التَّحْدِيدِ

وَكَذَا كَرِهَ صِيَامَ سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ

تَحَافُةً أَنْ يُلْحِقَهَا بِفَرْضِنَا الْجُمُعِ

(ويستحب) استحباباً أكيداً (للصائم كف اللسان) وجميع الجوارح وإنما

خص اللسان دون بقية الأعضاء لأنه أعظمها آفة والمراد كفه عن فضول الكلام

وكل ما لا يعنى وما كفه عن الحرام كالكذب والغيبة والنميمة فواجب حتى في

غير زمن الصوم لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس

الصيام من الأكل والشرب إنما الصيام من اللغو والرفث فإن سابك أحد

أو جهل عليك فقل إني صائم إني صائم) رواه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما

وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من لم يدع قول الزور والعمل

به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه) وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال (رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع ورب قائم ليس له من قيامه

إلا السهر) (وتعجيل) قضاء (ما في ذمته من صوم) لأن المبادرة إلى الطاعات

أولى من التراخي (واجبان) تفضية واجب تكلمة للبيت (و) (يستحب) (تتابعه)

أي القضاء فإن أتى به مفراً خالف الأولى (وصوم يوم عرفة) لأنه يكفر

السنة الماضية والمستقبلية ويوم عاشوراء لما رواه ابن قتادة قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم (صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلية وصوم يوم

عاشوراء يكفر سنة ماضية (رواه الجماعة إلا البخارى والترمذى (لغير الحاج)
ويكره صومه له لأنه يضعفه عن الوقوف والدعاء المطلوب منه (وعشر ذى الحجة
المشرقة) أى المعظمة المراد التسعة التى قبل يوم العيد (و) يستحب (صوم ثلاثة
أيام من كل شهر) لما فى حديث أبى هريرة أوصانى خليلي بثلاث (صيام ثلاثة
أيام من كل شهر ورَكَعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أنام) وعن حفصة قالت
(أربع لم يدعهن رسول الله صلى الله عليه وسلم) صيام عاشوراء والعشر وثلاثة
أيام من كل شهر والركعتين قبل الغداة (رواه أحمد والنسائى (فقد أتى فى شرعنا)
أى ديننا وسمى شرعاً لوضوحه وظهوره (مشتهر) يقال شهرت الحديث شهراً
وشهرة أفشيته فاشتهر تكملة للبيت .

(و) كره الإمام (مالك أن تكون) أى الثلاثة الأيام التى يصومها من
كل شهر الأيام (البيص) أى التى ابيضت ليايلها بالقمر وهى الثالث عشر والرابع
عشر والخامس عشر (لقراره من فتنة التجديد) أى الذى لم يرد فيه حديث
صحيح أو حسن وكان مالك رضى الله عنه يصوم أول كل عشرة أيام من الشهر
(وكذا كره) الإمام مالك رضى الله عنه (صيام ستة من) أول (شوال
مخافة أن يلحقها بفرضنا) المراد به رمضان (الجهال) فيعتقدون وجوبها ومحل
الكره إذا صامها متصلة بالعيد متوالية فى نفسها وكان مظهراً لها مع كونه
مقتدى به وإلا فلا كراهة بل هى مستحبة لما فى الحديث (من صام رمضان ثم أتبعه
بست من شوال فكأنما صام الدهر) :

وَيُكْرَهُ ذَوْقُ الْمِلْحِ لِلصَّائِمِ

فَإِنْ سَجَّهْهُ وَلَمْ يَصِلْ لَحْلَقِهِ لَمْ يَكُ آئِمًّا

وَمُقَدَّمَاتِ الْجَمَاعِ مَكْرُوهَةٌ فِي الصَّيَامِ

كَالْقُبْلَةِ وَالْجَسَدِ وَالنَّظَرِ الْمُسْتَدَامِ

وَمُلَاعَبَةٌ إِنْ عَلِمْتَ السَّلَامَةَ مِنْ ذَلِكَ
وَالْأَحْرَمَ عَلَيْهِ خِيفَةُ الْمَهْلِكِ
لَكِنَّهُ إِنْ أُمِدَى فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ

وَإِنْ أُمِنَى فَالْكَفَارَةُ وَالْقَضَاءُ سَوَاءٌ
(ويكره ذوق الملح للصائم) رجل أو امرأة ولو لطباخ ينظر اعتدال الطبخ
ويكره ذوق العسل ونحوه ومضغ نحو التمر ليطعمه لصبي (فإن مجه ولم يصل لحلقه
لم يك) أي لم يكن (آثم) فإن وصل غلبة فعلية القضاء وعمداً فعليه الكفارة
أيضاً (ومقدمات الجماع مكروهة في الصيام) أي لرجل أو امرأة (كالقبلة) أو
الفكر (والجسة والنظر استدام) أي وإن لم يدم إلا أن يقال التقييد به بالنظر
لما يترتب عليه ، فإنه إن أُمِنَى بتعمد نظرة من غير استدامة يلزمه القضاء ولا
كفارة عليه على المعتمد ، وعليه الكفارة إن استدام النظر (و) تكره (ملاعبة)
وقيد الكراهة بقوله : (إن علمت السلامة من ذلك) أي كله بعدم الانزال
(وإلا) بأن لم تعلم السلامة بأن علم عدمها أو شك أو ظن أو توهم (حرام عليه)
ذلك كله (خيفة المهالك) جمع هلكة وهي بمعنى الهلاك (لكنه إن أُمِدَى) أي
مما كره له فعله أو حرم (فعلية القضاء) وجوباً (وإن أُمِنَى فالْكَفَارَةُ وَالْقَضَاءُ
سواء) أي فيما حرم وكذا فيما كره له فعله إن تبادى حتى أنزل ، وإما إن حصل
الإنزال بمجرد النظر ونحوه ففي الكفارة خلاف . قال خليل : وإن أُمِنَى بتعمد
نظرة فتأويلان . ثم شرع في حكم التروايح المعروفة بقيام رمضان بقوله :

وَقِيَامُ رَمَضَانَ مُسْتَحَبٌّ مُرَغَّبٌ فِيهِ

فَإِنَّ نَبِيَّ الرَّحْمَةِ قَالَ فِيهِ
مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَقَدْ أَصَابَا
وَالْإِنْفِرَادُ مُسْتَحَبٌّ إِلَّا أَنْ تُعْطَلَ الْمَسَاجِدُ عِنْدَ أَهْلِ الْمِلَّةِ

(وقيام رمضان مستحب) أى أكيد (مرغب فيه) أى رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يأمر بعزيمة (فإن نبى الرحمة) فهو من أسمائه صلى الله عليه وسلم ، وقد ورد (وأنا رسول الرحمة) وجاء (وأنا رحمة مهداة) وقال الله تعالى : (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) ، (قال فيه) أى فى قيام رمضان (من قام رمضان) أى صلى فيه التراويح ، ويقال لها القيام (إيماناً) أى مصداقاً بالأجر الموعود به (واحتساباً) أى مخلصاً فى فعله ومحسباً أجره على الله ولم يفعله لرياء ولا سمعة (غفر له) أى غفر الله له (ما تقدم من ذنبه) هذا جواب من الشرطية هذا لفظ حديث فى الصحيحين وفى الموطأ عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) ، وفى رواية وما تأخر (وقد أصابا) الألف للروى يقال أصاب الرأى فهو مصيب والإسم الصواب وهو ضد اخطأ (والإنفراد) أى فعله فى البيوت (مستحب) أكيد (إلا أن تعطل المساجد) أما إن خشى تعطيلها فالصلاة فيها أفضل قال خليل عاطفاً على المندوب المتأكد وتراويح وانفراد فيها إلا أن تعطل المساجد قال شراحه وندب الإنفراد مقيد بمن ينشط لفعالها فى بيته وبعدم تعطيل المسجد من فعلها فى البيوت وبأن لا يكون آفاقياً وهو بالمدينة المنورة وإلا كان فعلها فى المسجد أفضل وإنما كان فعلها فى البيوت مع القيود أفضل للسلامة من الرياء ولما فى الصحيحين (أفضل الصلاة صلاتكم فى بيوتكم إلا المكتوبة) (عند أهل الملا) أى الملة بالنساء وحذفت للروى وهى بالكسر الدين ولما فرغ من الكلام على أحكام الصيام شرع فى الاعتكاف لأنه لا بد له من الصيام فقال :

﴿ باب في ذكر أحكام الاعتكاف ﴾

معنى الاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه خيراً كان كقوله تعالى (سواء العاكف فيه والباد) أى الملازم للمسجد الحرام والطارى أو شراً كقوله تعالى (ما هذه التماثيل التى أنتم لها عاكفون) أى مقيمون متعبدون واصطلاحاً المكث فى المسجد للعبادة على وجه مخصوص وهو كونه صائماً تالياً للقرآن أو ذاكراً لله أو مصلياً كافاً عن الجماع ومقدماته : ثم شرع يذكر حكمه وشروطه فقال :

الْإِعْتِكَافُ مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ الْمُسْتَحَبَّةِ .

فَاعْمَلْ هَذَاكَ اللَّهُ سُبُلَ الْقُرْبَةِ

(الاعتكاف) نافلة (من نوافل الخير) المرغب فيها شرعاً (المستحبه) أى حكمه الاستحباب وهو الاعتماد وخالف أبى العربى وقال إنه سنة قال ابن عبد السلام لفعله صلى الله عليه وسلم مداوماً عليه قاله الزراوى وحكمته مشروعيته التقبیه بالملائكة البكرام فى استغراق الأوقات بالعبادة وحبس النفس عن شهواتها واللسان عن الخوض فيما لا يعنى (فاعمل) أى به اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم (هداك الله سبل) جمع سبيل وهو الطريق (القربة) والمراد بها هنا القربة القاصرة وهى الصلاة والتذكر وتلاوة القرآن لا كاشتغال كثير بعلم أو كتابة كما يأتى ثم شرع فى شروطه فقال :

وَمِنْ شُرُوطِهِ النِّيَّةُ وَالْتِمَيزُ وَالْإِسْلَامُ

وَالصَّوْمُ وَالْمَسْجِدُ كُنْ هُمَامُ

فَإِنْ نَوَى أَيَّامَ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ فِيهَا

تَعَيَّنَ الْجَامِعُ أَيَّاماً نَدِيهَا

وَالْأَفْئِدَةُ فِي أَيِّ مَسْجِدٍ كَانَا

وَأَقَالَهُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ عَلَى مَا جَانَا

(ومن شروطه) أى الاعتكاف (النية) لأنه عبادة وكل عبادة تفتقر لنية (والتمييز) فلا يصح من مجنون ولا من صبي غير مميز (والإسلام) فلا يصح من كافر لعدم صحة القرينة منه وإن وجبت عليه (والصوم) لما رواه الحاكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا إعتكاف إلا بصيام) قال مالك في الموطأ وعلى ذلك الأمر عندنا بالمدينة ونذب برمضان لأنه أفضل الشهور وفيه ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر (والمسجد) أى المباح لعموم الساس فلا يصح في مسجد البيوت المحجورة ولو للنساء ولا في رحبة ولا في الطرق المتصلة به ولا يصح في بيت القناديل والسقاية والسطح (كن هام) أى صاحب همه عاليه تكملة البيت (فإن نوى) أو نذر (أيام تحب عليه الجمعة فيها) أى كسبعة أيام فأكثر أو أقل والجمعة في اثنتائها كثلاثة أيام أولها الخميس (تعين الجامع) أى إن كان ممن تحب عليه الجمعة وهو الذكر الآخر البالغ للتميم (أيانبيها) قد مر ذلك (وإلا) بأن لم ينو أياماً تأخذه فيها الجمعة أو كان ليس من أهل الجمعة (ففي أى مسجد كانا) بشرط أن يكون مباحاً غير محجور عليه (وأقاله) أى الاعتكاف (عشرة أيام) لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينتص منها لما روته عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل ثم اعتكف أزواجه من بعده) (على ما) أى الذى (جانا) أى بلغنا عنه صلى الله عليه وسلم وقبل أقاله يوم وليلة والمعتمد الأول :

وَمَنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيْلَةٍ فَيَنْزِمَ يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ مُحْتَمِّمٌ

(ومن نذر يعتكف ليلة فيلزم يوم وليلة) وكذا عكسه قال خليل ولزم يوم إن نذر ليلة وكذا عكسه وأما إن نذر بعض يوم فلا يلزمه شيء إلا أن

ينوى الجوار فيلزمه مانواه (محتم) أى لازم :
وَبَطَلَ بِمَا يَبْطُلُ بِهِ الصَّوْمُ مِنْ أَكْلِ
أَوْ شُرْبِ أَوْ نَحْوِهِ خُذْ نَقْلُ
وَإِنْ سَكِرَ أَوْ جَامَعَ لَيْلًا نَاسِيًا أَوْ عَامِدًا
أَوْ نَهَارًا بَطَلَ اعْتِكَافُهُ وَابْتَدَأَ
وَانْقَطَعَ التَّتَابُعُ وَلِزِمَ الْإِبْتِدَاءُ
مِنْ أَوَّلِهِ فَاعْرِفْ يَا ذَا الْهُدَى

(وبطل) الاعتكاف (بما يبطل به الصوم من أكل أو شرب) أى عمداً
(أو نحوه) أى كخيض أو نفاس نهاراً (خذ نقل) أى نقل هذه النصوص
تكملة البيت (و) كذا يبطل الاعتكاف (إن سكر) أى بحرام وأما بحلال
فيبطل اعتكاف يومه إن حصل السكر نهاراً (أو جامع ليلاً) وأولى نهاراً
(ناسياً أو عامداً) ومثل الجماع القبلة والمباشرة واللمس ليلاً أو نهاراً بقصد اللذة
أو وجودها بالفعل قال خليل وصحته بعدم وطء وقبلة شهوة وإن لحائضة ناسية
(أو نهاراً بطل اعتكافه وابتدا) أى اعتكافه (وانقطع التتابع) أن نذره
أو نذر اعتكاف عشرة أيام من غير تعيين بمتابعة ولا تفرق لأنه يلزمه تتابعها
(ولزم الابتداء من أوله) لأنه بطل ما فعله (فاعرف) هذا (يا ذا الهدى) وهو
خلق قدرة الطاعة في قلب من أراد الله توفيقه :

وَمِثْلُهُ إِنْ تَعَمَّدَ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ نَهَارًا
بِغَيْرِ عُذْرٍ فِي الْخَطَايَا هَارَ
(ومثله) أى فى إبطال الاعتكاف وتتابعه (إن تعمد الأكل والشرب
نهـار بغير عذر) من مرض وغيره (فى الخطايا) أى الذنوب (هار) أى سقط :

وَلْيَدْخُلْ مُعْتَكِفُهُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ
أَوْ مَعَ غُرُوبِهَا مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ
وَجُوبًا فِي الْمَنْذُورِ وَاسْتِحْبَابُ

فِي غَيْرِهِ فَكُنْ مِنْ مَنْ أَجَابُ
(وليدخل معتكفه قبل غروب الشمس) أى من الليلة التى يريد أن يبتدىء
فيها اعتكافه ليستكمل الليلة (أو مع غروبها من غير لبس) أى إشكال
وليدخل (وجوباً فى) الاعتكاف (المندور واستحباب) بضم الباء للروى أى
واستحباباً (فى غيره) أى غير المندور (فكن) أمر (من من أجاب)
بالضم أيضاً للروى أى أطاع تكملة للبيت ثم شرع فى بيان ما ينهى المعتكف
عن فعله فقال :

وَيُكْرَهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَّا مَعَ الصَّرُورَةِ
وَكَذَا اعْتِكَافُ غَيْرِ مُكْتَفَى فَكُنْ حَذُورَهُ
وَبُكْرَهُ اشْتَغَالُهُ بِغَيْرِ الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ

أَوْ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ يَا وَلَاتِ
(ويكره) للمعتكف (أن يخرج) أى من محل اعتكافه (إلا مع
الضرورة) كبول ونحوه وكخروج لوضوء وغسل جنابة (وكذا) يكره
(اعتكاف غير مكتمل) أى يستحب له أن يكون مكتملاً من أكل وشرب
ونحوها فإن اعتكف غير مكتملاً أو اعتكف مكتملاً ثم جاز له أن يخرج
لشراء ما كول ومشروب بشرط أن لا يجاوز محلاً قريباً يمكن الشراء منه (فكن
حذوره) أى حذراً متأهباً مستعداً تكملة للبيت (ويكره) أى للمعتكف
(اشتغاله بغير الذكر والصلاة أو تلاوة القرآن) أى كالعلم تعليماً أو تعلماً إذا

كان غير عيني وكثر وأما إن كان عيياً فلا كراهة كثر أم لا وكذا إذا كان غير عيني ولم يكثر فلا كراهة وكذا يكره له الكتابة ولو في المصحف إن كثرت ولم يتوقف معاشه عليها وإلا فلا كراهة قال خليل وكره فعل غير ذكر وصلاة وتلاوة كعبادة وجنابة ولو لاصقت وكاشتغال بعلم وكتابة وإن مصحفاً إن كثر إلا أن يكون فقيراً فيباح له لتمعشه كما لا يكره له الاشتغال بالعلم المتعين (ياولات) قدم معنى ذلك أكمله للبيت ولما فرغ من الكلام على الصيام والاعتكاف شرع في زكاة الفطر فقال :

﴿باب في حكم زكاة الفطر﴾

ويقال لها صدقة الفطر واختاف في وجه إضافتها للفطر فقيل من الفطرة وهي الخلقة لتعلقها بالأبدان وقيل لوجوبها بالفطر وفرضت في شعبان في ثمانية الهجرة سنة فرض صوم رمضان وسبب مشروعيتهما لتكون طهارة للصائم من اللغو والرفث وللرفق بالفقراء في إغنائهم عن السؤال في هذا اليوم كما في خبر (اغنوه عن ذل السؤال في هذا اليوم) وهي واجبة بالسنة في الموضوع عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر في رمضان وحمل الفرض على التقدير بعيد خصوصاً وقد خرج الترمذي بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً ينادي في فجاج مكة إلا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم وفي رواية فجاج المدينة والكل جائز فالخاصل إنها واجبة بالسنة وقيل بالقرآن أيضاً إما بآية (قد أفلح من تزكى) أو بآية (وآتوا الزكاة) لعمومها وقيل بسنتيها وهو ضعيف وأركانها أربعة المخرج بكسر الراء والمخرج بالفتح والوقت المخرج فيه والمدفوعة إليه وإلى ذلك كله أشار إليه الشيخ بقوله :

زَكَاةُ الْفِطْرِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ فَرَضَهَا خَيْرُ الرُّسُلِ قَاطِبَةٌ

وَفِي صَاعٍ أَوْ جُزْؤُهُ عَنِ الْمَخْرَجِ
وَعَنْ كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ يَأْمُرُ بِجِ
بِقَرَابَةٍ أَوْ زَوْجِيَّةٍ أَوْ رِقٍّ
وَإِنْ كَانَ مُسْكَنًا أَوْ مُدَبَّرًا فَحَقَّقَ

(زكاة الفطر سنة واجبة) أى مفروضة بالسنة (فرضها) أى أوجبها (خير)
أى أفضل وأشرف (الرسل قاطبه) أى جميعاً (وهى) أى زكاة الفطر (صاع)
أى بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وهو أربعة أمداد عبرة المد حفنة ملء اليدين
المتوسطتين (أو جزؤه) أى فى العبد المشترك أو المعتق بعضه وفى حق من لم يجد
إلا جزء صاع (عن المخرج) بكسر الراء (وعن كل من تلزمه نفقته يأمُرُ بـ)
أى راج تكملة البيت (بقراءة) كوالديه الفقيرين وأولاده المذكور للبلوغ قادرين
على الكسب والإثبات للدخول بالزوج أو الدعاء إليه (أو زوجية) أى كونها
زوجة له أو لأبيه الفقير أى ولو أمة دخل بها أو دعى إلى الدخول وسواء كانت
غنية أو فقيرة أو مطلقة رجعية (أورد) أى أو بسبب رِق كعبيده وعبيد أبيه
(وإن كان مكاتباً) أى وإن كان لا ينفق عليه زمن الكتابة لأنه عبد ما بقى
عليه درهم (أو مدبراً) أو أم ولد أو آبقاً مرجوياً أو مبيعاً بالخيار أو أمة مبيعة
فى زمن مواضعها لأن ضمها من بائعها (حقق) أمر بالتحقيق تكملة للبيت ثم
شرع فى بيان ما يخرج منه زكاة الفطر بقوله :

وَتُؤَدَّى مِنْ جِلٍّ عَيْشِ الْبَلَدِ وَلَوْ اقْتَنَيْتَ اللَّحْمَ وَاللَّبَنُ يَأْمُرُ بِدَى
وَالْمُعْتَمِدُ يُخْرِجُ مِنْهُمَا قَدْرَ الصَّاعِ بِأَوْزَنِ قَافِئِهِمْ وَكُنْ مُرَاعِ
(وتؤدى) أى تخرج زكاة الفطر (من جل) أى غالب (عيش) أهل
(البلد) الذى فيه المزكى أو المزكى عنه (ولو اقتنيت اللحم واللبن يأمُرُ بـ) أى
متبع تكملة البيت (والمعتمد يخرج منهما) أى اللحم واللبن (قدر الصاع بالوزن)

وهو خمسة أرتال وثلاث لا قدر ما يشبع من غيرها كما في الصفتي (فافهم) أى اعلم (وكن مراعا) أى ملاحظ لهذا المعنى :

وَيُخْرِجُ مِنَ التَّمْحِ وَالسَّلْتِ وَالشَّعِيرِ

وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ وَالذَّرَّةِ يَا خَبِيرِ
وَعَدَسٍ وَأَقِطٍ وَأَرْزٍ قَدْ حَرَّرُوا وَدُخْنٍ فَاتْبَعَنَ مَا قَدَّرُوا
إِذَا اقْتِيَتْ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ

تَعَيَّنَ الْإِخْرَاجُ مِنْهَا بِلَا خَلَّافِ

(ويخرج من التمح والنسلت) وهو شعير لا قشر له (والشعير) وهو من له قشر (والتمر والزيب والذرة يا خبير) أى عالم (وعدس واقط) بفتح الهمزة وكسر القاف وبكسر الهمزة وسكون القاف وهو خائر اللبن المخرج زبده (وارز قد حرروا) أى كتبوا تكلمة البيت (ودخن فاتبعن) أمر (ماقدروا) أى عدوا (إذا اقتيت واحد من هذه الأصناف) أى الذى تقدمت (تعين الإخراج منها بلا خلاف) أى بين العلماء ، وزاد بعضهم العلس بفتح العين واللام المخففة وبعدهما سين مهملة قال صاحب الرسالة ، وقيل إن كان العلس قوت قوم أخرج منه وهو حب صغير يقرب من خلقة البر وهو طعام أهل صنعاء .

وَنَدَبَ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ

وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ بِأَمْرِ يَدِ

(ونذب إخراجها) أى إخراج زكاة الفطر (بعد) طلوع (الفجر) أى من يوم الفطر (وقبل صلاة العيد) أى ولو بعد الغدو إلى المصلى ، ويكره تأخيرها لطلوع الشمس ، وقال فى المدونة وقبل الغدو إلى المصلى لئلا كل منها الفقير قبل ذهابه إلى المصلى لما فى مسلم من أنه صلى الله عليه وسلم (كان يأمر بزكاة الفطر

أن تؤدى قبل خروج الناس إلى المصلى) وفي رواية عنه عليه الصلاة والسلام ،
أنه قال : (من أداها قبل الصلاة فهي مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي
صدقة من الصدقات) (ويجوز إخراجها قبل) أى قبل وقت وجوبها (باليومين)
كما فى المدونة ، وقال ابن الجلاب (والثلاثة يامريد) أى مرید الإخراج ، وعند
الشافعي يجزى إخراجها من أول رمضان .

وَلَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ زَمَنِهَا إِنْ كَانَ

مَلِيًّا وَتَسْقُطُ عَنِ الْمُحْتَاجِ فِي يَوْمِهَا إِنْ كَانَ
وَمَنْ عِنْدَهُ قُوَّةُ يَوْمِهِ فَالْيُخْرَجَ وَمَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ فَلَا حَرَجًا
(ولا تسقط) أى لا تسقط زكاة الفطر عن لزمته (بمضى زمنها) وهو أول
ليلة العيد أو فجره ، بل يخرجها لماضى السنين الماضية عنه وعن لزمته نفقته (إن
كان ملياً) أى غنياً (وتسقط عن المحتاج) وهو المعسر (فى يومها إن كان) أى
معسراً (ومن عنده قوت يومه) أى وفضل عنده شيء (فليخرجها) أى الفاضل
(ومن ليس عنده فلا حرجا) الألف للروى أى فلا إثم عليه .

وَيَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ صَاعًا وَاحِدًا لِمَسَاكِينٍ

أَوْ أَصْوَاعًا مُتَعَدَّةً لِوَاحِدٍ مِّنْهُمْ

(ويجوز أن يدفع صاعاً واحداً لمساكين) يتسمونه ، وإن كان خلاف
الأولى (أو) أن يدفع (أصواعاً متعددة لواحد مسكين) أى أو فقير . قال أبو
الحسن : ويجوز أن يدفعها الرجل عنه وعن عياله لمساكين واحد :

وَإِنَّمَا تُدْفَعُ لِلْحُرِّ الْمُسْلِمِ الْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ الْعَادِمِ الْحَتْمِ
وَلَا يَصَحُّ دَفْعُهَا لِلْعَبْدِ هَذَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ سُبُلَ الْخَيْرِ

(وإنما تدفع للحر) فلا تجزى ، للعبد (المسلم) فلا تجزى ، لسكافر (الفقير)
وهو الذى لا يملك قوت عامه وهو فقير الزكاة ، وقيل إنما تدفع لعادم قوت

يومه والتمتع الأول (والمساكين) وهو الذى لا شيء له (العادم الحقيق) أى الهين الذى لا يعبأ به (ولا يصح دفعها للغير) أى لغير الفقراء والمساكين ممن يتولاها ولا لمن يجرمها ولا تعطى لمجاهد أيضاً ولا يشتري له بها آلة الجهاد ولا للمؤلفة قلوبهم ولا لابن السبيل إلا إذا كان فقيراً بالموضع الذى هو فيه فيعطى منها بوصف الفقر ولا يعطى منها ما يوصله إلى بلده ولا يشتري منها رقيق ولا لغارم قاله الصفتى (هدايا الله وإياك سبل الخير) وهو خلاف الشر ثم شرع يذكر قدر زكاة الفطر بالوزن فقال :

وَهِيَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ بَغْدَادٍ فَلَا زِيَادَةَ فَخُذْ إِسْنَادَ
وَالرُّبْعُ الْمَصْرِ يُخْرَجُ عَنْ ثَلَاثِ أَنْاسٍ

فَاعْمَلْ بِهَذَا وَاحْذَرْ مِنَ الْقِيَاسِ

(وهى خمسة أرتال وثلث بغداد) أى بحذف ياء النسبة للخفة (فلا زيادة) أى تكره الزيادة على الصاع إذا كانت محتقة وقصد بها الاستظهار على الشارع كالزيادة فى التسبيح والتحميد والتكبير على الثلاثة والثلاثين ، وأما الزيادة لا على أن الأجزاء يتوقف عليها فلا كراهة (فخذ إسناد) يقال أسندت الحديث إلى قائله رفعته إليه بذكر قائله (والرابع المصر) بحذف ياء النسبة للخفة (يخرج عن ثلاث أناس) أى أشخاص (فاعمل بهذا واحذر) أى خف (من) عاقبة (القياس) فلا تقس .

مَنْ أَنْكَرَ مَشْرُوعِيَّتَهَا فَقَدْ كَفَرَ وَمَنْ أَنْكَرَ وَجُوبَهَا لَا يَكْفُرُ
(من أنكر مشروعيتها) بأن قال إنها لم تشرع (فقد كفر) ولعله وجه شهرة مشروعيتها دون فرضيتها (ومن أنكر وجوبها لا يكفر) أى بناء على القول بسنيتها قاله الصفتى :

﴿ باب في بيان أحكام الزكاة ﴾

الزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ شَرْوْطُهَا خَمْسَةٌ : الْإِسْلَامُ وَمُلْكُ النَّصَابِ وَالْحُرِّيَّةُ
وَمُرُورُ الْحَوْلِ فِي غَيْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ

الْأَرْضِ وَبِحِ السَّاعِي فِي الْمَاشِيَةِ يَا أَمِنْ

فَلَا تَجِبُ عَلَى عَبْدٍ وَلَا مَسْكَاتِبًا وَلَا عَلَى أُمٍّ وَلَدٍ وَلَا غَاصِبًا

(الزكاة) لغة النمو والزيادة يقال زكا المال وزكا الزرع إذا نما وزاد وشرعا

مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص إذا بلغ قدراً مخصوصاً في وقت مخصوص

يصرف في جهات مخصوصة وهي (واجبة) أى بالكتاب والسنة والإجماع فمن

جحد وجوبها كفر ومن أقر بوجوبها وامتنع من إخراجها أخذت منه كرها

وتحزنة وإن يقتل ، وفرضت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر و

(شروطها) أى الزكاة (خمسة) أولها (الإسلام) بقاء على عدم خطاب الكفار

بفروع الشريعة والمشهور خطاب الكفار بفروع الشريعة فيكون الإسلام شرطاً

في صحة الزكاة بخلاف خطابهم بالإيمان فإنه متفق عليه (و) ثانيها (ملك النصاب)

أى ملكاً كاملاً فلا تجب على غاصب ولا على مودع ولا مالك بعض نصاب

لعدم ملك النصاب ولا في ملك الغنيمة لعدم استقرارها (و) ثالثها (الحرية) فلا

تجب على رقيق قن أو ذى شائبة كمدبر ومكاتب (و) رابعها (مرور الحول في

غير ما يخرج من الأرض) لقوله عليه الصلاة والسلام (لا زكاة في مال حتى

يحول عليه الحول) (و) خامسها (بحى الساعى في الماشية) إن كان هناك

ساع وإلا تجب بمرور الحول كغيرها وزاد بعضهم النية عند عزلها أو إخراجها

للفقراء (يا أَمِنْ) بكسر الميم وسكون النون للزكاة تكملة البيت (فلا تجب)

الزكاة (على عبد) أى قن أى (ولو مسكاتباً ولا أم ولد ولا غاصباً) أى من

الظلمة المستغرقين للذم لا تجب عليهم زكاة حيث كان جميع ما بأيديهم من أموال
الناس قاله الصاوى :

أَمَّا زَكَاةُ الْحَرْثِ فَيَوْمٌ حَصَادِهِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَمَامُ الْحَوْلِ يَأْتِيهِ
(أما زكاة الحرث) كالتمح والشعير والسلت والقطاني السبعة وذوات
الزيوت والثمار الآتية (فيوم حصاده) لقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده)
وأما وجوب الزكاة يدخل بمجرد الإفراك في الحب وطيب الثمر (فلا يشترط
فيه تمام الحول يأنه) تكملة البيت :

وَلَا زَكَاةٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَبِّ وَالْتَمْرِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعَةَ أَرَادِبَ بِالمَصْرِ
وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ كَيْلَ مَصْرِيًّا فَافْهَمْ لِهَذَا لَا تَكُنْ غَبِيًّا
(ولا زكاة في شيء من الحب) وستأتي أنواع الحبوب التي تجب فيها
الزكاة (والتمر) بجميع أنواعه (حتى تبلغ أربعة أرباب بالمصر) أى بالكيل
المصرى (وهو) أى الأردب (اثنا عشر كيل مصرياً) قال الزرقاني وفي زماننا
سنة اثنتين وأربعين بعد الألف وقبله يسير إلى سنة تسع وثمانين بعد الألف
حرر النصاب فوجد أربعة أرباب وويبة ، واستمر ذلك إلى سنة إحدى وتسعين
بعد المائة والألف وحرره بعضهم سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة بعد الألف
فوجد خمسون كيلة وهذا بالتقريب فليحرر (فافهم لهذا لا تكن غبياً) أى جاهلاً
أَمَّا أَجْنَاسُ الْحُبُوبِ الَّتِي مِنْهَا الزَّكَاةُ

فَعِشْرُونَ قَالُواهَا النَّقَاتُ
فَالْقَطَانِي سَبْعَةٌ حَصُّهُ فُولٌ لُوبِيًّا وَعَدَسٌ وَتَرْمُسٌ وَجَلْبَانٌ وَافِيًّا
وَالْبُسَيْيَّةُ هَذِهِ تَمَامُ السَّبْعِ وَأَرْبَعَةٌ وَهِيَ ذَوَاتُ الزُّيُوتِ اتَّبِعْ
وَهِيَ الزَّيْتُونُ وَالسَّمْسِمُ وَالْقُرْطُمُ وَحَبُّ الْفَجْلِ الْأَحْمَرِ لَا تَتَوَهَّمُ

وَهِيَ فُجْلُ الْمَغَارِبِ الْأَبْيَضُ لَا فُجْلُ مِصْرَ

أَفْهَمَ لَهَا لِكَي تَفُوزَ بِالنَّصْرِ
وَالْتَمَحُ وَالشَّعِيرُ وَالسَّلْتُ وَالْعَاسُ وَأُرْزُ وَالذَّرَةُ وَدُخْنُ لَهَا تَحْسِبُ
وَالزَّيْبُ وَالْتَمَرُ تَمَّتِ الْمُقْتَاتُ فَهَذِهِ الْأَصْنَافُ يَا وَلَاتُ

(أما أجناس الحبوب التي) تجب (منها الزكاة فعشرون) جنساً (قالوها
الثلاث) (جمع ثمة والمراد بهم العلماء الأمناء) (فالقطن) (جمع قطنية بثلاث القاف
مع تخفيف الياء وتشديدها من قطن بالمسكان إذا أقام به وهي كل ماله غلاف
(سبعة) وهي (حمص) بسكسر الحاء والميم المشددة ويصح فتح الميم (فول لوبيا)
بالمسد والقصر (وعدس) بفتحيتين كما في القرآن (وتومس) بضم التاء والميم
(وجلبان) بضم الجيم وسكون اللام (وافياً) أى تاماً (والبسيلة) بالياء الثمناة
(هذه تمام السبع) أى الفطاني السبعة (وأربعة وهي ذات الزيوت أتبع) أمر
بالإتباع (وهي الزيتون) ثمر معروف (والسمسم والقرطم وحب الفجل) بضم
الفاء وسكون الجيم (الأحمر) لا الأبيض (فلا تنوهم) أى لا تغلط (وهي فجل
المغرب الأحمر) صفة للفجل يوجد في بلاد المغرب (لا فجل مصر) أى الأبيض
(أفهم لها) أى ذوات الزيوت (تفوز) أى تغفر (بالنصر) أى بالقوة على
الأعداء ومن الأصناف التي تجب فيها الزكاة (القمح والشعير والسلت) ضرب
من الشعير ليس له قشر كما مر (والعلس) بفتحيتين ضرب من الخنطة يكون
في القشرة منه حبتان وقد تكون واحدة أو ثلاث وقيل غير ذلك (وأرز)
وهو معروف (والذرة) بضم الدال المعجمة وهي غالب أكل السودان
(ودخن) بضم الدال المهملة (لها تحسب) أى تحصى عددها (والزيب)
جمع الواحدة زيبية (والتمر) من ثمر النخل (تمت المقسات) وهو مايؤكل

ليقتات به (فهذه الأصناف) جمع صنف بكسر الصاد وهو النوع : ياولات
تكملة البيت :

فَإِذَا تَمَّ حَبُّهُ أَوْ ثَمَرُهُ قَدَرَ النَّصَابِ

فَلْيُخْرِجِ الْعُشْرَ مِنْهُ بِلَا ارْتِيَابٍ

إِنْ كَانَ سُقِيَ بِالْمَطَرِ أَوْ بِالنَّيْلِ

وَإِنْ سُقِيَ بِآلَةٍ فَنِصْفُ الْعُشْرِ يَنْبَدِلُ

(فإذا تم حبه أو ثمره قدر النصاب) وهو خمسة أو سقى (فليخرج العشر
منه بلا ارتياب) أى شك (إن كان سقى بالمطر أو بالنيل) أو بالسيح بفتح
السين أى الماء الجارى على الأرض والجمع سيوح ولو اشترى ممن نزل بأرضه
أو أجراه إلى أرضه بنفقة (وإن سقى بآلة) أى كاللدوايب والدلاء والقرب
والسواقي (فنصف العشر) والأصل فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت
السماء والعيون العشر وما سقى بالنضح نصف العشر وإن سقى بهما فعلى حكميهما
حيث تساويًا أو تتاربًا فيؤخذ العشر من ذى السيح ونصفه من ذى الآلة وإن
سقى بأحدهما أكثر فتميل الحكم للأكثر وبلقى الأقل وقيل لاتبعية وتعتبر القسمة
قال خليل وإن سقى بهما فعلى حكميهما وقيل يغلب الأكثر خلاف (يانبيل)
ياعظيم تكملة البيت :

وَيُخْرِجُ مِنَ الْقَمْحِ وَالسَّلْتِ وَالشَّعِيرِ

لَأَنَّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ بِلَا تَكْثِيرٍ

(ويخرج من القمح والسلت) وهو المعروف بشعير النبي صلى الله عليه
وسلم (والشعير) أى إذا لم يسكل النصاب من كل واحد بانفراده (لأنها جنس
واحد) فى الزكاة إذا اجتمع من جميعها نصاب زكاها ويخرج من كل على حسبه
قال خليل وأخذ من الحب كيف كان كالتمر نوعاً أو نوعين وإلا فمن أوسطهما

فإن أخرج من الأعلى عن الأدنى أجزأ بخلاف العكس (بلا تكبير) أى
 نكران تكملة البيت والحاصل أنها جنس واحد فى الزكاة لتقارب منفعتها ولذلك
 جعلت فى البيع جنساً بحيث يحرم التفاضل فى بيع بعضها ببعض فلا يجوز بيع مد
 قمح بمدين من شعير :

وَكَيْدًا تُجْمَعُ السَّبْعَةُ الْقَطَّانِ لِأَنَّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ بِإِنْسَانٍ
 (وكذا تجمع السبعة القطان) وقد مر ذكرها بشرط زرع المضموم قبل حصاد
 المضموم إليه فإذا اجتمع من جميعها خمسة أو سق زكى وإلا فلا (لأنها) فى الزكاة
 (جنس واحد) رفقاً بالفقراء (بإنسان) قال فى المصباح : والإنسان من الناس
 اسم جنس يقع على الذكر والأنثى :

وَهَذَا فِي الزَّكَاةِ لَا فِي الْبُيُوعِ لِأَنَّهَا أَجْنَاسٌ بَارِبِعٍ
 وَكَذَلِكَ تَجْمَعُ أَصْنَافُ الزَّيْبِ وَأَيْضًا أَصْنَافُ التَّمْرِ بِأَحَبِّبٍ
 (وهذا) الجمع (فى الزكاة لا فى البيوع لأنها أجناس) أى أنواع يجوز
 بيع بعضها ببعض متفاضلاً يداً بيد (باربيع) قد مر معنى ذلك (وكذا تجمع
 أصناف الزيب) فإذا اجتمع من جميعها نصاب زكى وإلا فلا (وأيضاً) تجمع
 (أصناف التمر) فإذا اجتمع من جميعها نصاب زكى وإلا فلا (ياحبب)
 تكملة البيت :

وَأَمَّا الْعَلَسُ وَالذُّخْنُ وَالذَّرَا
 وَالْأَرْزُ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا جِنْسٌ لَأَمْرًا
 وَكَذَلِكَ الزَّيْتُونُ وَالْقُرْطُمُ وَالسَّمْنُ
 وَحَبُّ الْفُجْلِ الْأَخْمَرِ فَلَا وَاحِدَ الْفَيْرِ يُفْتَمُ
 وَتُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْ زَيْتٍ كُلِّ
 إِذَا بَلَغَ الْحَبُّ النَّصَابَ بِأَخِلٍّ

بَلَغَ الزَّيْتُ النَّصَابَ أَوْ لَا قَدْ حَرَّرُوا
 فَإِنْ عَصَرَهُ يُخْرِجُ مِنْ زَيْتِهِ وَإِنْ أَكَلَهُ يُقَدَّرُ
 ثُمَّ يَسْتَمَلُّ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ الْجَلِيَّةِ

إِنْ لَمْ يَجِدْهُمْ أَخْرَجَ مِنَ الْقِيَمَةِ الْمَالِيَّةِ
 (وأما العسل والدخن والذرا والأرز فكل واحد منها جنس) أى نوع
 منفرد لا يضم الآخرين بل يعتبر على حدته فإن كمل منه النصاب زكى وإلا فلا
 وكذلك فى البيع أجناس يحوز بيع بعضها ببعض متفاضلا يداً بيد (لامراً) أى
 لاشك فى ذلك (وكذا) ذوات الزيوت وهى (الزيتون والقرطم والسوسم
 وحب الفجل الأحمر) لا الأبيض (فلا واحد) أى من هذه المذكورات (لغيره
 يضم) أى يجمع فى الزكاة بل يعتبر كل واحد على حدته فإن كمل نصاب زكى
 وإلا فلا وكذلك فى البيع أجناس يحوز بيع بعضها ببعض متفاضلا (وتخرج
 الزكاة من زيت كل) واحد من ذوات الزيوت (إذا بلغ الحب النصاب) وهو
 خمسة أوسق كما مر (ياخل) أى خليل وهو الصديق (بلغ الزيت النصاب)
 وهو ألف وستمائة رطل (أولا) يبلغ (قد حرروا) أى أثبتوا هذا النص (فإن
 عصره) أى استخرج ربه زيتته (يخرج) ربه الزكاة (من زيتته) ولو لم يبلغ
 النصاب أى ولو رطلاً واحداً (وإن أكله) أى ربه (يقدر) بكسر الدال
 المشددة أى يتجرى عدده (ثم يستمل) أى ربه (أهل المعرفة) أى العلم بالتخريص
 (الجليه) نعت للمعرفة أى الظاهرة (إن لم يجدهم) أى أهل المعرفة (أخرج)
 أى الزكاة (من القيمة المالية) أى نسبة للمال :

وَلَا زَكَاةَ فِي الْفَوَاحِشِ كَالذَّبَّةِ وَالْخَضِرِ وَالْبَطِّيخِ وَالْبَامِيَةِ
 وَكَذَا الثَّمَا حِ وَالْتَيْنِ وَكَذَا الْقُطْنِ
 وَالْكُتَّانِ وَبَذَرُهُمَا الْبَبْنِ

(ولا زكاة في الفواكه) جمع فاكهة وهو ما يتفكه به أى يتنعم به (كالدبة)
 أى القرع والشمش وغيرها (و) كذا (الخضر) كالخس والقصب والسلق
 والملوخية (و) كذا (البطيخ والبامية وكذا التفاح والتين) والخيار والبقول
 كالبلبل لقول عائشة رضى الله عنها جرت السنة أن لا زكاة في الخضر على عهد
 عليه الصلاة والسلام وعهد الخلفاء بعده (وكذا القطن والكتان) بفتح الكاف
 وله بزر يستصبح به وكذا (بذرها) أى بذر القطن والكتان (المبين) بتشديد
 الياء أى المظهر المذكشف ولما فرغ من الكلام على ما يركى من الحبوب ومالا
 يركى شرع في الكلام على زكاة العين وبيان قدر النصاب منها بقوله :

(باب في حكم زكاة العين)

وَلَا زَكَاةَ فِي الذَّهَبِ أَقَلَّ مِنْ عِشْرِينَ
 دِينَارًا شَرْعِيَّةً يَقِينًا
 وَلَا زَكَاةَ فِي الْفِضَّةِ فِي أَقَلِّ مِنْ مِائَتَى
 دِرْهَمٍ شَرْعِيَّةٍ يَاصِفِي
 فَإِذَا بَلَغَ كُلٌّ مِنْهُمَا النَّصَابُ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ يَا أَجْبَابُ
 فَلْيُخْرِجْ مِنْهُمَا رُبْعَ الْعَشْرِ وَمَا زَادَ فَعَلَى حَسَبِ مَا يَخْرُجُ
 لِأَنَّهُ لَا وَقْصَ فِي النَّقْدِ وَالْحُبُوبِ فَذَا صَرِيحُ سُنَّةِ دَالِّهَا الْمَحْبُوبِ
 وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي النَّقْدَيْنِ أَنْ لَا يَكُونَ مَدِينًا
 وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَجْمَعُهُ فِي الدَّيْنِ
 فَيَصُمُّ الذَّهَبَ إِلَى الْفِضَّةِ
 فَإِذَا اجْتَمَعَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ زَكَاةً مَعَ بَعْضِهِ

(ولا زكاة في الذهب) مسكوكاً أو غيره (أقل من) وزن (عشرين ديناراً شرعية) وهي اثنان وسبعون حبة من الشعير الوسط (يقينا) اليقين العلم الحاصل عن نظر واستدلال (ولا زكاة في الفضة في أقل من) وزن (مائتي درهم شرعية ووزنه خمسون وخمسة حبة من وسط الشعير والتعويل في النصاب على ما يساوى الدنانير والدرهم الشرعية وزناً ، لأن المعاملات العادية لاضابط لها لاختلافها بالصغر والكبر باختلاف الأزمان (فإذا بلغ كل منهما) أى من الذهب والفضة (النصاب وحال عليها الحول يا أحباب) جمع حبيب تكلمة البيت (فليخرج منهما ربع العشر وما زاد فعلى حسب) أى حساب (مايجز) أى يحصل ، قال العلامة خليل وفي مائتي درهم شرعى أو عشرين ديناراً فأكثر ومجمع منهما بالجزء ربع العشر ، والدليل على ذلك ما أخرجه الترمذى وأبو داود عن على رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قد عفوت عنكم عن صدقة الخليل والريقيق فهاتوا صدقة الورق من كل أربعين درهما درهم ، وليس في تسعين ومائة شيء فإذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم فما زاد فبحساب ذلك) (لأنه لا وقص) وهو ما بين الفريضتين من نصب الزكاة مما لا شيء فيه (في النقد) أى الذهب والفضة (والحبوب) كالقمح والشعير وغيرهما مما تجب فيه الزكاة (فذا صريح) هو الذى لا يفتقر إلى إضمار ، أو تأويل (سنة دالنا) أى مرشدنا (الحبوب) عند الله وعند خلقه (ولكن يشترط في) زكاة (النقدين) أى الذهب والفضة أن لا يكون صاحبها (مديناً) أى عليه دين (وليس عنده ما يجعله في الدنيا) يعنى أن المدين لا زكاة عليه في ماله العين مالم يكن عنده ما يجعله في الدين (فيضم الذهب والفضة فإذا اجتمع ما فيه الزكاة) منهما (ضمه مع بعضه) مثاله من له مائة درهم شرعية وعشرة دنانير شرعية فليخرج من كل مال ربع العشر ويعوز لإخراج أحمد النقدين عن الآخر ولما فرغ من الكلام على الزكاة العين شرع في الكلام عن زكاة نصاب النعم فقال :

﴿ باب زكاة نصاب النعم ﴾

زَكَاةُ نَصَابِ النِّعَمِ بِمُضَى الْحَوْلِ لِهَذَا أَفْهَمَ
وَتَمَامِ الْمُلْكِ وَإِنْ مَعْلُوفَةً وَعَامِلَةً وَنِتَاجًا فَكُنْ لِهَذَا فَاعِلَةً
فَلَا زَكَاةَ عَلَى النَّاصِبِ وَالْمُودِعِ

أَمَّا الْإِبِلُ فَلَا زَكَاةَ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةٍ اسْتَمِعْ
فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسَةً فَفِيهَا شَاةٌ إِلَى تِسْعَةٍ أَفْهَمَ يَا فُـ____لَا
فَإِذَا بَلَغَتْ عَشْرَةً فَفِيهَا شِئَانِ إِلَى أَرْبَعَةِ عَشَرَ خُذْ بَيَانَ
فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ فَفِيهَا ثَلَاثَةٌ شِيَاهُ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ كُنْ ذَا وَرَائِهِ
فَإِذَا بَلَغَتْ عِشْرِينَ فَفِيهَا أَرْبَعَةٌ شِيَاهُ إِلَى عِشْرِينَ وَأَرْبَعَةَ
وَالشَّاةِ لَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ أَنْثَى وَذَكَرٍ

أَعِ لِهـ____ذَا وَافْحَصْ لِهَذَا الْفِكْرِ
وَهِيَ مَا أَوْفَتْ سَنَةً وَدَخَلَتْ

فِي الثَّانِيَةِ مِنْ جُلٍّ غَنَمٍ تِلْكَ الْجِهَةُ
(زكاة نصاب النعم) وهي في عرف أهل الشرع خصوص الإبل والبقر
والجاموس والغنم والمعز ولا تجب في غير هذه من خيل وبغال وحمر وإنما
وجبت فيها دون غيرها لوجود كمال النماء فيها من لبن وصوف ونصل وغير
ذلك من أنواع الانتفاع بخلاف غيرها من بقية أنواع الحيوانات وهي تجب
بالكتاب والسنة كما قدمنا (بمضى الحول) أي بسبب مضي الحول وأما جواز
إخراج الزكاة فيما لا ساعى له قبل الحول فهو رخصة لأن ما قارب الشيء يعطى
حكمه قاله الصفتي (لهذا) الإشارة راجعة لما تقدم (أفهم) أي اعلم هذا الحكم
الشرعي (وتمايم الملك) أي الملك التام احترازاً عما لا ملك له أصلاً كالغصب

فلا زكاة عليه كما يأتي وعن الملك غير التام كملك الغنيمة لعدم استقرارها وملك العبد ومن فيه شائبة رق لعدم تصرفه وقوله تمام الملك أى لعين النصاب أو لأصله كالأمهات المكملة بالنسل فاحترزنا بقولنا لعين إلى آخر عن ملك الدين كمن قبض ديناً أو سلماً بعد أعوام فإنه يستقبل كما في حاشية الصفحى هذا إذا كانت سائمة ترى السكلا بل (وإن معلوفة) في الحول أو بعضه خلافاً لأبى حنيفة والشافعى (وعامله) هذا إذا كانت مهملة بل وإن كانت عاملة فتجب فيها الزكاة خلافاً للشافعية أيضاً والتقييد بالسائمة في حديث (في الغنم السائمة الزكاة) لأنه الغالب على مواشى العرب (ونتاجاً) بالكسر اسم يشمل وضع البهائم من الغنم وغيرها (فكن لهذا) أى الذى ذكرناه (فاعله) أى عامله به (فلا زكاة على الغاصب) وهو الذى يأخذ المال قهراً أو ظمناً (والمودع) بفتح الدال وهو من دفع إليه مالا ليسكون عنده ودبعة وإتمام تجب الزكاة على الغاصب والمودع لأنهما لملك لهما أصلاً وبدأ بالكلام ببيان أنصبة الإبل لأنها أشرف النعم ولذا سميت جمالا للتجمل بها قال تعالى (ولستم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون) واقتداء بالحديث إذ فعل ذلك صلى الله عليه وسلم في كتاب الصدقة لعمر بن حزم وفروض زكاتها إحدى عشر فريضة أربعة منها المأخوذة فيها من غير جنسها ويسمى شتتا بفتح الشين المعجمة والنون وسبعة الزكاة فيها من جنسها وبدأ بالأولى وهى الأربعة بقوله (أما الإبل فلا زكاة) فيها (فى أقل من خمسة) والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (ليس فيما دون خمس ذود صدقة) أى زكاة (استمع) تسكلة البيت (فإذا بلغت خمسة ففيها شاة) أى جذعة أو ثنية (إلى تسعة) فالخسة نصاب والأربعة وقص (افهم) أى أعلمن (يا فلا) أى يا فلان وحذفت النون للروى (فإذا بلغت عشرة ففيها شاتان) ويستمر أخذها (إلى أربعة عشر خذبيان) أى توضيح تسكلة البيت (فإذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاثة شياه إلى تسعة عشر كن ذا) أى صاحب (وراثه) أى

عالمًا لأن العلماء ورثة الأنبياء (فإذا بلغت عشرين ففيها أربعة شياه إلى عشرين وأربعة) فالوقص في هذه والتي قبلها أربع وليس فيها إلا الغنم بالإجماع لقوله صلى الله عليه وسلم كما في صحيح البخارى (فيما دون خمس وعشرين من الإبل الغنم في كل خمس ذود شاة) (والشاة لا فرق فيها بين أنثى وذكر) والتاء فيها للوحدة (أع) فعل أمر مبنى على حذف الياء أى احفظ (لهذا واخمس) أى استقص في البحث (الفكر) جمع فكرة بالكسر وهو تردد النظر والتدبر لطلب المعانى (وهى) أى الشاة (ماأوفت سنة ودخات في الثانية من جل غنم تلك الجهة) ثم يتغير الواجب كما قال العارف بالله :

فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى
خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أَنْجَلًا
فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ حَرَرُ
فَمَا زَادَ عَلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ بِأَسَامِعِينَ
فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَمَا زَادَ

إِلَى سِتِّينَ حَقَّةً طَرُوفَةُ الْفَحْلِ خُذِ الْإِرْشَادَ
وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَهُ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ اسْتَمِعَهُ
وَفِي سِتِّ وَسَبْعِينَ يَقِينًا بِنْتُ لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ
وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ بِلَا تَوَانٍ
فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ

حَقَّةً وَبِنْتُ لَبُونٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
(فإذا بلغت خمسة وعشرين إلى خمسة وثلاثين) بإدخال الغاية (ففيها بنت مخاض) وتستمر إلى خمس وثلاثين بإدخال الغاية فيكون الوقص عشرة أوله

ست وعشرون وآخره خمس وثلاثون وبنت الخاض ما أوفت سنة ودخلت في الثانية كما يأتي ويشترط أن تكون سليمة من العيوب التي تمنع الإجزاء في الضحية (انجلا) والنجل بفتحيتين سعة العين وحسنها قاله تكملة للبيت (فإن لم توجد) أى بنت الخاض في الخمس وعشرين أو وجدت لكن معيبة (فإن لبون ذكر) هو ما أكمل سنتين ودخل في الثالثة فإن عدما أى بنت الخاض وابن اللبون كلفه الساعى بنت الخاض أحب أو كره (فإذا بلغت ستة وثلاثين حرر) أى العلماء (فما زاد على خمس وأربعين ففيها بنت لبون) وهى ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة وسميت بذلك لأن أمها ذات لبن (ياسامعين) جمع سامع تكملة البيت (فإذا بلغت ستة وأربعين فما زاد إلى ستين) بإدخال الغاية (حقه) بكسر الحاء وهى ما أكلت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وسميت بذلك لأنها استتحت الحمل عليها وأن يطرقها الفحل (خذ الإرشاد) وهو إصابة الصواب (وفي إحدى وستين جذعة) وهى ما أكلت أربع سنين ودخلت في الخامسة سميت بذلك لأنها أجذعت أسنانها أى أبدلتها (إلى خمس وسبعين استمعه) أى لذلك (وفي ست وسبعين يقينا) قد مر معنى ذلك (بنتا لبون إلى تسعين) بإدخال الغاية أيضاً فالوقص في هذه أربعة عشر أيضاً (وفي إحدى وتسعين حقتان) ويستمر أخذها (إلى) تمام (مائة وعشرين) فالوقص في هذه تسع وعشرون فإذا تمت هذا النصاب أخرجهما (بلا توان) أى بلا تأخير (فما زاد على ذلك ففي كل خمسين حقه وبنت لبون في كل أربعين) وقد اختلف في الزيادة فقال ابن القاسم ولو آحاد وقال مالك الزيادة في المقد بأن كانت مائة وثلاثين وأما إن كانت مائة وإحدى وعشرين أو أكثر إلى ثلاثين بإخراج الغاية فيخير الساعى في أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون فينظر فيما يراه أحظ للمساكين فإن وجد أحد السنين تعين أخذه رفقاً بأرباب المواشي فله الصفتى في حاشيته :

وَبِنْتُ الْمَخَاضِ مَا أَوْفَتْ سَنَةً وَحَمَلْتُ
أُمُّهَا عَلَيْهَا فَإِذَا سَلَّتْهَا بِهَا قَدْ كَمَلْتُ
وَهِيَ بِنْتُ لَبُونٍ قُرَّرْتُ فَإِذَا دَخَلْتُ فِي الرَّابِعَةِ حَقَّةً يَاحِبْدًا
لَأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا
فَإِذَا دَخَلْتُ فِي الْخَامِسَةِ اخْرِصْ عَلَيْهَا

(وبنت المخاض ما أوفت سنة وحملت أمها عليها) ومخض الجنين ببطن
أمها (فإذا سلتان بها قد كملت) أى إذا كمل لها سنتان ووضعت أمها عليها
(فهى بنت لبون قررت) أى ثبتت (فإذا دخلت فى) السنة (الرابعة) أى أوفت
ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة صارت (حقة ياحبدا) أى هذه التسمية (لأنها
استحققت أن يحمل عليها فإذا دخلت فى) السنة (الخامسة احرص) أى اجتهد
(عليها) أى لا يفوتك ثواب إخراجها فهى جذعة وهى آخر أسنان الإبل .

وَأَمَّا الْبَقَرُ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ يَاجِجَهَا
فَإِذَا بَلَغَتْ فَقِيهَا عَجَلْ تَبْدِيعُ وَهُوَ مَا أَوْفَى سَلَّتَيْنِ يَارَبِيعُ
إِلَى أَرْبَعِينَ فَإِذَا بَلَغَتْهَا

فَقِيهَا مُسِنَّةٌ ثَلَاثَةُ سِنِينَ قَدْ أَوْفَتْهَا
وَدَخَلْتُ فِي الرَّابِعَةِ إِلَى سِتِّينَ فَقِيهَا تَبْدِيعَانِ إِلَى سَبْعِينَ
فَإِذَا بَلَغَتْ سَبْعِينَ فَمُسِنَّةٌ وَتَبْدِيعُ

وَفِي مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ مُسِنَّاتٍ يَاقَوِيعُ
أَوْ أَرْبَعَةٌ أَتْبَعَهُ الْخِيَارُ فِي ذَلِكَ
لِلسَّاعِى وَقِيلَ الْخِيَارُ فِي ذَلِكَ لِرَبِّهَا يَا نَاسِكَ

(وأما البقر فلا زكاة فيها حتى تبلغ ثلاثين) بقرة بل لا بد من بلوغ الثلاثين (ياوجيها) أى يا صاحب الجاه والمنزلة والمراد به العالم العامل (فإذا بلغت) أى الثلاثين (ففيها يحل) أى جذع ذكر فلا تجزئ الأنتى (تبيع) بمثناة قوقية بعدها باء موحدة سمى بذلك لأنه يتبع أمه أو لتبعية قرنيه أذنيه (وهو ما أوفى سنتين) أى ودخل فى الثالثة على الصحيح خلافاً لعبد الوهاب فى قوله إنه ما أوفى سنة ودخل فى الثانية (ياربيع) قد مر معنى ذلك (إلى أربعين فإذا بلغت) أى الأربعين (ففيها مسنه) ولا تكون إلا أنتى فإن فقدت أجبر ربها على الإتيان بها إلا أن يعطى أفضل منها (ثلاثة سنين قد أوفتها ودخلت فى الرابعة إلى ستين ففيها تبيعان إلى سبعين فإذا بلغت سبعين فمسنة وتبيع) فإذا بلغت ثمانين ففيها مسنتان فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة أنبعة فإذا بلغت مائة ففيها تبيعان ومسنة (وفى مائة وعشرين ثلاثة مسنات ياوكيع) أى شديد تكملة البيت (أو أربع أنبعة الخيار فى ذلك للساعى) أى فى أخذ الثلاث مسنات أو الأربعة أنبعة إن وجد وهو المعتمد (وقيل الخيار فى ذلك لربها) ضعيف (ياناسك) قد مر معنى ذلك والله أعلم ثم شرع فى زكاة الغنم فقال :

وَأَمَّا الْغَنَمُ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ بِأَسَاعِيهَا
فَإِذَا بَلَغَتْ فِشَاةً جَذَعَهُ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ أَتْبَعَهُ
فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَةً وَإِحْدَى

وَعِشْرِينَ فَفِيهَا شَتَانَانِ يَأْذَا الْهَدَى
وَفِي مِائَتَيْنِ وَشَاةٌ ثَلَاثَةُ شِيَاهُ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ وَتِسْعُونَ شَاهُ
فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِمِائَةً فَفِيهَا أَرْبَعَةُ شِيَاهُ خَذَ قَوْلِي يَا تَبِيهَا
(وأما الغنم فلا زكاة فيها حتى تبلغ) أى تكمل عند المخاطب بالزكاة

(أربعين) أى شاة (ياساعيا) الساعى هو العامل الذى يأخذ الصدقة من أربابها ويحتمل أن يراد بساعيا مالِكها المتصرف فيها (فإذا بلغت) أى أربعين (فشاة جذعه) أو جذع من الضان أو المعز وهو ما وفى سنة ويستمر أخذها (إلى مائة وعشرين) بإدخال الغاية فالوقص ثمانون (اتبعه) بتشديد التاء المثناة فوق وكسر الباء أمر بالاتباع تكلمة البيت (فإذا بلغت) أى أكملت غنم المزدكى (مائة وإحدى وعشرين ففيها شاتان) وتستمر الشاتان إلى مائتين والوقص هنا ثمانون أيضاً (إذا) أى صاحب (الهدى) البيان والمراد به معرفة الشرائع والقرآن : (وفى مائتين وشاة ثلاثة شياه إلى ثلاثمائة وتسع وتسعون شاه) فالوقص هنا مائتان غير شاتين (فإذا بلغت أربعمائة ففيها أربعة شياه خذ) فعل أمر (قولى) هذا (يانبيها) قد مر معنى ذلك ، ثم فى كل مائة شاة فى خمسمائة خمس شياه وهكذا :

وَلَا زَكَاةَ فِي الْأَوْقَاصِ وَهِيَ مَا
 بَيْنَ الْقَرِيضَتَيْنِ مِنْ كُلِّ الْأَنْعَامِ إِنْتَمَا
 عَلَى إِحْدَى الْقَوْلَيْنِ وَتَطَهَّرُ ثَمَرَاتَا الْخِلَافِ فِي الْخِلَاطَةِ يَأْفَتَى
 مِثْلَ أَنْ يَكُونَ لِوَاحِدٍ خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ
 وَالْآخِرِ تِسْعَةٌ فَيُخْلِطَانِ يَنْبِلُ
 فَعَلَى الْقَوْلِ بَعْدَ زَكَاةِ الْأَوْقَاصِ

يَكُونُ عَلَى صَاحِبِ الْخُمْسَةِ شَاةٌ إِذَا اخْتَلَصَ
 وَعَلَى صَاحِبِ التَّسْعَةِ شَاةٌ أَعْلَمَا وَعَلَى الْقَوْلِ بَزَكَاةِهَا يَكُونُ عَلَيْهِمَا
 شَاتَانِ يَفْسِمَانِيهَا عَلَى أَرْبَعَةٍ عَشَرَ جُزْءًا عَلَى صَاحِبِ التَّسْعَةِ تِسْعَةٌ
 وَعَلَى صَاحِبِ الْخُمْسِ أَجْزَاءُ خُمْسَةٍ وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهَا مَزَكَاةٌ أُثْبِتُ

(ولا زكاة في الأوقاص) جمع وقص (وهي ما بين الفريضتين من كل الأنعام) سواء كانت عاملة أو مهملة سائمة أو معلوفة (اتما) أى انتسب (على إحدى القولين) والقول الآخر أن الأوقاص فيها الزكاة (وتظهر ثمرتا) الألف للروى (الخلاف في الخلطة) أى في ماشية الأنعام (يافتى) المراد به الشاب الذى يطالب العلم (مثل أن يكون لواحد خمس من الإبل وآخر تسعة فيخططان) أى بإبهما (يانبل) جمع نبيل أى عظيم تكلمة البيت (فعلى القول بعدم زكاة الأوقاص يكون على صاحب الخمسة شاة إذا الخلاص) أى السلامة والنجاة وهما لا يكرنان إلا لمن عمل بما علم مع الإخلاص (وعلى صاحب التسعة شاة أعلا) أمر بالعلم، والألف للروى (وعلى القول بزكاتها يكون عليهما) أى الخليطين (شاتان يقسمانها على أربعة عشر جزءاً على صاحب التسعة تسعة) أجزاء (وعلى صاحب الخمس أجزاء خمسة والمعتمد أنها مزكاة أثبت) أى أثبت العلماء ذلك .

وَتَجْمَعُ الْمَعَزُ مَعَ الضَّانِ وَكَذَا تَجْمَعُ الْجَوَامِيسُ مَعَ الْبَقَرِ عَزْرًا
وَالْبُخْتُ مَعَ الْعَرَابِ فِي الْإِبِلِ وَلَا تُؤْخَذُ السَّخْلَةُ عَلَى مَا نُقِلَ
وَتُعَدُّ عَلَى رَبِّ الْغَنَمِ وَلَا تُؤْخَذُ

الْعِجَافُ وَلَا الْكِرَامُ وَلَكِنْ تُؤْخَذُ

الْوُسْطَى فَإِنْ كَانَتْ كُلُّهُمَا عِجَافٌ أَوْ كِرَامٌ أُلْزِمَ رَبُّهَا بِهَا
شَاةٌ وَوُسْطَى فَالْقِيَمَةُ لَا تُقْبَلُ كُنْ عَالِمًا لِهَذَا أَوْعَ تَجْهَلُ

(وتجمع) أى تضم (المعز مع الضأن) أى إذا نقص كل صنف عن النصاب لأن الجنس جمعهما فى قوله صلى الله عليه وسلم (فى أربعين شاة شاة) (وكذا تجمع الجواميس مع البقر) لأن اسم الجنس جمعهما فى قوله عليه الصلاة والسلام (فى كل ثلاثين من البقر تبيع) (عزرا) أى قوياً هذا النص بموافقه للحديث (و) كذلك تجمع (البخت) وهى الإبل ذات السنامين (مع العراب) وهى

خلاف البخاتي وهي الإبل ذات السنم الواحد ، وإنما جمعها لصدق لفظ الإبل على الصنفين في قوله عليه الصلاة والسلام (في كل خمس من الإبل شاة) (ولا تؤخذ السخلة) أى الصغيرة من الضأن والمعز وهي التي لم توف سنة ذكراً أو أنثى (على ما نقل) أى نقله إلينا الثقات (وتعد) أى يعد الساعى السخلة (على رب الغنم) فإذا كان عنده عشرون من الغنم وولدت كمال النصاب ، ولو قرب الحول وجبت شاة وسط يشير المؤلف إلى نقل ابن القاسم في المدونة ونصه (ابن وهب) عن مالك عن ثور بن زيد الدبلي عن ابن لعبد الله بن سفيان الثقفى عن جده سفيان بن عبد الله أن عمر بن الخطاب بعثه مصدقاً فكان يعد على الناس بالسخلة فقالوا تعد علينا بالسخلة ولا تأخذها منا فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك فقال له عمر : نعم تعد عليهم بالسخلة يحملها الراعى ، ولا تأخذها ، ولا تأخذ الربى (وهى الشاة) التي وضعت ولا الأكولة شاة اللحم ولا الماخض الحامل ، ولا خل الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غذاء المال وخياره ونذا قال المعارف بالله (ولا تؤخذ العجاف) بكسر العين الضعاف (ولا الكرام) أى خيار الأموال كالأكولة والفحل وذات اللبن (ولكن تأخذ الواسطى فإن كانت كلها عجاف أو كرام ألزم) أى ألزمه الساعى (بها) أى بشراء (شاة وسطى) فإن امتنع أخذت منه جبراً قال خليل ولزم الوسط ، ولو انفرد الخيار أو الشرار إلا أن يرى الساعى أخذ المميبة لا الصغيرة والحاصل أنه لا يجوز أخذ الشرار مراعاة لحق الفقراء ولا الخيار مراعاة لحق أرباب المواشى (فالقيمة) أى قيمة السن الواجب (لا تقبل) أى لا تجزىء باتفاق إذا كانت عرضاً ، وهو ما قابل العين وأما إن كانت عينا ففيها قولان المشهور منهما الإجزاء مع السكراة كما فى النفراوى بتصرف (كن عالماً) أى متصفاً بالعلم (لهذا) أى الذى تقدم وغيره (أوع) أى احذر كل الحذر (تجهل) أى العلوم الشرعية الفقه والحديث

والتفسير والله أعلم ولما فرغ من الكلام على الزكاة وما يتعلق بها شرع في الكلام على الزكاة والأضحية فقال :

﴿ باب في الزكاة والأضحية ﴾

والزكاة لغة التمام يقال : ذكيت الذبيحة إذا أتممت ذبحها وذكيت النار إذا أتممت إيقادها وشرعاً هي السبب الذي يتوصل به إلى إباحة الحيوان البري وسيأتي تعريف الأضحية عند ذكرها فقال مبتدأ بشروطها أى الذكاة :

يُشْتَرَطُ فِي الذَّابِحِ التَّمْيِيزُ وَالنِّيَّةُ
وَالْقُسَمَةُ إِنْ ذَكَرَهَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ
وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَذْبَحَ مِنْ مُقَدَّمِ

الرَّأْسِ وَيَقْطَعَ الْأَوْدَاجَ وَالْخُلُقُومَ أَفْهَمَ
وَيَتْرَكَ مِنْهُ دَائِرَةً إِلَى جِهَةِ الرَّأْسِ وَلَا يَرْفَعُ يَدَهُ قَدْ تَبَتَّ
حَتَّى يَتِمَّ فَإِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ كَلَّهِ لَا تَوْكَلُ يَأْوِفِيًا
إِلَّا أَنْ يَرْفَعَ يَدَهُ اضْطِرَّارًا وَعَدَدَ بِالقُرْبِ خُذِرَ الإِحْرَارَ
أَوْ بَعْدَ طُولٍ وَلَمْ تَنْفِذِ الْمُقَاتِلُ أَكَلَتْ بِلَا خِلَافٍ يَأْسَأُلُ
فَإِنْ رَفَعَ اخْتِيَارًا وَأَعَادَ

بِالقُرْبِ أَكَلَتْ عَلَى الْمُشْهُورِ بِلَا زِيَادَةٍ
وَبَعْدَ طُولٍ لَمْ تُؤْكَلْ وَالْعَسَمُ
تُذْبَحُ فَإِنْ نُحِرَتْ لَمْ تُؤْكَلْ عَلَى الْمُشْهُورِ تُعَدَّمُ

(يشترط في الذابح التمييز) أخرج الصبي غير المميز والمجنون والسكران
حال إطباقهم فلا تصح ذكائهم (والنية) أى نية الفعل أن ينوى بهذا الفعل

من ذبح أو غيره تذكيتها وإن لم يلاحظ التقرب ولا حلية الأكل لعدم اشتراط ذلك قاله الصفتي (والتسمية) أي عند شروعه في الذبح (إن ذكرها) أي التسمية احترازاً من الناسي فإن ذكاته توكل وكذا إذا قدر على الإتيان بها فلا تجب على مكره ولا أخرس وأما لو تركها مع الذكر والتسيرة لم توكل سواء كان جاهلاً أو متعمداً والأفضل أن يقول : بسم الله والله أكبر ، أو بسم الله فقط لأنه لو قال الله أكبر أو لا حول ولا قوة إلا بالله ، أو سبحان الله ، أو لا إله إلا الله أجزاء لأن الواجب ذكر الله (خلافًا للشافعية) في الثلاثة قاله : ابن تركي (ويشترط) في الذابح (أن يذبح من مقدم الرأس) فمن ذبح من القفا أو من الجنب فلا توكل ذبيحته ولو فعل ذلك سهواً أو غلبة أو جهلاً كان ذلك في ضوء أو ظلمة لأن الذبح من المقدم شرط (ويقطع الأوداج) جمع ودج ، وهو العرق السكائن في صفحة العنق ويتصل بالدماغ ، والحيوان له ودجان وإنما جمع على طريق من يطاق الجمع على ما زاد على الواحد (والحلقوم) وهو القصة التي يجري فيها النفس ولا يشترط قطع المريء وهو العرق الأحمر الذي تحته واشترطه الشافعي (أفهم) أي أعلم (ويترك منه) أي من الحلقوم (دائرة إلى جهة الرأس) أي قدر حلقة الخاتم ، وأما لو بقي لجهة الرأس قدر نصف حلقة الخاتم فلا توكل على مشهور المذهب قاله الصفتي في حاشيته ولا توكل المتاصمة على المعتمد وهي ما حيزت جوزتها لبدنها . لأنه لم يقطع فيها الحلقوم حقيقة (ولا يرفع يده) أي قبل تمام الذكاة (قد ثبت) أي هذا النص (حتى يتم) أي الذكاة (فإن ترك شيئاً من ذلك كله لا توكل) أي الذبيحة (يا وفيما) أي موفياً بالعهد السابق واعتقد اللاحق (إلا أن يرفع يده اضطراراً) كما لو سقطت السكين من يده أو انكسرت أو رفعها خوفاً أو معتقداً إتمام الذكاة ثم تبين له خلاف ما اعتقده (وأعد بالتقرب) أي بلا مهلة (خذ) أمر (الإحراز) أي تحرير هذه المسألة (أو) أعاد (بمد طول) وهو بالعرف (ولم تنفذ المقاتل) أي بحيث لو تركت

لعاثت (أكلت) ولو مع الستر الخي (بلا خلاف) أى بين العلماء لأن الثمانية ذكاً مستقلة ولا بد فيها من النية والتسمية حيث كان المتمم غير الأول مطلقاً أو الأول فى حالة النحول (ياسائل) أى عن هذا الحكم (فإن رفع) يده قبل الإجهاز (اختياراً) أى من غير ضرورة (وأعاد بالتقرب أكلت على المشهور) وقيل لا تؤكل (بلا زياده) أى على هذين القولين (و) إن رفع (بعد طول) وهو بالعرف أيضاً (لم تؤكل) أى رفع اختياراً أم لا (والغنى تدبج) أى وجوباً بدليل ما بعده ومثل الغنى الطير وو نعماً وسائر الحيوانات سوى الإبل والبقر (فإن نحر) أى (الغنى لم تؤكل) لكن فيها خلاف وأشار إليه بقوله : (على المشهور) أى على مشهور المذهب (تعدم) أى تصير كالمدم لأنها فقدت الحلية :

وَالْإِبِلُ تُنَحَّرُ فَإِنْ ذُبِحَتْ لَمْ تَوْكَلْ عَلَى الْمَشْهُورِ صُحِّحَتْ
وَأَمَّا الْبَقَرُ فَيَجُوزُ فِيهَا الْأَمْرَانِ النَّحْرُ وَالذَّبْحُ إِذَا عُرِفَتْ
وَالذَّبْحُ أَوْلَى مِنَ النَّحْرِ وَهَذَا كَلَّهُ فِي الْإِخْتِيَارِ بِأَمَمِيٍّ

(والإبل) ومثل الإبل الفيل بل والزرافة كما فى حاشية الخرشي (تنحر) والنحر هو الطعن فى اللبة ومعنى الطعن الدك واللبة محل القلادة من الصدر ولو لم يحصل قطع لشيء من الخلقوم والودجين لأن وضع الآلة فى اللبة موجب للذبح سريعاً لوصولها للقلب وحكمة الذكاه إرهاباً للروح بسرعة واستخراج الفضلات (فإن ذبحت) أى (الإبل) وما شابهها (لم تؤكل على المشهور) ومتابله تؤكل وهو ضعيف (صححت) أى صححتها العلماء واعتمدوا عدم الأكل (وأما البقر) ومنه الجواميس وبقر الوحوش حيث قلد عليه (فيجوز فيها الأمران النحر والذبح إذا عرفت) قد مر معنى ذلك (والذبح أولى من النحر وهذا كله فى الاختيار) وأما مع الضرورة فيجوز ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح قال خيـل : عطفاً على الواجب ونحر إبل وذبح غيره إن قدر وجاز للضرورة إلا البقر فيندب

الذبح ومن الضرورة وقوع الجلسل في مهواة بحيث لا يتوصل إلى محل النحر ووقوع النعم في مهواة بحيث لا يتمكن من ذبحها (يا ميمزا) أى الذكاة لأنه هو الذى تصح منه الذكاة بخلاف غيره فلا تصح ذكاته كما تقدم ثم شرع في ذكر الأضحية فقال :

وَأَمَّا الْأَضْحِيَّةُ فَسَنَّةٌ وَاجِبَةٌ عَلَى الْأَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ فَاطِبَةُ
غَيْرِ الْحَاجِّ وَمَا الْحَاجُّ فَسُنَّةُهُ الْهَدْيُ قَاتُوا أَهْلَ السَّنَةِ
(وأما الأضحية) بضم الهمزة وكسر ها مع سكون الضاد وكسر الحاء وشد
الياء وجمعها أضاحى ، ويقال ضحية وجمعها ضحايا وهى ما يقترب بذكاته من الأنعام
يوم الأضحية وتاليه فلا تجزى في الرابع خلافاً للشافعى (فسنة) أى سنة عين
(واجبة) أى مؤكدة لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت بالأضحية فهى لكم
سنة (على الأحرار) جمع حر وأما العبد فلا تسن في حقه فإن أذن له سيده استحب
له (المسلمين) هذا ضعيف لأن الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة
إلا أنها لا تصح إلا بالإسلام (فاطبة) أى المسلمين جميعاً كباراً أو صغاراً ذكوراً
أو أنثى مسافرين أو مقيمين (غير الحاج) فلا تسن في حقه سواء كان بمنى أو غيرها
عن نفسه وعن تزوجه نفقته كالأولاد الصغار والآباء الفقراء (وأما الحاج) فلا
تسن في حقه الأضحية سواء كان بمنى أو غيرها (فسنة الهدى) أى المطلوبة
منه الهدى كما سيأتى (قالوا) : هذا القول (أهل السنة) أى الحمدية وهم من
اهتدوا بهديه ونهجوا منهجه وسلكوا طريقه .

وَالْأَضْحِيَّةُ أَفْضَلُ مِنَ الْعَتَقِ وَالصَّدَقَةِ لِأَنَّهَا مِنَ الشَّعَائِرِ بَاتِقٍ
فَتَكُونُ بِجَدْعِ ضَأْنٍ وَهُوَ مَا أُوْفِيَ سَنَةً كَامِلَةً فَتَرِكَ اللَّيْثُ
وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ وَفِي يَوْمٍ
قِيلَ ثَمَانِيَةَ وَقِيلَ عَشْرَةَ وَقِيلَ سِتَّةً مَعْلُومٌ

وَتْنِيْ مَعَزٍ وَهُوَ مَا أُوفِيَ سَنَهُ ۖ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ دُخُولاً بَيْنَهُ
وَتْنِيْ الْبَقَرِ وَهُوَ مَا أُوفِيَ

ثَلَاثَةَ سِنِينَ وَدَخَلَ فِي الرَّابِعَةِ قَدْ اكْتَفَى
وَتْنِيْ الْإِبِلِ وَهُوَ مَا أُوفِيَ

خَمْسَ سِنِينَ وَدَخَلَ فِي السَّادِسَةِ يَأْذَا الْوَفَا
(والأضحية أفضل من العتق والصدقة) أى لأنها سنة وكل منهما مستحب
وظاهره أن الضحية أفضل من العتق ولو كانت الضحية بدينار والرقبة بعشرة
دينارين مثلاً وهو كذلك كما في حاشية الصفحى و (لأنها) أى الضحية (من
الشعائر) أى من أعلام الدين الواحدة شعيرة أو شعار بالكسر (ياتق) قد مر
معنى ذلك .

(فتسكون) أى الأضحية (بجزع ضئان، وهو ما أوفى سنة كاملة المراد)
بالسنة السنة القمرية بالهلال (فاترك اللهو) قال الطرطوشى وأصل اللهو الترويح
عن النفس بما لا تقتضيه الحكمة (ودخل فى الثانية ولو بيوم) وهذا هو المعتمد
و (قيل ثمانية وقيل عشرة وقيل سنة) أشهر فجملة الأقوال أربعة المعتمد منها
الأول (معلوم) هذا النص (وتنى معز وهو ما أوفى سنة ودخل فى الثانية دخولا
بينه) أى ظاهراً كالشهر (وتنى البقر وهو ما أوفى ثلاث سنين ودخل فى)
السنة (الرابعة) دخولاً ما ولو بيوم (قد اكتفى) يقال اكتفيت بالشئ استغنيت
به، أو قنعت به والمعنى قد اكتفى بهذه السن (وتنى الإبل وهو ما أوفى خمس
سنين ودخل فى) السنة (السادسة) أى دخولا ما ولو بيوم أفاده الشيخ فى حاشية
الخرشى وإنما أجزأت الأسنان من هذه الأنواع لاختلافها فى قبولها الحمل فإن
ذلك لا يحصل غالباً إلا فى الأسنان المذكورة (ياذا الوفا) قد مر معنى ذلك
والأفضل الضأن، فالعز فالبقر فالإبل . قال المصنف :

وَفُحُولُ كُلِّ نَوْعٍ أَفْضَلُ مِنْ خِصْيَانِهِ فِهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْقَمَنُ
 وَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ فُحُولِ النَّوْعِ الَّذِي يَلِيهِ يَأْذَا الْقَوْلِ
 وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ وَهِيَ اثْنَى عَشْرَةَ مُرْتَبَةً يَأْتِي
 أَعْلَاهَا ذُكُورُ الضَّانِ وَأَدْنَاهَا إِنَاثُ الْإِبِلِ إِلَى انْتِهَاهَا
 (وخول كل نوع أفضل من خصيانه فهذا القول هو القمن) بنتحتين أى
 الحقيقى ، وخصيانه أفضل من إناثه لفضل الذكر على الأنثى (وإناثه أفضل من
 فحول النوع الذى يليه إذا القول) تكملة البيت (وعلى هذا الترتيب فهى اثنى
 عشرة مرتبة يأتى) . المراد به الشاب الحدث الذى يطلب العلم (أعلاها ذكور
 الضأن وأدناها إناث الإبل) إلى غاية (انتهاها) أى : نهايتها فى السن تكملة
 للبيت . ولما بين السن المجزى من كل الأنواع ، شرع فى بيان العيوب التى تمنع
 الإجزاء بقوله :

وَلَا تُجْزَى الْعَوْرَاءُ وَلَا الْمَرِيضَةُ وَلَا الْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ صَلَعُهَا بِغِيضِهِ
 وَلَا الْجُرْيَاءُ وَلَا الْعَجَفَاءُ وَلَا مَشْقُوقَةُ الْأُذُنِ يَأْمَنُ تَلَا
 إِنْ كَانَ الشَّقُّ أَكْثَرَ مِنْ
 الثُّلُثِ كَذَا قَطْعُهَا أَكْثَرُ يَأْفُطِنْ
 وَأَمَّا مَقْطُوعَةُ ثُلُثِ الذَّنْبِ فَإِيَّهَا لَا تُجْزَى وَذَنْجُهَا تَعَبُ
 وَلَا مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ إِنْ كَانَ يَدْيِي

وَتُجْزَى الْجَمَاءُ بِغَيْرِ قَرْنٍ أَفْهَمُ
 فِي نَوْعِ مَالِهِ قَرْنٌ وَمُفْعَلَةٌ إِشْحَمُ وَمَكْسُورَةُ قَرْنٍ لَا دَمَ لَهُ
 (ولا تجزى العوراء) بالمد وهى فاقدة جميع أو معظم نور إحدى عينيها
 ولو بقيت الحدقة وأخرى فى عدم الإجزاء العمياء ولو كانت سمينة أما إن كان

بعينها بياض على الناظر لا يمتنعها أن تنظر أو كان على غير الناظر لم يمنع الاجزاء
 كما في حاشية الصفى (ولا) تجزىء (المريضة) أى المرض البين وهو الذى
 لا تتصرف معه تصرف غيرها لأن المرض البين يفسد اللحم ويضر بمن يأكله
 (ولا العرجاء البين ضلعها) أى الفاحش ضلعها ويروى بالضاد المفتوحة والطاء
 أى عرجها بحيث لا تلحق الغنم فتكون مهزولة اللحم (بفيضة) أى تبفض
 لهزالها تسكلة البيت (و) لا تجزىء (الجرباء) أى الجرب الكثير لأنه يضر
 بالآكل وفى كتب الطب أن الجرب خلط غليظ يحدث تحت الجلد من مخالطة
 البلغم المالح للدم يسكون معه بثور وربما حصل منه هزال لكثرتة (و) لا تجزىء
 فى الضحايا (العجفاء) بالمد وهى التى لا شحم فيها لشدة هزالها والأكثر تفسيرها
 بأنها التى لا مخ فى عظامها لأنها إذا كان فى عظامها مخ تجزىء ولو لم يكن فيها
 شحم وهذه العيوب الأربعة تجمع على وجوب اتقائها لما فى الموطأ وغيره عن البراء
 ابن عازب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عما يتقى فى الضحايا فأشار بيده
 وكان البراء يشير بيده ويقول يدي أقصر من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (العرجاء البين ضلعها والعوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعجفاء التى
 لا تنقى أى لا مخ فى عظامها لشدة هزالها قاله أهل اللغة (و) لا تجزىء (مشقوقة
 الأذن يامن تلا) أى قرأ تسكلة البيت ومحل عدم الإجزاء (إن كان الشق
 أكثر من الثلث) فإن كان الثلث فما دون أجزأت (كذا قطعها) أى الأذن
 (أكثر) أى من الثلث فإن كان المشقوق أو المقتطوع زائداً على الثلث منع
 اجزاء وإلا فلا (يافطن) تسكيل للبيت واللفظن الذكى الحاذق وكذا لا تجزىء
 لأن خلقت صفيرة الأذن صغيراً متفاحشاً وهى الصمعاء بخلاف صغر الأذن الخفيف
 ويعرف عند العامة بالكورتاء فلا يمنع الإجزاء (وأما مقطوعة ثلث الذنب فإنها
 لا تجزىء وذبحها تعب) أى لصاحبها تسكيل للبيت وأما ذهاب أقل من ثلث
 فلا يمنع الإجزاء (ولا) تجزىء (مكسورة القرن إن كان) القرن (يدمى)

أى لم يبرأ (وتجزى الجاء) وهى التى خلقت (بغير قرن افهم) أى اعلم تكميل
 للبيت (فى نوع ماله قرن) كالقتر والغنم (ومتعده) أى عاجزة عن القيام (لشحم)
 أى بسببه فإنها تجزىء (ومكسورة قرن لادم له) بأن برىء فتجزىء ولو
 انكسر من أصله لأن ذهاب القرن ليس نقصاً فى الخلقة ولا فى اللحم وأما العيوب
 الغير فالسلامة منها مندوبة فى الهدايا والضحايا بأن لا تكون خرفاء حيث كان
 الخرق الثلث فأقل وأن لا تكون مقابلة وهى المقطوعة بعض الأذن ويترك المقطوع
 معلقاً قبل وجهها فإن كان مؤخراً فهى المدابرة وأن لا تكون شرفاء وهى
 المشقوق الأذن ثم شرع فى بيان ما يتعلق بتذكيته بقوله :

وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الْإِمَامِ لَمْ تَحْزُرْ

أُضْحِيَّةٌ وَهِيَ شَاةٌ لَحْمٌ لَمْ يَقْرُ
 وَتَمُوتُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّالِثِ فَاحْذَرْنَ الْيَوْمَ
 لِأَنَّ يَوْمَ النَّحْرِ وَالْيَوْمَيْنِ اللَّذَيْنِ بَعْدَهُ لِلنَّحْرِ مَعْلُومَيْنِ
 مَعْدُودَيْنِ وَالْيَوْمِ الرَّابِعِ مَعْدُودٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ يَأْسَامِعُ
 (ومن ذبح) أو نحر (قبل الإمام) أو معه والمراد به إمام الصلاة وهو
 المعتمد وقيل إمام الطاعة ومحل الخلاف ما لم يخرج إمام الطاعة أو نائبه كالباشا
 والقاضى أضحيته وإلا فهو المعتمد كما فى حاشية الخرشى وينبغى اعتبار إمام حارته
 عند تعدد الأئمة (لم تجز أضحية وهى شاة لحم) لكن يجرى عليها حكم الضحايا
 التى ظهر بها عيب يمنع الإجزاء فتؤكل ولا يباع منها شيء لأنها خرجت مخرج
 القرب (لم يفز) أى لم يظفر صاحبها بما يترتب عليها من الثواب (وتنفوت) أى
 الأضحية (بغروب الشمس من اليوم الثالث فاحذرن) أى خفن (اليوم) أى
 العذل تكميل للبيت (لأن يوم النحر) وهو عاشر ذى الحجة (واليومين الذين)
 بفتح الذال وسكون المثناة تحت (بعده) أى بعد يوم النحر (للنحر معلومين)

أى هى المعلومات للذبح (معدودين) تثنية معدود أى معدودات للرمى (واليوم الرابع معدود) أى لرمى الجمار (غير معلوم) أى للذبح (ياسامع) قد مر معنى ذلك فالأيام المعدودات لرمى الجمار ثلاثة أيام بعد يوم النحر فيوم النحر معلوم للنحر غير معدود للرمى واليومان اللذان بعده معلومان معدودان واليوم الرابع معدود غير معلوم :

وَالنَّهَارُ شَرْطٌ فِي ذِكَاةِ الْأُضْحِيَّةِ
وَيُسْتَحَبُّ تَسْمِينُهَا يَامُوفِيَّةَ
وَالْتَّغَالِي فِي ثَمَنِهَا إِنْ لَمْ يَقْصُدِ
التَّفَاخَرَ لِخَبَرِ جَاءَ وَارِدٍ
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْأَكْلِ مِنْهَا
وَالصَّدَقَةِ وَطَعْمَةِ الْإِخْوَانِ أَيْنَهَا

(والنهار) وهو ما بعد الفجر إلى غروب الشمس (شرط فى) حجة (ذكاة الأضحية) فلا تجزى بليل وهو من غروب الشمس إلى طلوع الفجر وهذا بالنسبة إلى ثانى النحر وثالثه وأما اليوم الأول فأوله بعد ذبح الامام أو تحرى ذبحه فمضى ضحى فى اليوم الثانى أو الثالث بعد طلوع الفجر أجزأته وأن كان الأفضل التأخير إلى حل النافلة والدليل على شرطية النهار ما قيل أن النبى صلى الله عليه وسلم قال (من ضحى بليل فليعد) ولم يرو عنه أيضاً الذبح لهدى ولا غيره من القرب فى غير النهار ومذهب الشافعية والحنفية أن الضحية تصح ليلاً (ويستحب تسمينها) وقيل يسكره (ياموفيه) أى ياموفيا بعقده ووعدته تكميل للبيت ثم شرع فى بيان ما يندب أيضاً (و) يستحب (التغالى فى ثمنها) أى الأضحية (إن لم يقصد) أى بالتغالى (التفاخر) أى المباهاة والتعاضم وأما إن قصد بالتغالى التفاخر يسكره وإذا انتفى فلا كراهة بل يسكون مستحباً (لخبر) وهو اسم

ما ينقل ويتحدث به (جاء) الخبر (وارد) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو (أفضل الرقاب أغلاها ثمننا) (ويستحب) أى للمضحي (أن يجمع بين الأكل منها) أى الأنحية (والصدقة) أى التصديق على الفقراء (وطعمة الإخوان) أى الأتحاب من غير تحديد في ذلك برقع أو ثلث أو غير ذلك فإن اقتصر على واحد أو اثنين منها خالف المستحب على معتمد المذهب كما في حاشية الصفتي (ابنها) أى أظهر هذه الأحكام تكميل للبيت قال في الرسالة وبأكل الرجل من أنحيته ويتصدق منها أفضل له أى من أكل جميعها قال خليل وجمع أكل وصدقة وإعطاء بلاحد وإنما ندب ذلك لقوله تعالى (فاكلوا منها وأطعموا النانع والمعتز) وقال أيضاً (فاكلوا منها وأطعموا البائس الفقير) والقانع من لا يسأل بل يقنع بما يحصل له في منزله والمعتز الدائر المتعرض لما يعطى من غير سؤال البائس الفقير الذم الذي لا يسأل ويكره التصديق بجميع الأنحية لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر مائة من الإبل ، وأمر من كل واحدة بقطعة فطبخت ليكون قد أكل من الجميع ، وهذا يدل على فضل الجمع ، وقول خليل بلاحد ينافي أن المختار أكل الأقل وإطعام الأكثر ، ويستحب للمضحي أن لا يأكل يوم النحر حتى يفطر على كبد أضحيته وكره مالك إطعام الجار النصراني وأما أكله في بيت ربها فلا يكره ، قاله النفراوى ولما فرغ من الكلام على الصلاة والصيام والزكاة شرع في الكلام على الحج والعمرة فقال :

﴿ باب في الكلام على الحج والعمرة ﴾

الْحَجُّ وَاجِبٌ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَلَهُ خَمْسُ شُرُوطٍ مُسْتَقَرَّةٌ
أَوَّلُهَا الْإِسْلَامُ وَهُوَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ مُطْلَقِ الْحَجِّ بِهَا أَوْ فِي
وَالثَّانِي الْعَقْلُ وَهُوَ شَرْطٌ فِي الْوُجُوبِ
وَالصَّحَّةُ مَعَهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ

وَالْحُرِّيَّةُ وَالتَّكْلِيفُ شَرْطَانِ فِي وُجُوبِهِ وَفِي صِحَّةِ وَقُوعِهِ أُعْرِفَ
وَشُرُوطُ وَجُوبٍ فَقَطُّ الْإِسْتِطَاعَ قَدْ كَمَّتِ الشَّرُوطُ بِإِلَّا امْتِنَاعُهُ

(الحج) هو لغة مطلق القصد أو بقيد التكرار واصطلاحاً قال ابن عرفة :
عبادة يلزمها الوقوف بعرفة ليلة عاشر ذى الحجة (واجب) أى فرض عيني دل
على فرضيته الكتاب والسنة والإجماع حتى صار وجوبه كالمعلوم من الدين
بالضرورة ، أما الكتاب فقوله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع
إليه سبيلاً) وأما السنة فأحاديث كثيرة منها ما رواه مسلم والنسائي من حديث
أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أيها الناس قد فرض الله
عليكم الحج) فقال رجل : كل عام يا رسول الله ، فسكت حتى قالها ثلاثاً (وقال
لو قلت نعم لوجب ولما استطعتم) ، وفي بعض الروايات زيادة (فمن زاد فتنوع)
وأما الإجماع فقال ابن بشير أجمعت الأمة على وجوبه على الجملة فمن جحد
أوشك فيه فهو كافر يستتاب فإن لم يتب قتل ومن أقر بوجوبه وامتنع من فعله
فألله حسبه ولا يتعرض له بناء على تراخيه ولأن الاستطاعة قد لا تكون موجودة
في نفس الأمر واختلف ، هل فرض قبل الهجرة أو بعدها سنة خمس أو ست
وصححه الشافعي أو ثمان أو تسع ، وصححه في الأكمال أقول وقد اختلف هل هو
واجب على الفور ، ويعصى بتأخيره عن أول سنة يمكنه الحج فيها وهو الراجح
وبه قال مالك وأبو يوسف وأحمد وبعض الشافعية لحديث ابن عباس رضى الله
عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من أراد الحج فليتعجل) أخرجه أحمد
وأبو داود ، وقال الشافعي رضى الله عنه نزلت فريضة الحج على النبي صلى الله
عليه وسلم بعد الهجرة ، وافتتح مسكة شهر رمضان وانصرف عنها في شوال
واستخلف عليها عتساب بن أسيد فأقام الحج للمسلمين بأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو بالمدينة قادر على أن يحج هو وأزواجه وعامة أصحابه ثم انصرف

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تبوك ، فبعث أبا بكر فأقام الحج سنة تسع ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قادر على أن يحج ولم يحج حتى حج سنة عشر وانفقوا على أن الأفضل للمستطيع التعجيل بقدر الإمكان لأن الأجل غير معلوم (في العمر مره) أوله البلوغ وآخره أن يأتي به قبل موته أى وما زاد على ذلك فهو مستحب (وله خمس شروط مستقره) أى مثبتة (أولها الإسلام) بناء على خطاب الكفار بفروع الشريعة ، وهو المشهور (وهو شرط فى صحة مطلق الحج) أى سواء كان واجباً أو مستحباً (بها أوف) أمر بالوفاء (والثانى العقل) فالجنون لمطبق لا يجب عليه ولا يصح منه (وهو) أى العقل (شرط فى الوجوب والصحة معا على المطلوب) أى شرعاً (والحرية والتكليف شرطان فى وجوبه وفى صحة وقوعه) أى فرضاً (أعرف) أى أعلم تكميل للبيت (وشروط وجوب فقط الاستطاع) أى إمكان الوصول إمكاناً عادياً بلا مشقة عظيمة وذلك يختلف باختلاف الناس والأزمنة (قد تمت الشروط بلا امتناع) أى بلا مانع من عدها فتلخص أن شرط الصحة الإسلام فقط ، وشروط الوجوب فقط الاستطاعة وإذن ولى السفيه وشرط الوجوب مع وقوعه فرضا الحرية والتكليف وقت الإحرام وشرط وقوعه فرضاً فقط عدم نية النفلية ، وقد شرع فى بيان فرائضه فقال :

أَمَّا فَرَائِضُهُ الَّتِي بِالْدَمِّ لَا تُجْبَرُ فَالْنِّيةُ وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ لَيْلًا إِعْتَبِرُ
وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مُبَيَّنَّ

(وأما فرائضه) أى أركانها لأن الركن والفرض فى هذا الباب ما يتوقف عليه الحج (التى بالدم لا تجبر) ويبطل حجه بترك واحد منها (فالنية) أى الإحرام بالحج بأحد أنواعه الثلاثة القران والتمتع والإفراد مع قول متعلق به كالتلبية وبزمن مخصوص ، وهو شوال وذو القعدة والعشر الأيام الأولى من ذى الحجة

ولو أحرم قبل شوال كرهه وانعقد كما يكرهه قبل الميقات المكنى أو فعل كل تنوجه وأما النية بدون القول والفعل ، ففي انعقاده بها خلاف ، والمشهور انعقاده لأنه ظاهر المدونة بل قال الموافق إنه نصاً (والوقوف) المراد به مطلق الطلأ نيةً والسكون (بعرفة) وهي ممنوعة من الصرف للثبوت والعلمية ، وعرفت موضع وقوف الحجاج ، ويقال بينها وبين مكة تسعة أميال قاله في المصباح وفيها جبل يقف عليه الحجاج من غروب اليوم التاسع من ذى الحجة إلى طلوع فجر اليوم العاشر واقفاً كان أو جالساً أو مضجعاً لاحتمية الوقوف ولذا قال خليل وللحج حضور جزء عرفة ، وإنما كثر استعمال الفقهاء الوقوف لأنه الأفضل في حق أكثر الناس (ليلاً) أى قبل طلوع الفجر من ليلة النحر ولا يشترط استيعاب جميع ليالها بل يكفي الوقوف في جزء من الليل ، ومفهوم ليلاً أن الوقوف نهائياً فقط لا يجزئ ، عندنا وهو كذلك لأن الوقوف نهائياً واجب ينجر بالدم عند المالكية (اعتبر) أى تذكر بهذا الوقوف وقوف الحشر (وطواف الإفاضة) أى الطواف بالبيت سبعة وهو أن تدور حول الكعبة سبع مرات بنية الطواف مبتدئاً في كل شوط من الحجر الأسود محاذياً له بجميع بدنك ومنتهياً إليه جاعلاً الكعبة عن يسارك خارجاً بجميع بدنك عن حجر إسماعيل عليه السلام ، وعن الشاذروان وهو بناء مسنم قدر ثلثي ذراع خارج عن عرض جدران الكعبة وإنما سمي طواف الإفاضة لقوله تعالى : (فإذا أفضم من عرفات) وأما طواف القدوم واجب يجبر بالدم وطواف الوداع مستحب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه) (والسعى بين الصفا) بالنصر وهو جبل بمكة وبقي منه محل صغير قريب على باب الصفا (والمروة) بفتح الميم وسكون الراء جبل بمكة أيضاً وبقي منه محل صغير كالباقى من الصفا (ميين) أى مظهر في الكتاب والسنة وأجمعت عليه الأمة ، أما الكتاب فقوله تعالى (إن الصفا والمروة من شعائر الله

فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ، ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم) ، نزلت لما كره المسلمون ذلك لأن الجاهلية كانوا يطوفون بهما وعليهما صنمان يسجونهما ، وعن ابن عباس رضى الله عنه أن السعى غير فرض لما أفاده رفع الإثم من التخيير ، وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم : (إن الله كتب عليكم السعى فاسعوا) رواه البيهقي وغيره وقال : (ابدءوا بما بدأ الله به) يعنى الصفا . رواه مسلم ، وقال الشافعى وغيره من بعض الأئمة إنما أخذت الفريضة من هذا الحديث ، وأما الإجماع فقد أجمع مجتهدو أمة محمد عليه الصلاة والسلام على فريضته خلافاً لابن عباس لما أفاده رفع الإثم من التخيير والجواب عنه ما تقدم من أنها نزلت رداً لما كان يعتقده المسلمون فلا ينساق الفريضة قالة التفراوى ثم شرع فى بيان واجباته فقال :

أَمَّا وَاجِبَاتُهُ الَّتِي تُجْبَرُ بِالدَّمِ هِيَ سَبْعَةٌ لَهَا فَاغْتَنِمِ
فَالْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْمَتِ الْمَسْكَنِ التَّنْبِيَةُ وَطَوَافُ الْقُدُومِ خُذْ بَيَانَ
وَرَمَى الْجَمَارِ وَالْحَلْقُ وَالْتَقْصِيرُ وَرَكْعَتَا الطَّوَافِ فِي الرُّكْنِ يَافَقِيرُ
وَكَذَا أَيْضًا فِي الطَّوَافِ الْوَاجِبِ وَأَمَّا فِي التَّطَوُّعِ فُسُنَّةٌ أَوْ وَاجِبٌ

(أما واجباته) أى غير أركانه وبهذا تسمى عند الجمهور ومنهم من يسميها سنناً مؤكدة وتظهر ثمرة الخلاف فى التسمية بالتأيم بتعمد تركه وعدمه قال ابن عبد السلام من يقول بالوجوب يقول بالتأيم ، ومن يقول بالسنية لا يقول به (التى تجبر بالدم) أى الهدى بمعنى إن من ترك واحداً منها فعليه الدم بدنة أو بقره أو شاة يذبحها أو ينحرها للمساكين (هى سبعة لها) أى السبعة (فاغتنم) أمر بالغنمة يقال : غنمت الشيء أغنمته أصبته غنيمه ، ومغنا تسكيل البيت (فالإحرام من الميقات المسكان) يحذف الياء للتخفيف وهو مكة للعقيم بها وقت الإحرام ولو أقامه لاتقطع حكم السفر فلا يشترط أن يكون من أهلها ويندب أن

يحرم من جوف لمسجد مالم يكن فارناً فلا بد من جمعه بين الحل والحرم وإذا أحرم من الحرم صبح ولا يعتد بفعل ركن إلا بعد خروجه للحل ومنه معرفة وذو الخليفة من توجه من المدينة ، وهى على ستة أميال من المدينة وما وراءها عند المرور والمحاذاة ، وقيل بينها وبين المدينة خمسة أميال وهى موضع ماء لبنى جشم وهى أبعد المواقيت من مكة لأن بينهما تسعة مراحل . أى سفر تسعة أيام . والجحفة لأهل مصر والشام والمغرب والروم والسودان والتكرور ، وهى بضم الجيم وسكون الحاء ، وكانت قرية وهى خربة الآن ، ويقرب منها القرية المعروفة برباع . وبالمسلم : بفتح اللامين وسكون الميم ، وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة ، وهو لأهل اليمن والهند ويمانى تهامة وقرن بسكون الراء وفتح القاف ، وهو جبل مشرف على عرفات ، وهو على مرحلتين من مكة ويقال له قرن المنازل وهو ميقات أهل نجد وذات عرق وهى قرية على مرحلتين من مكة ، وسميت بذلك لأن بها جبلا يسمى عرق : بكسر العين وهى ميقات لأهل العراق وخراسان وفارس والمشرق ، ومن وراءهم وهذه المواقيت لأهل هذه الجهات المذكورة ولكل من مر بها أو حاذاها وإن لم يكن من أهل جهتها فمن مر بها أو حاذاها قاصداً للنسك وجب عليه الإحرام منه ولا يجوز له أن يجاوزه بدون إحرام ويروى أن الحجر الأسود كان نوره متصلاً بهذه المواقيت فمنع الشارع مجاوزتها بلا إحرام تعظيماً ويلزم المتجاوز دمه وأما الميقات الزمانى فابتداء وقته من أول ليلة عيد الفطر لفجر يوم النحر (والتلبية) ومعنى التلبية أجبتهك يا الله إجابة بعد إجابة أى إجابة دعوة الله تعالى لخلقة حين دعاهم إلى حج بيته على لسان خيئه إبراهيم صلى الله عليه وسلم وذلك أن إبراهيم عليه السلام لما أمره الله ببناء البيت فبناه فلما آتاه أمره الله أن ينادى فى الناس بالحج (وأذن فى الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق) فقال يارب وأنى يبلغ صوتى فقال : عليك النداء وعلينا البلاغ فتعيل : إنه صعد على المقام وقيل :

على جبل أبي قيس فننادى أهبها الناس إن الله بنى بيتاً فحجوه فكانوا يحییون من مشارق الأرض ومغاربها ومن بطون النساء وأصلاب الرجال فمن أجا به مرة فإنه يحج مرة ومن أجا به أكثر فإنه يحج على عدد ما أجا به (وطواف القدوم) لقول عائشة رضي الله عنها قالت : إن النبي صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن توضأ ، ثم طاف بالبيت رواه البخاري ومسلم وضواف القدوم واجب ينجز بالدم ووجوبه بثلاث شروط أحدها أن يكون أحرم من الحل أما وجوباً كالآفاقى القادم محرماً بحج أو ندباً كالمقيم الذى نفس وخرج وأحرم من الحل وسواء أحرم بالحج مفرداً أو قارناً . وكذا الحرم من الحرم إن كان يجب عليه الإحرام من الحل بأن جاوزت الميقات حلالاً مقتحماً للنهي فمعنى أن أحرم من الحل أن طوالب بالإحرام من الحل أحرم منه أو من الحرم وثانيها أن لا يراهق أما لو ضاع عليه الوقت وخاف فوات عرفة ، فإنه يستقط عند ثالثها أن لا يردف الحج على نعمة في الحرم فإن أردف بحرم فلا قدوم عليه ويؤخر سعيه حتى يطوف لإضافة لأن نسعى إنما يقدم على عرفة إن طاف للقدوم ولادم عليه في ترك طواف القدوم عند المراهقة والارداف قاله التفراوى (خذ) فعل أمر (بيان) أى توضيحي (ورمى الجمار) أى واجب فيجب الدم في تركه رأساً أو في ترك جمرة واحدة من الجمار الثلاث أو في ترك حصاة من جمرة منها إلى الليل وللرمي شرائط صحة وشرائط كمال فشرائط الصحة كون المرمي حجراً كرخام أو برام^(١) فلا يصح بطين ولا معدن وكونه بإصـال الخصاة إلى الجمرة بواسطة الرمي وكون الرمي باليد فلا يصح بقوس ولا برجل ولا بقم وأن يرمى كل حصاة بانفرادها فإن رمى بالسمع مرة واحدة اعتد بواحدة وترتب الجمرات الثلاث في أيام الرمي وشرائط التكامل للمبادرة برمي جمرة العقبة يوم العيد قبل حط الرحال وإثر الزوال قبل الظهر في غير اليوم الأول والتكبير حال الرمي (والخلق) أى

(١) برام جمع برمه تندر من الحجر والجمع برم وبرام يعاً لله في المصباح .

خلق الرأس (أو التقصير) وصفة التقصير أن يجزء من جميع شعره طويلاً وقصيره من قرب أصله فلم يقتصر على جز بعضه لم يجزئه قال في المدونة ، وليس تقصير الرجل أن يأخذ من أطراف شعره ، ولكن يجزئه جزءاً ، وليس كالمراة فإن أخذ من أطرافه خطأ ويجزئه فكونه من قرب أصله على جهة الذنب أو الوجوب الغير الشرطى وسنة المراة التقصير ، وليس لها الحلاق والحلاق للرجال أفضل ، والدليل على أفضلية الحلاق حديث (رحم الله المحلتين) والدليل على إجزاء التقصير ما في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حاق رأسه في حجة الوداع وأناساً من أصحابه وقصر بعضهم ومحل أجزاء التقصير إذا لم يكن شعره مضفوراً أو معقوصاً أو مابداً وإلا تعين الحلاق لعدم التمكن من تقصير جميع الشعر ومحل أفضلية الحلاق على التقصير لغير المتمتع ، وأما المتمتع فالأفضل في حقه عند التحلل من عمرته التقصير استبقاء للشعر حتى يتحلل من الحج قاله النفراوى ، ويكره الجمع بين الحلق والتقصير لغير ضرورة فإذا ترك الحلاق أو التقصير حتى رجع إلى بلده أو طال فعله الدم (وركعتا الطواف) أى (فى) الطواف (الركن) وهو طواف الإفاضة فإذا ترك الركوع بعده وبعد من مكة فعليه دم (ياقير) تكميل للبيت (وكذا أيضاً) يجب الدم (فى) ترك الركوع فى (الطواف الواجب) وهو طواف القدوم (وأما) ترك الركوع (فى) الطواف (التطوع فسنة أو واجب) قولان مرجحان ، ثم شرع فى سنن الحج المؤكدة فقال :

وَأَمَّا سُنُّهُ الْمُؤَكَّدَةُ ثَلَاثَةٌ أَتَتْ

إِفْرَادُ الْحَجِّ وَالْجُمُعُ بِعَرَفَةَ وَالْمَزْدَلِفَةُ ثَبَتَ

إِنْ تَرَكَ شَيْئاً مِنَ السُّنَنِ الْمَذْكُورَةِ

لَزِمَ دَمُ الْفَقْلَةِ الْمَحْذُورَةِ

(وأما سننه المؤكدة ثلاث أتت) أولها (أفراد الحج) فمن ترك الأفراد بأن
 قرن أو تمتع لزمه دم (وألجع بعرفة) أى جمع الظهر والعصر جمع تقديم بعرفة
 سنة لكن لادم فى تركه على المعتمد خلافاً لبعضهم (والمزدلفة) أى جمع المغرب
 والعشاء بالمزدلفة ليلة النحر جمع تأخير سنة لكن لادم فى تركه ، وأما النزول
 بالمزدلفة فى الرجوع من عرفة ليلة النحر بقدر حط الرجال فهو واجب يلزم بتركه
 دم (ثبت) أى صح (إن ترك شيئاً من السنن المذكورة) تقرأ بالهاء المروى
 (نزم دم) والمراد به الهدى الذى تسبب عن (الغفلة) وهى لغة غيبة الشيء عن
 بال الإنسان وعدم تذكره له والمراد بها الغفلة عن هديه صلى الله عليه وسلم فى
 الحج وترك الشعائر (المحذورة) نعت للغفلة أى الممنوعة شرعاً :

وَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَسُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً فَأَكَّدَتْ
 وَلَهَا شُرُوطٌ وَأُرْكَانٌ تَأْتِي عِنْدَ ذِكْرِهَا بِأَمْسَتْ
 وَأَمَّا بَقِيَّةُ سُنَنِهِ وَمُتَجَبَّاتِهِ كَثِيرَةٌ

وَسَنَذَكُرُ مِنْهَا فِي الْجُمُعَةِ الْبَاسِرَةِ

(وأما لعمره) وهى لغة الزيارة وشرعاً عبادة يلزمها طواف وسعى فقط مع
 إحرام فله الخطاب (فسنة مؤكدة فى العمر مرة) وتندب ما عداها كل سنة مرة
 (فأكدته) أى يقال أكدته تأكيداً فتأكد وقد ورد فى فضل العمره عنه
 صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة فمنها قوله صلى الله عليه وسلم (العمره إلى العمره
 كمنارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة) متفق عليه وقال صلى الله
 عليه وسلم (جهاد الكبير والصغير والضعيف والمرأة العمره) وقال صلى الله عليه
 وسلم (تابوا بين الحج والعمره ، فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير
 خبث الحديد والذهب والفضة) ، وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قلت
 يا رسول الله أهل على النساء جهاد؟ قال (نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمره)

رواه أحمد وابن ماجه (ولها) أى العمرة (شروط) جمع شرط ، وهو ما كان خارجاً عن ماهيتها (وأركان) جمع ركن وهو ما كان داخلاً فيها وشروطها وأحكام إحرامها كأحكام إحرام الحج من جميع الوجوه ، وهى لا تخالف الحج إلا فى مواضع وشروطها وأركانها (تأتى عند ذكرها) أى العمرة (يامستفت) أى طالب الفتوى والفتوى اسم من أفتى العالم إذا بين الحكم (وأما بقية سننه ومستحباته) أى الحج (كثيره) وذلك كفصل الإحرام وكونه بأثر صلاة ، وتقبل الحجر الأسود ونحو ذلك وقد عد الخطاب فى مناسكه من هذا القسم نحو المائة والستين (وسند كر منها) أى من بعضها (فى الجملة) بكسر الجيم وبعضهم يحكى الثلاث وهى الصناعة (اليسيره) أى التليّة بالنسبة لغيرها من الكتب الكبيرة كأمهات المذهب وشبهها :

أَمَّا الْإِحْرَامُ فَيَنْعَقِدُ بِالنِّيَّةِ
أَوْ فِعْلٍ كَلْتَوَجُّهِ لِطَرِيقِ مَكَّةَ السَّنِيَّةِ
وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَتَجَرَّدُ
هَذَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا تَتَجَرَّدُ
فَيُحْرِمُ إِنْ شَاءَ بِحِجٍّ مُفْرَدًا
وَإِنْ شَاءَ بِقِرَانٍ أَوْ بِعُمْرَةٍ بِأَمْتَدَا
وَصِفَةُ الْإِفْرَادِ أَنْ يَقُولَ نَوَيْتُ الْحِجَّ
وَأَحْرَمْتُ بِهِ لِلَّهِ النَّصْرَ ج
وَصِفَةُ الْقِرَانِ أَنْ يَقُولَ نَوَيْتُ الْعُمْرَةَ وَالْحِجَّ أَحْرَمْتُ
بِهِمَا لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ يَنْوِي فِي الْعُمْرَةِ وَحْدَهَا ثُمَّ يُرَدِّفِي
الْحِجَّ عَائِيهَا مَا لَمْ يَسْكُنْ مِنْ طَوَافِهَا يَفْرُغُ وَصِفَةُ الْعُمْرَةِ فَوَافِهَا

وَهُوَ أَنْ يَقُولَ نَوَيْتُ الْعُمْرَةَ وَحَدَّهَا
وَأَخْرَمْتُ بِهَا لِلَّهِ رَبِّهَا
وَلَا يُشْتَرَطُ التَّمَلُّظُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ
بَلِ الْأَفْضَلُ أَنْ يَنْوِيَ بِقَلْبِهِ يَأْسَالِكُ

(أما الإحرام) أى بالحج أو العمرة أو بهما (فينعقد بالنية) أى المقرونة
بقول كالتلبية (أو فعل كالتوجه لطريق مكة) شرفها الله تعالى ويقال لها بكة على
البدل (السنية) نعت لمكة أى الرفيعة هذا مرور على قول اللخمي وجماعة من
أن النية وحدها لا تكفي بل لابد من قول أو فعل ، والمعتمد أن النية وحدها
كافية في انعقاده (وذلك بعد أن يغتسل) أى استحباباً حتى في حق الحائض
والنفساء ولا بد من اتصاله بالإحرام والاتصال المذكور من تمام السنة على قول
الأكثر وقيل سنة مستقلة ولادم في ترك هذا الغسل عهداً أو نسياناً أو جهلاً
(ويتجرد) أى يريد الإحرام بحج أو عمرة أو هما من الخيط والمحيط لحديث
زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله واغتسل .
رواه الترمذي وحسنه (هذا) التجرد واجب (في حق الرجل وأما المرأة فلا
تتجرد) أى عند إحرامها بل تكشف وجهها وكفيها فقط ولها أن تسدل على
وجهها ثوباً للستر من غير ربط ولا غرز بإبرة وإحرام الرجل في وجهه ورأسه
فيحرم عليه سترها (فيحرم) أى ينوى (إن شاء بحج مفرداً) وهو الأفضل فهو
مندوب ولا هدى فيه وإنما كان الأفراد عند المالكية أفضل لما في الصحيح
وغيره في حجة الوداع إنما حج مفرداً واتصل عمل الخلفاء والأئمة بذلك فقد أفرد
الصديق في السنة الثانية وعمر بعده عشر سنين وعثمان بعده اثنتي عشرة سنة وأيضاً
حج الأفراد لا هدى فيه بخلاف القران والتمتع والهدى ينشأ عن النقص وأما
ما جاء من أنه صلى الله عليه وسلم قرن أو تمتع فأجاب عنه الإمام بحمله على أن

المراد أنه أمر أصحابه بالقرآن وأمر بعضاً بالتمتع فنسب إليه ذلك على طريق المجاز
قاله النفراوى (وإن شاء) أحرم (بقرآن) وهو بلى الأفراد فى الفصل . قال
خليل ونذب أفراد ثم قرآن وهو أفضل من التمتع بالعمرة على المشهور والتمتع هو
الإحرام بالعمرة أولاً وبعد الفراغ منها فى أشهر الحج : شوان ، وذى القعدة .
وعشرة من ذى الحجة يحرم بالحج (أو بعمرة) فقط (يامهتدا) أى يامن خالق
الله قدرة الطاعة فى قابه (وصفة الأفراد) أى الإحرام بالحج وحده (هوأن يقول)
أى مرید الإحرام (نويت الحج وأحرمت به الله) تعالى (النص) يقال نصصت
الحديث نصاً رفعته إلى من حدثه (ج) بالقصر للروى أى جاءنا من رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقد روت عائشة رضى الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحج وعمرة
ومنا من أهل بحج وأهل رسول الله بالحج فأما من أهل بعمرة فخل عند قدومه
وأما من أهل بحج أو جمع بين الحج والعمرة فلم يخل حتى أتى يوم النحر متفق
عليه (وصفة القرآن) أن يقول (نويت العمرة والحج) و (أحرمت بهما الله
تعالى) أى تنزه عن كل مالا يليق به (أو ينوى فى) إحرامه (العمرة) أولاً
(وحدها) بأن يقول نويت العمرة وأحرمت بهما الله (ثم يرد فى) بالياء للروى
(الحج عليها ما لم يكن من طوافها) أى العمرة (بفرغ) صادق بأن لم يعمل من
طوافها شيئاً أو بعد عمل شيء من طوافها وقبل تمامه أما لو فرغ من طوافها
وأردف قبل ركعتيه فيصير قارئاً ويركع ركعتى الطواف لكن مع الكراهة وعلتها
كون الوقت مختصاً بالعمرة وأما بعد ركعتيه فيسكروه أيضاً بالأولى لكن مع عدم
الصحة (وصفة العمرة) وهى قرينة ذات طواف وسعى وإحرام وأركانها ثلاثة
الطواف والسعى والإحرام (فوافها) أى آت بها مستوفاة ثم شرع يذكرها
منصبة فقال (وهو أن يقول نويت العمرة وحدها وأحرمت بهما الله ربهما) أى
خالقهما وميسرها (ولا يشترط التلغظ بشيء من ذلك) الإشارة راجعة لما تقدم

من قوله وصفة الإبراد إلى آخر أنواع الإحرام ولا يشترط استفاضة بآى صفة فلو
 نوى بقلبه أجزأه (بل الأفضل أن ينوى بقلبه) فقط والافحصار على النية القلبية
 أولى (يا سالك) يقال سالت الطريق ذهبت فيه والمراد به تعرض عن السوى
 والمقبل على المولى والمتحقق بلا إله إلا الله ثم شرع يذكر ما يحرم على الرجل
 والمرأة مبتدأ بما يحرم على الرجل فقال :

فَإِذَا دَخَلَ الْإِحْرَامَ قَدْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ الثِّيَابِ وَالنَّعْلِ مُحْتَمَرٍ
 وَكَذَا الْمَخِيطِ وَخَوْرِهِ مِنَ الْمَخِيطِ وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ عَلَى ظَهْرِهِ الْمَخِيطُ
 مُلتَحِفًا بِهِ وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ

وَالْمَرْأَةُ لُبْسُ مُمَصَّعٍ وَمُزَعَفَرٍ يَدْخُلُ
 وَكَذَا مَوْرَسٍ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا دُهْنُ النَّحْيَةِ وَالرَّأْسِ فَاعْلَمَا
 وَلَا يَحْنُقُ رَأْسُهُ وَلَا يُمَشِّطُ إِلَّا مِنْ ضَرْوَرَةٍ لَا تَمَاطُ
 وَلَا يُعْطَرُ فَيَنْ غَطَّاهُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ أَفْدَى فَانْظُرْ لَهُ
 وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ

وَتُعْطَى رَأْسُهَا بِإِلَّا غُرُزٍ وَخِيَاطَةٍ مَعْيِنٍ
 وَتَسْدُلُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِهَا بِسِتْرِ
 إِذَا كَانَ يُخْشَى مِنْهَا الْفِتْنَةُ فَادْرِ
 وَإِلَّا فَلَا يَحِبُّ عَلَيْهَا السَّدْلُ

إِنْ ظَنَنْتَ أَوْ شَكَّتَ فِي عَدَمِهَا بِأَعْدَلُ

(فإذا دخل) أى الرجل (الإحرام) أى بالحج أو بالعمرة أو بهما (قد
 يحرم عليه لبس الثياب) أى الخيطة كالقميص والسر اويل (والنعل) أى الخذاء

وهي مؤنثة وتطلق على التاموسة وهي شيء من الخوص على صفة النعل ومنهم
(يحتم) أى واجب تكميل للبيت (وكذا الخيط) بالخاء المعجمة مطلقاً (ونحوه)
أى شبهه من (الخيط) أى بالخاء المهملة كثوب من لبد من غير خياطة أو درع
من حديد (وله) أى ويجوز له (أن يجعل على ظهره الخيط ملتصقاً) أى مرتدياً
(به) أى بالخيط وشبهه من الخيط (ويحرم على الرجل والمرأة) أى إذا دخلا
فى الإحرام بأحد النسكين (لبس معصفر) أى مصبوغ بالعصفر إذا كان الصبغ
قوياً وأما إذا لم يبق صبغة فلا يحرم (ومنعفر) أى صبغ بالزعفران أو مسه (بإخل)
الخليل الصديق والجمع أخلا تكميل للبيت (وكذا مورس) أى ماصبغ بالورس
وهو نبت كالسمسم طيب الرائحة بين الحرة والصفرة يبقى نبتة عشرين سنة
لحديث (لا تلبسوا شيئاً مسه الزعفران ولا الورس) رواه مسلم (ويحرم عليهما)
أى الرجل والمرأة فى زمن الإحرام (دهن اللحية) أى الشعر النازل على الذقن
والجمع لحي (والرأس) لافهوم للحية والرأس بل يحرم عليهما دهن الجسد مطلقاً
لغير عذر وإلا فلا ، ولا فرق فى ذلك الدهن بين أن يكون مطيباً أم لا كما فى
حاشية الصفتى (فاعلما) أمر بالعلم والعلم اليقين يقال علم إذا تيقن وجاء بمعنى
المعرفة والكل مراد (ولا يحاق) المحرم (رأسه) إلا من ضرورة تلحقه فى حال
إحرامه فيجوز له ثم يفندى لأن الضرورة إنما تسقط الحرمة فقط (ولا يمشط)
أى لا يصرح رأسه (إلا من ضرورة لا تغلط) أى لا تخطأ وجه الصواب تكميل
للبيت (ولا يغطه) أى رأسه إن كان رجلاً (فإن غطاه كله أو بعضه) أى بعض
رأسه إلا فى حالة نوم لا يشعر به (أفدى) أى مطلقاً أى لعذر أولاً ولكن
لا حرمة عند العذر (فانظر له) أى تدبر تكميل للبيت (وإحرام المرأة) أى
حرمة كانت أو أمة ومثلها الخنثى المشكل (فى الوجه والكفين) أى فيجب على
المرأة كشف وجهها وكفيها ويحرم عليها سترها (وتغطى رأسها بلا غرز) أى
تثبىت بإبرة ونحوها (وخياطة معين) أى مخصصة (وتسدل) أى ترخى المرأة

المحرمة (شيئاً على وجهها للستر إذا كان يخشى منها الفتنة) المراد بها أن يعتقد أو يجزم أنها ينظر إليها بقصد اللذة (فادر) أى فاعلم تكميل للبيت (وإلا فلا يجب عليها السدل) وهو إرسال الثوب من غير ضم جانبيه (أن ظفت) والظن أرجح الاحتمالين (أو شكت) وهو ما تساوى طرفاه (ياعدل) العدالة هى المحافظة على اجتناب الكبائر وإتقاء الصغائر وأداء الأمانة وحسن المعاملة وليس معها بدعة :

وَلَا يَطْرَحُ مِنْ دَابَّتِهِ الْقِرَادَةَ وَلَا يَحْكُ مَا لَا يَرَاهُ خِذِ الْإِفَادَةَ
مِنْ بَدَنِهِ إِلَّا بِرَفْقٍ لَدَلًّا يَقْتُلِ الدَّوَابَّ يَا أَخِيلاً
وَلَا يُقَلِّمُ أَضْفَانَهُ فَإِنْ قَلِمَ وَاحِداً بِغَيْرِ كَسْرِ أُطْعَمَ
حُمْنَةً وَلَا يُزِيلُ وَسَخًا وَلَا شَعْنًا وَلَا يُقْتُلُ قَمَلَةً وَلَا بَرْعُونًا
وَلَا يَطْرَحُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ

وَلَهُ طَرَحُ الْبَرْغُوثِ وَالْعَلَقِ فَادْرِهِ

(ولا يطرح) أى لا يرمى المحرم (من دابته القراة) وهو ما يتعلق بالبعير ونحوه وهو كالتعلل للإنسان فإن طرح شيئاً من الدواب من غير قتل فكالتقتل فيلزمه حمنه فى قليلة وهى ملء يد واحدة وفدية فى كثيره واستظهر فى تقرير الخرشى أن الكثير مازاد على الاثنا عشر وأن القليل هو الاثنا عشر فأقل ومثل القراة فيما ذكرنا سائر ما يتولد من جسد البعير ويعيش فيه كالحلم ونحوه ، ولا مفهوم لقوله دابته بل دابة غيره كذلك كما فى حاشية الصفقى (ولا يحك ما لا يراه) أى كراسه وظهره ونحوها وأما ما يراه فيجوز له حكه وإن أدماه (خذ) أمر مبنى على السكون وحرك لالتقاء الساكنين (الإفاده) قد مر معنى ذلك (من بدنه) قال فى المصباح البدن من الجسد ماسوى الرأس والشوى قاله الأزهري والمراد به هنا الجسد مطلقاً (إلا برفق) ، وأما إن كان بشدة فيكره

إذا شك في وجود القمل وأما لو تحقق نفي القمل فيجوز (لئلا يقتل الدواب)
أى المتعلقة بجسده (يا أخلا) جمع خليل وهو الصديق (ولا يقلم) أى يحرم عليه
أن يقلم (أظفاره) فبن قلم واحداً بغير كسر أطعم حفنة (أى واحدة أو قلمه لغير
إماطة الأذى بأن قلم ظفره عبثاً أو ترفها ومفهوم قوله واحداً أنه لو أبان أكثر
من واحد فإن أبانها في فور فدية وإلا ففي كل واحدة حفنة إن أبان الثانى بعد
ما أخرج للأول وإلا فدية أى فى الأول والثانى فدية فى المجموع كالذى فعلهما
فى فور واحد وقوله بغير كسر وأما الكسر فيجوز ولا شيء فيه ولو ثلاثة حيث
اقتصر على محل الكسر قاله الصففى (ولا يزيل) المحرم (وسخا) وهو ما يعلو
الثوب وغيره من قلة التعمد والجمع أو ساخ أى يحرم على الرجل والمرأة فى حال
الإحرام أن يزيل كل منهما الوسخ عنه فإن فعله ففيه الفدية ولا بأس للمحرم
أن يفسل يديه بماسول ونحوه مما كان غير مطيب وكذا لا بأس أن ينقى مائحت
أظفاره من الوسخ ولا فدية فى ذلك فيخرج من كلامه هذان الأمران (ولا)
يزيل أيضاً (شعماً) أى يحرم عليه أن يتقص شاربه أو يحلق عاتقه أو يفتف بإبطه
فإن أزال اثنتى عشرة شعرة فدون لغير إماطة الأذى فيلزمه حفنة ولا ماطة الأذى
فدية وكذا إذا كثر بأن زاد على الاثنى عشرة فيلزمه فدية وإما إن ستمت منه
شعرة فى وضوء أو غسل واجب أو مندوب أو للتبرد فلا شيء عليه كما فى حاشية
الصففى (ولا يقتل) المحرم (قملة ولا برغوثاً) أى يحرم عليه قتلها فإن قتل
شيئاً منهما وجب عليه حفنة من طعام وهى ملء اليد الواحدة إلا أن يكثر
ما قتله بأن يزيد على الاثنى عشر فيلزمه الفدية هذا إذا كان لغير إماطة الأذى
وإلا فالفدية مطلقاً وأما لو قتل قملة فى غسل فإن كان واجباً أو مندوباً فلا شيء
عليه وإن كان لتبرد أو تدف ففيه حفنة إلا أن يكثر ما قتله بأن يزيد على الاثنى
عشر ففيه الفدية قاله الشيخ محمد عباده (ولا يطرحه) أى القمل (عن نفسه
ولا عن غيره) أى يحرم عليه أن يطرح القملة وطرحها كقتلها يلزمه حفنة فى

قليله وهو اثنا عشر فأقل وفدية في كثيره وهو مازاد على ذلك (وله) أى يجوز للحرم (طرح البرغوث والعلق) قال في المصباح العلق شئ يشبه الدود يكون بالماء فإذا شربته الدابة تعلق بخلقها الواحدة علقه وهو مما يعيش ولا شئ عليه فيه (قادره) أمر أى فاعلمه تكميل للبيت :

وَلَا يَدْهَنُ ——— يَدْهَنُ مُطَيَّبٌ

وَلَا يَسْكُحِلُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ يَسْكُحِلُ لِمُطَيَّبٍ

وَلَا يُصْحِبُ طَيِّباً وَلَا يَسْتَدِيمُ شَمَّهُ

وَلَا يَتَعَرَّضُ لِشَيْءٍ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ فِي الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ

(ولا يدهن بدهن مطيب) أى يحرم عليه أن يدهن بالدهن مطلقاً مطيب أم لا فلا مفهوم لقوله مطيباً هذا إذا كان لغير ضرورة وإلا فلا حرمة هذا بالنظر للحرمة وعدمها وأما بالنظر للزوم الفدية ففيه تفصيل انظره في المطولات (ولا يسكحل إلا من ضرورة) أى يحرم على الحرم أن يسكحل إلا من ضرورة حر أو برد فيجوز له أن يكتحل (بكحل لا مطيب) أى لا طيب فيه فإذا دعت الضرورة إلى السكحل الذى فيه الطيب فيجوز استعماله هذا من حيث الإنم وعدمه وأما الفدية ففيها تفصيل وهو أنه إذا كان السكحل مطيب ففيه الفدية مطلقاً وإن كان غير مطيب فكذلك إن كان لغير ضرورة وأما لضرورة فلا فدية (ولا يصحب) الحرم (طيباً) ولو أنى يجب عليه أن يحتنب الطيب المؤنث وهو ما يظهر ريحه وأثره بالبدن أو الثوب كالمسك والعنبر فإن مسه وجب عليه الفدية ولو أزاله مريماً وأما إن مكث بمكان هو فيه من غير شم ولا مس فلا كراهة (ولا يستديم شمه) أى يسكره ذلك سواء كان الطيب مذكراً أو مؤنثاً (ولا يتعرض) الحرم (لشئ من صيد البر) أى يحرم على الحرم أن يصطاد الحيوان البرى أو يتسبب ولو غير ما كول اللحم كقرود وخنزير مملوكاً

أو مباحاً مثانساً أو متوحشاً فرخاً أو بيضاً ولو طير ماء (في الحرم وغيره) أى
من الحل كما يحرم على كل من كان في الحرم التعرض له ولو حلالاً وما صادة
الحرم أو صيده له ميتة يحرم أكله على كل أحد :

وَلَا يَذْبَحُ صَيْدًا صَادَهُ مُحَرَّمٌ أَوْ حَلَالٌ

وَلَهُ ذَبْحُ الطَّيْرِ الَّذِي يَطِيرُ فِيمَا قَالَ

كَالْأَوْزِ^(١) وَالذَّجَاجِ إِنْ قَتَلَ

شَيْئًا مِنَ الصَّيْدِ فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ

مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ جَاءَ

هَـذَا بِأَلْحَنِ الْكُتُبَةِ الْفَرَّاءِ

أَوْ كَفَّارَةُ طَعَامِ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا يَأْتَسِيكِينَ

(ولا يذبح) الحرم (صيداً) أى برياً (صاده) يقال : صاد الرجل الطير

وغيره يصيده صيداً فالطير مصيد والرجل صائد وصياد (محرم أو حلال) أى

يحرم على الحرم أن يذبح صيداً صاده شخص محرم أو حلال ، وعلى الذابح الحرم

الجزء حيث كان الصائد حلالاً أما إن كان الصائد محرماً فلا يخلو إما أن يمسكه

ليرساله وإما ليذبحه فإن أمسكه ليرساله فعلى الذابح الحرم فقط جزاؤه ، وإن

أمسكه لذبحه فعلى كل واحد منهما جزاء كامل نظراً للسبب والمباشرة قاله الصفتى

(وله) أى يجوز للمحرم (ذبح الطير الذى لا يطير) كالأوز البرى الذى لا يطير

أما إن كان يطير كالأوز العراقي فيحرم ذبحه (و) كذا يجوز للمحرم ذبح

(الدجاج) جمع دجاجة للذكر والأنثى وإن (قتل) الحرم (شيئاً من الصيد)

(١) وقوله (كالأوز) بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاى وفيه لغة ثانية بفتح

الواو بدون همزة انتهى الصفتى .

أى البرى (فعليه) أى يجب عليه واحد من هذه الأمور الثلاثة وهى (جزاء) أى جزاء هو (مثل ما قتل من النعم) وهى الإبل والبقر والغنم والمراد بالمثل المقارب للصيد فى قدره وصورته فمثل النعامة بدنة والفيل بدنة خراسانية ذات سنامين ومثل البقرة الوحشية والحمار الوحشى بقرة إنسية ومثل الضبع والثعلب والظبي شاة إنسية كحمام مكة والحرم ويمامها وفى حمام ويمام غيرها كالضب والأرنب واليربوع وجميع الطيور القيمة طعاماً ، والصغير من الصيد كال كبير والمريض كالسليم والجميل كالوحش فى حاشية الصفتى (يحكم به ذوا) الألف للثنائية (عدل) أى عدلين من المسلمين حرين بالغين حكيمين عارفين بالحكم فى باب الجزاء ولا يشترط أن يكونا فقيهين فى جميع أبواب الفقه ولا بد أيضاً من لفظ الحكم والأمر بالجزاء ولا يكفى الفتوى قال خليل والجزاء بحكم عدلين فقيهين بذلك (جاء) بالمد أى جاء بهذا التنزيل (هديا بالغ الكعبة) ومعنى بلوغه الكعبة أن يذبح بالحرم فأما التصديق به فكيف شئت (أو كفارة ذلك) أى القتل المفهوم من السياق (إطعام مساكين) ويكون ذلك الإطعام من غالب طعام أهل الموضع الذى قتل فيه الصيد وصفة الإطعام أن ينظر إلى قيمة الصيد يوم التلف طعاماً بالغة ما بلغت فيقال : كم يساوى هذا الطير من هذا الطعام فيلزم إخراجه ولو زاد على طعام ستمين فإن لم يكن للصيد قيمة بمحل التلف اعتبر قيمته فى أقرب المواضع إليه فيتصدق بذلك الإطعام على مساكين محل الإنفاق فإن لم يكن فيه مساكين فعلى مساكين أقرب المواضع إليه فيعطى كل مسكين مداً واحداً لا أكثر وإن تصدق به على غيرهم لم يحزه (أو عدل ذلك) أى الإطعام (صياماً) وصفة ذلك أن يصوم عن كل مد يوماً ويجب أن يصوم لكسر المد يوماً كاملاً لأنه لا يمكن إلاؤه والصوم لا يتبعض كالإيمان فى القسامة كما فى النفراوى (ياناسكين) جمع ناسك قد مر الكلام عليه ودليل ما قال العارف بالله قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن

قَتْلُهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا لِحُزَاءٍ مِثْلٍ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هُنَا
بِالْعَمَلِ الْكَمْبَةِ أَوْ كِفَارَةِ طَعَامٍ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلَ ذَلِكَ صِيَامًا) الْآيَةُ :
وَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنَ الْمَنْشُوعَاتِ

الَّتِي لَا تُفْسِدُ الْحُجَّ يَاؤُوعَاتٍ
كَلْبَسِ ثِيَابِهِ أَوْ تَغْطِيَةَ رَأْسِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَالْفِدَى عَلَيْهِ
(وَمَنْ فَعَلَ) مِنَ الْحَرَمِينَ (شَيْئًا مِنْ الْمَنْشُوعَاتِ الَّتِي لَا تُفْسِدُ الْحُجَّ) أَيْ
مِمَّا تَقْدُمُ (يَاؤُوعَاتٍ) جَمْعُ وَاعٍ بَقِلْ وَعَيْتُ الْحَدِيثِ وَعِيًّا حِفْظُهُ وَتَدْبِيرُهُ (كَلْبَسِ
(ثِيَابِهِ) أَيْ الْحَظِيظَةَ أَوْ الْحَبِطَةَ (أَوْ تَغْطِيَةَ رَأْسِهِ) إِنْ كَانَ رَجُلًا كَمَا تَقْدُمُ
أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَحَلْفَةِ (فَالْفِدَى) جَمْعُ فِدْيَةٍ (عَلَيْهِ) أَيْ وَجُوبًا وَهِيَ صِيَامُ ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَدَانٍ بِمَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَوْ نَكَ وَهِيَ شَاةٌ يَذْبَحُهَا حَيْثُ شَاءَ مِنَ الْبِلَادِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ الْفِدْيَةَ
لَا تَخْتَصُّ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ فَهِيَ أَنْ يَطْعُمَ أَوْ يَفْضَلَ أَوْ يَصُومَ حَيْثُ شَاءَ مِنْ
الْبِلَادِ وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْفِدْيَةِ كَثْرَةُ اللَّحْمِ كَالْهَدْيِ بِخِلَافِ الْأَضْحِيَّةِ
وَالْعَقِيقَةِ كَمَا فِي حَاشِيَةِ الصَّفْحَةِ :

وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْفِعْلِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةٍ مَسَائِلٍ يَأْسَأُ لِأَحَدِهَا أَنْ يَظُنَّ أَنَّ الْفِعْلَ مُبَاحٌ

الْثَّانِيَةُ أَنْ يَقَعَ التَّعَدُّدُ فِي فَوْزٍ وَاحِدٍ بِأَصَاحٍ

كَأَنَّ يَلْبَسَ وَيُغَطِّي وَيُقَلِّمَ

وَيَقْتُلُ الْقَمْلَةَ وَكُلَّ ذَلِكَ بِلَا تَرَخٍ فَأَعْلَمَ

الْثَّانِيَةُ أَنَّ يَنْوِي التَّكْرَارَ فَإِنْ نَوَاهُ فَلَا لِلْفِدَى تِكْرَارَ

وَلَوْ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ الْفِعْلَيْنِ فَقَدْ أُنِيَ فِي بَعْضِهِمْ مُبَيَّنَّ

وَالرَّابِعَةُ أَنْ لَا يَحْصَلَ بِالْفِعْلِ الثَّانِي مَنَفَعَةٌ زَائِدَةٌ خُذْ بَيَانَ
كَأَنَّ يُقَدَّمَ الثُّوبَ عَلَى السَّرَاوِيلِ
أَوْ الْقَلَنْدُوسَةَ عَلَى الْعُمَامَةِ يَا خَلِيلَ
أَمَّا لَوْ قَدَّمَ السَّرَاوِيلَ عَلَى الْعُمَامَةِ
عَلَيْهِ تَكْرُرُ الْفِدْيَةُ لَا لِإِهْمَامِهِ

(وتتكرر) أى الفدية (بتكرّر الفعل إلا فى أربعة مسائل ياسائلا) أى
طالب البيان (أحدها) أى الأربعة (أن يظن أن الفعل) أى الذى يجب بسببه
لفدية (مباح) أو كان جاهلا للحكم أو ناسيا له وصورة ذلك أنه لبس ثوبا
مثلا فلزمته الفدية ثم لبس ثوبا ثانيا ظانّا أن فعله الثانى لا يوجب غير ما أوجبه
الأول فليس عليه فى ذلك كلاء إلا فدية واحدة سواء كان الفعل الثانى على الفور
من الفعل الأول أو على التراخى (الثانية أن يقع التعدد فى فور واحد بإصباح)
تكميل للبيت (كأن يلبس) أى المخطط أو المحيط إن كان رجلا (ويغطى رأسه
ويقما أظفاره ويقتل التملة) ونحو ذلك (وكل ذلك) فى دفعة واحدة (بلا تراخ
فاعلا) أى افهم (الثالثة أن ينوى) أى بهذا الفعل (التكرار فإن نواه) أى
التكرار (فلا للفدى تكرار) أى فلا يلزمه إلا فدية واحدة (ولو بعد) بفتح
الباء وضم العين (ما بين الفعلين فقد أتى) أى هذا البيان (عن بعضهم) أى
العلماء (مبين) بتشديد الياء للروى (والرابعة أن لا يحصل بالفعل الثانى منفعة
زائدة) عن الأول (خذيان) أى توضيحى تكميل للبيت (كأن يقدم الثوب
على السراويل أو القلندوسة^(١) على العمامة) وجمعها عبائم وهى تيجان العرب

(١) والقلندوسة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين وفتح الواو هى الطربوش
والجم فلاس وى لغة السودان الطافية ومثلها المسكاوية .

(ياخيل) أى ياصديق (أما لو قدم السراويل على العمامة عليه تكرار الفدية
لا إيهام) أى توه .

وَيُشْتَرَطُ فِي اللَّبْسِ أَنْ يَحْصُلَ بِهِ
لِللَّابِسِ انْتِفَاعٌ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ
فَإِنْ نَزَعَهُ مَكَانَهُ فَلَا فِدْيَةَ

وَلَهُ قَتْلُ الْحَيَوَانِ الْمَفْتَرَسِ فَلَا فِدْيَةَ
كَالْأَسَدِ وَالْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَفَارٍ وَكَلْبِ عَقُورٍ وَغَرَابٍ فَاضْرِبِ
وَكَالْحِدَاةِ وَالزَّبُورِ وَيَحْجُوزُ لَهُ صَيْدُ مُطْلَقِ الْبُحُورِ
(ويشترط في اللبس أن يحصل به للابس انتفاع) أى يتوصل به إلى
الانتقاء (من حر أو برده) بسكون الهاء للروى (فإن نزعه) أى بعد لبسه
(مكانه) من غير لبس بضم اللام (فلا فدية) في ذلك هذا فيما لا ينتفع به إلا بعد
طول كلبس القميص والخف وأما مالا يقع إلا منتفعاً به كحلق الشعر والطيب
فإن الفدية فيه من غير تفصيل (وله) أى يجوز للمحرم قتل (الحيوان المفترس)
أى القاتل (فلا فدية) أى في قتله (كالأسد) أى السبع ومثله الفهد والنمر
والذئب ومحل جواز قتل العادى من السباع أن يكون كبيراً أى بلغ حد
الإيذاء فإن كان صغيراً فإنه يكره قتله ولا جزاء فيه وأما نحو القرد والخنزير
فلا يدخل في عادى السباع إلا أن يحصل منه ضرر كما في حاشية الخرشى (والحية)
أى الأفعاء والتاء فيها للوحدة (والعقرب) ولا فرق بين كبيرها وصغيرها
لاستواء كل في الإيذاء (وفار) بالهمز وتركه (وكلب عقور) وهو الأسد
وما شابهه من كل مفترس ففي العبارة تكرار وأما الكلب الأنسى فليس على
قاتله شيء ولو غير عقور لأنه ليس من الصيد (وغراب) سواء أبقع أم لا
(فاضرب) أمر بالضرب وتكمل للبيت (وَالْحِدَاةُ) بكسر الحاء وفتح الدال

وبعدها همزة (والزبور) وهو ذكر النحل لافرق بين كبيره وصغيره
 كما هو ظاهر الشراح والدليل على جواز قتل هذه المذكورات مافى الصحيحين
 من قوله صلى الله عليه وسلم (لا جناح على من قتلهن فى الإحلال والإحرام
 الفارة والغراب والحدأة والعقرب والكلب العقور) زاد فى رواية والحية
 (ويجوز له) أى للمحرم (صيد مطلق) أى من غير قيد (البحور) جمع بحر
 وهو معروف .

وَلَا يَقْرُبُ النِّسَاءَ وَلَا يَخْطُبُ امْرَأَةً لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ فَاجْتَنِبْ
 وَيَفْسَخْ نِكَاحَهُ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَهُ

وَيَقْسُدُ بِالْجَمَاعِ وَالْمَقْدِمَاتِ حَبْصَةً
 وَيَأْسُدُ دَعَاءَ الْمَنِيِّ وَلَوْ بِالنَّظَرِ وَمِثْلُهُ الْفِكْرِ الْمُسْتَدَامِ فَانْظُرْ
 وَيَحِبُّ عَلَيْهِ الْهَدْيُ وَقَضَاءُ مَا أَفْسَدَهُ

بِفِعْلِ شَيْءٍ مَنَعُهُ تَأْكِدُهُ

أَوْ بَتَرَكِ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِهِ وَيُعَاوِدُ التَّلْبِيَةَ لِمُسَلَّاتِ إِخْوَانِهِ
 وَفِي كُلِّ ضُعُودٍ وَهُبُوطٍ وَالْإِلْحَاحِ

يُكْرَهُ رِيَاءَ وَرَفْعِ الصَّوْتِ لَا جِدًّا مُبَاحٌ

(ولا يقرب) أى يحرم عليه فى حال إحرامه أن يقرب (النساء) أى بجماع
 أو غيره من مقدماته كالقبلة والمباشرة ولو علم السلامة بخلاف الصوم فتكره
 المقدمات مع علم السلامة ولعل الفرق يسارة الصوم وعظم أمر الحج ويستثنى
 قبلة الوداع والرحمة (ولا يخطب) المحرم (امرأة لنفسه و) لا يخطب (لغيره)
 أى سواء كان محرماً أم لا (فاجتنب) أمر باجتناب ما ذكر (ويفسخ نكاحه)
 أى لنفسه ومثله إنسكاحه أى عقده للغير (قبل البناء) أى قبل الدخول (وبعده)

أى بعد الدخول ولو طال والفسخ بطلاق ولا ية بد التحريم وإذا فسخ قبل الدخول فلا شيء لها وإذا فسخ بعده فلها الصداق لأن كل مدخول بها لها الصداق (ويفسد) الحج والعمرة (بالجماع) أى سواء كان عالماً بإحرامه أو ناسياً عالماً بالحكم أو جاهلاً جامعاً فى قبل أو دبر من آدمى أو غيره أنزل أم لا (والمقدمات) أى مقدمات النكاح كاللمس والقبلة وغيرها فمتى صاحبها خرج المني أفسد (حجه) وكذا عمرته استدماً أم لا كما فى حاشية الصفتى (و) يفسد الحج (بإستدعاء المني ولو بالنظر ومثله الفكر المستدام) أى لا يحصل الفساد بإستدعاء المني بالنظر والفكر إلا مع الإستدامة وأما الخارج بمجرد النظر أو الفكر فلا يحصل به فساد وإنما يوجب الهدى (فانظر) أى فتدبر نكمل البيت واعلم أن الحج لا يفسد بالجماع ونحوه إلا إذا وقع الفساد قبل الوقوف بعرفة مطلقاً أى فعل شيئاً من أفعال الحج أولاً أو بعد الوقوف بشرط أن يقع قبل طواف الإفاضة وقبل رمى جمرة العقبة فى يوم النحر وليالته (ويجب عليه الهدى وقضاء ما أفسده بفعل شيء) أى من ذلك الممنوع الذى (منعه) أى فى باب الحج (نكده) ومعناه التقوية بالأدلة وفائدة التأكيد رفع الحجاز ومع إفساده يجب عليه الهدى (أو بترك ركن من أركانه) أى أركان الحج الأربعة وهى الإحرام والوقوف بعرفة وطواف الإفاضة والسعى فيكون بترك واحد من هذه الأربعة غير تام فلا يمتد به إلا بسكاتها وبيان ذلك أن من ترك الإحرام لم يحصل منه عبادة أصلاً ولا قضاء عليه لأنه على الوجوب الأصلى إن كان لم يحج والدب إن كان حج قبل ذلك ولا هدى عليه ومن ترك طواف الإفاضة أو السعى وأحرم وأدرك الوقوف فقد تم حجه ولا فساد وهو باق على إحرامه حتى يفعل فيطالب بالسعى والإفاضة غايته إنه إن أخرهما عن أشهر الحج فليزمه دم ومن ترك الوقوف بعرفة يبقى على إحرامه للعام القابل ولا فساد لحجه أو يتحلل بفعل عمرة على ما بينه فى موضوعة انتهى من التصانق بتصرف (ويعساود) أى يحدد

الحرم (التلبية) أى بعد إتيانه بها فى أول إحرامه (للافاة إخوانه) أى رفقائه
وهذا التجديد مستحب على المعتمد وقيل سنة وأما أصل التلبية فواجب وعدم
الفصل الطويل واجب وأما الاتصال الحقيقى بالإحرام فسنة (و) يعاودها (فى
كل صعود) أى مكان عال كجبل (وهبوط) أى مكان منخفض كبطون
الأودية وكذا يعاودها خالف الصلاة وعند القيام من النوم وعند سماع تلبية الغير
(والإلحاق) أى كثرة للملازمة على التلبية (يسكره) كراهة تنزيه بل المستحب
التوسط فى التلبية بحيث لا يسكرها حتى ياحته الضجر ولا يتركها زهوا ضوئلا
حتى تفوته الشهيرة (و) يسكره (رفع الصوت) بها جداً مبالغة فى رفعه وأما رفعه
(لاجداً) أى بلا مبالغة (مباح) أى مأذون فى فعله وتركه .

وَتَسْكُرُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى تَلْبِيَةِ الرَّسُولِ

وَلَمْ يَزَلْ يُبَاسِّ حَتَّى يَخْضِيَ بِالذُّخُولِ
فِي بُيُوتِ مَكَّةَ أَوْ لَطَافِ فَقَدْ أَتَى تَمَّالَهُ لَدَى الْعُرَافِ
هَذَا إِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْمَيْمَنَةِ

فَإِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ النَّعْمِ بِانِقَاتِ
قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا وَصَلَ لِبُيُوتِ مَكَّةَ

ثُمَّ يَدْخُلُ مِنْ كُدَامِ التَّلْبِيَةِ
الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ إِنْ جَاءَ عَلَى طَرِيقِ يَثْرِبَ الْبَيْضَاءِ
وَيُلَاحِظُ بِقَلْبِهِ جَلَالََةَ الْبُتْعَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَيُخْبِتُ

(وتسكره) كراهة تنزيه (الزيادة على تلبية الرسول) صلى الله عليه وسلم
وقد مر الكلام عليها (ولم يزل يباسى حتى يخضى) أى ترفع مساوئنه عند الله
وعند المؤمنين (بالدخول فى بيوت مكة) المكربة فإذا دخل مكة آلف ندباً

عن التلبية حتى بطوف ويسمى وهو ما شهر ابن بشير (أول الطواف) وهو مذهب المدونة وهذين القولين على حد سواء وإلى هذين الإشارة بقول خليل وهل لمسكة أو للطواف خلاف (فقد أتى نقله) أى الخلاف (لدى) ظرف مكان بمعنى عند (العرف) بضم العين جمع عارف والمراد بهم العلماء المجتهدون (هذا إن أحرم من الميقات) أى المسكن أى سواء أدرك الحج أوفته وتحال بعمره فإنه يلبي إلى البيوت (فإن أحرم) أى بعمرة (من الجعرانة) بكسر الجيم وسكون العين وفتح الراء مخففة وقد تسكسر العين وتشدد الراء فيقال جعرانه موضع بين مكة والطائف (أو التنعيم) وهو حد الحرم من أجل من جهة المدينة وهو المعروف اليوم بمسجد عائشة وتطلق عليه العامة العمرة (ياثقات) جمع ثقة وهو المؤمن تكميل للبيت (قطع التلبية إذا وصل لبيوت مكة) هذا إذا أحرم بعمرة وأما الحرم بالحج من عرفه فإنه يلبي حتى يصل إلى موضع الوقوف ثم يعاودها حتى يرمى جرة العتبة كما قاله الجلاب (ثم يدخل) أى يستحب لكل مرئحج أو عمرة أن يدخل مكة نهائراً ويستحب له أن يدخل (من كداء) بالفتح والمد وكداء (الثنية) أى الطريق (التي بأعلى مكة) وهو معروف الآن بباب المعلا (إن جاء على طريق يثرب) بياء الغائب سمى به رجل من العالقة وهو الذى بنى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم واليوم تسمى المدينة المنورة (البيضاء) بالمد والبياض من الألوان وسميت بيضا لاستنارتها برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد مشى الشيخ على طريقة ابن تركى والمشهور أنه لا فرق كون الداخل أثنى من طريق المدينة أو غيرها بل يستحب لجميع أهل الآفاق اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده كما قاله الفاكهاني (وبلاحظ) أى يستحضر (بقلبه جلالة) أى عظمة البتعة (التي هو) مقيم (فيها) وهى مكة وما حوته من المسجد الحرام وقد ورد فى الحديث أن المسجد الحرام وضع قبل بيت المقدس بأربعين سنة قال تعالى (إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة مباركاً وهدى للعالمين)

وفال صلى الله عليه وسلم (من مات في أحد الحرمين بعث يوم القيامة آمناً من النار) وعنه عليه الصلاة والسلام (الحجون والبيع يؤخذ بأطرافهما وينثران في الجنة) وهما مقبرتا مكة والمدينة وعنه عليه الصلاة والسلام (من صبر على حر مكة ساعة من النهار تباعدت عنه جهنم مسيرة مائتي عام) (ويخبت) يقال خبت الرجل لله خضع وخشع قلبه قال تعالى (وبشر المختبين) الآية :

وَبِمَهْدٍ عَلَى مَنْ زَاخَمَ مِنَ الْإِخْوَانِ
وَمَا نَزَعَتِ الرَّحْمَةُ إِلَّا مِنْ قَلْبٍ شَقِيٍّ مُشَانٍ

مَهْدٌ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ
وَيُقَدَّمُ رَجُلُهُ الْيَمْنَى كَمَا أَتَى
وَيَتَعَوَّذُ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ الْحَبِيبِ

وَبَسْتَحْضِرُ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْبَيْتِ الْخُشُوعَ يَا أَدِيبَ
وَيَقْعُدُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَسْتَلِمُهُ

إِنْ أَمْكَنَهُ وَيَطُوفُ وَيَنْوِي بِطَوَافِهِ قُدُومَهُ
إِنْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ أَوْ قِرَانٍ

وَأِنْ يَعْمُرَهُ نَوَى طَوَافَ عُمْرَةٍ بِلَا تَوَانٍ
(ويمهد) يقال مهدت له العذر قبلته أى يقبل عذر (من زاحم) أى ضايق له (من الإخوان) أى الرفقاء بأن يقول المعتذر ما زاحمتك إلا من ضيق المسكان أو الطريق أو مارأيتك أو دفعوني عليك فينبغى له قبول عذره وإن لم يقل له ذلك فيجمله على أن له عذراً في مزاحمته (وما نزع) أى ما أذهب الله (الرحمة) أى الرقة والشفقة (إلا من قلب شقي) وهو ضد السعيد (مشان) أى شأنه الله بذلك وفي الحديث (الراحون يرحمهم الرحمن) (ارحموا من في الأرض يرحمكم

من في السماء) (ثم يدخل المسجد) أى الحرام سريعاً ولا يقدم عليه إلا ما لا بد منه ككل خفيف أو حط رحله (من باب بنى شديدة) وهو المعروف اليوم بباب السلام ويستحب الدخول منه وإن لم يكن في طريقه لدخوله صلى الله عليه وسلم منه (ويقدم رجله اليمنى) أى في دخوله ولا خصوصية للمسجد الحرام بذلك بل كل مسجد يستحب له تقديم رجله اليمنى في الدخول وتأخيرها في الخروج (كأتى) أى بهذا الأمر لشرعى (ويتعوذ) أى بالله بأن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (ويصلى على النبي) صلى الله عليه وسلم (الحبيب قد مر معنى ذلك) ويستحضر عند رؤية البيت (أى الكعبة) (الخشوع) أى الخضوع لله تعالى (يأديب) تسكين لذيت (ويقصد الحجر الأسود) بمجرد دخول المسجد (ويستلمه) أى يقبله بجمعه (إن أمسكته) من غير تصويت فإن لم يتدر على استلامه بجمعه وضع يده عليه ثم يضعها على فيه بلا تصويت فإن عجز فيمسه بعود ثم يضعه على فيه بلا صوت والاستلام في الشوط الأول من الطواف سنة وفي كل شوط من الأسواط الستة مستحب والدليل على تقبيل الحجر ما في الصحيحين أن عمر رضي الله عنه جاء إلى الحجر الأسود وقبله وقال إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلتك ما قبلتك ويقال إن علياً رضي الله عنه قال له بل يضر وينفع^(١) لأن الله تعالى: أخذ العهد والميثاق على بنى آدم كتب بذلك كتاباً فأنفذه الحجر الأسود فهو يشهد يوم القيامة لمن قبله وفي رواية (يأتى يوم القيامة وله لسان زلق) أى منطلق يشهد لمن قبله يوم القيامة (ويضوف) أى بالبيت سبعة أسواط للرجال والنساء (وينوى بطوافه) هذا (قدومه) أى طواف الندوم وهذا الطواف واجب ينجبر بالدم (و) إن كان محرماً (بعمرة نوى طواف عمرة بلا توان) أى تأخير .

(١) أى يذنب الله .

وَيَبْتَدِي الطَّوْفَ مِنْ أَسْوَدِ الْحِجَارَةِ
وَيَطُوفُ وَيَشْتَرِطُ فِي طَوَافِهِ الطَّهَّارَةِ
مِنَ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ وَسَتْرِ الْعَوْرَةِ
كَالصَّلَاةِ وَإِكْمَالِ أَشْوَاطِهِ سَبْعَةً
وَمُؤَالَاتِهِ وَكَوْنُهُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ
خَارِجًا مِنْ مَقْدَارِ سِتَّةِ أَذْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ سُدَّدًا
وَعَنِ الشَّاذِرَوَانِ وَكَوْنُ الْبَيْتِ عَنِ الْيَسَارِ
فَإِذَا تَمَّ طَوَافُهُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ بِالْمَقَارِ
وَجُوبًا بِأَيِّ مَكَانٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْجَلِيلِ
وَالْأَحْسَنِ بِمَكَانٍ جَدُّنَا الْخَلِيلِ

(ويبتدى الطواف من أسود الحجرة) أى من الحجر الأسود فيستلمه
إن أمكنه وابتداء الطواف من الحجر الأسود واجب ينجبر بالدم (ويطوف)
أى طواف التقدوم (ويشترط في طوافه الطهارة من الحدث) أى الأصغر والأكبر
بالوضوء والتيمم عند سببه (والخبث) أى زوال النجاسة من الثوب والبدن
ولا إشكال فى طهارة مكان الطواف فلو طاف محدثاً عمداً أو نسياناً أو أحدث
فى أثناء طوافه ابتداءً ويرجع له ولو من بلده إن كان الطواف ركناً لقوله عليه
الصلاة والسلام (لطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن
تسكلم فيه فلا يتسكلم إلا بخير) (وستر العورة كالصلاة) قد مر الكلام عليه
فى باب الصلاة (وإكمال أشواطه سبعة) فإن نقص منها شوطاً أو بعضه
من الطواف الركنى رجع له كما فى حاشية الصفتى (و) تجب (مؤالاته) أى
الطواف بأن تكون أشواطه متوالية فهو فرقها لم يصح طوافه إلا أن يسكون

التفريق يسيراً أو لعذر ويستمر على طهارته ، فلا يضر (وكونه) أى الطواف داخل المسجد خارجاً عن مقدار ستة أذرع من الحجر ، سمى الحجر لاستدارته وهو محوط مدور على نصف دائرة خارجاً عن الشاذروان ، (سددا) أى صوباً هذا القول والسدد بالفتح الصواب (و) يجب أن يكون جميع بدنه خارجاً (عن الشاذروان) بكسر المذال وهو البناء المحدودب فى أساس البيت ، وذلك شرط فى صحة طوافه (وكون البيت عن اليسار) أى أن الطائف يجب عليه فى طوافه أن يجعل البيت فى دورانه عن يساره دائراً من جهة بابة ليصح طوافه فو طاف وجعل البيت على جهة يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره لم يصح طوافه ويرجع له ولو من بلده إن كان هذا الطواف ركناً ولا بد أن يمشى مستقيماً ، فلو مشى القهقرى لم يصح كما فى حاشية الصفحى (فإذا تم طوافه) أى تدممه بدليل سعيه بعده (صلى ركعتين بالوقار) أى التعظيم والرزانة (وجوباً) أى على المذهب وقيل سنة (بنى مكان من مسجد) الحرام (الجليل) أى العظيم بتعظيم الله له (والأحسن) أى المستحب فعلهما (بمقام) أى عند مقام (جدنا) ، والجد أبو الأب وأبو الأم . ولا شك أن المؤلف من نسل إبراهيم (الخليل) ، وسمى إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم بالخليل لأنه يوالى فيه ويعادى فيه وخلة الله نصرته وجعله إماماً من بعده قاله صاحب الشفا ويسن له بعد فراغه من ركعتى الطواف استلام الحجر الأسود ويستحب له بعد سلامه أن يمر بماء زمزم ويشرب ولا يستلم الركن اليماني •

مُهمٌ يَخْرُجُ لِلصَّفا مِنْ بَابِ الصَّفا وَفِي قَدِيمِهِ جَلَالَةٌ مَعَ الصَّفا
وَيَرْقَى عَلَيْهَا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ

وَيَدْعُو بِمَا تَسَرَّ لَهُ مِنَ الْأَدْعِيَةِ

مُهمٌ يُكَبِّرُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَيُسَبِّحُ عَلَيْهِ وَعَلَى رَسُولِهِ مُصَلِّيًا لَا يَنْتَنِي

وَيَنْحَدِرُ نَحْوَ الْمَرْوَةِ مُشْتَغِلًا بِالدُّكْرِ وَالِدُّعَا وَالْعَصَا
عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَطْهَارِ

(ثم يخرج للصفا) وهو جبل بمكة وبقي منه محل صغير مرتفع قريب من باب الصفا فيكون خروجه (من باب الصفا) أى المستحب له أن يخرج إلى الصفا من المسجد من باب الصفا ، وهو باب بنى مخزوم كما فعله أنبي صلى الله عليه وسلم (وفى قلبه جلالة) أى عظمة لهذا المحل الذى ذكره الله فى كتابه (مع الصفا) أى من الغسل والحسد والعجب والكبر والرياء والسمة وغيرهم (ويرق عليها) أى على الصفا أى يسن للرجل أن يرقى على الصفا وكذلك يسن للمرأة الرقى على الصفا إن خلا الموضع من الرجال وإلا وقفت أسفل فيقف (مستقبل القبلة) أى يستحب له أن يستقبل القبلة لأن النبى صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة حين صعد إلى الصفا (ويدعو) أى يسن له أن يدعو إذا وقف على الصفا (بما تيسر من الأدعية) أى الجامعة وحكم الوقوف والدعاء السنية لأن الركن إنما هو السعى بين الصفا والمروة (ثم يكبر الله ثلاثاً) أى ثلاث مرات عند كل شوط بأن يقول (الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً) أو (الله أكبر الله أكبر الله أكبر) (ويثنى عليه) تعالى بما هو أهله بأن يقول (لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده) (وعلى رسوله) محمد صلى الله عليه وسلم (مصلياً لا ينثنى) أى لا يترك ذلك أصلاً (وينحدر) أى بعد النزول من الصفا يمشى ذاهباً (نحو المروة) بفتح الميم وسكون الراء جبل بمكة بقي منه خالياً من البناء محل صغير كالباقى من الصفا مشغولاً بالذكر أى لا قراءة القرآن كما فى الخطاب (والدعاء) بما تيسر (والصلاة على النبى سيد الأبرار) جمع بر وهو الصادق فى إيمانه بأداء فرائضه واجتناب معاصيه (وآله وصحبه) قد مر الكلام عليهما

(الأطهار) أى من الأرجاس والآثام أى المتصفين بالطهر وهو النقا من الدنس
والنجس المبرئين من العيوب فال تعالى : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
أهل البيت ويطهركم تطهيراً) أى من نجاسة الآثام :

فَإِذَا وَصَّلَ إِلَى بَطْنِ الْمَسِيلِ
وَذَلِكَ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ يَأْتِدِيلُ

حَبَّ وَالْخَبَبِ دُونَ الْجُرَى وَفَوْقَ الرَّمْلِ
فَاعْمَلَنَّ بِذَا حُطِيتَ بِالْوَصْلِ
فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْعُمُودِ الثَّانِي

تَرَكَ الْخَبَبَ بِفَعْلٍ ذَلِكَ فِي الْأَشْوَاطِ بِلَا تَوَانٍ
فَإِذَا وَصَلَ بِرُوءَةٍ رَفَى عَلَيْهَا وَفَعَلَ مَا تَقَدَّمَ بِالْصَّفَا وَكَانَ عَلَيْهَا

(فإذا وصل إلى بطن مسيل وذلك بين العمودين الأخضرين) ، وهما في
حداد مسجد الحرام على يسار المذاهب إلى الرُوءة أولهما في ركن المسجد الحرام
تحت منارة باب على ، والثاني بعده وهناك عمودان آخران على يمين المذاهب في
مقابلة مبين المذكورين . واعلم أن هذا الخبب إنما هو في المذاهب للرُوءة فقط
لا في العمود منها لصفه (يأتدِيل) أى يا عظيم تكميل للبيت (خب) أى على ضرب
السنية ، فم تركه فلا دم عليه كما في المنقراوى و المرأة لا يسن لها الخبب (والخبب
دون الجرى وفوق الرمل) وهو فوق المشى ودون الجرى ، وكل من الخبب
والرمل دون الجرى إلا أن الخبب أشد من الرمل (فاعملن) أمر (بذا) الإشارة
راجعة لما تقدم (حطيت) أى حباك الله (بالوصل) وهو لغة ضد الهجر والمراد
به هنا الوصول إلى شهود عظمة الله وجلاله . لأن الله تعالى ليس له جهة خاصة
أو حيز معين إذ جل ربنا أن تكون له جهة يصل إليه منها أو بها ولا حيز معين
(فإذا وصل إلى العمود الثاني ترك الخبب بفعل ذلك في) جميع (الأشواط) أى

أشواط السعي السبعة (بلا توان) يقال توانى فى الأمر توايماً لم يبادر إلى ضبطه ولم يهتم به (فإذا وصل المروة رقى عليها) أى وقف عليها ، والوقوف المذكور سنة للرجال والنساء إن خلا المسكان من مزاحمة الرجال ، وعند المزاحمة تقف النساء للدعاء أسفلها (وفعل ما تقدم بالصفاء) أى من استقبال القبلة والدعاء بما تيسر (وكان عايتها) أى راقياً عليها ، واعلم أن السعى بين الصفا والمروة ركن لا ينجر بالدم والدليل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع كما مر سابقاً .

ثُمَّ يَنْحَدِرُ إِلَى الصَّفَا دَاعِياً مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ خَيْرِ الْأَنْامِ الزَّاكِيَا
كَمَا فَعَلَ فِي الشُّوْطِ الْأَوَّلِ

فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الصَّفَا فَذَلِكَ شَوْطًا عَوَّلَ
هَكَذَا حَتَّى يَتِمَّ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ بَيِّنَاتٍ

وَيَحْتِمُ بِالْمَرْوَةِ لِنَيْلِ النِّجَاتِ
فَيَحْصُلُ لَهُ أَرْبَعُ وَقَفَاتٍ عَلَى الصَّفَا

وَأَرْبَعَةٌ عَلَى الْمَرْوَةِ نَرْجُو اللَّهَ انْفَاقًا

(ثم ينحدر إلى الصفا داعياً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم (خير الأنام) أى الخلق (الزاكيا) أى الصالحا يقال زكا الرجل يزكو إذ صبح تكميل للبيت (كما فعل فى الشوط الأول فإذا وصل إلى الصفا فذات شوط) ثان (عول) أى اعتمد ذلك (هكذا) بفعل (حتى يتم) أى يستكمل (سبعة أشواط) أى كاملات بعد الذهاب لمرة شوط والرجوع منها للصفا شوط آخر (بينات) أى ظاهرات متصلات يبدأ بالصفا (ويحتم بالمروة) وهو شرط فإن بدأ بالمروة أُلغى ذلك الشوط وأتى بشوط آخر وإلا كان كمن ترك شوطاً من سعيه انظر الخطاب (لنيل النجات) أى الخلاص تكميل للبيت (فيحصل له أربع وقفات على الصفا وأربع على المروة) يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة كما تقدم (نرجو الله انفاقاً) أى

بالعهد والوعد تكمين للبيت قال في المقدمات أصل السعى وسبب مشروعيته بين الصفا والمروة في الحج ماجاء في الصحيحين أن إبراهيم عليه السلام لما ترك ولده إسماعيل مع أمه بمكة وهو رضيع ففرغ ماؤها وعطش ولدها معها وصارت تنظر إليه يتلوى فانطلقت كراهة أن تنظر إليه فقدمت الصفا أقرب جبل يليها فقامت عليه ثم استقبلت الوادى هل ترى أحداً فلم تر أحداً فنهضت عن الصفا حتى إذا بلغت الوادى رفعت درعها وسعت سعى الإنسان المجهود حتى جاوزت الوادى ثم أتت المروة فقامت عليها ونظرت فلم تر أحداً ففعلت ذلك سبع مرات فلذلك كان السعى بين الصفا والمروة سبع مرات:

وَقَدْ أَتَتْ عَنْهُمْ أَشْرَاطُ السَّعْيِ إِكْمَالُ سَبْعَةِ أَشْوَاطٍ فَعِ
وَالْبَدْوُ بِالصَّفا وَتَقَدَّمُ طَوَافٍ صَحِيحٍ

عَلَيْهِ فَإِذَا تَمَّ سَبْعَةُ أَشْوَاطٍ بِأَمَلِيحٍ
تَحَالَ حَيْثُذِ إِنْ كَانَ مُحْرَمًا بِعُمْرَةٍ يَنْحَرُ هَدْيًا أَوْ يَحْقِ رَأْسُهُ
وَأَفْضَلُ الْهَدْيِ الْإِبِلُ ثُمَّ الْبَقَرُ ثُمَّ الضَّأْنُ ثُمَّ الْمَعْزُ كَذَا قَدْ حَرَّرُ
وَحُكْمُهَا فِي السَّنِّ وَالسَّالِمَةِ

مِنَ الْعِيُوبِ حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ بِأَفْهَامَةٍ
وَيَجُوزُ لِصَاحِبِهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا إِلَّا

مِنْ أَرْبَعَةِ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَفِدْيَةِ الْأَذَى بِأَجَلًا
وَتَذَرِ الْمَسَاكِينَ وَهَدْيِ التَّطَوُّعِ إِذَا عَطَبَ قَبْلَ تَحَلُّهِ بِأَوْرَعِ

(وقد أتت عنهم) أى عن العلماء المجتهدين (أشراط) جمع شرط قد مر
الكلام عليه (السعى) أى بين الصفا والمروة (إكمال) أى إتمام (سبعة أشواط
فع) أمر مبنى على حذف الياء أى احفظ (والبدو بالصفا) لحديث (أبدؤا بما

بدأ الله به) فلو بدأ من المروة أنهى ذلك الشوط ، وإلا كان تاركاً لشوط منه
(و) من شروطه (تقدم طواف صحيح) أى مستكمل الشروط (عليه) أى على
السمى أى واجب أو نفل لأنه لا يشترط أن يكون الطواف واجب بل يصح
السمى بطواف صحيح مطلقاً (فإذا تم سبعة أشواط يامليح) يقال ملح الشيء ملاحه
بهج وحسن منظره فهو مليح تكميل للبيت (تحلل حينئذ) أى بعد السعى
بشروطه (إن كان محرماً بعمرة بنحر هدياً) أى أن الحرم بعمرة يتحلل بعد السعى
بنحر هدى مسوق فى إحرامها سواء وجب لنقصها أو لنقص حج أو كان جزاء
صيد أو نذر أو ساقه تطوعاً ومحل نحره مكة فلو نحره قبل سعيها لم يجزه والحاصل
أنه إذا كان معه هدى يتحلل بالذبح أو الحلق ويندب له تقديم الذبح وكره عكسه
فإن لم يكن معه هدى يتحلل بالحلق فقط ولذا قال (أو يخلق رأسه) أى ولو بنورة
ومثل الحلق التقصير والحلق أفضل ومحل إجزاء التقصير إذا لم يكن شعره مضافاً
أو معقوصاً أو ملبداً وإلا تعين الحلق ومحل أفضليته على التقصير لغير المتمتع ،
وأما المتمتع فالأفضل فى حقه عند التحلل من عمرته التقصير استبقاه للشعر حتى
يتحلل من الحج هذا كله فى حق الرجال ، وأما المرأة فالواجب عليها التقصير ،
ويحرم عليها الحلق ولو بنت عشر سنين ، وأما الصغيرة جداً فيجوز لوليها حلق
رأسها وإنما حرم الحلق على الكبيرة لأنه مثله فى حقها إلا إن كان برأسها أذى
فيجوز الحلق لها للضرورة وصفة تقصير المرأة أن تأخذ من أطراف شعر رأسها
كتقدر الأنملة أو فوقها يدير أو دونها من جميعه طويله وقصيره ، ولكن بعد
زوال عقصه أو ضميره أو تليده لمنعه التقصير . وصفة تقصير الرجل أن يأخذ من
جميع شعر رأسه طويله أو قصيره من قرب أصله استحباباً ، فلو أخذ من أطراف
شعر رأسه أجزأ وخالف المستحب (تنبيه) قال مالك : من لم يقدر على حلق
شعر رأسه ، ولا تقصيره لوجع به فعليه هدى بدنة أو بقرة أو شاة فإن عجز عن
الهدى ، ولم يجد من يسافه بصوم عشرة أيام ثلاثة أيام فى الحج من حين إحرامه

بالحج إلى يوم النحر ، ويستحب له عدم تفرقتها وسبعة إذا رجع من منى أنظر الحاشية وفي سماع ابن القاسم ولو نسيت المرأة التخصير فذكرته ببلدها بعد سنين قصرت وعليها دم انتهى من حاشية الصفقي (وأفضل الهدى الإبل) أى لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أكثر هداياه الإبل وضحى بكبشين (ثم البقر ثم الضأن ثم المعز كذا) على هذا الترتيب (قد حرز) أى العلماء ذلك (وحكمها) أى الهدايا (فى السن والسلامه) تقرأ بالسكون للروى (من العيوب) أى المانعة من الإجزاء كالعور والمرض البين (حكم الأضحية) أى فما يجوز ضحية يجوز هديا (يافهامه) يقال فهمته فهما إذا علمته أى علامة بتشديد اللام تكميل للبيت (ويجوز لصاحبها أن يأكل منها) أى من دماء الحج مطلقاً لا خصوص الهدايا قبل الحل وبعده كهدى التمتع والقران وتعدى المليات حلالاً أو ترك النزول بعرفة نهائياً أو بمزدلفة ليلاً أو ميت منى أو رمى الجمار أو طواف القدوم أو غير ذلك فهذه الأمور كلها يأكل منها قبل وبعد هذا قسم من أقسام أربعة الثانى أن يمنع قبل لا بعد وهو هدى التطوع إذا لم يجعل للمساكين الثالث ما يمنع بعد لا قبل ، وهو جزاء الصيد وفدية الأذى إذا جعلت هدياً ونذر المساكين المعين كعلى هدى بقرة أو بدنة للمساكين الرابعة ما يمنع قبل وبعد وهو فدية الأذى إذا لم يجعل هدياً ونذر المساكين المعين لهم بالنية أو باللفظ بأن قال هذه البدنة نذر للمساكين كانوا معينين أم لا وهدى التطوع إذا جعل للمساكين بالنية واللفظ عين أم لا (إلا من أربعة) فلا يأكل منها مطلقاً بل على التخصيص المتقدم (أولها جزاء الصيد) (و) ثانيها (فدية الأذى و) ثالثها (نذر المساكين و) رابعها (هدى التطوع إذا عطب قبل محله) ومحله منى بشروط ، وإلا فسكة (ياورع) والورع ترك الشبهات خوف الوقوع فى المحرمات تكملة البيت :

فَإِنْ كَانَ مُحَرِّمًا يَحْسِبْ أَوْ قِرَانَ عَاوَدَ التَّلَئِيمَةِ يُبَبِّ خَالِصَ الإِذْعَانِ

وَبُكْرَتِهِ مِنَ الطَّوَافِ وَشَرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ
وَمَنْ أَحْرَمَ مِنْ مَسَكَةٍ أَوْ مِنْ الْحُرَمِ
فَلَا يُعُوفُ وَلَا يَسْعَى حَتَّى يَرْجِعَ
مِنْ عَرَفَةَ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ تَوَجَّهَ مَعَ
الْإِمَامِ النَّاسِ إِلَى مُنَى يَقْدُرُ مَا يَدْرِكُونَ بِهَا الْعُمْرَ تَعَيَّنَ
وَلَوْ فِي آخِرِ وَقْتٍ فِيهَا مُحْتَارُ
فَإِذَا صَلُّوا نَزَلُوا بِهَا حَيْثُ شَاءَ وَلَا إِنْكَارَ
وَالسُّنَّةُ أَنْ يَمِيتَ فِيهَا وَلَا يَرْتَحِلَ
مِنْهَا لِطُغْيَانِ الشَّمْسِ بِإِذَا الْعَقْلُ
وَهَذِهِ السُّنَّةُ قَدْ تَرَكَّهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَعَنْ فِعَالِهَا الْجَمِيعُ أَذْبَرُ
فَإِذَا وَصَلَ إِلَى عَرَفَةَ فَالسُّنَّةُ
أَنْ يَنْزِلَ بِمَسْجِدِ نَمْرَةٍ وَهَذِهِ السُّنَّةُ
قَدْ تَرَكَّهَا بَعْضُ الْإِمَامِ
يَنْزِلُ النَّاسُ فِي مَوْضِعِ الْوُقُوفِ الْمَعْلُومِ
فَالْحَافِظُ عَلَى أَحْيَائِهِمْ فَإِذَا
رَأَتْ الشَّمْسُ فَالْإِجْمَاعُ إِلَى نَمْرَةٍ كَذَا
وَيَقْطَعُ النَّاسُ حَيْثُ شَاءَ وَلَا يُكَبُّ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الْمَشْهُورِ بِإِذَا اللَّبَّ
ثُمَّ يُصَلِّي الْغُضْنَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا وَيَقْصِرُ
فِي رَحْلِهِ ثُمَّ يَأْتِ الْمَوْحِفَ الْأَبْرَ

(فإن كان محرماً بحج أو قران عاود التلبية) أى أنه إذا طاف طواف
التقدم وسمى سواء كان مفرداً أو قارناً ، فإنه يستحب له أن يعاود التلبية ويرفع
صوته بها ، وإن كان فى المسجد الحرام أو فى مسجد منى لأن ذلك يكثر فيه ما
ولا يزال يلبي حتى يصل لمصلى عرفة للزوال فيقطع فلو وصله قبل الزوال لبي
للزوال أو زالت عليه الشمس قبل وصوله لبي لوصوله كما فى حاشية الصفتى (يلب
خالص الإذعان) أى الانقياد لله تعالى (و) يستحب له (أن يكثر من الطواف)
أى التطوع (ومن شرب ماء زمزم) ويتوضأ ويفتسل به مدة إقامة بمكة ويكثر
من الدعاء عند شربه واليقول إني أسألك علماً نافعاً وقلباً خاشعاً وشفاء من كل داء
وصح فى الحديث (ماء زمزم لما شرب له) خلافاً لمن قال إنه موضوع ويستحب
نقل ماء زمزم ومنزبته معه من كونه لما شرب له (ومن أحرم من مكة) أى
سواء كان من أهلها أم لا أقام فيها إقامة تقطع حكم السفر أم لا (أو) أحرم
(من الحرم) أى كأهل المزدلفة وخالف الأولى من إحرامه من مكة (فلا يطوف
ولا يسمى حتى يرجع من عرفة) لأنه لا طواف قدوم عليه فليس عليه واجب إلا
طواف الإفاضة فيؤخر السعى حتى يفعله وراه (فإذا كان يوم التروية) بتخفيف
الياء وهو اليوم الثامن من ذى الحجة سمي بذلك لأنه مشتق من الرى وهو سقى
الماء لأنهم يعدون فيه الماء ليوم عرفة (توجه مع الإمام الناس إلى منى) وهو محل
معروف بينه وبين مكة سبعة أميال وسمى بذلك لأن إبراهيم عليه السلام تمنى
فيه كشف ما نزل به من ذبح ولده أو لأن الدماء تمنى أى تراق فيه ويتوجهون
(بقدر ما يدركون بها الظهر تعين) هذا الوقت (ولو فى آخر وقت فيها مختار)
أى ولو فى آخر مختار الظهر (فإذا وصلوا) أى الإمام والناس (نزلوا بها) أى
بمنى (حيث شاءوا) أى اختاروا (ولا إنكار) أى ولا نسك عليهم فى ذلك
(والسنة) أى الطريقة المستحبة (أن يبيت) الحاج (بها) أى بمنى المراد بالسنة
الطريقة فلا ينافى أن البيات بها مستحب كما فى المختصر (ولا يتحل منها الطلوع

(الشمس) أى إذ صلى الصبح فى اليوم التاسع بمنى فيستحب له أن لا يخرج منها إلا بعد طلوع الشمس (ياذا العقل) قال بعض الناس هو غريزة يتهيأ بها الإنسان إلى فهم الخطاب وإطلاق على الحجا واللب (وهذه السنة قد تركها أكثر الناس وعن فعلها الجميع) أى جميع الناس (أدبر) أى أعرض (فإذا وصل إلى عرفة) وهو موضع الوقوف وسميت بذلك لأن جبريل عليه السلام كان يعلم إبراهيم المناسك عليها ويريهها له ويقول عرفت فيقول عرفت أو لأن جبريل علم فيها آدم مناسك الحج أو لأن آدم عرف حواء فيها ، ويستحب فى ذهابه إليها أن يسلك على المزدلفة ويمشى بين المأذمين وهما جبلان بين عرفة والمزدلفة (فالسنة) أى الطريقة المستحبة (أن ينزل بمسجد نمرة) أى فالمستحب أن ينزل الحاج أماماً أو غيره بنمرة ، وهو محل بعرفة من آخر الحرم وأول الحل (وهذه السنة قد تركها) أى الناس (أيضاً وإنما ينزل الناس فى موضع الوقوف المعلما) يقال علمت له علامة بالتمشيد وضعت له أمانة يعرف بها (فليحفظ على إحياؤها فإذا زالت الشمس فليرجع إلى) مسجد (نمره) وهو مصلى عرفة (كذا) قال الأوائل (ويقطع التلبية حينئذ) أى حين وصوله مسجد نمره وجاء الزوال (ولا يلب بعد ذلك على المشهور) وقيل يلجى حتى يرمى جمرة العقبة (ياذا اللب) أى العقل تكميل للبيت (ثم يصلى الظهر والعصر جمعاً) أى يسن له أن يجمع بين الظهر والعصر بمسجد نمره جمع تقديم بعد دخول وقت الظهر ولو كان من أهل عرفة (ويتقصر فى رحله) أى كما يسن له جمع هاتين الصلاتين يسن له قصرهما إلا من كان من أهل عرفة فيتمون ولا يتقصرون قد علمت من هذا أن الجمع يسن ونول أهل عرفة بخلاف القصر وكذا يقال فى أهل منى ومزدلفة والضابط أن أهل كل محل يتمون به ، فأهل عرفة تجمع ، ولا تقصر وأهل المزدلفة كذلك تجمع بها ولا تقصر والمصرى يجمع فيها ويقصر والقصر بعرفة إنما هو للسنة وإلا ليس بمسافة قصر فى حق المسكى وأهل مزدلفة ونحوها (ثم) بعد أن يجمع

ويقصر (يأت الموقف) أى موقف عرفة (الأبر) أى الأطهر :

وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ فَيَقِفُ رَاكِبًا مُسْتَقْبِلًا مُتَضَرِّعًا مُرَاعٍ الْأَدَبَا
يَدْعُو إِلَى الْغُرُوبِ فَإِنْ كَانَ لِادَابَةٍ لَهُ

وَقَفَ قَائِمًا فَإِذَا أَتَعَبَهُ الْقِيَامُ جَارَتْهُ

(وعرفة كلها موقف) أى يصح الوقوف فى كل جزء منها لقوله صلى الله عليه وسلم (وعرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة) ولكن يستحب الوقوف فى الموضع الذى وقف فيه المصطفى صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات العظام المفروشة فى أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذى بوسط عرفة (فيقف راكباً) أى ندباً ما يشق على الدابة ويستحب له أن يسكون طاهراً من الجنابة وأن يسكون على وضوء والدعاء لنفسه ولوالديه والتبجيل والتحميد والتهليل والتسكبير والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كما فى حاشية الخرشى (مستقبلاً) أى للقبلة (متضرعاً) أى متذللاً مبتهلاً إلى الله (مراعى) أى ملاحظ ومستصحب (الأدبا) أى مع الله قال بعضهم الأدب على قسمين خاص وعام فالأدب العام هو اتباع ما أمر الله به واجتناب ما نهى الله عنه والأدب الخاص هو الأدب مع الله فى عباداته على وجه الحياء منه والحضور معه والى كل مراد (يدعو إلى الغروب فإن كان لادابة له وقف قائماً) أى ندباً إن كان رجلاً وكره المرأة (فإذا أتعبه القيام جاره) أى الجلوس :

فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ دَفَعَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ

إِسْكِينِي وَوَقَارِي فَقَفَّه

فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْمُرْدَلِفَةِ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمْعًا وَقَصَرَ رُتَبَ
وَالْمُرُؤُلَ بِمُرْدَلِفَةٍ وَاجِبٌ وَلَيْتُ بِهَا إِلَى الْفَجْرِ مُسْتَحَبٌّ لَا تَفِيتُ

فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى الصُّبْحَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا يَنْلِ النَّجْحَ
ثُمَّ يَقِفُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَيَدْعُ لِنَفْسِهِ وَلِوَلَدَيْهِ وَالْمُسْلِمِينَ جَمْعُ
(فإذا غربت الشمس) أى فإذا غربت الشمس من اليوم التاسع ومضى
جزء من ليلة العاشر لأن الوقوف الركنى ، هو الوقوف فى جزء من ليلة العاشر
كما سبق (دفع الإمام والناس معه) أى مشوا وساروا إلى المزدلفة (بسكينة
ووقار) قيل هما بمعنى واحد وهو الهدوء والسكون ، وقيل متغايران ، فالسكينة
الطمأنينة أى سكون الجوارح بحيث لا يعثب بيديه ولا يغيرهما ولا ينظر إلى ما
يليه ، والوقار : التعظيم أفاده الشيخ العدوى فى حاشيته على أبى الحسن (فافقه)
أى أفهم تسكيل للبيت (فإذا وصل إلى المزدلفة صلى المغرب والعشا) بالقصر
(جمعاً وقصراً) أى أنه بمجرد وصوله إلى المزدلفة يسن له أن يجمع بين المغرب
والعشا جمع تأخير ، ولو كان من أهل المزدلفة ويسن له أن يقصر العشا إلا من
كان من أهل المزدلفة فيتمون ولا يتصرفون ، فأهل المزدلفة يجمع بها ولا تقتصر كما فى
حاشية الصغرى (رتب) أى مرتب تسكيل للبيت (والنزول بمزدلفة) أى المكث
بالمزدلفة قدر حظ الرجال (واجب) أى يلزم بتركه دم إلا لعذر (والمبيت بها
إلى الفجر مستحب) وقيل سنة (لا تفيت) أى لا يفوتك ثوابه (فإذا طلع الفجر
صلى الصبح فى أول وقتها) أى بغاس (ينل النجح) أى قضاء الحوائج الدينية
والأخرى (ثم) بعد فراغه من الصلاة (يقف) أى يسن له أن يقف ، وقبل
الوقوف مستحب (بالمشعر الحرام) وهو جبل بالمزدلفة سمي بذلك ، لأن الجاهلية
كانت تشعر فيه هديها (ويدع لنفسه) أولاً (ولوالديه) ثانياً (وللمسلمين جمع)
تأكيد وتسكيل للبيت :

ثُمَّ يَنْصَرِفُ إِذَا جَاءَ الْإِسْفَرُ
فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مُنَى رَمَى بِالْعَقَبِ الْحِجَارِ

فَيَرْمِي سَبْعَةَ حَصَاةٍ مُكَبَّرَةٍ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ تَكْبِيرَةً مُشْتَبِهَةً
وَقَدَرُ كُلِّ وَاحِدٍ حَمَاسَةٌ مِثْلُ الْقَوْلَةِ أَوْ الْقَوَاةِ

(ثم ينصرف) أي من المشعر الحرام (إذا جاء الإسفار) أي الأعلى يقال
أسفر الصبح إسفاراً أضواءً ، وبعد انصرافه من المشعر الحرام ، يذهب إلى منى
ولا يقف بالمشعر الحرام بعد الإسفار لخالفه المشركين فإنهم كانوا يقفون إلى
طوع الشمس ويستحب للدافع من المشعر الحرام إلى منى ، وكان رجلاً أن يعرك
دابته ببطن محسر إن كان راكباً ويسرع في مشيه إن كان ماشياً ، وأما المرأ فلا
يطلب منها ذلك ، وبطن محسر بكسر السين واد بين المزدانة ومنى قدس رمية
الحجر ليس من واحد منهما سمي بذلك لحسر أصحاب الفيل فيه ونزول العذاب
عليهم (فإذا وصل إلى منى رمى بالعتب الحجار) أي رمى بحجرة العتبة ، وهي
البناء وما تحته السكائن في آخر منى من ناحية مكة في رأس واد الخصب عن
يمين الماشي إلى مكة سميت بحجرة العتبة باسم ما يرمى فيها ، نعى الحجار كما قال
المصنف ويستحب له حين وصوله إلى منى وحط رحله أن يرمى بحجرة العتبة وإن
كان راكباً والرمي في نفسه واجب والاستحباب منسب على لرمي حين الوصول
كما عرفت (فيرمي سبعة حصاة مكبرة) يسكون الهاء للروى (مع كل حصاة)
لا قبلها ولا بعدها يقول : باسم الله أكبر رجماً للشيطان وحزبه ، اللهم اجعله
حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيّاً مشكوراً وعَمَلًا صالحاً منبهاً ولا تجارداً لن تسور
ويقول أيضاً باسم الله أكبر صدق وعدده ونصر عبده وأعز جنده وهزم
الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ويقول بعد كل
دعاء (ربنا آتني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقم عذاب النار) وعليه أن
تكثر من التكبير فتكبر (تكبيرة مشتهرة) أي جاهراً بها وتكثر أيضاً من
التسبيح والتحميد والتذكر مطلقاً ما استطعت وكل ذلك من التكبير وما بعده

مستحب (وقد ركل واحدة حصاة مثل الفولة أو النواة) أى نواة التمر ولا يجوز ما صغر جداً كالحصاة بخلاف ما لو رمى بحجر كبير فإنه يجوز مع الكراهة .

وَقَدْ حَصَلَ لَهُ بِهَذَا الرَّغْبَى التَّحَلُّلُ الْأَصْغَرُ

فَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ وَالصَّيْدَ يَنْحَرُ

هَدْيَهُ أَوْ يَذْبَحُ ثُمَّ يَحِقُّ أَوْ يَقْصُرُ

رَأْسَهُ ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ مُسْتَقَرًّا

فَيَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَيَسْمَعُ إِنْ لَمْ يَسْكُنْ يَأْصَاحِي أَوْ لَا سَمِعَ

بِأَنْ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنَ الْحَرَمِ

أَوْ مِنَ الْحِلِّ وَلَمْ يَسْمَعْ بَعْدَ صَوَافٍ مِنْ قَدَمِ

وَقَدْ حَصَلَ لَهُ التَّحَلُّلُ الْأَكْبَرُ

فَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى النِّسَاءَ وَالصَّيْدَ قَرَرُ

(وقد حصل بهذا الرمي) أى رمى جمرة العقبة الأولى (التحلل الأصغر

فيحل له كل شيء) أى من لبس الثياب وغيره ويكره معه مس الطيب ولا فدية

(إلا النساء والصيد) أى حرمتها باقية وكذلك المرأة يحل لها كل شيء إلا

الرجال والصيد ومثل رمى جمرة العقبة فوات وقت أدائها وهو من طلوع الفجر

إلى غروب الشمس لأن الليل قضاء ثم (ينحر هديه) أى إن كان مما ينحر أى

بعد جمرة العقبة (أو يذبح) هديه فى منى إن كان معه هدى ساقه فى إحرام حج

ولو لقص فى عمره ولو كان تطوعاً وجزاء صيد ولا بد أن يكون قد وقف به

هو أو نائبه بعرفة ساعة ليلة النحر فإن انحرم واحد مما ذكر فينحر بمكة لا بمنى

ومنى كلها محل للنحر إلا من وراء جمرة العقبة مما يلي مكة كما فى حاشية الصفح

(ثم يحلق) أى إذا فرغ من النحر أو الذبح يحلق رأسه (أو يقصر) أى يقصر

رأسه إلا أن الحلق أفضل في حق الرجال وأما النساء فيتعين في حقهن التقصير (ثم يأتي مكة) أى بعد الحلق أو التقصير (مستقر) أى محل إقامته (فيطوف) أى بالبيت العتيق (طواف الإفاضة) وهو من أركان الحج والمبادرة له يوم النحر أفضل ولو أخره لا يلزمه دم إلا بخروج ذى الحجة (ويسعى إن لم يكن بإصاحى أو لا سعى) أى بين الصفا والمروة (بأن أحرم من مكة أو من الحرم أو من الحل) أى وضايقة الزمن (ولم يسع بعد طواف من قدم) أى قدم إلى مكة والمعنى لم يكن سعى بعد طواف القدوم (وقد حصل له التحلل الأ كبر فيحل له كل شيء) أى من لبس الثياب وغيره (حتى النساء والصيد قرر) أى أثبتوا هذا النص :

ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَنَى فَيَبِيتُ بِهَا ثَلَاثَةَ لَيَالٍ
 إِنْ لَمْ يَتَعَجَّلْ وَلَيْتَيْنِ إِنْ حَصَلَ اسْتِعْجَالٌ
 فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي رَمَى الْجِمَارَ الثَّلَاثَةَ يَأْخِذَانِ
 وَالْبَدْوُ بِالْجُمُوعَةِ الْأُولَى وَهِيَ الَّتِي
 تَلَى مَسْجِدَ مُنَى ثُمَّ الْوُسْطَى ثُمَّ الْعَقَبَةَ

(ثم) بعد الفراغ من طواف الإفاضة وركعتيه (يرجع إلى منى فيبيت بها) (ثلاث ليال) أى ليلة ثانى العيد وليلة ثالثة وليلة رابعة (إن لم يتعجل وليلتين) وهما ليلة ثانى العيد وليلة ثالثة (إن حصل استعجال) أى عجلة للذهاب . قال تعالى : (فن تعجل فى يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه) وعن عبد الرحمن بن يضر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (أمر منادى ينادى أيام منى الثلاثة فمن تعجل فى يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه) وعلم من هذه الآية أنه مباح فى حق كل حاج ماعدا أمير الحاج وأما هو فذكره له التعجيل لقول مالك لا يعجبنى لأمر الحاج أن يتعجل (فإذا زالت) عليه (الشمس من اليوم

الثاني رمى الجمار الثلاثة يا خلان) جمع خليل وهو الصاحب (والبدؤ بالجمرة الأولى وهي التي تلى مسجد منى ثم) يثنى بالجمرة (الوسطى) وهي التي في السوق (ثم) يحتم بجمرة (العقبة) أي بسبع حصيات أيضاً فالترتيب بين الثلاثة شرط صحة فإن نكس بطل رمى المقدمة عن محلها ولو سهواً :

ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مُحَلِّهِ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ
فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي فَأَمْرُ
رَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثَةِ أَيْضًا كَمَا صَنَعَ
فِي الْيَوْمِ الثَّانِي إِنْ شَاءَ تَعَجَّلَ وَرَجَعَ
وَسَقَطَ عَنْهُ الْمَبِيتُ وَرَمَى الْيَوْمِ الرَّابِعِ
كُنْ حَافِظًا لِأَبَابِ أَهْلِ السَّنَةِ قَارِعِ

(ثم يرجع إلى محله) أي إلى رحله (فيصلّي الظهر) أي بمنى (فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني فأمر) وهي الجمار الثلاثة أيضاً كما صنع في اليوم الثاني (إن شاء تعجل) أي إلى مكة ولو بات المتعجل بها أو كان مكياً على المشهور لعموم قوله تعالى : (فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه) وقد مر ذلك (ورجع) أي إلى مكة (وسقط عنه المبيت) أي بمنى ليلة ذلك اليوم ورمى اليوم الرابع وهو الثالث عشر من ذي الحجة (كن حافظاً) أي واعياً لذلك عن ظهر قلب (ولباب أهل السنة) وهم الذين حفظوا أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله ونقيراته وصفاته ودونوها في كتبهم (قارع) أي طارق لتقصّد التعلم منهم والافتدى بهديهم وزاحمهم بالركب فإن الله يحبي قلبك بنورهم كما تحبي الأرض بوابل المطر ويشترط في صحة التعجيل أن يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثالث ولذا قال العارف بالله :

وَمَتَى غَرَبَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يُجَاوِزَ الْعَقَبَةَ
لَزِمَهُ الْمَيْتُ وَلَزِمَهُ رَمَى الْيَوْمِ الرَّابِعِ تَبَعَهُ

(ومتى غربت عليه الشمس قبل أن يجاوز العقبة) أى جرة العقبة (لزمه المييت ولزمه) أيضاً رمى (اليوم الرابع تبعه) أى تابعا لما قبله :

وَيَكُونُ قَبْلَ الزَّوَالِ عَلَى الصَّفَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ
وَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ فَإِذَا أَتَى لِمَسْكَةٍ

وَكَانَ آفَاقِيًّا وَقَدْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا
فَيُسَنُّ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِعُمْرَةٍ عَنْ مَالِكٍ آكِدًا
مِنَ الْوَتْرِ وَلَا تَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ

رَخَّصَ فِي تَرْكِهَا يَا نَاهِجِينَ

(ويكون) أى الرمي (قبل الزوال على الصفة المتقدمة) أى التى ذكرناها
(وقد تم حجه) أى بفرائضه وسننه وفضائله ، وأما طواف الوداع فهو عبادة
مستقلة يستحب فعلها لكل حاج من مكة سواء كان حاجاً أو غيره والدليل على
استحبابه قوله صلى الله عليه وسلم (لا ينفرون أحدكم حتى يكون آخر عهده بالبيت
الطواف) فعلم أن الطواف ثلاثة أقسام واجب بنجر بالدم كطواف القدوم ،
وركن لا يسقط فرض الحج إلا به كطواف الإفاضة ومستحب كطواف الوداع
(فإذا أتى لمكة وكان آفاقياً) نسبة للآفاق أى الجهات الخارجة عن مكة جمع
أفق بمعنى المكان ، وإنما نسب للجمع لأنه صار كالعلم على الجهات أو كان مكياً
ولم تحصل منه عمرة فى هذا العام (وقد أحرّم بالحج مفرداً فيسن له أن يأتى بعمره)
أى يحرم بها من الحبل والمراد به ما جاوز الحرم والأولى أن يحرم حين خروجه
من الجمرانة موضع بين مكة والطائف ، فإن لم يحرم منه أحرّم من التنعيم ، وهى

مساحد عائشة فهي تلى الجعرة في الفصل و (عن مالك) بن أنس أن العمرة
(أكد من الوتر) بفتح الواو وكسرهما كفي الأجهوري ، وهو سنة مؤكدة
وهي أكد منه (ولا تعلم أحداً من المسلمين رخص في تركها) أي من غير لوم
(ياناهجين) جمع ناهج والناهج الطريق الواضح والمراد به الصراط المستقيم .

وَذَهَبَ ابْنُ الْجَهْمِ ، وَابْنُ حَبِيبٍ
إِلَى وَجُوبِهَا وَيَكْرَهُ فِي عَامٍ وَاحِدٍ تَكَرُّارُهَا بِأَحَبِّ

* * *

وَعَنْ ابْنِ حَبِيبٍ لَا بَأْسَ بِهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ
وَيَحِبُّ فِي الْإِحْرَامِ بِهَا مَا يَحِبُّ فِي إِحْرَامِ الْحَجِّ بِأَعْيُرٍ
مِنَ التَّجَرُّدِ وَالنِّيَّةِ وَالتَّلْبِيَةِ

وَاجْتِنَابِ النِّسَاءِ وَالصَّيْدِ وَطِيبِ الرَّائِحَةِ
وَيَحِبُّ نَهْيَ السَّمْعِيِّ وَالطَّوَّافِ بِشُرُوطِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِأَعْرَافٍ
وَبِتَمَامِ السَّمْعِيِّ قَدْ كُنْتُ مُعْمَرُهُ فَيَتَحَلَّلُ مِنْهَا بِفِعْلٍ مَا تَقَدَّمَ لَهُ
(وذهب ابن الجهم وابن حبيب إلى وجوبها) أي العمرة وهذا ضعيف
بل المعتمد أنها سنة مؤكدة (ويكره في عام واحد تكرارها) هذا هو المعتمد
والقولان اللذان بعده ضعيفان (ياحبيب) أي يا صديق تكميل للبيت (وعن ابن
حبيب لا بأس بها في كل شهر) ضعيف (ويحب في الإحرام بها ما يحب في إحرام
الحج يا عرو) بفتح العين ويكتب بواو الفرق تكميل للبيت (من التجرد) أي
من الحيط ونحوه من الحيط ولس الثياب والنعل وغير ذلك (والنية) بأن يقول
نويت العمرة وأحرمت بها لله ، وإذا كان قارناً يقول نويت العمرة والحج ،
وأحرمت بهما لله ولا يشترط التلفظ بشيء من ذلك بل لو نوى بقلبه أجزاء بل

الأفضل ترك التلفظ والاختصار على النية (والتلبية) وأفضلها تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم وقد مر الكلام عليها (واجتناب النساء) أى بجماع أو غيره من مقدماته كالتملة والمباشرة كما مر فى الحج (والصيد) أى صيد البر فى الحرم وغيره كما مر (وطيب الرائحة) أى لا يصحب طيباً ، ولا يستديم شمه ، ولا يدهن بدهن مطيب ولا يكتحل إلا من ضرورة بكتحل لا طيب فيه كما مر (ويجب لها) أى العمرة (السعى) أى بين الصفا والمروة أى سبعة أشواط كسعى الحج (والطواف) أى طواف العمرة (بشروطه المتقدمة) أى عند ذكر الحج كطهارة الحدث وستر العورة كالصلاة وإكمال سبعة أشواط ومولاته وغير ذلك مما ذكر فى الحج (يا عارف) جمع عارف وهو العالم (وبتمام السعى قد تمت عمرته فيتحال منها بفعل ما تقدم له) أى بنحر هدى أو خلق رأسه واعلم أن شروط العمرة وأحكام إحرامها كأحكام إحرام الحج من جميع الوجوه وهى لا تختلف الحج إلا فى مواضع منها أنها ليس لها وقت معين بل جميع السنة وقت لها إلا أنها تكره فى خمسة أيام وهى يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق وليس لها وقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمى ولا جمع ولا خطبة .

ثُمَّ يُقْبَلُ عَلَى شَأْنِهِ وَيُكْتَبُ مِنَ الذَّكْرِ
وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ بِتَفَرُّغٍ الْفِكَرِ
وَمُشَاهَدَةِ الْبَيْتِ الَّذِي عَزَّاهُ اللَّهُ
وَكَثْرَةِ الطَّوَافِ وَشُرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ فَأَوْعَاهُ
وَبَعْثَتْنِي فِي إِفَامَةٍ تِلْكَ الْأَيَّامِ الْقَلَائِلِ
مَا لَا يَتَدَرُّ عَلَى تَحْصِيلِهِ فِي النَّائِلِ
لَآنَ تِلْكَ أَمَاكِنَ شَرِيفَةٍ وَقَدْ أُنَى فِي أَجْرِهَا التَّضْعِيفُ

(ثم يقبل على شئنه) أى أمره (ويكثر من الذكر) هو ترديد اسم الله بالقلب واللسان أو كلاهما وهو أشرف الطرق الموصلة إلى الله تعالى وهو عنوان الولاية وعالمة صحة النهاية وهو أفضل ما أعطاه الله لعباده فى الدنيا وأفضل ما أعطاهم فى العقبى النظر إليه فذكر الله فى الدنيا كالنظر إليه فى الآخرة قال الشيخ أبو محمد فى الرسالة وقال معاذ بن جبل رضى الله عنه ما عمل آدمى عملاً أنجى له من عذاب الله من ذكر الله (و) يكثر من (تلاوة) أى قراءة (القرآن) المراد به هنا اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم مُنْتَظَم من الحروف المسموعة المفتتح بالتحميد المختوم بالاستعاذة (بتفريع) بالغين المعجمة أى بخلو (الفكر) أى القلب من كل شاغل والفكر لغة تردد القلب بالنظر والتدبر لطلب المعانى ويقال الفكر ترتيب أمور فى الذهن يتوصل بها إلى مطلوب يكون علماً أو ظناً (و) يكثر أيضاً من (مشاهدة) أى معاينة (البيت) أى السكبة (الذى عزاه) أى أكرمه الله وشرفه وعظمه . قال تعالى : (إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة مباركاً وهدى للعالمين فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً ولله على الناس حجب البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين) (وكثرة الطواف) أى بالبيت ويقال إن طواف سبع أسابيع يعادل عمرة (و) كثرة (شرب ماء زمزم) وقد ورد أن ماء زمزم لما شربه له ويشربه الحاج بقصده ويسمى حاجته ويكثر من هذا الدعاء عند شربه ، وهو اللهم إني أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاء من كل داء وسقم يا أرحم الراحمين (فاوعاه) أى احفظ وتدبر تكميل للبيت (ويفتتم فى إقامة تلك الأيام القلائل ما لا يتدر على تحصيله فى الزمن) (القابل) أى القادم لأنه ربما لا يتيسر له الحضور (لأن تلك الأماكن شريفه) أى تقرأ بالهاء للروى أى عظيمة (وقد أتى) ورد (فى أجرها) أى ثوابها (التضعيف) أى تضاعف الأعمال أى أعمال البر بمكة بمائة ألف حسنة روى معنى ذلك عن ابن عباس ،

وأُتِيَ ابنُ مالكٍ وعن البصري أن صوم يوم بمائة ألف يوم وصدقة درهم بمائة ألف درهم :

وَلَيْسَ فِي الطَّوَافِ وَالْوُقُوفِ وَالسَّعْيِ دُعَاءٌ مُخَصَّصًا مَعْرُوفٍ وَأَحْسَنُ مَا يُسْأَلُ اللَّهُ بِهِ الْعَافِيَةُ فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا وَالْآخِرَةِ وَالنَّاتِثُ الصَّحِيحُ ————— فِي الْأَخْبَارِ

رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً

(وليس في الصواف) وهو الدوران حول السكبة سبعة مرات بذية الطواف (والوقوف) أى معرفة (والسعى) أى بين الصفا والمروة (دعاء) بالتصريح (مختصاً) أى معيناً (معروف) أى معنوم (وأحسن ما يسأل الله به) من الأدعية (العافية) أى السلامة من البلاء (في الدين) هو لغة الطاعة ، وفي اصطلاح الشرع ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم من الأحكام ، وقد مر ذلك (والدنيا) المراد بها ما قبل الآخرة . قالت عائشة رضى الله عنها : (لو رأيت ليلة القدر ما سألت الله إلا العفو والعافية) أى في الدين والدنيا (والدار الوافية) يقال وافيته : موافاة أتيته أى والدار الآتية (والناتث) يقال ثبت صح أى صح (في الأخبار) جمع خبير وهو لغة ما يتمل ويتحدث به ، والمراد بها الأخبار الواردة عنه صلى الله عليه وسلم فقد روى أن أكثر دعائه (ربنا آتنا في الدنيا حسنة) ، قيل هى العلم . وقيل هى المال الحلال ، وقيل هى الزوجة الحسنة ، وقيل هى العافية (وفي الآخرة حسنة) هى الجنة إجماعاً ، قاله أبو الحسن عن ابن ناجي . (وقنا عذاب النار) أى نأمن تجعل بيننا وبينها وثاية تبعثنا عنها .

وينبغى لمن حج أن يزور المصطفى صلى الله عليه وسلم مع مراعاة الآداب الواردة في زيارته والأولى للمسافر الدخول ضحى ويستحب له أن يصحب هدية لأقاربه وأصحابه إن لم يكن عليه فى ذلك كلمة وبهذا ختم الشيخ خايل مناسكه :

وَقَدْ تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ رَبِّ أَرْجُو بِهَا الرُّلْفَى رَحْمَنَ الْقُرْبَى

(وقد تمت) أى هذه المنظومة الموسومة بالجنان المنغوسة على حياض السنة
المنغوسة (بحمد الله) خبر ومعناها الإنشاء ، ومعنى خبر أى أخبار بأن الله
مستحق لجميع الحمد (رب) أى يارب . حذف ياء النداء تخفيفاً أى يا خالق
ومالكى (أرجو) الرجاء بالمدفعة الأمل واصطلاحاً تعاقب القلب بمرغوب فى
حصوله فى المستقبل (لمن قراها) أى درسها (وناسخ) أى كاتب (لها) أى لهذه
المنظومة (ومن تلاها) أى قرأها متدبراً لمعانيتها (هداية) لمراد بها خلق القدرة
على الطاعة فى قلب من أراد الله توفيقه على الإيمان و (رعاية) أى حفظاً فى
الدين والدنيا (ونعمه) بكسر النون ، وهى كل ملائم أى مناسب تحمد عاقبته
شراً ، وأما بالفتح فهو التمتع كطيب مأكول ، ومشروب وبالضم السرور
والكل مراد (وطول عمر) أى زيادة فى العمر . قال النووى : هذه الزيادة
محمولة على البركة أو على حقيقتها لكن بالنظر لما يظهر للملائكة فى اللوح المحفوظ
فيه قد يكون مكتوباً فيه عمر فلان عشرون سنة ، ويكون فى علم الله ستين سنة
بسبب صلة رحم أو صدقة ، وعلى هذا يتجه جواز الدعاء بطول العمر ، لأن مراد
الداعى طلب أن يكون هذا المدعو له بمن قدر الله له زيادة على عمر أمثاله بسبب
صدقة أو صلة رحم (ورزقا) وهو ما ينتفع به أكل أو شرباً أو لبساً أو غير ذلك
ويشمل الأرزاق المعنوية كالإيمان والمعرفة وغيرها :

۲۹۹

هذا الوقت أشد منها في غيره لأن الأعمال بخواتيمها ، والختم في اللغة الطبع وختم الشيء ختما بلغ آخره والمعنى على الأول أن من قال السكامة لمشرفة مخلصا وكان آخر عهده بالدنيا فقد طبع بطابع السعادة الأبدية وعلى الثاني أن من ختم عمره بالسكامة المشرفة كان من السعداء الفائزين (ويسكننا) يقال سكنت الدار ، وفي الدار سكننا والمسكن : بفتح الكاف وكسر ها البيت والمراد به السكنى (بجنة) الرضوان ، والجنة في اللغة البستان وفي الشرع دار الثواب على الأعمال وما يعطيه الله فضلا منه وكرما مما لا يعلمه إلا هو ، كما أن الثواب بفضله ، والجنان ثمانية أفضلها الفردوس ، جنة المأوى جنة الخلد جنة النعيم جنة عدنان فدار السلام فدار الجلال على ما رواه ابن عباس وكلها تسمى بجنة (السلام) أى من الآفات (وصلى الله) خبرية لفظاً لإنشائية معنى قد مر الكلام على ذلك (على النبي) أى والرسول (الأمين) المراد به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهو أمين عند الملائ الأعلى والحضرة العليا ، وكان يسمى قبل ظهور نبوته الأمين لغاية أمانته ونهاية ديانته ولما اختلفت قريش وتجادبت عند بناء الكعبة فيمن يضع الحجر حكموا أن يكون الواضع أول داخل عليهم ، فإذا بالنبي صلى الله عليه وسلم داخل وذلك قبل نبوته وظهور رسالته فقالوا مقرين بوصف أمانته هذا محمد ، هذا الأمين رضيناه ، روى ابن أبي شيدية في مصنفه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (إني الأمين في السماء) أى عند الله وملائكته المقربين (أمين في الأرض) أى عند المؤمنين وغيرهم من الجرمين لكمال أمانته وظهور ديانته وعدم خلفه في وعده وتحقيق صدقه . قاله صاحب الشفاء (والآل) المراد بهم أقاربه والعصف لزيادة التشريف والتكريم وهم هنا كل مؤمن ولو عاصيا (والصحب) بسكون الحاء ، وهو اسم جمع لصاحب عند سيديويه بمعنى الصحابي ، وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم ، ولو جنياً أو ملكاً أو غير مميز اجتماعاً متعارفاً على وجه الأرض ولو لحظة مؤمناً به في حال حياته بقطة ، ولو أعمى كما في حاشية الصفتي

(أجمعين) تأكيد (وتابع متبع) والتابع هو من لقي الصحابي وطال اجتماعه حتى صار صاحباً له عرفاً ، والمراد بالمتبع تابعي التابعين الذين اجتمعوا بالتابعين اجتماعاً طويلاً فهم ألتحقوا بهم (لحسن السير) : أى السير الحسن وهو الطريق الموصل إلى الله ، وهو اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم فى أقواله وأفعاله قال بعض العارفين فانفردون سيرهم بالأرواح ، والأبرار سيرهم بالأشباح (و) صل اللهم على كل (عامل) بما أمر به تاركاً لما نهى عنه ذى اجتهاد بالغ وسعه وطاقته (فى الخير) وهو خلاف الشر وجمعه خيور ، والمراد به القيام بحقوق الألوهية ووظائف العبودية انتهى الشرح المبارك .

وأختم شرحى هذا بما ختم به صاحب القاموس ديباجة كتابه المسمى بالقاموس المحيط وهى الله أسأل أن يثيبنى به جميل الذكر فى الدنيا وجزى الأجر فى الآخرة ضارعاً إلى من ينظر إلى عمى أن يستتر عثارى وزلى ويسد بسداد فضاه خللى ويصلح ما طفى به التلم وزاغ عنه البصر وقصر عنه الفهم وغفل عنه الخاضر فالإنسان محل النسيان ، وأن أول ناس أول الناس ، وعلى الله التكلان فقد تم بحمد الله وعونه شرح الجنائن المفروسة على حياض السنة المحروسة المسمى بالتمارق المصنوفة والرائى المبهوثة فى نهار الثلاثاء المبارك فى يوم الثمانى عشر من شوال سنة سبع وسبعين وثلاثمائة بعد الألف من هجرة سيد المرسلين . على يد شارحه وكتابه الفقير إلى الله المعترف بالعجز والتقصير محمد على بن البشير بن عبد الله المشهور بولد الأحيمر المقيم بحلة ودراره شرق التابعة لمركز الخصاصية مديرية الفيل الأزرق المالكي مذهباً ، الأشعرى عقيدة غفر الله له ولوالديه ولشائخه ومن دعا لهم بالمغفرة ولمن قرأه أو سمعه ولجميع المسلمين والمسلمات : اللهم صل على أسعد مخلوقاتك سيدنا محمد كلما ذكرك المذاكرون وسفل عن ذكره الغافلون ، ورضى الله تعالى عن سائر أصحاب رسول الله أجمعين وعن التابعين وتابع التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وسلام على جميع الأنبياء المرسلين والحمد لله رب العالمين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وَلِلشَّيْخِ آيَاتٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ فَمَا هُوَ إِلَّا فِي لَيْلِي الْهَوَى يَسْمُرِي
أى وللشيخ المرشد علامات ظاهرة تدل عليه منها سلامة الصدر لكل أحد
وأن يكون كريماً كلما طلبته أعطاك ، وأن يحب من أساء إليه . وأن يغفل عن
خطيئته مرديته ، وأن لا يكون متدينًا ببدعة ولا يخفي رغبةً واحداً إلى الصباح
ولا يدخر ديناراً ، قال سيدى على الخواص : من لم تكن فيه هذه الخصال
لم يلاق سيدى الخضر عليه السلام ، ولو عبد عبادة الثقلين ، ومن لم تكن فيه
هذه الصفات فليس بشيخ مرشد ، ولا هو من أهل الدين الخالص ، ثم قال
رضى الله عنه :

إِذَا لَمْ يَكُنْ عِلْمُهُ لَدَيْهِ بِظَاهِرٍ وَلَا بَطْنٍ فَاضْرِبْ بِهِ لُجَجَ الْبَحْرِ
مراده رضى الله عنه أن الشيخ إذا لم يكن متضلعا من علمى الظاهر والباطن فلا
فائدة في صحبته ومراده بعلم الظاهر الفقه والتوحيد أى القدر الواجب منهما على
المكلف ومراده بعلم الباطن معرفة الله تعالى ثم قال رضى الله عنه :

وَإِنْ كَانَ إِلَّا أَنَّهُ خَيْرٌ جَامِعٍ قِصَصِهِمَا جَمْعًا عَلَى أَكْمَلِ الْأَمْرِ
مَأْقَرَبُ أَحْوَالِ الْعَبِيدِ إِلَى الرَّادَى

إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ طَاطِبٌ عَلَى خُبْرٍ
مراده نعمنا الله به وإن وجد شيخاً ولكنه ليس بجامع لعلم الظاهر والباطن
جماً كاملاً وليس له سبيل على تربية مرّدين ففدية أمره العطب وضياع الوقت
والزمن فيما لا يعنيه ثم قال رضى الله عنه :

وَمَنْ لَمْ يَسْكُنْ إِلَّا الْوُجُودَ إِقَامَهُ وَأَظْهَرَهُ مُنْشُورَ أَلْوِيَةِ النَّصْرِ
فَاقْبَلَ أَرْبَبُ الْإِرَادَةِ حُجُوهَ بِصِدْقٍ يُحِلُّ الْعُمْرَ فِي جِلْمَدِ النَّصْرِ
وَأَيَّتُهُ إِنْ لَا يَمِيلَ إِلَى هَوَى فَدُنْيَاهُ فِي طَى وَأَخْرَاهُ فِي نَشْرِ

مراده رضى الله عنه وإن وجد الشيخ ولم يجد من شيخه إذناً في المشيخة بأن
مات شيخه قبل أن يفرغ من تربيته ويكمله ، ولكن أثبتة الناس وأظهره الله
ونصر به أعلام المريدين نفوسهم وأهواءهم وبسبب ذلك أقبل أرباب الإرادة
أى الذين يرغبون فى القرب إلى الله يهرعون إليه من كل جانب بالصدق واليقين
فهذا أيضاً شيئاً مفبولاً لأنه ممكن أن يكون يكمل على رجال الغيب أو على يد
سيدى أحمد الخضر عليه السلام وعلاماته الدالة على استحقاقه أن لايميل إلى
الهوى فى تربيته بما يظهره من شواهد حاله وأن تكون أخراه فى انتشار ودنياه
فى طى فالمنى أنه متبل على الآخرة معرض عن الدنيا ثم قال رضى الله عنه :

وَإِنْ كَانَ ذَا جَمْعٍ لِأَكْلِ طَعَامِهِ مُرِيداً فَلَا تَصْجِبُهُ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ
أى إن كان شيخ التربية غاية أمره أن يجمع الناس لأكل طعامه ولا أثر
بهم فيه يفتح ولا يستمدون منه فى بصائرهم فلا تصجبه يامريد لأنه ليس دال على
الله وإن كان مع ذلك له تأثير ببركة يحصل بها الاجتماع إلى الله سبحانه وتعالى
فلا بأس بصحبته ثم قال رضى الله عنه :

فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ سِوَى ذِي بَصِيرَةٍ خِلَى مِنَ الْأَمْوَاءِ لَيْسَ بِمُفْتَرٍّ
مراده رضى الله عنه لانسأل عن شيخ التربية إلا من استوفت فيه ثلاثة
شروط منها أن يكون ذا بصيرة وأن يكون من أهل معاملة القلوب وأن يكون
ليس بمتعصب فالمتعصب الذى هو إذا سأل عن شيخ الإرشاد ربما أحال على نفسه
لأجل التعصب فاتركه ، وإن كان ذا بصيرة ، وأن يكون غير مفتتر فالمفتتر هو
الذى لامعرفة له باصطلاح القوم فى تعريف شيخ التربية لأنه قد يسأل عن

شيخ التربية فيدل على سالك هو أقوى منه همة وأدوم للأوراد وربما أحال على
المجنوب المحض وكلاهما ليسا من أهل الإرشاد ثم قال رضى الله عنه :

فَمَنْ مَسَدَتْ مِرْآةُ نَاطِرٍ فَمِنْهُ
أَرْنَهُ يَوْجُهُ الشَّمْسِ مِنْ صَكَاةِ الْبَدْرِ
وَمَنْ لَمْ يَدْرِ الْعَرُوضَ فَرُبَّمَا

يَرَى الْقَبْضَ فِي التَّطْوِيلِ مِنْ أَفْجَحِ الْكَسْرِ
مراده رضى الله عنه أن من لم يكن ذا بصيرة فإنه يرى الشيخ الكامل في
غاية النقصان وينفر عنه المريدين ويرى السالك في السالك المحض والعلّة في ذلك
انعكاس بصيرته لأن الحقائق عنده مقلوبة ولأنه ليس من أهل ذلك الفن قاله
يعرفه ابن فنه وإن من لم يعرف ميزان الشعر يعتقد أن سقوط الخامس من
عروض بحر الطويل هو من أفجح العيوب فيه كذلك من لم يعرف اصطلاح
القوم ثم قال رضى الله عنه :

وَلَا تَقْدُمَنَّ قَبْلَ اعْتِقَادِكَ إِنَّهُ مُرَبٌّ وَلَا أَوْلَى بِهِ مِنْهُ فِي الْعَصْرِ
فَإِنَّ رَقِيبَ الْإِلْتِفَاتِ لِفَسِيرِهِ يَقُولُ لِمَجْبُوبِ السَّرَايَةِ لَا تَسْرِى
مراد الشيخ رضى الله عنه أى ولا تقدم أيها المريد على الدخول في محبة
الشيخ حتى تنظروه بعين البصيرة أى بصيرة حاذق وتجزم جزماً قوياً أنه من أهل
التربية وأنه ليس أحد أولى بها منه في زمنه لأنك إذا دخلت في صحبته من غير
تأمل ربما ترى في أهل عصره من هو أولى بها منه فإذا رأى شيخك ذلك منك
يقطع الندد عنك بسبب تشوئك وميلك إلى ذلك الغير وهذا كثير ولا سيما في
هذا الوقت ثم قال رضى الله عنه :

وَبَعْدَهُ الشَّيْخُ الَّذِي هُوَ قُدْوَةٌ يَلْتَقَى مُرَادَ الْحَقِّ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ
مراده رضى الله عنه ومن بعد تحصيل طلب الشيخ الذى هو مربى فإنه

مقدم على النفس في معرفة الأحوال وقائده في ظاهره وباطنه ، قالوا ولا بد من شيخ يدل عليه وعلى مقابلته ويعرفك كيف تلقى الشيخ وكيف تجلس معه ، فإن لم يكن هذا فليعلم المريد أنه مكسور ولو فعل ما فعل . ثم قال رضى الله عنه :

قَمُّمٌ وَاجْتَنِبَ مَا ذَمَّهُ الْعِلْمُ

وَاجْتَنِبَ لِمَا خَصَّهُ بِالْمَدْحِ فَهُوَ جَنَى الدَّرِّ

مراده رضى الله عنه إذا جمعك الله بالشيخ الذى يريك قم على خدمته واعرف حق صحبته واتخذة وسيلة إلى الله عسى أن تدرك معرفة الله تعالى بسبب قيامك بحقوقه . ويجب عليك أيها المريد أن تترك جميع ما عابه الشرع وأن تفعل ما مدحه ولا تنف على مجرد الاجتماع والخدمة ، لأن الصحابة قد اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يتركوا العمل . ثم قال رضى الله عنه :

وَإِنْ شِمَّ نَحْوُ الْفَقْرِ نَفْسَكَ فَاطْرَحْ هَوَاهَا وَجَانِبَهَا مُجَانِبَةَ الشَّرِّ

أى وإن ارتفعت همتك إلى طريق التصوف فاطرح هواها فيما تختاره هي من وجوه التعبدات وأنواع القربات ، وكن حيث يأمرك الشيخ ، واجعل نفسك كاليتيم بين يدي الغاسل يقلبه كيف شاء . والحاصل أن صالح المريد فيما يختاره الشيخ له لا فيما يختاره هو لنفسه وإن كان صياماً وقياماً لعدم معرفته بدسائس النفس . ثم قال رضى الله عنه :

وَضَمَّهَا بِحَجَرِ الشَّيْخِ طِفْلاً فَمَا لَهَا

خُرُوجٌ بِلَا فَطَمٍ عَنِ الْحَجَرِ وَالْحَجَرِ

مراده رضى الله عنه أن ينزل المريد نفسه في حجر شيخه ولا يخرج إلا بعد الفطام بمنزلة الطفل في حجر أمه لأنه ليس له خروج عن الشيخ إلا بعد الفطام وحقيقة الفطام أن يفرغ شيخه من تربيته . ثم قال رضى الله عنه :

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ سَلْبُ الْإِرَادَةِ وَضَفُّهُ

فَلَا يَطْمَئِنُّ فِي شِمِّ رَائِحَةِ الْفَقْرِ

قال رضى الله عنه ومن لم يكن من المريدين وصفه مفع شيخه سلب الإرادة إلى تهويض أمره إليه في ماله ودمه فلا يطمعن في شم رائحة التصوف كما قال بعضهم الصوفى دمه هدر وماله مباح إذا كان هذا حال الصوفى مع الغير فمع الشيخ يلزمه أن لا تكون له إرادة البتة ثم قال رضى الله عنه :

هَذَا وَإِنْ كَانَ الْعَزِيزُ وَجُودُهُ وَلَكِنَّهُ فِي الْعَزْمِ خَالَ مِنَ الْعُسْرِ

مراده رضى الله عنه أن شم رائحة التصوف مرتبط ومتوقف على سلب الإرادة فلاجل ذلك صار قليلا لا يكاد يوجد ولكنه مع العزم خال من التعذر ومن أن يتحصل عليه صاحب العزم ثم قال رضى الله عنه :

وَلَا تَعْتَرِضْ يَوْمًا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ كَقِفْلٍ يَتَشَقَّقُ الْمُرِيدُ عَلَى هَجَرٍ

مراده رضى الله عنه أن لا يعترض المرید على شيخه لأن الاعتراض على الشيخ ضامن المرید البعد عن ربه وعن دينه ثم قال رضى الله عنه :

وَمَنْ يَعْتَرِضْ وَالْعِصْلُ عَنْهُ بِمَعْزَلٍ يَرَى النِّقْصَ فِي عَيْنِ الْكَمَالِ وَلَا يَذَرِي

مراده رضى الله عنه ومن يعترض من المريدين على شيخه أو على غيره من أهل الطريقة والحال أنه جاهل بحالهم فإنه يرى النقص في عين الكمال ويقلب الأمور ولا يدرك ثم قال رضى الله عنه مراده رضى الله عنه أن الشيخ مصيب في جميع أفعاله فإذا اعتقد المرید الصواب في جميع أفعال شيخه فاز بتمتصوده وإن خالف بأن اعتقد خلاف اعتقاد شيخه فإنه لا محالة يرجع أمره إلى فراق شيخه المعبر عنه بلهيب الجمر ثم قال رضى الله عنه :

فَذُو الْعَقْلِ لَا يَرْضَى سِوَاهُ وَإِنْ نَأَى

عَنِ الْحَقِّ نَأَى اللَّيْلُ عَنْ وَاضِحِ الْفَجْرِ

معنى كلام الشيخ أن من عتله سليم وطبعه مستقيم يدور مع شيخه حيث وار وإن بعد الشيخ في ظاهر الأمر عن الحق بعداً ينفكاً كبعد الليل من الفجر

ويقول إن للشيخ في ذلك وجهاً مستقيماً عسى أن يطلعني عليه ومهما كان كذلك فإنه جدير بالاطلاع على خفيات الأمور . قال رضى الله عنه .

وَلَا تَعْرِفَنَّ فِي حَضْرَةِ الشَّيْخِ غَيْرَهُ

وَلَا تَمْلَأَنَّ عَيْنًا مِنَ النَّظَرِ الشَّرِّ (١)

نبه رضى الله عنه في هذا البيت من الالتفات يميناً وشمالاً بحضرة الشيخ وأن لا يعرف الإنسان في حضرته غيره من جلسائه وأن لا يبصق قدامه وأن لا يفعل أدنى شيء يخل بأدبه ثم قال رضى الله عنه :

وَلَا تَنْطَمَنَّ يَوْمًا لَدَيْهِ فَإِنْ دَعَا إِلَيْهِ فَلَا تَعْدِلْ عَنِ الْكَلِمِ النَّذِيرِ

مراده رضى الله عنه أن لا ينطق المريد في أى وقت من الأوقات بحضرة الشيخ فإن سألته عن شيء فلا يعدل عن رد الجواب بحسب الحالة فإن زاد على ذلك يزيل منه هيبته الشيخ ما لم يطلب منه الزيادة والتطويل فإن طلبه وكان للشيخ فيه غرض تكلم ويباح له التطويل مراعاة لخاطر الشيخ ثم قال رضى الله عنه :

وَلَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِهِ

وَلَا تَجْهَرُوا جَهْرَ الَّذِي هُوَ فِي قَفْرِ

يقول والله أعلم لا ترفعوا أصواتكم أيها المريدون فوق صوت الشيخ فإن ذلك يخل بالآداب ولا تجهروا له بالقول كسكان القفار والبوادي الذين معهم جلافة وجفاء ولكن قولوا ياسيدى ياولى الله ونحو ذلك ثم قال رضى الله عنه :

وَلَا تَرْفَعَنَّ بِالضَّحْكِ صَوْتَكَ عِنْدَهُ

فَلَا قُبْحَ إِلَّا دُونَ ذَلِكَ فَاسْتَقْرِ

(١) النظر الشرر يكون بجانب العين أعراضاً .

مراده رضى الله عنه لا يرفع المريد صوته بالضحك عند الشيخ فلا يبح من الأمور التي سبق ذمها إلا دون الضحك ورفع الصوت به في حضرة الشيخ وقوله (فاستقر) أى تتبع الأمور المتقدم ذكرها المنبه عنها تجدد الضحك أشد قبلاً منها ثم قال رضى الله عنه :

وَلَا تَقْعُدَنَّ قِدَامَهُ مُتَرَبِّعًا وَلَا بَادِيًا رَجُلًا فَبَادِرْ إِلَى السِّتْرِ

المعنى لا يقعد المريد بحضرة الشيخ متربعا ولا مكشوف الرجل فإن حصل شيء من ذلك فليبادر إلى الستر وتغيير الجلسة وهو اللائق بالأدب ثم قال رضى الله عنه :

وَلَا بَاسِطًا سِجَّادَةً بِحُضُورِهِ فَلَا قَصْدَ إِلَّا السَّعْيَ لِلْخَادِمِ الْبَرِّ
وَسِجَّادَةُ الصُّوفِيِّ بَيْتُ سُكُونِهِ

وَلَا وَكَرَ إِلَّا أَنْ يَطِيرَ عَنِ الْوَكْرِ

يقول والله أعلم ولا تبسط أيها المريد سجادة تجلس عليها بحضور شيخك فإن ذلك يناقى مقصودك ولا تقتضى طلب الراحة وأنت بصدد خدمة الشيخ ومعانات ما يلزمه ومادمت معه فلا راحة لك في الخدمة ولا تفعل ما يؤهم التساوى حتى يأذن لك بالانفراد عنه لأن محل سجادة المريد الصوفي بيت سكونه لا مجال لشيخه فالمتعين في حقه في مجلس شيخه التصاغر والتواضع والاستقلال بالخدمة لأن الخدمة تجذب قلوب أهل الله فيشمل الخادم بركاتهم والخدمة عند القوم ركن كبير وعليها المدار ثم قال رضى الله عنه :

وَمَا دُمْتَ لَمْ تَقْطَعْ فَلَا فَرَجِيَّةَ عَلَيْكَ وَلَا تُلْصِقْ عَذْيَهَا بِمُسْتَجْبِرٍ

يريد والله أعلم ومادمت أيها المريد لم تقطع عن رضاع التربية ولم تبلغ درجة الاستقلال فلا تنزيا بزى الشيوخ في لبسهم وما يناسب جلوسهم وركوبهم واحذر من الجراءة على ذلك ولو بقلبك فضلا عن الفعل . ثم قال رضى الله عنه :

وَلَا تَرَيْنَ فِي الْأَرْضِ دُونَكَ مُؤْمِنًا

وَلَا كَافِرًا حَتَّى تَغِيبَ فِي الْقَبْرِ

يقول والله أعلم : ولا ترى أيها المريد في الأرض دونك مؤمناً ولا كافراً بل ولا مطلق حيوان أدنى منك مرتبة عند الله ودم على ذلك حتى تموت . قال العارف بالله تعالى سيدي أبو يزيد البسطامي رضي الله عنه ونفعنا بعلومه من ظن في الخلق من هو أشرم منه فهو متكبر وتقدم كلامه في إخواني متى ما رأى الإنسان لنفسه مرتبة فقد تعرض للداء العضال . ثم قال رضي الله عنه :

فَإِنَّ خِتَامَ الْأَمْرِ عِنْدَكَ مُغَيَّبٌ وَمَنْ لَيْسَ ذَا خُسْرٍ يَخَافُ مِنَ الْمُسْكِرِ والمعنى أن الخاتمة مجهولة وجهها يقتضى ماسبق ، فهو لا يرى أحداً دونه ، فإن كان الشخص ذا خسر فلا إشكال في خوفه وإن كان ذا عمل صالح فلا يأمن مكر الله . قال سيدي ابن العربي رضي الله عنه : ومن أذهبهم مع الله وقليل فاعله أن يعتقد الإنسان أن الله نظرات إلى قلوب عباده يمنحهم فيها من لطائفه ومعارفه ما شاء . انتهى بعض كلامه رضي الله عنه . فإدام الأمر كذلك بإخواني ينبغي أن تداوموا على مراقبة الله لعلكم أن توافوا نظرة من نظراته تفوزوا وتسعدوا ثم قال رضي الله عنه :

وَلَا تَنْظُرُوا يَوْمَآ إِلَى الْخَلْقِ إِنَّهُ عَلَى طَلِيقِ الصَّفْوِ فِي كَدَرِ الْأَمْرِ

ولما نهى رضي الله عنه المريد عن التكبر وازدراء الخلق حذره من الإفراط في ذلك خشية أن يجعلهم قلة ويراثيهم في أقواله وأفعاله ، ولا تنظر إلى الخلق لحظة من زمانك فتراثيهم فإن الله غنى عن الشركاء ، وما دام المرء يراى الناس بنظره فلا يطمع في معرفة الله . ثم قال رضي الله عنه :

وَأِنْ نَظَّمَ الْخَلْقُ الْكُرَمَاتِ أَسْطُرًا فَلَا تُبْدِيَنَّ حَرْفًا لِعَبْرِكَ مِنْ سَطْرِ سِوَى الشَّيْخِ لَا تَكْتُمُهُ سِرًّا فَإِنَّهُ بِسَاحَةِ كَشْفِ السَّرِّ يَجْرِي عَلَى بَحْرِ

مراده رضى الله عنه والله أعلم أن الإنسان إذا رحمه الله بأن أخرج الخلق من قلبه وكانوا عنده بمنزلة الجنائز فإن الرحمة تأتيه من حيث لا يدرك فعله حينئذ أن يكتم ما يظهره الله له من الكرمات ويلزم الأدب ولا يذكره إلا للشيخ فلا يكتمه شيئاً فإنه طيبه العارف بعلمه التي تقطع عليه الطريق ومن كان بهذه الصفة لاحالة تكشف له الأمرار وأن الشيخ بمنزلة من يجري على بحر في ساعة كشف السر ثم قال رضى الله عنه :

وَفِي الْكَشْفِ إِنْ كُوشِفَتْ رَاجِعُهُ إِنَّهُ

لِتَوْضِيحِ مَا كُوشِفَتْ مُبْتَسِمُ الثَّغْرِ

مراده رضى الله عنه والله أعلم يلزمك أيها المريد أن تراجع شيخك إن كوشفت بشيء فإنه مبتسم الثغر لإيضاح الكشف لك بمعنى راض ومسرور بسؤالك له عن الكشف كلما قلت وللكشف ذكر الحقائق من غير مثال وله طرق شتى فلا يفهم ذلك إلا بتفهم الشيخ ثم قال رضى الله عنه :

وَلَا تَنْفَرِدْ عَنْهُ بِمَوَاضِعَ جَرَتْ فِي غَشَا عَيْنَيْكَ وَالسَّمْعِ فِي وَقَرٍ

فالذي يؤخذ من كلام صاحب الفوارق أنها ظهور الحقائق في صورة مثال كما أن الكشف ظهور الحقائق لافي صورة مثال فعلى هذا يكون مراده في البيت الذي قبل هذا أن الكشف ظهور الحقائق لافي صورة مثال ولا يفهم ذا وذاك إلا من المربي ثم قال رضى الله عنه :

وَفِرْ إِلَيْهِ فِي الْمَهْمَاتِ كُلِّهَا فَإِنَّكَ تَلْقَى النَّصْرَ فِي ذَلِكَ الْفَرِّ

معناه وليعلم المريد أن الشيخ باب فتحه الله إلى جانب كرمه منه يدخل ومنه يخرج وإليه يرجع وينزل مهماته الدينية والدنيوية بالشيخ فإنه لا يتصرف في المريد بهواه بل له باب مفتوح من الله في اليقظة والنام فيتصرف فيه بحسب ذلك ثم قال رضى الله عنه :

وَلَا تَسْكُنْ مَنْ يَحْسُنُ الْفِعْلُ عِنْدَهُ فَيَفْسُدُ إِلَّا أَنْ يَغِيرَ إِلَى السَّكَنِ
 حذر الشيخ في هذا البيت من العجب فإنه مضر بالعمل قال ولا تسكن من
 الذين تحسن عندهم أعمالهم فإنها تفسد بسبب ذلك لكن إن رجعت من ذلك
 العجب بالرجوع إلى الله تعالى فإن فعلك لا يفسد فإنك إذا رجعت إلى الله تعالى
 تجده هو المتصرف فيك وإنك وعاء من جملة الأوعية حينئذ لا نفتخر بفعل غيرك
 واستبدل العجب بالحياء من الله سبحانه وتعالى والخوف منه ثم قال رضى
 الله عنه :

وَمَنْ حَسِلَ مِنْ صِدْقِ الْإِنَابَةِ مَنَزِلًا

يَرَى الْعَتَبَ فِي أَعْمَالِهِ وَهُوَ مُسْتَبِيرٌ

ومن رجع إلى الله سبحانه وتعالى رجوعاً كلياً يرى العيب في أفعاله التي
 تقرب بها إلى الله والحال أنه يرى فإن كان يرى من ذلك العيب الذي رآه
 فإنه قد أتى بها على ما ينبغي شريعة وحقيقة ولكنه يهتم نفسه ولا يأمنها لأنه ربما
 قد خفي عليه شيء من دسائسها وقد قال أبو يعقوب إسحاق بن محمد النهرجورى
 رضى الله عنه من علامات من تولاه الله في أحواله أن يشاهد التقصير في خصاله
 والغفلة في أذكاره والتقصان في صدقه والفتور في مشاهدته وقلة المراعاة في فقره
 فتكون جميع أفعاله عنده غير مرضية ويزداد فقره في قصده وسره ثم قال رضى
 الله عنه :

وَنَاطِلِمَهَا أَبُو الْعَبَّاسِ قَلْبُ زَمَانِهِ
 هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدٍ الْقُرَشِيُّ التَّمِيمِيُّ الْبَكْرِيُّ
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خِيَارِ الرُّسُلِ طُرّاً
 وَقَدْ تَمَّ هَذَا الْكِتَابُ الَّذِي اشْتَمَلَا
 عَلَى ثَلَاثَةِ عُلُومٍ بِهَا قَدْ اكْتَمَلَا
 أَصْلًا وَفَرَعًا ثُمَّ وَصَلُ فَبَاكَ مُنْتَعَى تَجْمَعُ الْجُمَلَا

(انتهى)

تقريظ بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم قد فتحت أبواب فيضك لمن اصطفيتهم من عبادك وصلى وسلم على حبيبك ومصطفاك الذى بين قواعد الإسلام وعلى آله وصحبه ومن تخلفى بأخلاقهم العظام . أما بعد فإن أهم ما اهتم به العلماء الأعلام وحملته الشريعة من بنى الإسلام معرفة أحكام الدين ووسائلها ومقاصدها وبيان الحلال منها والحرام وقد عرض على الطالب النابغة الأستاذ الطاهر شرح والده الشيخ محمد على نجل البركة الشيخ البشير ، المسمى بالتمارق المصنوفة والزراىى المبثوثة ، على نظم البركة الشيخ عبد الباقي بن السيد عمر بن السيد أحمد المكاشفى الذى ينتهى نسبه إلى السيد الحسين وهو من بقية السلف ، ومن صالحى الأمة الإسلامية ، فألفت هذا الشرح نعم المورد المعين على الضرورى من علوم الدين ، فهو فى الوسائل والمقاصد من أحكام الدين على مذهب الإمام مالك بن أنس ، وعقيدة الأشعرى ، وبعد الاطلاع عليه ونظرى له تزهت نفسى فى رياض من العلم مترعة ومتعت ناظرى فيما حواه من أقوال وأحكام ماثورة مشهورة ، وكل حكم مؤيد بالدليل ووجدته حقاً أنه أحلى من كيؤوس الراح عند شاربها ، ومن خدود الطبائى الخود لدى عاشقها ، وقد خالطت أجزاءه وتقسيمات الخواطر منها الإعجاب نفع الله به بنى الإنسان والمسلمين أجمعين إنه سميع مجيب .

﴿ كتيبه « مصطفى الدسوقي » عضو هيئة كبار العلماء بمعهد أم درمان ﴾

٢٧ مايو سنة ١٩٥٩ م

وقال فيه الشاب التقى المورع الأستاذ الصلابة الشيخ عبد الله القبشاوى من خريجي المعهد ، وهو اليوم (إمام مسجد الخرطوم الكبير) .

تقريظ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذى أعطاه الله جوامع الكلم القائل من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين وعلى آله
وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين أما بعد :

فإني أقدم إليك أيها القارئ الكريم كتاب « التمارق المصنوفة » فى
شرح الجنائى المفروسة على حياض السنة المحروسة الذى نظمها العالم العلامة والخبير
البحر الفهامة العارف الربانى مربى المريدين وملجأ القاصدين الشيخ الحبيب
الطيب (السيد عبد الباقي بن السيد عمر بن السيد أحمد المكاشنى) جمعت هذه
المنظومة ، العلوم العينية توحيداً وفقهاً ، وقد اشتهرت بين المريدين وانتفعوا بها
وقد شرحها الأستاذ العالم التقي الورع الشيخ محمد على بن الشيخ البشير بن الشيخ
عبد الله الشهير بود الأحيمر ، بشرح وافى وإني أقول فيه :

وإني قد تصفحت هذا الشرح فوجدته من خير المؤلفات الحديثة التى ينتفع
به طلاب العلم ولا يستغنى عنه العلماء لسهولة ألفاظه وظهور معانيه وقرب مقاصده
وإن المطلع على هذا الشرح يحده يمتاز بشيء عظيم قلما التفت إليه المؤلفون
والشراح خاصة فى أصول العقيدة الإسلامية والعبادات التى فرضها الله على عباده
المؤمنين ، وذلك هو الدليل الذى ينبى عليه الحكم ويثبت فى العقول ويرسخ فى
الأذهان ، فعندما تقرأ هذا الكتاب تجد معظم الأحكام التى وردت فيه مؤيدة
بالأدلة الواضحة الصريحة . من كتاب الله تعالى وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام
وإن هذا الكتاب تحدث عن العقيدة الإسلامية التى لا بد للمسلم من

معرفتها حتى يقف على حقيقة الإسلام والإيمان ، فيعمل ويعتقد على وفق ما ورد في الكتاب والسنة ويتجنب الشرك والشكوك والأوهام التي كثيراً ما ضلت وأضلت وأبعدت عن الجادة التي قصدها الكتاب . ولقد تناول هذا الكتاب العبادات بالشرح والبيان والتوضيح حتى صارت جليلة كالشمس تطرد الظلام وتعم بضيائها العالمين .

أيها القارئ الكريم : إذا أردت أن تصحح عقيدتك وتقف على أصول العقيدة وحقيقة الإيمان ، فاقصد المنهل العذب والمورد السهل كتاب « النمارق المصفوفة على الجنائن المفروسة » ، وإذا أردت أن تعرف الطهارة ، وكيف تقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج بيت الله الحرام ، فاقرأ كتاب « النمارق المصفوفة » تجد ضالتك ، وتروى ظمأك ، وتودع في حافظتك كثيراً من العلوم والحكم والمعارف الإلهية والآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، وبجانب ذلك تجد كثيراً من آثار الصحابة والأئمة الأعلام عليهم رضوان الله أجمعين .

هذا ما أردت أن أقدم به كتاب « النمارق المصفوفة على الجنائن المفروسة » لطلاب المعرفة ، وقُصَّاد الحكمة ، وقرّاء الفقه الإسلامي ، والباحثين عن الحقيقة حيثما وجدت ، عسى الله أن يهدينا وإياهم سواء السبيل ، وأستغفر الله وأتوب إليه أولاً وآخراً . والسلام على من اتبع الهدى .

﴿ كتبه بقلمه « عبد الله القبشاوي » من خريجي المعهد ﴾

﴿ وإمام مسجد الخرطوم الكبير ﴾

في شهر : ذى الحجة سنة ١٣٧٩ هـ / مايو سنة ١٩٥٩ م

فهرست الممارق المصنوعة

في شرح الجنائن المفروسة في الفقه

الموضوع	صفحة
خطبة الكتاب والكلام على البسطة وفضائلها	٦٧
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفضائلها	٧٠
الكلام على معنى الحمد وأنه تعتريه أحكام أربعة ... إلخ	٧٢
الكلام على معنى النبي ومعنى الآل والدين بكسر الدال	٧٤
الكلام على الأمة المحمدية وما جاء في فضائلها	٧٦
الكلام على اسم الكتاب وترجمة الإمام مالك	٨٠
باب نواقض الوضوء	٨٢
باب أقسام المياه	٩٣
باب فرائض الوضوء	٩٨
ما جاء في فضل الوضوء من الأحاديث	٩٩
سنن الوضوء	١٠٤
فضائل الوضوء	١٠٧
السواك وفضائله	١٠٩
باب الغسل وموجباته	١١١
فرائض الغسل	١١٤
سنن الغسل	١١٧
باب التيمم	١٢٠
فرائض التيمم	١٢٤
سنن التيمم	١٢٦

تابع فهرست التمارق المصنوفة

صفحة	الموضوع
١٢٧	فضائل التيمم
١٢٨	باب الصلاة
١٣٢	فرائض الصلاة
١٣٨	سنن الصلاة
١٤٢	فضائل الصلاة
١٥٣	باب مكروهات الصلاة
١٥٨	باب مندوبات الصلاة
١٦٤	باب ما يفسد الصلاة
١٦٨	باب سجود السهو
١٧٣	باب في الإمامة وشروط الإمام وما يتعلق بها
١٨٠	باب صلاة الجمعة وشروطها
١٩٤	باب في حكم صلاة الجنائز
١٩٦	باب صيام رمضان
٢١٤	باب في الاعتكاف
٢١٨	باب في زكاة الفطر
٢٢٣	باب في الزكاة
٢٢٤	قوله أما زكاة الحراث
٢٢٩	باب زكاة العين
٢٣١	باب زكاة نصاب النعم
٢٤٠	باب في الزكاة بالذال المعجمة والأنحية

تابع فهرست التمارق المصنوفة

الموضوع	صفحة
باب فى الحج والعمرة ، وهو يشتمل على شروطه وفرائضه التى بالدم لا تجبر وواجباته التى تجبر بالدم وسفنه المؤكدة .	٢٤٩
قوله وأما العمرة فسنة مؤكدة . إلخ	٢٥٧
قوله أما الإحرام فينعقد بالنية . إلخ ، وصفة نية الأفراد وصفة نية القران	٢٥٨
قوله فإذا دخل الإحرام قد يحرم عليه لبس الثياب . إلخ	٢٦١
قوله ومن فعل شيئاً من الممنوعات . إلخ ، وشروط الطواف	٢٦٨
قوله ثم يخرج للصفا من باب الصفا	٢٧٨
حكم العمرة وما يجب لها	٢٩٥
قوله وقد تمت بحمد الله . إلخ	٢٩٨
قوله وأختم شرحى . إلخ	٣٠١